صياغة الدساتير في التحوّلات الديمقراطية الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن

صياغة الدساتير في التحوّلات الديمقراطية

الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن

وقائع الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور في فندق مونرو، بيروت، 13-12/14 2013

اشراف انطوان مسرّه وربیع قیس

منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم 34

المكتبة الشرقية

بيروت

2014

الهيئة التأسيسية: النواب المشاركون في وضع دستور لبنان 1926

L'assemblée constituante au Liban : Les députés membres de la Commission chargée de rédiger la Constitution, 1926

The Lebanese Constituent Assembly: the Parliamentary Commission tasked with drafting the Constitution, 1926

نقلاً عن :Extrait de

Claude Doumit – Serhal avec la collaboration de Michèle Hélou – Nahas, *Michel Chiha*, *1891-1954* (A l'occasion de l'exposition : "Les archives de Michel Chiha, pages d'histoire du Liban", Musée Nicolas Sursock, 9 mai – 4 juin 2001), Beyrouth, Fondation Michel Chiha, 2001, 372 p., pp. 113-171.

On distingue entre autres à partir de la droite: Jamil Talhouq, Alphonse Ayoub, Chible Dammous, Elie Skaf, Auguste Pacha-Adib, Ibrahim Haidar, Cheikh Mohamed el-Djisr, Abd-el Latif el-Asaad, Sobhi Haidar, Moussa Nammour, Habib Pacha el-Saad, Emir Jamil Chéhab, Salim Takla, Négib Aboussouan, Michel Nahas, Roukoz Abou-Nader et Charles Debbas.

Michel Chiha, comme à son habitude, a préféré éviter les photographes.

تقديم

عصام سليمان، رئيس المجلس الدستوري

الضمانات الحقوقية الأساسية في صياغة الدساتير، 11

مقدمة

بول مرقص، ممثلا نقيب المحامين في بيروت

1. اعادة انتظام المؤسسات الدستورية، 17

واصف الحركه، امين عام المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلى الدائم

2. العمل بالدستور وتطبيقه، 21

ربيع قيس، منسق الندوة

3. البناء الدستوري في المراحل الإنتقالية، 27

الباب الاول

التحوّل الديمقراطي في العالم العربي

طوني عطاالله

1. رصد وقراءة في التحوّلات في العالم العربي، 37

انطوان مسرّه

2. قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية:

مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في اطار التحوّلات العربية اليوم، 47

كارلوس داوود

3. الانتقال الديمقراطي وبناء الدساتير، 93

الباب الثاني خبرات عربية في التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير

سعادة سفير مصر في لبنان، أشرف حمدي

1. مصر: تجربة ديمقراطية وتشريعية غنية، 103

سعادة سفير اليمن في لبنان، علي الديلمي

2. التجربة اليمنية في صياغة الدستور، 109

الباب الثالث

مبادئ وقواعد في التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير

ادمون رزق

 التجرية المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني – الطائف 1989 والتعديلات الدستورية 1990، 119

خالد قباني

2. التجربة المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني-الطائف، 123

عباس الحلبي

3. وثيقة الطائف آخر الأعمال التأسيسية، 133

بشاره منسى

4. مشاركتي في مؤتمر الطائف 1989، 139

ميشال ١. سماحه

5. الربيع العربي والانتقال الديمقراطي - مقارنات، 143

انطوان مسرّه

6. جذور وثيقة الوفاق الوطنى-الطائف

كيف خرج لبنان من معضلة دستورية في تربيع الدائرة؟، 151

شفيق المصري

7. العوامل المؤاتية وغير المؤاتية في مراحل التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير، 163

انطوان سيف

8. دور المجتمع المدني في التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير:

خبرة لبنان واستشراف، 175

صالح طليس

9. المبادئ الأساسية في مقدمات الدساتير، 197

عقل عقل

10. ضمان الحريات العامة في صياغة الدساتير، 207.

منار زعيتر

11. الدساتير وضمانات حقوق الانسان، 221

انطوان مسرّه

12. ميثاقنا الأخير: "نغنيه ولا نلغيه"، 231

المناقشات

عصام سليمان، 241 - بهيج طباره، 243 - خالد قباني، 243 - ادمون رزق، 246 - عباس الحلبي، 241 سعيد صناديقي، 248 - شفيق المصري، 248 - انطوان سيف، 249 - عقل عقل، 251 - كارلوس داوود، 251 - بيتر سلوم، 252 - منار زعيتر، 253 - صالح طليس، 255 - انطوان مسرّه، 255 - مشال أنيس سماحه، 257 - انطوان مسرّه، 258.

خاتمة

انطوان مسرّه

1. مسارات دستورية ومدنية دعمًا للتحوّلات العربية اليوم، 263

طونى عطاالله

2. خبرات عربية ودولية، 269

شارك في الندوة باحثون وعاملون في الشأن العام وإعلاميون وبخاصة دبلوماسيون اوروبيون وعرب مُعتمدون في لبنان.

هدفت الندوة الى:

عرض واستخلاص الخبرات العربية المنجزة او قيد الاعداد،

حول اشكالية صياغة الدساتير في المراحل الانتقالية،

في المجتمعات العربية ومن منظور مقارن.

* * *

تمّ التركيز على البنود التالية:

- 1. الدسترة او صياغة الدساتير: تعيش مجتمعات عربية سياقات تأسيسية مُتجددة في صياغة دساتيرها وفي انسجام مع التحولات.
- 2. **الخبرات**: الحاجة الى الاستفادة من الخبرات العربية القائمة او المنجزة واستخلاص نماذج وحالات ومعايير تساهم في فاعلية التحول الديمقراطي.
- 3. اسئلة جوهرية: في اطار الهندسة الدستورية عربيًا اليوم constitutionnelle
- ما هو الدستور في انسجام adaptation واصالة مع الواقع السياسي-الاجتماعي والحقوقي في المجتمع؟
- ما هي شروط conditionnalité تحول ديمقراطي سلمي وفي فترة زمنية معقولة وذات فعالية؟
- ما هي المخاطر risques التي يقتضي تجنبها في مرحلة التحول الديمقراطي وما بعد هذا التحول؟

سعت الندوة الى:

1. توثيق الوقائع المتوفرة في عدة بلدان عربية حول مسار وضع دساتيرها.

2. تحليل مدى فاعلية مختلف السياقات التي اعتمدت او تعتمد في سبيل التحوّل الديمقراطي.

3. **استخلاص المعايير** انطلاقًا من الخبرات ومن منظور مقارن حول المنظومات الدستورية العربية.

* * *

ان دراسة سياقات وضع الدساتير في المجتمعات العربية constituants/constitutional process

ترسيخ الثقافة الحقوقية والدستورية عربيًا وتأصيلها،

transition/transitologie واغناء البحوث العالمية حول التحول التحول الديمقراطي démocratique،

وبناء ذاكرة دستورية عربية تجنبًا لتكرار حروب داخلية او اعادة انتاج نزاعات من الماضي،

واستخلاص قواعد normes في انسجام مع الشرعات الدولية والاجتهادات الدولية في العدالة الدستورية ومع عالمية المبادئ ولكن مع الخصوصية في التدابير الاجرائية.

يمكن اعتبار الندوة مرحلة اولية وتحضيرية وقد تليها أبحاث تطبيقية اكثر تعمقًا وتخصصًا وربما مع مشاركة اوسع اقليميًا ودوليًا.

* * *

عُقدت الندوة في لبنان بالذات الذي يتمتع بخبرة أليمة وغنية في آن والذي أنجز المرحلة او المراحل الدستورية التأسيسية ولكنه يحتاج الى مزيد من الفعالية في مؤسساته الدستورية واستمراريتها.

الضمانات الحقوقية الأساسية في صياغة الدساتير

عصام سليمان

رئيس المجلس الدستوري

تعترض صياغة الدساتير في المراحل الانتقالية صعوبات جمة تفوق تلك التي تعترضها في الظروف العادية، وذلك نظراً لغموض الواقع السياسي في هذه المرحلة وعدم تبلور الاتجاهات السياسية بوضوح، ويخشى ان تطيح التسويات، المرتبطة بمصالح الأطراف المتنازعة، بالقواعد المفترض احترامها والتقيد بها، ولو بالحد الأدنى، في صياغة الدساتير، فيغدو الدستور عاجزاً عن ان يشكل الاطار الذي ينتظم فيه آداء المؤسسات الدستورية، ويستقيم الحكم.

إن الإشكاليات التي تعترض صياغة الدساتير عديدة.

1 اشكالية العلاقة بين الديني والمدني

نتأثر صياغة الدساتير بالصراع بين القوى السياسية والايديولوجيات التي تستقي مواقفها منها، فالبعد الأيديولوجي يبرز في صياغة الدستور، ويبدو الصراع على أشدّه بين الحركات الأصولية والسلفية والتيارات الليبرالية الداعية الى إقامة الدولة المدنية. واذا كان لا بد من أخذ العامل الديني بالاعتبار، فإنه من غير المنطقي التنكر للتطور الحاصل على صعيد الفكر الانساني، وبخاصة لجهة الحقوق والحريات، والضمانات التي أحيطت بها في القانون الدولي. فلا يمكن صياغة الدستور في أية دولة بدون ان يجري الأخذ بالاعتبار الانجازات التي تحققت

على المستوى الدولي، وبخاصة اننا في عصر العولمة، وبالتالي ضمان الحقوق والحريات في نصوص دستورية بشكل صريح وواضح لا لبس فيه.

اشكالية العلاقة بين موازبن القوى والقواعد الدستوربة

لموازين القوى بين الأطراف السياسية دوراً في صياغة الدساتير، وغالباً ما يجرى التوفيق بين الاتجاهات المختلفة بتسويات، ينبغي ان لا تأتي على حساب القواعد الدستورية السليمة المعتمدة في جميع الدساتير، والمتعارف عليها عالمياً، لكونها جاءت نتيجة تجارب طويلة، مرت بها أنظمة الحكم في الدول التي لها تجارب عربقة في صياغة الدساتير، وتطويرها في ضوء الممارسة. تؤدي الاطاحة بهذه القواعد الى خلل في تركيبة السلطة، وبالتالي في أداء المؤسسات الدستورية، والتوازن المفترض ان يقوم في ما بينها، ويأتي في طليعة هذه القواعد الفصل بين السلطات وتوازنها، وهذا يرتبط بصلاحيات كل منها، وبالعلاقات القائمة في ما بينها.

اشكالية العلاقة بين انتظام اداء المؤسسات الدستوربة والصراعات السياسية المتفلتة من الضوابط

تتطلب مصلحة الدولة العليا، وبالتالي مصالح المواطنين، انتظاماً في أداء المؤسسات الدستورية، غير ان الصراعات التي تعصف بين مختلف القوى السياسية، وتتفلت من الضوابط، قد تؤدي الى تعطيل عمل المؤسسات الدستورية، ما ينعكس سلباً على الدولة والمجتمع والمواطنين، ويصبح الدستور عاجزاً عن تشكيل الاطار الذي تنتظم فيه العملية السياسية.

من أجل تجنب شلل المؤسسات الدستورية في مثل هذه الحالة، ينبغي ايجاد مرجعية دستورية، ينص عليها الدستور، ويمنحها صلاحيات تستخدمها عند الضرورة في الأزمات السياسية الحادة، لايجاد المخارج الدستورية التي تمكّن المؤسسات الدستورية من الاستمرار في عملها بانتظام.

4اشكالية التقيد بالدستور في التشريع

الدستور هو القانون الأسمى في الدولة وينبغي ان تأتي القوانين متطابقة معه، وذلك من أجل الحفاظ على تماسك المنظومة القانونية، وصون المبادئ والقواعد التي نص عليها الدستور. ما يقتضي وجود مرجعية دستورية ذات صفة قضائية مناط بها البت في دستورية القوانين وصحة الانتخابات التي تنبثق السلطة بها من الشعب. هذه المرجعية هي القضاء الدستوري المتمثل بالمحاكم والمجالس الدستورية.

يستمد القضاء الدستوري سلطته وشرعيته من الدستور، لذلك يجب ان يتأسس في نص دستوري، ويمنح الصلاحيات الضرورية لممارسة مهامه وتحقيق الغاية التي وجد من أجلها، وصون استقلاليته.

ترتبط العدالة الدستورية بممارسة القضاء الدستوري مهامه بفاعلية، وهي أساس العدالة، لأن المحاكم تصدر أحكامها بناءً على قوانين، اذا لم تراعَ فيها الضمانات الدستورية للحقوق والحرية، يختل ميزان العدالة، والقضاء الدستوري هو المرجعية المناط بها البت في دستورية القوانين، ولا بد من فتح السبل أمام المواطنين لمراجعته عبر المحاكم، كما انه لا بد من اعطائه صلاحية النظر في دستورية القوانين الأساسية، كقانون الانتخاب، وقانون اللامركزية الادارية، وقانون الموازنة العامة، تلقائياً ودون طعن، وذلك بموجب نص دستوري، لأن هذه القوانين تتشكل على أساسها السلطة المركزية والسلطات المحلية، وبنفق المال العام.

* * *

ان المصلحة الوطنية العليا، في اية دولة، تقتضي تعزيز مكانة القضاء الدستوري، وتحصينه، بينما الجهات السياسية تميل الى التفلت من رقابته حفاظاً على مصالحها الضيقة. من هنا اشكالية العلاقة بين القضاء الدستوري ومراكز النفوذ في السلطة.

مقدمة

المقطع الذي يورد فيه ادمون رباط عبارة "تعهدات وطنية"، بخط يده، في دراسته التحليلية عن مقدمة وثيقة الوفاق الوطني-الطائف، نقلاً عن النهار، 1997/8/18، و: ادمون رباط، مقدمة الدستور اللبناني، بيروت، دار النهار، "وثائق"، تقديم بشاره منسى، 2004، 84 ص، ص 22.

اعادة انتظام المؤسسات الدستوربة

بول مرقص

ممثلاً نقيب المحامين في بيروت جورج جريج

يشرفني أن أمثل سعادة نقيب المحامين في بيروت الأستاذ جورج جريج في ورشة عمل المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور والتي تكتسب أهمية بالغة لأسباب عديدة.

أولها موضوع ورشة العمل التي تتمحور حول صياغة الدساتير في التحولات العربية من منظور مقارن، مع ما تحمله من تأكيد على انجاز مرحلة الصياغة في الدستور والمواثيق اللبنانية. ولهذا معنى كبير.

وثانيها، إضافةً إلى البُعد العربي، يكمن في التوقيت اللبناني لورشة العمل هذه فيما نقاسي من ابتعادٍ في الممارسة عن نصوص الدستور أحياناً كثيرة وغالباً عن روحية النصوص والمواثيق.

وثالث الأسباب التي تكتسب معها هذه الورشة أهميتها، هو في مَن تجمع من المتخصصين في الشؤون الدستورية في زمن قلّ فيه الدستوريون وكَثُر السياسيون فيما الحاجة ماسة إلى الاثنين معاً ولنَقُل أن الحاجة ماسة إلى السياسيين الذين يفقهون الدستور ولا يفقهون فيه وحوله وبجانبه، والأهم إلى من يقرأ الدستور قبل أن يدّعي تفسيره فيودي إلى تشويهه.

لذلك لا حاجة لنا إلى التأكيد على أهمية إعادة تفسير الدستور إلى أهله من ذوي الاختصاص الذين يُدركون قواعد تفسيره إذا هو اقتضى التفسير، فيُفسّر وفق قواعد خاصة تحكمه normes d'interprétation وتختلف عمّا عداه من القواعد الحقوقية وتتطلّب معرفة عميقة

بالنظام السياسي والمواثيق الحاضنة له. ولعل أفضل مثال على ذلك أن دستور 1990 جاء تكريساً لوثيقة الوفاق الوطنى وليس بمنأى عنها.

شكراً للمنظمين، وللمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم برئاسة البروفسور أنطوان مسرة، عضو المجلس الدستوري، ولكن أيضاً وخصوصاً خبير المواثيق والأنظمة البرلمانية التعدية. هو من كتب وناضل من خلال برامج المواطنية التي حملها إلى الجيل الجديد والتي عُرفت من كتب وناضل من خلال برامج المواطنية التي حملها إلى الجيل الجديد والتي عُرفت ومرصد أيقو فيها تجربة غنية مروراً بمرصد الديموقراطية ومرصد التشريع ومرصد القضاء...2، وجميعها تشكّل بنيات تحتية ضامنة لثقافة واحدة: ثقافة القاعدة الحقوقية، حيث للمعايير موقع وليس للشخص أو الزبائنية التي لطالما كافحها العلاّمة انطوان مسرّه ومعها علاقات النفوذ.

* * *

يقودنا هذا الكلام إلى السعي إلى تشخيص للأزمة السياسية التي تتخبّط فيها البلاد، حيث أن التشخيص- بالمعنى الطبي للتشخيص- هو أفضل وسيلة للعلاج.

لدينا في لبنان اليوم أزمة حوكمة governance أكثر منها أزمة دستور ونصوص.

¹ . Antoine Messarra, Louise-Marie Chidiac et Abdo Kahi (dir.), *La génération de la relève* (Une pédagogie nouvelle pour la jeunesse libanaise de notre temps), Beyrouth, Publications du Bureau Pédagogique des Saints-Cœurs, 1989, vol. 1, XX + 456 p.; vol. 2: *La pédagogie du civisme*, 1992, XX + 456 p.; vol. 3: *La pédagogie éthique*, 1993, XXIV + 504 p.; vol. 4: *Le conseil pédagogique ou la démocratie à l'école*, Beyrouth, Librairie Orientale, 1995, 376 p.

². انطوان مسرّه (اشراف)، مرصد الديمقراطية في لبنان، بيروت، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، المكتبة الشرقية، 2009، 768 ص.

__، مرصد التشريع في لبنان، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقر اطية NED بيروت، المكتبة الشرقية، 3 أجزاء، 2005-2007.

__، انطوان مسرّه وبول مرقص (اشراف)، مرصد القضاء في لبنان، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية MEPI، المكتبة الشرقية، جزءان، 2006-2007.

أزمةً. بل محنةٌ في التطبيق، وأخرى في التفسير. وهما وجهان لإشكالية واحدة: إشكالية أخلاقية أولاً وأخيراً.

هل يعقل الدعوة إلى تعديل الدستور وكثرٌ من المعنيين لم يقرأوه. وإذا فعلوا لا يطبقوه. وإذا طبقوه فعلى قدر ما تشتهي أهواؤهم.

وهل يترك للسياسيين أمر تفسير الدستور؟

لا تقبل النصوص القانونية عموماً استنسابًا سائبًا في التفسير والتطبيق. أكثر ما ينطبق هذا المبدأ على النصوص الجزائية وعلى النصوص الدستورية التي ينبغي أن تُصاغ بأكبر قدرٍ من الوضوح والإلزام على متولّي السلطة حتّى لا تترك مجالاً للاجتهاد والتقدير. لذلك سمّي الدستور القانون الأساسي Loi fondamentale الذي ينظم العلاقات بين السلطات في الدولة. ذلك أن اللجوء إلى القضاء لتفسير النصوص الدستورية في كلّ مرّة ينشأ خلاف حول تطبيق الصلاحيات الدستورية أو حول تشابكها يبقى أمراً عسيراً وغير عملى.

فضلاً عن أن ترك باب الاستنساب في الموضوعات الدستورية من شأنه تشريع باب آخر للتأويل السياسي السهل في موضوعات دستورية: صلاحيات رئيس الجمهورية، النثام مجلس النواب، استمرارية الحكومة وشرعيتها وتصريفها للأعمال... وهي أمور كانت محل خلاف أو اجتهاد في غير محلّه، وقد عبّرت نقابة المحامين في بيروت عن مواقف واضحة إزاء أبرز هذه القضايا. وليست دعوتها راهناً إلى إعادة انتظام عمل المؤسسات الدستورية وإعادة تفعيل النصوص الدستورية إلا تجديداً لهذا النهج التاريخي الذي التزمته في الدفاع عن الدستور والمؤسسات والحربات.

كل اختلاف بين سياسيين في معرض النص الدستوري لتصويره على أنه غير واضح أو قابل للتأويل هو تسييس وتلويث وليس فقها دستورياً. من شأن هذا النمط من الاجتهاد السياسي السائب في النصوص الدستورية، ترك فراغ وتخبّط خطير ينعكس شللاً في المؤسسات وفي المرافق العامة.

خلافاً للشائع في لبنان، قلما أمكن الاختلاف في الفقه الدستوري المقارن على تفسير النص القانوني من سياسيين هو انعكاس لأهواء سياسية ليس إلاّ. فما هو غير

دستوري اليوم بنظر البعض قد يفسر على أنه دستوري لو شاءت مصالح سياسية ذلك مستقبلاً. فضلاً عمّا ينطوي عليه ذلك من استهتار بالمخيّلة الدستورية التي أنتجت دستور الجمهورية اللبنانية وتعديلاته الناتجة عن حروب ونزاعات جاء الدستور ليضع حدّاً لها.

يجدر اقتباس مبادئ الصلاحية المقيّدة compétence liée في تطبيق النصوص الدستورية ومراجعة المعايير والقواعد الدستورية الدولية في أعمال السلطة حيث لا يرتبط تفسير الصلاحيات الدستورية بالمسؤول السياسي في ما خصّ المركز الدستوري الذي يشغله... لم توضع النصوص الدستورية المتصلة بوظيفة المسؤول كي ينظر، هو، في أمر تطبيقها أو في ملاءمتها أو عدم ملاءمتها. وَجُبَ عليه أن يطبقها فحسب كي تدور عجلة الحكم.

* * *

يجدر إيلاء صلاحية تفسير الدستور إلى المجلس الدستوري، حتى نخرج من "العصفورية"، حسب تعبير غسان تويني، في تفسير الدستور، وهي الصلاحية التي كانت حرصت عليها وثيقة الوفاق الوطني لكن لم يؤخذ بها عند إقرار قانون المجلس الدستوري رقم 250 سنة 1993.

لعل ورشة العمل الحاضرة تعيد البوصلة الدستورية وتؤشّر إلى إعادة دسترة الحياة السياسية وعمل المؤسسات وترشيد السياسة وعقلنتها.

العمل بالدستور وتطبيقه واصف الحركه*

كلمة صياغة تُذكرنا بمهنة صياغة المجوهرات بما تتطلب من دقة ودراية بمهنة الصائغ. وصياغة الدساتير تعكس أهمية هذا العمل في حياة الشعوب والأمم.

أستهل الموضوع بعبارة قالها أرسطو تُحدد فن وعلم صياغة الدساتير. وبالفعل طلب تلامذة أرسطو اليه يومًا أن يضع دستورًا نموذجيًا فأجابهم بحكمته الراجحة: "صفوا لي أولاً الشعب الذي تطلبون اليه دستورًا مع تحديد زمانه ومكانه وظروفه الاجتماعية والاقتصادية فأضعه لكم."

* * *

اذا كانت صياغة الدستور في غابر الزمان ترتكز على هذه الاعتبارات، فكيف بالحري في عصرنا الحاضر حيث ان أكثرية دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة تسير في ركاب التحوّلات الديمقراطية وترتدي لباس دستور جديد صاغته أيدي أهل الخبرة أو جمعية تأسيسية أو برلمان منتخب أو كرّسته أصوات شعب استفتاء أم مبايعة، بعد أن تخلع عنها لباس دستور قديم حاكته أيدي حاكم أو مستعمر أو ثورة تلو أخرى تعيق تقدمه وتشل حركته دعمًا لنظام وليس نفعًا لشعب.

أما شكلاً، فيفضّل أن يكون الدستور مقتضبًا. دستور العام الثالث An III في فرنسا الذي يتضمن 377 مادة دام 4 سنوات، دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة عام 1875 ضم 34 مادة واستمر 65 عامًا، وصفه جورج فيدل Vedel بمجموعة أصول برلمانية بسيطة

^{*} محام بالاستئناف، عضو مؤسس وأمين عام المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

code de procédure parlementaire اذ ان القصد هو التركيز على ما هو أساسي بدون التطرُق الى أمور تتطلب لاحقًا تعديلات عدة.

يقول نابليون Napoléon في هذا الصدد: "الدستور الجيّد يجب أن يكون مقتضبًا وغامضًا" "Une bonne Constitution doit être courte et obscure". وهذه النصيحة لم تذهب سدى اذ عمل بها الجنرال ديغول في صياغة دستور الجمهورية الخامسة عام 1958 الذي يضم 92 مادة وحسب.

اما مضموبًا فليس المهم صياغة الدستور بل العمل به وتطبيقه كما هو الحال في دستور ما بعد الطائف في لبنان. لذلك، يكون نقده في غير محله طالما انه لم يُطبق بأحكامه كافة. يلاحظ ان الأمر ينطبق على دول عربية عدة حيث ان الحكّام يضيقون ذرعًا من سلطة الأمة أو نوابها عليهم فيعمدون الى حركة نخبوية ضيقة تستلم زمام الأمور. الأمثلة عديدة منها الدستور المصري الحديث الذي أعطى القوات المسلحة حق تسمية وزير الدفاع.

يلاحظ ان انتقال السلطة يتم احيانًا كثيرة بحركة انقلابية أو ثورية في تاريخ الشعوب العربية، عكس الدول الغربية التي يقر حكامها بسلطة الرقابة، ويرضخون في حال خسارتهم الانتخابات للنتيجة بترك السلطة. هذا الأمر تجاوزته الحياة السياسية في لبنان عبر التحوّلات الديمقراطية المتمثلة بالمواثيق الوطنية التي تغني الثقافة المدنية وتعمل على نشر ادراك جماعي حول عبثية الحروب الداخلية في تاريخ لبنان على أساس الوحدة الوطنية والعيش المشترك. أما الأحداث التي تحصل بين فينة وأخرى فهي تدخل في شظايا لعبة الأمم من حوله ولا تعدو ان تكون أكثر من موجة تصطدم في صخرة الكيان اللبناني الذي يصونه إرساء السلم الأهلي الدائم استناذًا الى العلوم الانسانية الحديثة في احتواء النزاعات بالتفاوض وتطوير هذه المبادئ في إطار نمط ذاتي في التغيير، كي يظل لبنان "رسالة الى العالم"، على حد تعبير قداسة البابا، للاستفادة من غنى التجربة اللبنانية من أجل تحويل سلبيات الحروب في لبنان الى ايجابيات في بناء الذاكرة الجماعية والمجتمع المدني ومناعته. هي مبادئ نص عليها النظام الأساسي للمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلى الدائم في مادته الثانية.

لكن التحولات الديمقراطية لم تتم بين ليلة وضحاها، بل نشأت وتطورت بفضل الوعي الشعبي عبر وسائل الإعلام والمعلوماتية التي جعلت من العالم "قرية كونية"، على حد تعبير الفيلسوف البريطاني برتراند راسل، مما جعل الطبقات المحكومة تزيد خبرة وعلمًا ومعرفة وإدراكًا لقوتها الذاتية التي تغلغلت في النفوس من دولة الى أخرى، وأطاحت بحكّام ودكتاتوريات كان شعارها البقاء في الحكم "الى الأبد".

لكن هذا التحوّل الديمقراطي نقل المحكومين ولم يزل ينقلهم في أغلب الأحيان من الطائفة أو القبيلة أو الحزب... الى الساحة وليس الى الوطن. لأن التحرُّر لا يكفي بحد ذاته، بل الأصعب أن يدرك المرء كيف يكون حرًّا على حد تعبير اندريه جيد:

"Se libérer n'est rien, l'ardu c'est savoir être libre » (André Gide).

اما صياغة الدستور في هذا الجو الملبد أحيانًا كثيرة بالخضّات الأمنية والتفجيرات الإرهابية، فكان ولم يزل ينتج أحيانًا كثيرة عن تمسُك الطبقة الحاكمة التي أزيحت عن السلطة بمحاولة دؤوبة للعودة اليها استيلاء وليس انتخابًا، خاصة بعد ان سدت الطبقة المنتخبة الجديدة بوجهها السُبل أمام ممارسة أية سلطة سياسية، مما حدى بهؤلاء اللجوء الى قوانين العزل السياسي، وهذه الظاهرة تقشّت في الدول العربية الى جانب ظواهر سلبية أخرى.

1 ظاهرة العزل السياسي في الدول العربية

آ. المثالان العراقي والليبي:

- قانون اجتثاث حزب البعث في العراق.
- قانون العزل السياسي أقر تحت ضغط الميليشيات الاسلامية لإبعاد كل من شغل مناصب في الدولة أو ارتكب أفعالاً حددتها المادة الأولى.

يلاحظ ان هناك سوء فهم لماهية العزل السياسي، فالغرض منه ليس العقاب بل إصلاح الادارات، علمًا بأنه كان وسيلة رائجة في اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية ضد رموز الأنظمة السابقة كأداة للانتقال الديمقراطي.

ب- المثال المصري الجديد: طرحت مسألة ادراج مادة تمنع "فلول النظام السابق" من تبوّء المناصب العامة في الدولة (المقصود نظام حسني مبارك والاخوان المسلمين). عمرو موسى اعترض على ادراج مادة مماثلة. تقرر باسم اللجنة بأن أي عزل لن ينص عليه الدستور بل سيتم اقراره في قانون لاحقًا. بالتالي، لا يمكن لديمقراطية ان تنشأ على منطق العزل السياسي في مناخ الانتقام. اما من كانوا من الادارة القمعية للنظام الفائت الذين يشكلون خطرًا على ديمومة النظام الديمقراطي فيمكن أن يشملهم العزل منطقيًا.

في هذا السياق، تجدر الاشارة الى ان المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم لحظت في المادة الثانية، بند 2 من نظامها الأساسي: "نبذ كل أشكال الاستقواء وتيارات العزل والانعزال وارساء ثوابت في المشاركة..."

2 ظاهرة تبوّء قادة الجيش والعسكريين منصب رئاسة الجمهورية في لبنان والبلاد العربية

في لبنان مع تقديرنا لهؤلاء القادة، لا يصح تعديل الدستور مرة تلو أخرى لهذا الغرض، لأن المجتمع المدني غني بأصحاب الكفاءات العالية لتولي هذا المنصب، لاسيما في ظل ميثاق الطائف، وهو الميثاق الأخير الذي يقتضي الحرص عليه، حفاظًا على الوحدة الوطنية والحياة الديمقراطية، رغم اختيارهم بالانتخاب في مجلس النواب.

في البلاد العربية تولى الرئاسة فيها غالب الأحيان عسكريون قاموا بانقلاب على السلطة، وحوّلوا الأنظمة فيها لنظام الحزب الواحد فعليًا، في ظل الحديث مبدئيًا عن الديمقراطية وتوريث السلطة. "لكن المكاسب غير المشروعة لا تثمر أبدًا" (مثل عربي).

أما في مصر فان الدستور الجديد يكرّس امتيازات الجيش ودوره السياسي في اعطاء القوات المسلّحة حق اختيار وزير الدفاع، ما يقيّد سلطات الرئيس المنتخب.

ومن المسلم به، ان عملية كتابة الدستور عملية سياسية انبنقت عن علاقات القوى التي شاركت فيها، وهي القوات المسلحة والهيئات الدينية وبعض القوى الحزبية والليبرالية.

في النتيجة، يكون النظام السياسي في مصر بثلاثة رؤوس: الرئيس المنتخب ورئيس الوزراء الحائز على ثقة البرلمان ووزير الدفاع، مما يذكرنا واقعًا بحالة الترويكا في لبنان في أوقات عدة.

3 ظاهرة التعدي على التراث والحريات

مثال تونس والعراق ومصر وغيرها...

- تجريم كل ما يمس بالنظام العام أو بالأخلاق الحميدة أو بالأمن العام والمقدسات، مما يؤدي الى تدخُّل الجهاز الأمني والقضائي كوسيلة، ضغط على الأفراد من صحفيين وفنانين وأصحاب رأي...
 - العنف اللفظي على حرية اللباس والمظهر والسلوك: النساء والاقليات والمراهقين...
- منع المبدعين من تقديم أعمالهم والادعاء ضدهم، والتشهير بالأشخاص ونشر صورهم واسمائهم ومعلومات عن حياتهم المهنية والعائلية...
- الاعتداء على الحق في حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، والاعتداء على أماكن العبادة: هدم وحرق واغلاق أو تغيير استعمال وهدم اضرحة...

لكن هذه الشعوب لا تفتقر الى العقول النيرة التي تحمل راية الوعي والحكمة والديمقراطية رغم مرارة الأحداث. نذكر من هذه الايجابيات، على سبيل المثال، قرار محكمة استئناف تونسية قضت بأنه رغم تعليق العمل بدستور 1959 في أعقاب اسقاط نظام بن علي، تبقى نافذة الأحكام الضامنة للحقوق والحربات الأساسية "لكونها غير قابلة للالغاء بطبيعتها".

* * *

ان انبلاج فجر الدستور، أي دستور، في جو التحوّلات الديمقراطية يرافق دومًا انبلاج فجر الحرية: "دون حرية يصبح الدستور وعاء فارغًا يعلوه الصدأ!"

هذا الأمر يذكرنا بالدول الافريقية الحديثة العهد التي ينحصر طموحها عند إعلان استقلالها بالانتساب الى منظمة الأمم المتحدة لابسة ثوبًا دستوريًا فضفاضًا فصله لها المستعمر أو استعارته لتبدو ابنة عصر حديث. لكن الاستعارة لا تحل محل الأصالة!

صياغة الدستور ليست صناعة دكتاتور أو عسكري استولى على السلطة يحاول الإطلالة به على المجتمع الدولي بشكل مزيّف، لأنه سيبدو كمن يرتاد سهرة في فندق فخم بثياب الاستحمام على حد تعبير اندريه هوريو André Hauriou!

لكن مهما كانت صياغة الدستور متقنة، فلا جدوى منها اذا لم تُطبق أحكام هذا الدستور الذي تكون علة وجوده ان يرسم خريطة الطريق الى الحكام والمحكومين معًا في أجواء ديمقراطية سليمة تنقل كلا الفريقين من الساحة الى الوطن!

البناء الدستوري في المراحل الإنتقالية ربيع قيس*

الفكرة الدستورية هي، بصورة عامة، فكرة حديثة. إذا تجاوزنا التجربة الدستورية في مدن اليونان القديمة، كأثينا وأسبارطة، والتي لا نملك الكثير من المعطيات العلمية والتاريخية حولها، يمكننا القول ان التطبيق الأول للفكرة الدستورية، بإعتبارها القاعدة والأساس لتنظيم الحياة السياسية في الدول، بدأ في المستعمرات البريطانية في أميركا، وخاصة مع دستور دولة فرجينيا، وذلك بالرغم من ان الفكرة الدستورية كانت قد نضجت في كل من بريطانيا وفرنسا خاصة عشية الثورة الفرنسية أ.

الدستور هو القانون الاعلى الذي يُحدد القواعد الاساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، ويُنظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات، وحدود كل سلطة، وواجبات كل سلطة، والحقوق الاساسية للأفراد والجماعات، كما يضع الضمانات للأفراد تجاه السلطة نفسها. وعلى الدستور ان يحمي ويمثل كافة اطياف المجتمع، هذه هي القواعد العامة المعمول بها في جميع انحاء العالم.

من هنا تكمن اهمية مراجعة الدساتير، كلما لزم الأمر لمواكبة التغيرات التي تطرأ على المجتمع، واحتياجات المواطن من أمن واستقرار وعدالة ومساواة، ووضع ضمانات لحماية هذه الحقوق، وتوفير العدالة الاجتماعية للشعب.

^{*}محام واستاذ جامعي، منسق البرامج في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

^{1.} الدكتور زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، 2001، ص 22.

من أهم البنود الواجب ان يتضمنها اي دستور: ضمانات ديمقراطية الحكم من حيث اعمال مبدأ الفصل بين السلطات، والتوازن بين هذه السلطات، واستقلال القضاء لما في ذلك من حماية لحقوق المواطن واستقرار الدول.

الدول التي تخوض مرحلة مهمة في تاريخها في مراحل الإنتقال الديمقراطي، هي تتضمن مراجعة دساتيرها او كتابة دستور جديد، ووضع مبادئ لنظام ديمقراطي يُحدد سلطات وحقوق وواجبات كل من الحكومة من جهة، وكافة افراد المجتمع من جهة اخرى، بهدف توفير الضمانات لتحقيق العدالة والمساواة والتنمية والامن والحريات المكفولة للحفاظ على كرامة الانسان في العالم.

الدساتير يمكن ان تُصنف بشكل عام تحت ثلاثة ابواب رئيسة: ما يشترك فيه مع جميع الدساتير، الطبيعة الاساسية للنظام وهوبته، اختصاصات السلطات.

* * *

في الباب الاول، تشترك معظم الدساتير في النص على مبادىء المساواة وتكافؤ الفرص، او عدم التمييز بالجنس او العرق او الدين او المذهب او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي، او حق الحياة، الامن والحرية، المتهم بريء حتى تثبت ادانته، حرية الانسان وكرامته مصونة، لا يجوز توقيف احد او التحقيق معه الا بموجب امر قضائي، استقلالية القضاء، منع شتى انواع التعذيب، ضمان حرية التعبير عن الرأي، حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي وحرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الاتصالات والمراسلات وعدم جواز المراقبة او التنصت، حرية الفكر والضمير والعقيدة وحرية النقل والسفر والسكن، حق المواطنين رجالاً ونساء للتصويت والترشيح والانتخابات، تحديد حقوق معينة لحماية حق المرأة والطفل والشيخوخة واللاجئين سواء اجانب او غيره.

ان اي دستور لا بد من ان يتضمن نصوصًا من هذا النوع، ولا شك ان هذا ما يعمل عليه اليوم على دساتير في عدد من البلدان العربية التي تمر في مرحلة انتقالية.

في الباب الثاني وهو طبيعة النظام وهويته، هنا قد تختلف الرؤى، سنشهد ميزة معينة في دستور كل بلد مهما كانت المشتركات الكبيرة بين البلدان العربية، لكن لكل بلد هوية خاصة، وفهم خاص لتاريخه ولتجربته السياسية. صحيح ان العدد الأكبر من الدول العربية لها جذور اسلامية و عربية، لكن هناك تعددية دينية وتعددية قومية وتعددية مذهبية. وهذا ما سيترك بصمته في عملية البناء الدستوري في المراحل الانتقالية.

على سبيل المثال المادة (1) من الدستور العراقي: عرّفت جمهورية العراق بأنها دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

يُلخص هذا النص المركز طبيعة المجتمع العراقي وطبيعة مكوناته ومحاولة لتقديم جواب تاريخي على تجربته الماضية.

المادة (2): الاسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر اساسي للتشريع، لكن هذا لم يترك بشكل منفرد وانما حُدد بعنصرين اساسيين:

الاول: ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والايزديين والصابئة المندائيين، والعنصر الاخر: يضمن هذا الدستور الحفاظ على المهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، فهناك موازنة بين شتى الامور المطروحة لكي لا يطغى امر آخر.

يقول الدستور: لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت الاسلام، بالمقابل لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية او مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في الدستور، فهناك توازن واضح جدًا لكي نفعًل الجانب الايجابي في هوية الشعب العراقي وفي تيارات الشعب العراقي من دون طغيان حقيقي يمكن ان يؤدي الى خلل او ضرر.

ثم اكدت المادة (3) على ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم ميثاقها وجزء من العالم الاسلامي، كلها توصيفات حقيقية لواقع لكي يسن منها – ايضًا – مسار ومبادئ كيف تكون رؤية العراق وتصرف العراق

في سياسته الخارجية، طبعًا على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ومبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية².

وفي الباب الثاني أيضاً، لا شك ان الدستور سيحدد مصدر السلطات، وان يتحدث عن سيادة القانون وان الشعب مصدر السلطات واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة وحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير بشكل واضح.

ولا بد للدستور ان يشير الى النظام حيث يمكن ان يكون نظام اتحادي او مركزي او لامركزي او فيدرالي او برلماني مجلسي حيث يجعل البرلمان محور النظام السياسي باعتباره يعكس الارادة الشعبية، وربما يعتمد مبدا السلطات الاتحادية والسلطات المحلية، اي مفهوم اللامركزية والفيدرالية.

ثم ان الدساتير وتبعًا لمعايير الديمقراطية وتوازن السلطات تفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل واضح، فتحدد سلطات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، ثم الاختصاصات والصلاحيات بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية ان وجدت، وتفصل ما بين اختصاصات السلطات المحلية – من الناحية الادارية والمالية – واختصاصات السلطات الاتحادية. وهذا ما يدخلنا في الباب الثالث.

* * *

في الباب الثالث هناك بعض الاتجاهات التي يمكن ان يتضمنها الدستور فيما يتعلق بإختصاص السلطات:

السلطة التشريعية، وقد تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد (مجلس النواب) او من مجلسين (مجلس النواب و مجلس الشيوخ)، وفي الحالة الثانية تفرز هذه السلطة التشريعية الى قسمين:

². الدكتور عادل عبد المهدي، "دروس التجربة العراقية"، ورقة قدمت في مؤتمر: "كتابة الدساتير في دول الربيع العربي"، القاهرة، 5 كانون الاول 2012 وصدرت في كتاب: وزارة الخارجية العراقية، مؤتمر الدساتير في دول الربيع العربي، اشراف هوشيار ايباري، طبع في بيروت، 2013، 320 ص.

القسم الاول: يناط بمجلس النواب عادة حق التشريع بما فيه أقرار الموازنة العامة ومراقبة السلطة التنفيذية.

القسم الثاني: يناط بمجلس الشيوخ الأمور الكبرى والمفصلية في مصير الأمة. وكلا المجلسين يتم انتخابهما بانتخابات حرة ومباشرة.

السلطة التنفيذية، ويناط بها مقاليد الحكم وتنفيذ القوانين وحفظ الأمن والنظام وجباية الضرائب وأيضاً تتفيذ المشاريع الإنشائية والعمرانية والبنى التحتية بالإضافة الى اعداد الموازنة العامة. هذا فضلاً عن وضع السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية والمالية وغيرها.

قد يترأس السلطة التنفيذية رئيس مجلس الوزراء او رئيس الدولة.

السلطة القضائية، الفصل بين السلطة القضائية والسلطات الأخرى سوف يتطلب ضمان ثلاثة امور: اولها: الاستقلال التام للسلطة القضائية وانهاء هيمنة السلطات الاخرى وبالذات السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. ثانيها: توحيد بنية السلطة القضائية وفصلها تمامًا عن السلطة التنفيذية. ثالثها: استكمال بنية السلطة القضائية، وخاصة في بعض الدول العربية من خلال استحداث محكمة دستورية مستقلة عن المحكمة العليا، ومحكمة ادارية مستقلة ايضًا عن المحكمة العليا،

* * *

ينبغي ان نميّر بين النظرية والتطبيق، فإن نصًا دستوريًا قد يكتب بصياغة ما، لكن التطبيق العملي قد ينحرف، وهذا هو حال الانظمة الديكتاتورية او الديمقراطيات الهشّة.

ثم ان هناك فرقًا كبيرًا بين الدستور والقانون، فعادة تصاغ الدساتير بشكل عام على ان تأكد على مبادىء أساسية تهم المجتمع المعني بها ثم تأتي التفاصيل في القانون.

* * *

ان فهم المناهج الاجتماعية ضرورة لفهم النظم الدستورية، فمثلاً النظم الدستورية الغربية هي نظم كلاسيكية تتميز بتطبيقها للمبادىء الديمقراطية وبوجود دساتير وضعية توزع السلطة

السياسية بين مختلف المؤسسات الدستورية. عدد من الدول وخاصة العربية قام بنسخ هذه النظم الدستورية الغربية واعتمدها كأساس لنظمها الدستورية دون تكييفها مع واقعها السياسي مما جعلها احياناً غير متجانسة³.

فالمنهج الاجتماعي ضروري لفهم نظام سياسي كالنظام اللبناني باعتباره نظاماً فريداً متميزاً ومركباً لارتكازه على مجموعة من العوامل والأسس المتناقضة حيناً والمتكاملة احياناً (الديمقراطية، التعددية الطائفية، الليبرالية الاقتصادية) مما يجعل مناعته السياسية والامنية ضعيفة احياناً.

يشكل النظام السياسي والدستوري اللبناني نموذجاً خاصاً للأنظمة الليبرالية وهو ربما يكون مزيجاً من النظم الغربية والعربية لعدة اسباب منها بيئته الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والدينية.

* * *

بالعودة الى الموضوع الاساسي الذي يتعلق بالبناء الدستوري في المراحل الانتقالية فإنه قد يشوبه عدد من التحديات والمخاطر بحيث إذا تمّ التغلب عليها ربما تنجح تجربة الانتقال الى الديمقراطية وإذا لم يتم التغلب عليها فقد تطول المرحلة الانتقالية وهذا ما يعرض المجتمعات المعنية الى تفاقم المخاطر وتكاثرها.

هذه التحديات على عدة مستويات، منها:

- 1. السياسية: التوافق بين مختلف الإفرقاء السياسيين لإعداد دستور جديد يضع الخطوط العريضة والاساسية لمستقبل البلاد، ويرسم الصورة القادمة للمؤسسات في البلاد.
- 2. المؤسسات: التوافق على خطة جديدة او مسار معين لتطوير وتحديث عمل المؤسسات الرسمية العامة والخاصة. وهي تضم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والامنية بما فيها الوزارات المعنية.

 3 . الدكتور زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، 2001، ص 3

3. العدالة الانتقالية: أهمية وضرورة اعتماد منهاج ومسار العدالة الانتقالية كأساس للإنتقال الى مرحلة جديدة في بلد ديمقراطي سليم. العدالة الانتقالية تضمن أساسًا متينًا للإنطلاق نحو المستقبل. ومن أهم أدواتها وآلياتها: لجان الحقيقة والمصالحة، العفو والاعتذار، جبر الضرر، المحاكمات العادلة، واصلاح المؤسسات. بالإضافة الى أهمية حفظ الذاكرة.

عسى ان تنجح جميع الدول العربية في تخطى العقبات والتغلب عليها والانتقال بمجتمعاتها الى مرحلة جديدة من الديمقراطية والسلام والحكم الرشيد والنمو. ويكون الدستور والقانون وحقوق الإنسان معيار الحكم وعمل المؤسسات. بالإضافة الى أهمية حفظ الذاكرة.

الباب الاول

التحوّل الديمقراطي في العالم العربي

رصد وقراءة في التحوّلات في العالم العربي*

طونى عطاالله **

مرّب ثلاث سنوات على بداية أحداث الانتفاضات العربية التي أصطلح على تسميتها بالربيع العربي، بهدف مواجهة الأنظمة السلطوية. انطلقت من تونس وسرعان ما تقشت أو امتد مفعول العدوى لتشمل مصر وليبيا وسوريا.

أن نجاح التجربة التونسية في التحرر كان له تأثير مشجّع لبقية المجتمعات العربية وأدى إلى صحوة لدى شعوبها.

كانت هناك ظواهر مشتركة لهذه الانتفاضات، ولو أن النتائج التي جاءت بها اختلفت من دولة إلى أخرى. كل الانتفاضات بدأت بحركة احتجاج شبابي، وغالباً غير منظم، بهدف المطالبة بالحرية والديمقراطية والحقوق السياسية والاقتصادية-الاجتماعية لاسيما توفير فرص العمل.

نمت هذه التحركات بسرعة لافتة وأخذت الحيز الأول والأكبر في الإعلامين العالمي والعربي. استفادت من التغطية الإعلامية الواسعة في وسائل الإعلام العالمية، ومن وسائل الاجتماعي الحديثة وحصلت على تأييد دولي متعاطف مع التغيير في العالم العربي.

** أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية- الجامعة اللبنانية، منسق في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، عضو الهيئة الإدارية في الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية.

النص هو خلاصة تحليلية وتوثيقية لملف من حوالى مئة صفحة جمعه الباحث من صحف لبنانية وأجنبية
 ومقالات من مصادر دولية مختلفة، مرفقًا لائحة بعناوينها، كتّابها ومصادرها.

1

ربيع لبناني مختلف

يجدر أن لبنان كان أنجز ربيعه منذ 2005، وتحرر من 30 سنة من الاحتلالات والتواجد العسكري الغريب على أرضه. لكن الربيع اللبناني كان مختلفاً. لم يستفد من وسائل التواصل الالكترونية الحديثة، كالفايسبوك والتويتر والانترنيت، على غرار الحالات العربية الأخرى، التي استعملت فيها أحياناً أسماء وهمية، بل كان ربيعاً مباشراً في الساحات العامة والمجال العام، تظاهرات عفوية ونقل تلفزيوني مباشر... مع العلم أن حرية التعبير هي ذات تاريخ عريق في لبنان، ولا حاجة إلى التستر وراء أسماء مستعارة على الفايسبوك من أجل توجيه دعوات إلى التظاهر والانتفاضة.

لعب الجيش اللبناني دوراً مسهلاً للربيع اللبناني، غير معترض على الصحوة اللبنانية، والجميع يذكرون صور الجنود الذين كانوا يسهلون مرور المتظاهرين إلى ساحة الشهداء. في حين أنه خلال الربيع العربي في بعض الدول العربية، حاول جيش النظام، لا الجيش الوطني، قمع الانتفاضة. هذا حصل في بعض دول الربيع العربي وليس في جميعها.

لم يترافق الربيع اللبناني، أو لم يعقبه مطالبة بصياغة جديدة للدستور. أولاً، لأن الصياغة حديثة وترقى فقط إلى 1990، ولبنان ليس بحاجة إلى نصوص دستورية جديدة بل هو بحاجة إلى تطبيق ما لديه من مواد دستورية لا أكثر ولا أقل. ثانياً، لأن لبنان بحاجة إلى وقف الانتهاكات الدستورية وانتظام عمل المؤسسات والاحتكام إلى الدستور، لا إلى باب عالى، في زمن نهاية المرجعيات الخارجية. وثالثاً، لأن اللبنانيين دفعوا خلال الحروب منذ 1975 فواتير باهظة، إنسانية، بشرية، مادية، معنوية... للوصول إلى وثيقة سلام تنهي الحرب هي وثيقة الوفاق الوطنى-الطائف التى دخلت معظم أحكامها إصلاحات في البنود الدستورية.

ربيع عربى يعيد للرأى العام العربي دوره بعد قمع طويل

من الظواهر المشتركة الأخرى بين الانتفاضات العربية أن التيارات الإسلامية ترددت في المشاركة في حركات الاحتجاج لدى انطلاق شراراتها الأولى. لكن هذه التيارات عادت لتستفيد من المرحلة الانتقالية، بوصفها الأكثر تنظيماً بين سائر القوى السياسية والاجتماعية المرشحة كبديل عن الأنظمة الحاكمة. استفادت هذه التيارات أيضاً من دعم دول عربية واقليمية، ومن عدم ممانعة دولية في استلامها السلطة في بلدانها. لكنها سرعان ما بدأت تطبيق عقيدتها في أسلمة المجتمع والحياة العامة واجتياح المجال العام بشعاراتها وفتاويها، الأمر الذي استدعى الصراعات الإقليمية والدولية إلى الدخول في الصلب الداخلي للانتفاضات الداخلية، فاقتحمتها الصراعات محولة الإنتفاضات إلى نزاعات داخلية إن لم يكن حروباً داخلية ممتدة.

اليوم، بعد مرور ثلاث سنوات، بدأت الانتفاضات العربية تشهد فرزاً وتحالفات جديدة في كل دولة من الدول المعنية بين قوى إسلامية متشددة في عقيدتها من جهة، وبين قوى ليبرالية ووطنية وعلمانية من جهة أخرى على غرار ما يحصل في تونس مثلاً.

الجدير أن الانتفاضات العربية شملت خمس دول هي جمهوريات (تونس، مصر، سوريا) إذا أضفنا اليمن والجماهيرية الليبية، أما التغيير في العراق، وهو الدولة السادسة، فقد سبق الربيع العربي، بثماني سنوات. ولكن التغيير أبقى دول الخليج العربي النفطية، وهي ممالك وامارات، وبالرغم من حكمها المتوارث غالباً، دون انتفاضات تذكر، باستثناء حالة البحرين التي ما زالت حالة كامنة.

من أبرز خصائص هذه الثورات انها اعادت للرأي العام حضوره ومكانته وأعادت للشارع والساحات والميادين فاعليتها، معيدة بذلك انتاج المجال العام العربي، ساحات التلاقي. الساحات أساساً مجال للتلاقي والتفاعل الديمقراطي والمواطني وليست مساحات للقمع. والثورات العربية بقدر ما كانت ثورات شعوب تُعبر عن مختلف مكونات المجتمع العربي، كانت ايضاً ثورات شبابية في بعدها الميداني والسوسيولوجي. استطاع الفاعلون الجدد، ان يفرضوا شعاراتهم وتكنولوجيتهم في مسيرة هذه الثورات وادارتها حتى على المعارضات الايديولوجية والتاريخية التي أثبتت هشاشتها وقصر نظرها في التقاط اللحظة التاريخية التي تنبئ بأن أوان الثورة قد حان.

قدمت الثورات العربية نموذجاً جديداً لم يكتمل بعد، وهي حيث أسقطت الرؤساء وبدأت رحلة التغيير بإنتخابات ديموقراطية، برز فيها بوضوح ان الاحزاب الإسلامية الأكثر تنظيماً تسيطر على الثورة بعد تحولها سلطة، وتبدأ بالقول أنها صانعة الثورة، في حين أن القوى الشبابية الجديدة والقوى الأخرى الأقل حضوراً وتنظيماً في الانتخابات تتهمها بأنها لم تفعل إلا سرقة الثورة، وهذه بعض دلالات الثورتين المصرية والتونسية اليوم بعد الإنتخابات، وهذا في الوقت نفسه أحد مظاهر دينامية الثورات الديموقراطية في كل مكان.

3 دور محور*ي* للإعلام

نادراً ما حاولت الصحافة شرح ظاهرة اللااستقرار التي أحدثتها الثورات العربية وحركات التغيير، ولم تسعى الصحافة إلى اعتبار هذه الظاهرة بالأمر الاعتيادي في مجتمعات خضعت طويلاً للديكتاتوريات المحكمة. ففي نظرة مقارنة، يمكن أن نلاحظ أن الثورة الفرنسية تخبطت في الفوضى والانقسامات مدة 30 عاماً، ومنها انطلق شعار "الثورة تأكل أبناءها". لذلك يمكن توقع الكثير بحيث أن ثواراً يأكلون بعضهم. الدول التي يحصل فيها تغيير تحتاج إلى مراحل زمنية إضافية يمكن أن تطول أو تقصر من أجل بلوغ عتبة الربيع، ومن ثمّ إقامة دولة مدنية.

أظهرت الصحف أن فوز التيارات الإسلامية في الانتخابات، التي أعقبت التغيير في تونس ومصر، هو خسارة للقوى والأحزاب العلمانية واليسارية، ولم تتوقع الصحافة أن يكون هذا الفوز مرحلياً لأن من صادروا الثورة عجزوا عن إنتاج خطاب جديد بعد حكم الديكتاتوريات بسبب الخيبات والهروب إلى البعد الديني الذي يعتقد الملتجؤون إليه خطأ وكأنه الخلاص، في حين أن هذا البعد لا يقيم وزناً للديمقراطية والدولة المدنية. إن الدولة التيوقراطية (الدينية) هي دولة مناقضة تماماً لمبادئ حقوق الإنسان.

من يطالع الصحف اللبنانية والعربية، أو يشاهد وسائل الإعلام المتلفزة، سرعان ما يُلاحظ وكأن الربيع العربي في مأزق، رغم أن المستقبل قد يحمل نتائج مختلفة. ادرك الأوروبيون باكراً الأوضاع العربية. يقول رئيس البرلمان الأوروبي ييرزي بوزيك متناولاً بوضوح دور الإعلام بقوله: "لم ينته الربيع العربي، بدأ للتو. نحتاج الى صحافة حرة ومستقلة (...) نتمنى وضع حد لسوء استعمال السلطة ونشر الافكار المتنوعة في مجتمع متعدد".

أداء الصحافة ووسائل الإعلام عامةً في مرحلة الربيع العربي لم يدخل الطمأنينة إلى نفوس المواطنين. اهتمت الصحافة أكثر بنتائج التحولات الناجمة عن الثورة التي قامت في كل بلد على الديكتاتور والفساد، وعلى المطالب الشعبية بالمشاركة في القرار السياسي معتبرة أن الثورة أدخلت السلطوية مراحل حرجة في دول، وأدت إلى سقوط أنظمة سلطوية في دول أخرى. وحاولت دائماً أن تعثر على تغييرات آنية قد لا تكون متاحة دائماً. لكن تشكيك الصحافة الدائم في مستقبل التحولات واعتبارها أن الكيفية التي ستستقر عليها الأمور غير واضحة حتى في الدول التي أسقطت فيها الديكتاتوريات، شكل مدعاة خوف عند المواطن.

في بداية أحداث "الربيع العربي" كتب عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين Touraine مقالة في صحيفة لوموند الفرنسية (2011/2/18) منتقداً موقف مثقفين فرنسيين وقفوا ضد ثورات التحرر العربي. أعلن أنه يعارض السبب الكامن وراء موقفهم السلبي من التغيير في العالم العربي، والمتمثل في حذرهم المفرط من نقل التجربة الإيرانية لما ولدته من أحكام مسبقة قاتمة عنها لدى مثقفين فرنسيين. أكد تورين في مقالته أنه من واجب المثقفين تشجيع حركات التحرر.

صورة الانتفاضات العربية في الصحافة ووسائل الإعلام العربية اليوم متطابقة مع صورة انقسام الأنظمة العربية بين مؤيد ورافض للتغيير. إذا كانت الانتفاضة في كل من تونس ومصر سريعة مما سمح بحسم الوضع لصالحها، فإن الانتفاضتين الليبية والسورية إتخذتا منحيين مختلفين. فالدول العربية انقسمت حول موضوع هجوم عسكري على سوريا، كالهجوم الذي نُفذ في ليبيا، مما سوّغ للدول الغربية عدم تدخلها نظراً لعدم وجود تأييد وإجماع عربي، فضلاً عن الفيتو الروسى، وللحيلولة دون إثارة ردات فعل إيرانية.

الهيئات التأسيسية والصياغة الدستوربة

أبرزت الصحف أخبار تأليف هيئات تأسيسية لصياغة دساتير جديدة، لكنها افتقرت لاحقاً إلى مداولات ونقاشات هذه الهيئات. ولا غرابة إن كانت الثقافة الدستورية ضعيفة في لبنان، وهو بحسب ما يؤكد سفير تونس في لبنان، نقلاً عن مؤلف لأرسطو، أن قرطاجة التي هي من أصل فينيقي كانت أول بلد يقيم له دستوراً. فهل يعقل أن الدستور اللبناني يُضرب اليوم وينتهك ولا تحترم أحكامه. وتغيب الثقافة الدستورية عن هذا الوطن الذي كان في أساس أول دستور وضع في العالم؟ واقتبست من ثمّ معظم دول العالم فكرة وضع الدستور حيث مضت في مسيرة الدسترة.

مثلاً، أبرزت الصحف حكم محكمة القضاء الإداري في القاهرة ببطلان تأليف الجمعية التأسيسية بسبب هيمنة فريق واحد عليها وعدم التوازن في تركيبتها. قضت محكمة القضاء الاداري في القاهرة ببطلان تأليف الجمعية التأسيسية التي يُهيمن عليها الاسلاميون، في مؤشر إلى انتكاسة سياسية لجماعة "الاخوان المسلمين" وانتصاراً أوّلاً لليبراليين واليسار منذ تتحي الرئيس المصري السابق حسنى مبارك في 11 شباط 2011.

أعلنت محكمة القضاء الإداري في القاهرة وقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الشعب تأليف الجمعية التأسيسية لوضع الدستور والتي اعترض عليها سياسيون وناشطون، بحجة إن الإسلاميين هيمنوا على تركيبتها.

من يريد اليوم دراسة الربيع العربي في الصحافة ووسائل الإعلام العربية لا بد أن يجد أن الإعلام العربي يبقي "الربيع العربي" معلقاً بين خطرين كانت تعمل وسائل الإعلام على التخويف منهما، وهما: خطر العودة إلى الماضي بكل آلامه ومعاناته طيلة نصف قرن تقريباً تحت حكم ديكتاتوريات لا تأبه لحكم القانون ودولة الحق والعدالة الاجتماعية، بل سعت هذه الأنظمة إلى سجن الفكر داخل توجيهات السلطة وإملاءاتها. وخطر المستقبل الغامض، غير

المضمون، بعد سقوط طغاة ورموز حكم ديكتاتوري، ودون حدِ أدنى من الأطر الديمقراطية في بعض الدول المعنية تسمح بالانتقال السلمي التدريجي، الأمر الذي أوجد فراغاً في السلطة. وهذا الفراغ حذرت منه وسائل الإعلام لأنه بدل أن يدفع الناس إلى الردِّ بمزيد من التنظيم لملئه، دفعها إلى الإنكفاء نحو البعد الديني الايديولوجي الذي لا يمنح الثورات وشبابها أياً من أحلام الديمقراطية والدولة المدنية.

في ظل هذا الانقسام، قد يمضي وقت طوبل قبل أن تتفتح براعم الربيع العربي. والي أن يزهر هذا الربيع ستدفع شعوب مجتمعات التغيير كثيراً من الفواتير الباهظة الكلفة، ومن الخيبات المربرة، على ما حدث في تونس حيث الدولة المدنية قد تكون قرببة المنال، وفي مصر التي سيّرها "الأخوان المسلمون" بعد مصادرتهم انتصارات شباب ميدان التحرير، وعلى ما يحصل في ليبيا الغارقة في فوضى السلاح والاقتتال بين الثوار أنفسهم.

لمزيد من المعرفة

بالتسلسل الزمنى للنشر

Alain Touraine, «Sortons de la guerre froide», Dossier sur «Les intellectuels face aux révoltes arabes», Le Monde, 18/02/2011.

عربب الرنتاوي، "سوربا: كل السيناربوهات تؤدي لرحيل النظام"، موقع القدس الألكتروني للدراسات السياسية، 4/9/1 2011.

__، "عن واشنطن والأخوان وربيع العرب"، موقع مركز القدس الألكتروني للدراسات السياسية، .2011/9/6

إدوارد دجيرجيان (مساعد وزبر الخارجية الأميركية سابقاً)، "حان وقت الشجاعة السياسية في الشرق الأوسط"، هيوستن كرونيكل، ترجمة نسرين ناضر، النهار، 2011/9/29، صفحة "قضايا النهار ".

ماجد كيالي (كاتب فلسطيني)، "فلسطين: نهاية مرحلة ووسائل جديدة في الصراع"، النهار، 2011/9/29، صفحة "قضايا النهار".

ابراهيم قمبرجي، "الأمن القومي الإسرائيلي والتغييرات الاستراتيجية في المنطقة"، النهار، 2011/9/29، صفحة "منبر ".

جهاد الزبن، "شيء ما عميق الخطأ في هذا الصمت"، النهار، 2011/10/27.

حامد الحمود (الكويت)، "كيف سينتهى "الربيع"؟، النهار، 2011/10/27.

أنطوان شلحت (عكا)،"اسرائيل والربيع: التخبط مستمر"، النهار، 2011/10/27.

ديانا سكيني، "المعارضتان السوريتان والخطاب السياسي: الشارع لا يرحم"، النهار، 2011/10/27.

أوكتافيا نصر، "كأنهم يعودون إلى الوراء، لا بل أسوأ"، النهار، 2011/11/15، ص 1.

تسيفي بارئيل، "الجامعة العربية أجازت..." (نص اسرائيلي مترجم عن جريدة هآرتس)، النهار، 2011/11/17 صفحة "قضايا النهار".

رندى حيدر، "مخاوف إسرائيلية من حرب أهلية في سورية"، النهار، 2011/11/18.

راجح الخوري، "ربيع يحترق بين نارين!"، النهار، 2011/11/19.

"سيف الإسلام في قبضة الثوار الليبيين"، مقالة إخبارية، النهار، 2011/11/20.

جهاد الزين، "أول ثورة ضد الاخوان المسلمين"، النهار، 2011/11/24.

حامد الحمود، "عن خوف المسيحيين من التغيير"، النهار، 2011/11/24، صفحة "قضايا النهار".

إيلي نصر الله، "الصحوة العربية نعت نظرية صراع الحضارات"، النهار، 2011/11/24، صفحة "قضايا النهار".

أوكتافيا نصر، "جامعة عربية بكل معنى الكلمة"، النهار، 2011/11/29، ص 1.

ريتا صفير، "الربيع العربي درس التاريخ وفرصة لإعادة دور متوسطي: أي ركائز لسياسة الجوار الأوروبية حيال المنطقة؟"، النهار، 2011/12/3.

أوكتافيا نصر، "ممَّ نخاف؟"، النهار، 2011/12/6، ص 1.

سجعان القزى، "ربيعُ العرب أو ربيعُ الأصوليات؟"، النهار، 2011/12/11.

سلام الكواكبي، "العلمانيون والانتصار المرحلي للقوى الاسلامية"، النهار، 2011/12/11.

نهاد محمود، "الانفتاح على الاسلامويين: تأخير التحاقنا بالعصر"، النهار، 2011/12/11.

إبرهيم فرغلي، "عام على ثورة 25 يناير:حرية التعبير في مصر بين ابتسامات القدّيسين وغضب المثقفين!"، النهار، 2012/1/29.

توفيق هندي، "الربيع العربي وإسلام القرن الحادي والعشرين"، النهار، 2012/2/2، صفحة "قضايا النهار".

"المدونون العرب بين الخوف على الثورة وتحدي الحكومات" ، مقالة صحافية إخبارية غير موقّعة، نهار الشباب، 2012/2/2.

زاهر العريضي، "مدونون سوريون يعرضون الواقع والمخاوف: رسالتنا اليكم... انقذونا!"، نهار الشياب، 2012/2/2.

فاطمة عبدالله، "الثورات العربية تلهم اللبنانيين أعمالاً في الأدب والغناء والمسرح والتشكيل" (تحقيق يُسلّط الضوء على أعمال الشاعر محمد علي شمس الدين، الرسام حسن جوني، الموسيقي أحمد قعبور، المسرحي روجيه عساف، الروائي اسكندر نجار، النحّات بيار كرم، المخرج السينمائي روي سماحة، مخرج فيديو كليبات موسيقية سعيد الماروق)، النهار، 2012/2/8.

وقائع مؤتمر جامعة الحكمة عن "ربيع العرب والتحولات"، الوكالة الوطنية للإعلام، 23 و 2012/2/24. جهاد الزين، "عام على ثورة شُوِّهتْ: 3 قضايا رئيسية"، النهار، 2012/3/17.

عبد الوهاب بدرخان، "صناعة الحرب الأهلية"، النهار، 2012/3/21.

Actes du Colloque organisé par l'Association pour la Fondation France-Egypte avec la contribution des Auditeurs de la 28ème session de l'Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale (IHEDN). Le colloque a examiné la situation actuelle et les perspectives d'un Etat démocratique et moderne. Plusieurs Sénateurs, Maires, Ecrivains, Militaires et représentants de la société civile y ont activement contribué, *Communiqué de Presse*, Paris, 22 mars 2012.

عبد الغني عماد، "قراءة سوسيولوجية في الثورات العربية: مصادر الزخم الثوري"، النهار، 2012/3/25. سلمان قعفراني، "عصر الجماهير ومحاكم التفتيش الدينية"، النهار، 2012/3/25، صفحة "قضايا النهار".

المركز الثقافي الاسلامي، محاضرة للدكتور محمد المجذوب، "إرهاصات التغيير في الوطن العربي: نهوض بعد كيوات ونكيات!"، النهار، 2012/4/7.

لجنة الدراسات في "التيار الوطني الحر"، ندوة للكاتب السياسي أمين قمورية ومديرة جمعية "مهارات" رلى مخايل، "التعامل الإعلامي مع الظاهرات المتشددة: لمتابعة التيارات الدينية ومصادر تمويلها"، النهار، 2012/4/7.

المركز الكاثوليكي للإعلام، "الثورات العربية ومسيحيّو الشرق: استعادة دور المسيحيين في صوغ ثقافة بلادهم وحضارتها"، النهار، 2012/4/11.

"القضاء المصري يُبطل تأليف اللجنة التأسيسية للدستور:انتكاسة لـ"الإخوان" وانتصار أول لليبراليين واليسار"، النهار، 2012/4/11.

شارل رزق (وزير العدل السابق)، "أبعد من سوريا"، النهار، 2012/5/9، صفحة "منبر".

مؤسسة الإمام الحكيم في لبنان والمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية في مصر، "دور القوى الإقليمية غير العربية (تركيا وإيران) وتأثيرها في متغيرات العالم العربي"، مؤتمر ناقش فيه باحثون وكتّاب متغيّرات العالم العربي دور القوى الإقليمية مؤثّر في الانتفاضات، القاهرة، النهار، 2012/7/11.

يوشكا فيشر (وزير خارجية ألمانيا سابقاً)، "الشرق الأوسط بعد بشار الأسد"، ترجمة نسرين ناضر، النهار، 2012/9/6، صفحة "قضايا النهار".

عريب الرنتاوي، "المسيحيون العرب: كل ربيع وأنتم بخير"، موقع مركز القدس الألكتروني للدراسات السياسية، 2012/12/31.

أنطوان مسرّه (عضو المجلس الدستوري في لبنان- استاذ جامعي)، "أي إعلام في سبيل التحوّل الديمقراطي؟"، النهار، 2012/6/10.

نديم شحادة (باحث في مركز الدراسات الدولية في لندن "شاتهام هاوس")، "3 سيناريوات لسوريا قوامها الحل السياسي والمواجهة الأهلية: لا إرادة دولية للتدخل عسكرياً... وثمن الانكفاء أعلى"، مقابلة مع ريتا صفير، النهار، 2012/6/22.

جهاد الزين، "سوريا غير موجودة... إذن لبنان مُعلّق"، النهار، 2013/1/19، صفحة "قضايا النهار".

"مصر: اتفاق خلال 48 ساعة أو انقلاب الجيش مع مطالب الشعب ضد مرسي"، النهار، 2013/7/2، (خبر من مجموعة وكالات إخبارية: روبترز، وصف، أب، أش، ي ب أ).

"التعطيل المتوازن يتمدد مهدداً بفراغ مفتوح: بيرنز نقل دعماً للجيش ولسياسية سليمان"، النهار، 2013/7/2

2

قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية

مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في اطار التحولات العربية اليوم

انطوان نصری مسرّه *

« J'ai fait un peu de bien, c'est mon meilleur ouvrage. » "عملت بعض الخير، وهذا افضل مؤلفاتي". Voltaire, Epitre à Horace, 1772

« Il faut agir en homme de pensée et penser en homme d'action. » "يجب ان تعمل كرجل فكر وان تفكر كرجل عمل". Henri Bergson (1859-1941)

Transition لا تنطبق بالضرورة الدراسات حول الانتقال الديمقراطي démocratique / Democratic transition في المجتمعات الغربية على الحالات العربية المستجدة اليوم. تتطلب عالمية المبادئ الديمقراطية تكيفًا في التطبيق استنادًا الى المعطيات المؤسسية والثقافية. الحاجة بالتالي الي اجراء مقاربات عملانية ومن خلال حالات عربية في الانتقال الديمقراطي.

التراث العربي في الادارة الديمقراطية للتنوع الديني والمذهبي هو مُستمد اساسًا من الاسلام وهو بحاجة الى قراءة غير ايديولوجية. أكثرية الأنظمة العربية، بعد عهود ما سمى التحرر، نقضت هذا التراث بهدف تحقيق الاندماج ولم تحققه بفعالية واستدامة وهي تواجه اليوم توترات دينية ومذهبية وعرقية.

* عضو المجلس الدستوري، لبنان.

استاذ في الجامعة اللبنانية (1976-2010) وفي جامعة القديس يوسف، منسق الماستر في العلاقات الاسلامية والمسيحية. جائزة الرئيس الياس الهراوي: لبنان الميثاق، 2007.

مكونات الديمقراطية

تشمل مؤشرات الديمقراطية وقياسها أربعة عناصر:

- 1. انتخابات حرة ونزيهة.
- 2. حكومة تعمل بشفافية ومسؤولة أمام المجلس النيابي.
 - 3. حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية.
 - 4. مجتمع مدنى فاعل.

 6 يتفرع من هذه العناصر الأربعة الأساسية حوالي مئة مؤشر فرعي

تبين مقارنة اعمال مراصد الديمقراطية عالميًا وعربيًا نقصًا في تكيّف المعايير مع الواقع العربي، بخاصة في ما يتعلق بالبعد الثقافي.

تحرير انشاء الجمعيات والنهوض التربوي في ما يتعلق بالقيم هما من الأساسيات في المجتمعات العربية بالإضافة الى العناصر المؤسسية العامة حول دور الجيش والقضاء والأحزاب، وبخاصة النقابات المهنية، كعنصر توازن تجاه هيمنة حزبية.

حالات من الواقع العربي، بخاصة في لبنان والاردن ومصر وتونس والمغرب، تبين أهمية بعض العناصر عربيًا في التحول الديمقراطي.

أبرز الشؤون في الثقافة الديمقراطية عربيًا والتي يقتضي أدراجها وتثقيلها في المؤشرات والقياس والتحليل:

أ. انطوان مسرّه (اشراف)، مرصد الديمقراطية في لبنان، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، بيروت، المكتبة الشرقية، 2000، 760 ص.

1. ثقافة القاعدة الحقوقية culture de légalité / culture of legality:

العلاقات في البنيات التحتية sous-cultures في المجتمعات العربية، في العائلة والمدرسة ورفاق العمر والحي...، تقوم غالبًا على قوة ونفوذ وسلطة وموقع، وليس على قواعد حقوقية، حسبما يظهره العديد من الدراسات السياسية-الاجتماعية الميدانية، مما ينعكس على البنيات العليا في السلطة.

ما هي تاريخية القاعدة الحقوقية عربيًا؟ البرامج حول التربية الديمقراطية والتربية على حقوق الانسان والثقافة المواطنية والديمقراطية عامة تبقى ناقصة دون نقل الخبرة التاريخية في مفهوم القانون في تاريخيته العربية. ما نعيشه عربيًا من التباس حول الشريعة والتشريع، حتى في أوساط قانونيين، تعود جذوره الى عدم ترسيخ تاريخية القانون في التجربة العربية كثمرة سياق براغماتي وغير عقائدي.

2. ثقافة المجال العام: ان مفاهيم المجال العام المشترك espace public والنظام العام ordre public والنظام العام ordre public والمصلحة العامة intérêt général تشكو من التباس وتناقض، حتى في الفكر القانوني بالذات، بخاصة منذ الستينيات، نتيجة انتشار ايديولوجيات عربية كليّة وتفسيرات متضارية.

3. مؤشرات المدافعين عن المواطنين: في الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية وقيد التحوّل الديمقراطي وفي الديمقراطيات غير الراسخة، من الضروري أن تتضمن المؤشرات فاعلية الهيئات المختلفة والجمعيات والأفراد...، الذين يدافعون عن الآليات الديمقراطية وحقوق المواطنين، مع متابعة ووصف حالات مبادرة ودفاع وحماية، في مواجهة عصرنة الاستبداد من خلال استعمال آداتي للقانون.

الحاجة الى مؤشرات وقياس حول الأحكام القضائية النموذجية وقرارات المجالس الدستورية وأعمال جمعيات أهلية وجمعيات حماية المستهلك... وفي الأوضاع الصعبة بالذات، حيث ان الاصلاح الديمقراطي هو بطبيعته عمل نضالي لا يقتصرعلى الرصد والتوثيق والنقد والتوصيات التي تتوجه الى جهات هي غالبًا وفي الأصل مصدر الانتهاكات.

^{7.} كمثال لأعمال نموذجية في الدفاع عن الحريات والشأن العام والقاعدة الحقوقية عامة، في القضاء والادارات العامة والجمعيات الأهلية ... بعض برامج المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، اشراف انطوان مسرّه، بيروت،

4. مدنية المجتمع المدنى: انجرفت دراسات عديدة حول الديمقراطية العربية في وصف المجتمع المدنى في الدول العربية، دون التركيز على موضوعين اساسيين: الأول هو حربة تأسيس الجمعيات في الدول العربية حيث يخضع التأسيس، باستثناء لبنان، لترخيص وليس الى علم وخبر. والموضوع الثاني هو مدنية civilité المجتمع المدنى أي استقلاليته عن السلطة ونشره قيمًا مدنية في الممارسة والسلوك. اكثر الذين كتبوا عن المجتمع المدنى العربي لم يتولوا هم تأسيس وقيادة جمعيات أهلية لمعرفة الحياة الداخلية لأي جمعية عربية فاعلة وغير ظرفية ومعاناتها في القيادة والتمويل والبرمجة والاستمرارية. والسبب هو غالبًا عدم دعم المجتمع العربي لجمعياته 8 مُفضلاً الأوقاف الدينية. الحاجة الى وضع مؤشرات اضافية وفرعية حول مدنية المجتمع المدنى العربي.

يقتضي اعطاء أهمية أكبر في قياس الديمقراطية ومؤشراتها في الدول العربية الى مسألة ادارة التنوع الديني، اذ تتمتع المنطقة العربية بتراث عربق طيلة أكثر من خمسة قرون. هذا التراث هو عربيًا في تراجع والصهيونية هي نقيض هذا التراث. بسبب عدم تثقيل هذا المؤشر (أى اعطاء ثقل أكبر) ترد اسرائيل في تدرج Freedom House في مرتبة 1 و 2 العليا بين الدول الديمقراطية. وبرد لبنان في درجات دنيا 4 و 5 على 7. لا يعود هذا التصنيف الى مجرد "تحيّز"، بل الى تجاهل عنصر جوهري في بناء الديمقراطية في الشرق الأوسط وهو عنصر الادارة الديمقراطية للتنوّع الديني والثقافي، حيث ان هذه المقاربة هي المدخل الى المواطنة.

المكتبة الشرقية، وإبرزها: انطوان مسرّه وبول مرقص (اشراف)، مرصد القضاء في لبنان: أحكام قضائية نموذجية دفاعًا عن الحريات وحقوق الانسان، ببروت، جزءان، 2005-2008.

www.aucegypt.edu/research/rc/gerhartcenter.

^{8.} Voices on Arab Philanthropy and Civic Engagement, American University in Cairo and the John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, working paper, no2, August 2006, 45 p.

From Charity to Change. Trends in Arab Philanthropy, American University in Cairo, The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, 2007, 256 p.: gerhartcenter@aucegypt.edu

نظام الوقف والمجتمع المدنى في الوطن العربي، ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، 926 ص.

الحاجة الى اضافة مؤشرات حول عنصر المجتمع المدنى الفاعل والديمقراطي. في مجال التمكين الديمقراطي Empowerment تندرج المؤشرات الاضافية، كميًا ونوعيًا، في البنود التالية:

- 1. فاعلية: مدى فاعلية التشريعات والنظم، أي متابعة تطبيقاتها.
- 2. المبادرات: رصد مبادرات المواطنية في العمل الديمقراطي، بخاصة في البنيات التحتية.
- 3. واقع الهيئات المهنية والنقابية: هذه الهيئات هي عنصر توازن تجاه انحراف احزاب وقوى سياسية نحو التسلّط.
- 4. الدفاع Advocacy: مدى الحماية التي يُوفرها القضاء في مجال حماية الحقوق والحربات ومن خلال أحكام ربادية.
- 5. التخصيب الثقافي والتربوي: مدى امتداد الدراسات والأبحاث في المجال التعليمي والتربوي والثقافي في سبيل تحوّل المعرفة الى سلوك.
- النمذجة والتأصيل: الاستعاضة غالبًا عن الاقتراحات والتوصيات بنماذج عملية، وبشكل طريقة استعمال Mode d'emploi / How to use اصيلة، أي نابعة من الخبرات العربية.

تتراكم البحوث ذات الطابع المعرفي cognitif حول الديمقراطية في الدول العربية، رصدًا ومؤشرات ورأيًا عامًا، مع الفرضية ان البحوث تؤدي بذاتها الى تطوير الديمقراطية وان اشكالية الديمقراطية عربيًا هي بمجملها معرفية. يحتاج الاصلاح الديمقراطي الفعلي الي ابحاث من نوع آخر، ولوجًا في منهجيات وتمكين وقدرات وسلوكيات في الالتزام والدفاع وترسيخ المكتسبات والتثقيف والتعميم.

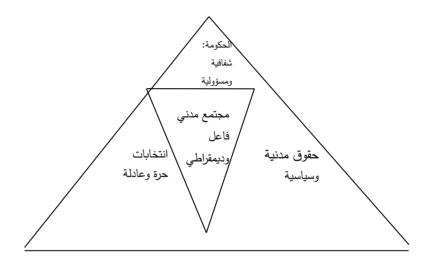
ولا تقتصر ضرورة التمييز بين ا**لعالمية والخصوصية** على التباين بين الغرب والمجتمعات العربية. يجب ان يشمل التمييز كل مجتمع دون استثناء من خلال اضافة واستكشاف معايير فرعية تفصيلية ومحلية لا تناقض المؤشرات العالمية العامة، بل تجعل هذه المؤشرات اكثر استنتاجية، اذ يتطلب انتشار الديمقراطية تكيّفًا مستمرًا لمؤشرات ومعايير فرعية، لأن العاملين في السياسة يطوّرون، هم أيضًا، اساليب العمل السياسي واحيانًا يطوّرون اساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية ذاتها لضرب الديمقراطية بلباس قانوني شكلاً.

اذا تخطت الدراسات الجوانب المعرفية المحض للولوج في الممارسات الفعلية، وبخاصة الممارسات الريادية والنموذجية الايجابية، تتحول في هذه الحالة الى دراسات اصلاحية في الديمقراطية. تظهر محدودية الدراسات المحض معرفية حول الديمقراطية العربية من خلاصات هذه الدراسات التي تتضمن "توصيات" موجهة الى جهات غير محددة. ويتبين من الدراسات ذاتها ان هذه الجهات غير قادرة على الاصلاح لأسباب مذكورة في الدراسات ذاتها، أو تشكو الدراسات ذاتها من "فقدان الارادة السياسية العربية" مما يظهر ان واضعي بعض التقارير ينطلقون اساسًا من مفهوم سلطوي للدولة القوية بذاتها in se التي تحقق قيادة الجماهير وتعبئة القدرات...، بدلاً من الانظلاق من المقاربة الديمقراطية البسيطة التالية: الشعب مصدر السلطات.

على أثر التضخم المعرفي وسهولة انتشار المعرفة بواسطة وسائل التواصل الحديثة، تبرز الحاجة الى تطوير مفهوم المعرفة لناحية متابعة الأعمال الميدانية والمبادرات والانجازات الواقعية والنموذجية الايجابية، أي تنمية العلاقة بالمعرفة التي تكتسب اليوم أولوية قصوى في كل مستويات التعليم والبحوث وفي سبيل التنمية.

ما تحتاجه المنطقة العربية في مجال قياس الديمقراطية ومؤشراتها والاصلاح هو وضع مؤشرات كمية ونوعية في آن حول الثقافة الديمقراطية والعمل وتخصيب ثقافي - تربوي للبحوث الديمقراطية كافة.

يستخلص من دراسة تشمل عشربن مرصدًا ومركزًا عالميًا واقليميًا وعربيًا، ضرورة اعتماد المؤشرات وقواعد القياس العالمية والعربية والتي توصلت الى درجة عالية من التقنية والاختبار 9. يمكن تصنيف عناصر الديمقراطية بشكل هرم حيث كل عنصر هو ضروري لتلاحم الهرم الديمقراطي:



يمكن تفنيد العناصر الأربعة الى عناصر فرعية، كميًا ونوعيًا في آن، مع التركيز على بعض المؤشرات التي تعتبر أولوية في الثقافة الديمقراطية.

^{9.} انطوان نصري مسرّه، قياس الديمقراطية والاصلاح الديمقراطي في الدول العربية (الحالة البحثية: مؤسسات، حاجات، أولويات، منهجيات، استشراف)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلى الدائم، سلسلة "وثائق"، رقم 31، المكتبة الشرقية، 2010، 54 ص.

هل تصلح القواعد التنظيرية لكل المجتمعات العربية؟ هذه القواعد هي ثمرة أبحاث تطبيقية ميدانية عالمية ومقارنة. تكمن الخصوصية في مدى توفر وحجم هذا العنصر أو ذاك، كما نسعى الى اظهاره في الجدول رقم 1 المكوّن من عشرة عوامل ملائمة او غير ملائمة، بخاصة بالنسبة الى الدول العربية التالية: مصر، العراق، لبنان، ليبيا، تونس.

هل الجيش هو جيش وطني (كما في مصر) أو جيش نظام؟

هل تتوفر نخبة فكرية وسياسية (عنصر ايجابي في تونس)؟

هل المحيط الخارجي ملائم أو غير ملائم؟ (الوضع في سوريا غير ملائم بشدة بسبب الصراع الاقليمي والدولي).

هل يتوفر مجتمع مدني فاعل بخاصة من خلال حرية تأسيس الجمعيات بموجب نظام العلم والخبر؟ (حالة لبنان ملائمة بدرجة مقبولة).

ما هو مدى توفر العناصر الملائمة وغير الملائمة في المملكة السعودية؟ يقتضي عدم إهمال دور الملكية كإطار جامع في تمتعه بتراث من الشرعية، وكذلك دور العشائر كعنصر توازن بالنسبة الى السلطة المركزية. وبالتالي في الحالة السعودية يقتضي التركيز أكثر على البنيات الثقافية في المجتمع ودرجات التحوّل في مدنية المجتمع وفي البنيان الحقوقي.

جدول 1- الشروط الملائمة وغير الملائمة للتحول الديمقراطي وسياق الدسترة

РНОТО

2 من الاطار المعرفي الى الفعالية

دراسة الديمقراطية في الدول العربية هي الجانب المعرفي حول الاصلاح. اما الاصلاح الديمقراطي الفعلي فقد يحتاج الى ابحاث من نوع آخر، ولوجًا في منهجيات وتمكين وقدرات وسلوكيات في الالتزام والدفاع وترسيخ المكتسبات والتثقيف والتعميم. كما في علوم الطبيعة هناك مستويات في المعرفة، من البحث الى التطبيق، كذلك في العلوم الانسانية عامة التي قد تنحو الى الاختزال في الجانب المعرفي دون الامتداد الى الجوانب التطبيقية التي تعني الانتقال من المعرفة الى السلوك والتنفيذ.

تواجه الدراسات في الديمقراطية عربيًا وقياسها ومؤشراتها تحديات منهجية ابرزها التالية:

- 1. مستويات المعرفة: هناك اربعة مستويات أو اربع حالات بحثية، بخاصة في بحوث العلوم الانسانية عامة وبحوث الديمقراطية بشكل خاص:
- النقص المعرفي: الحالة حيث يوجد نقص او ثغرات في المعرفة فيقتضي العمل على توفير المعرفة واستجلائها.
- نشر المعرفة: الحالة حيث المعرفة متوفرة ولكنها غير منتشرة فيقتضي نشر وتعميم الوعى بالمعرفة المتوفرة.
- تمكين المعرفة: الحالة حيث المعرفة متوفرة، وكذلك تعميمها والوعي بها، ولكن يفتقر الناس الى القدرة في التطبيق أو التكيف مع هذه المعرفة، أي الى التمكين empowerment / capacitation
- النمذجة modelisation / modélisation: الحالة حيث تتوفر تطبيقات عملية موذجية ومعيارية قد تثير التماثل والاقتداء وتُشكّل طريقة استعمال how to use / mode مفيدة في التعليم والتدريب والتعميم والتطوير والتمكين.

ان ادراك ماهية الديمقراطية هو الذي يؤثر على اختيار منهجية القياس والرصد والتطبيق والتطوير . ليست الديمقراطية "نظامًا" سياسيًا محددًا، لأن كل نظام دون استثناء يحتوي على بذور فساده وإفساده، "حيث أن السلطة دون تسلُّط لا طعم لها"، حسب ملاحظة بول فاليري Paul Valéry. الديمقراطية هي بالأحرى مجموعة منهجيات وآليات للمشاركة والمبادرة والمساءلة والوعى المواطني اليومي والممارسة، طبعًا من خلال أطر تنظيمية. لكن الأطر التنظيمية وحدها لا تحقق الديمقراطية دون شعب، أي مواطنين فعلاً، هم مصدر السلطات، وليس جماهير في تعبئة جماعية عمياء. الديمقراطية هي تاليًا ثقافة وممارسة: ثقافة بمعنى المعرفة التي اندمجت في نمط حياة وسلوك، وممارسة بمعنى تجسيد الثقافة في عمل ميداني واقعى تجاه أوضاع وحالات ووقائع وظروف. وبالتالي فان الدراسات في الديمقراطية تبقى ناقصة اذا اقتصرت على اطر معرفية بدون وصف اعمال ومبادرات وسلوك وبدون تنمية التمكين / capacitation empowerment للقيام بأفعال ديمقراطية.

يظهر احيانًا تباين كبير أو طلاق، لأسباب تعود الى التربية العربية عامة، بين المعرفة والسلوك. يعبّر عن ذلك لينين الرملي في مسرحيته: بالعربي الفصيح 10 ، مما يتطلّب تخطى مجرد استطلاع الرأي، والتوجّه نحو أبحاث ميدانية سلوكية Behavior قائمة على المشاهدة والملاحظة بالمشاركة والمقابلات غير الموجهة والمذكرات والسير الذاتية.

2. المعرفة لا تؤدى بالضرورة الى سلوك منسجم: التحقيقات الاجتماعية حول رأى المواطنين وتوجهاتهم حول الديمقراطية هي تعبير عن "رأي"، ولا ترشد بالضرورة الى السلوك الفعلي.

3. بين الدراسة والاصلاح: دراسة الديمقراطية ضرورية اذا كانت منطلقًا للاصلاح، ولكنها ليست الاصلاح الذي يتطلب آليات متابعة وتنفيذ وتفعيل.

10. لينين الرملي، بالعربي الفصيح، المركز المصرى العربي، القاهرة، 1992، 176 ص.

- 4. استغلال آليات الديمقراطية لضربها: بموازاة تطور الدراسات والمؤشرات تُطور الأنظمة الاستبدادية والعاملين في السياسة آليات التلاعب manipulation بالوسائل الديمقراطية لضرب الديمقراطية¹¹. يقتضي تاليًا بموازاة مؤشرات الديمقراطية، وضع مؤشرات الاستبداد الذي يتخذ احيانًا اليوم لباسًا ديمقراطيًا.
- 5. الارادة السياسية: ان استخلاص العديد من الدراسات حول عدم توفر الارادة السياسية يُعبّر عن مقاربة سلطوية للتحول الديمقراطي. الدولة الديمقراطية هي عربة بعجلتين: الأولى هي السلطة المركزية ومؤسساتها، والعجلة الثانية هي المجتمع والمواطنون، ولا تسير العربة الا بالعجلتين معًا، وطبعًا مع توفر سائق للقيادة.
- 6. تقنيات الهروب العربية: ان الحد من الحريات الجامعية وحرية التعبير عامة في بعض الأنظمة العربية يحمل باحثين عربًا على معالجة قضايا كبرى في القومية والعروبة والعلاقات الدولية والمؤسسات...، دون دراسة شؤون ديمقراطية يومية ومعيشية قد تُعرّض الكاتب للملاحقة أو لتصنيفه في المعارضة. في العديد من المؤتمرات العربية يتحوّل لبنان الى "قشة خلق" لباحثين لا يجرؤون على انتقاد انظمتهم فيصبون غيظهم على النظام اللبناني الذي، على الأقل، بالرغم من كل شوائبه، يترك مجالاً لحرية انتقاده.
- 7. حدود الدراسات الكمية: اذا توصلت احدى الاستطلاعات الى الاستخلاص ان 20% من المستطلعين يرفضون الآخر وهم مُتعصّبون ويجهلون الدين الآخر ... لا يفسّر هذا الرقم من هم هؤلاء الـ 20% وما هو سلوكهم وهل هم من الارهابيين وهل يمارسون العنف...؟ واذا ورد في استقصاء ان عدد النساء في المجالس النيابية العربية هو 10%، فمن هن النساء وماذا يفعلن؟ لا تغوص الدراسات الكمية في الجذور الثقافية لمواقف وسلوك الناس. بدأت العلوم

¹¹. A. Messarra, "Le citoyen et l'Etat en suspens. Du citoyen individualiste, rouspeteur et dupé au constructeur d'Etat », à paraître dans *Travaux et jours*, Université Saint-Joseph, Beyrouth, 2014, 12 p.

الاجتماعية اساسًا بالمشاهدة المباشرة والملاحظة بالمشاركة ثم تحوّلت تدريجًا الى مجرد جمع أرقام.

8. فلسفة التغيير: تعبّر التوصيات والاقتراحات عامة عن ضياع حول فلسفة التغيير في المجتمعات العربية بالذات والتي يقتضي وضع نظرية عربية بشأنها من خلال تراكم خبرات ميدانية حول سبل التغيير في مجتمعات تقليدية. هناك حالات في المسار الديمقراطي حيث يقتضي ليس الانطلاق من قياس مُسبق ودراسة الظواهر المتوفرة، بل ربما خلق الظاهرة في سبيل قياسها، وهذا السياق ضروري لقياس التقدم نحو الديمقراطية.

9. الانتهاكات وذهنية التشكي: تعمّمت مراصد تكتفي برصد انتهاكات لحقوق الانسان. هذا ضروري، ولكن غالبًا لم تنشأ مراصد أخرى لرصد انجازات عربية ايجابية ومعيارية ونموذجية. يشعر الفرد في انظمة عربية بالعجز في التغيير. عندما تُنظم ورشات عمل حول التثقيف الديمقراطي يقتنع المشارك بصوابية ما يُطرح، ولكنه يدرك في قرارة نفسه: مش طالع بايدي شي!، لأنه موجود في العراق أو فلسطين أو السودان... كيف السبيل لتنمية الثقة بالقدرة المواطنية citizen power في الأوضاع الصعبة؟

خلافًا لأهدافها عمّمت مراصد انتهاكات، ذهنية "النق" والتشكي لدى الناس الذين يعترضون ويتذمرون... ولكن مع ادراكهم انهم بذلك قاموا بواجبهم في المحاسبة والمساءلة! وتستغل انظمة سلطوية هذا التشكي كي تظهر للمجتمع وفي أوساط عالمية ان حرية التعبير مصونة. ذهنية التشكي والتذمر هي نقيض المواطنية. المواطن هو الذي يدرك انه مصدر السلطات بالرغم من العوائق. تحولت تاليًا دراسات في الديمقراطية الى مجرد ميزان حرارة للمرارة، في حين ان العمل الديمقراطي يحتاج أيضًا الى ميزان

تكييف الحرارة thermostat. فهل يكون الباحثون في الديمقراطية مجرد ميزان قياس thermomètre، وهذا ضروري، أم ايضًا فاعلو تكيّف وتأثير thermostat?

الأطر المعرفية في دراسات الديمقراطية عربيًا

تطورت الأبحاث عالميًا حول مؤشرات وقياس الديمقراطية وتتمتّع هذه الأبحاث بخبرة في التطبيق والمقارنة بالرغم من الاعتراضات حول عالميتها وخصوصيتها. لكن ضرورة التمييز بين العالمية والخصوصية لا تقتصر على التباين بين الغرب والمجتمعات العربية. يجب ان يشمل التمييز كل مجتمع دون استثناء من خلال اضافة واستكشاف معايير فرعية تفصيلية لا تناقض المؤشرات العالمية العامة، بل تجعل هذه المؤشرات اكثر استنتاجية. وفي كل الاحوال، يتطلب انتشار الديمقراطية تكيّفًا مستمرًا لمؤشرات ومعايير فرعية، لأن العاملين في السياسة يطوّرون، هم أيضًا، اساليب العمل السياسي واحيانًا يطوّرون اساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية ذاتها لضرب الديمقراطية بلباس قانوني شكلاً.

نعرض هنا أبرز الأبحاث العالمية والعربية حول مؤشرات ومقاييس الديمقراطية.

1. وضعت Bertelsmann Foundation معاسر حول:

Democracy and Efficiency in Local Governement ووضعت لائحة Checklist لرصد تطوّر الديمقراطية في العالم. تعتمد معايير ¹³Bertelsmann و

^{12.} نذكر من الدراسات التمكينية بعض منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم: انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، دعم المجتمع الأهلي للعمل البلدي في لبنان، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة وستمنستر للديمقر اطية، المكتبة الشرقية، 2009، 256 ص.

انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، الشأن العام في الحياة اليومية المحلية في لبنان (مبادرة ومشاركة ومواطنة دعمًا للعمل البلدي)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة المستقبل، بيروت، المكتبة الشرقية، 2013، 480 ص.

¹³. Bertelsmann Foundation, Bertelsmann Transformation Index 2003, Politische Gestaltung im internationalen Vergleich, Gütersloh, 2004.

¹⁴Freedom House وتقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي وتقرير منظمة الشفافية الدولية الذي هو مبني على اساس استطلاعات للرأي العام ومعلومات وانطباعات من رجال أعمال ومحللين في حوالي 180 دولة، وذلك في أكثر الدراسات العالمية مع اضافات وتعديلات فرعية كما سيرد في البنود التالية. يبيّن جدول Freedom House القياسات العالمية المهارنة في الديمقراطية لمجموعة الـ 193 دولة في العالم.

بلغ عدد الدول التي صنّفها Freedom in the World كدول حرة Free تسعة وثمانين دولة (89). يمثّل هذا العدد 46% من دول العالم البالغة 193 دولة وثلاثة مليارات و 56 مليون نسمة، أي 46% من سكان العالم. عدد الدول الحرة تراجَعَ عن السنوات السابقة.

عدد الدول التي وُصفت بحرّة جزئيًا Partly Free بلغ 62 دولة، أي 32% من عدد الدول التي اعتمدت للتحقيق وعدد سكانها يبلغ مليار وثلاثمائة وخمسين مليون نسمة. عدد الدول التي وُصفت بحرّة جزئيًا Partly Free تضاعف عن السنوات السابقة أي اصبح الضعف.

وصنفّت 42 دولة بدول لاحرّة Not Free، وتمثّل 22% من مجموع الدول. يبلغ عدد سكان هذه الدول مليارين ومئتي وستة وسبعون مليونا، أي 34% من مجموع سكان العالم. نصف هؤلاء السكان يعيشون في دولة واحدة هي الصين. سنة 2007 هبط هذا العدد، أي انخفض عدد الدول اللاحرة ومالت لتصبح اكثر ديمقراطية.

ثلاث دول كلها من جنوب آسيا انتقلت من دول لا حرّة Not Free لتصبح حرّة جزئيًا Partly Free: الباكستان وجزر المالديف وبوتان Bhutan. ثلاث دول أخرى تراجعت أوضاعها وهي: افغانستان التي حُزفت من الدول الحرة جزئيًا لتوضع في صف الدول اللاحرة Not Free وموريتانيا أيضًا. أما السنغال فبعد ان كانت في مصاف الدول الحرة اصبحت في مصاف الدول الحرة جزئيًا Partly Free.

Arch Puddington, "The 2008 Freedom House Survey. A Third year of Decline", *Journal of Democracy*, vol. 20 (2), April 2009, pp. 93-107: www.freedomhouse.org
Reporters without Borders, *Worldwide Press Freedom 2005*, Paris, 2005.
Daniel Dittrich, *Media freedom. A mesure for democracy*?, Duisburg, 2006.

_

¹⁴. Freedom House, *Freedom of the Press 2004: A Global Survey of Media independence*, New York/ Washington DC, 2004.

عدد الديمقراطيات التي تُمارس اجراء انتخابات بلغ 119 دولة، حيث عدد السكان يبلغ ثلاثة مليارات وخمسمائة وثلاثة واربعين مليونا، أي 53% من سكان العالم يعيشون في ديمقراطيات انتخابية، في حين يقطن 47% من سكان العالم في بلاد تخضع للأنظمة الكلية أو الاستبدادية أو التوتاليتارية. بينهم 42% يعيشون في الصين تحت نظام سلطوي، في حين 32% من سكان العالم يقطنون في الهند في ظل نظام انتخابي، أي في ديمقراطية انتخابية.

دولة واحدة بوسنيا وهرزغوفين Bosnia and Herzegovina كانت تحت مراقبة رسميين دوليين مُعينين من المجتمع الدولي International Community، هي في تحوّل نحو الديمقراطيات الانتخابية. وكذلك بنغلادش التي اعتمدت نظامًا انتخابيًا ديمقراطيًا بعد ان طوّرت القوانين الانتخابية وأجرت انتخابات وطنية وصفت بالجيّدة والتنافسية. بينما التطورات في أربع دول: افريقيا الوسطى وجورجيا وموريتانيا وفنيزويلا أدت الى حزفها من لائحة الديمقراطيات الانتخابية. هبوط الديمقراطية في هذه الدول ذو مغزّى عميق بسبب أهمية هذه الدول في محيطها ولأن موريتانيا وجورجيا كانتا تتوجهان نحو الديمقراطيات الانتخابية. وكانت جورجيا أول معلم في الدول التي تتوجّه نحو الديمقراطية وتمثّل نقطة مشرقة من الدول التي كانت تنتمي سابعًا للاتحاد السوفياتي. ولكن حالة الطوارئ المعلنة فيها وحربها مع روسيا في آب 2008 جعلاها في وضع مضطرب.

The Economist Intelligence Units Index of Democracy .2: نتحدید

وقياس الديمقراطية وضع لازا كيكيك Laza Kekic مدير خدمات الارسال في الوحدة الاقتصادية وقياس الديمقراطية وضع لازا كيكيك Country Forcasting Services, Economist Intelligence Unit-EIU مؤشرات لتصنيف الديمقراطيات في العالم، أو بالأحرى لترتيب وضع الدول من الأكثر ديمقراطية انحدارًا الى الأقل ديمقراطية. وتستعمل كلمتا "حرية" freedom و"ديمقراطية" democracy وكانهما مرادفتان أو ذو معنى واحد، ولكنهما بالواقع ليستا هكذا. يمكن النظر الى الديمقراطية وكأنها مجموعة من المبادئ والممارسات الممأسسة والتي تحمي الحرية وربما يقبل الجميع اليوم بأن من ميزات الديمقراطية الاساسية هو وجود حكومة قائمة على قاعدة الاكثرية وبقبول المواطنين، اجراء

انتخابات حرة ومنتظمة، حماية الاقليات واحترام عميق لحقوق الانسان، وكذلك تعنى الديمقراطية مساواة الجميع امام القانون.

يصر البعض على القول بأن الديمقراطية هي مفهوم مزدوج dichotomous. يمكن ان تكون أي دولة ديمقراطية او لاديمقراطية. وهناك درجات مختلفة للديمقراطية. احد مقاييس الديمقراطية واهمها وهو معروف بـ US-based Freedom House Organization. يُطبق هذا المؤشر على كل الدول ويعود الى اوائل السبعينيات. وهو يقوم على العلاقة بين الديمقراطية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وعالج Freedom House مفهوم "الديمقراطية الانتخابية" بمعنى المشاركة الادنى العامة وهي ميزة رئيسية، واختيار مراكز السلطة السياسية من خلال انتخابات منتظمة وحرة وموسمية وعادلة بين الاحزاب المتنافسة، وإن يكون ممكن ً ايضًا عزل أى حكومة من خلال انتخابات.

تشمل معايير Freedom House Organization لديمقراطية انتخابية ما يلي:

- 1. نظام سياسي متعدد الاحزاب وتنافسي.
- 2. اقتراع عام للراشدين scrutin universel.
- 3. انتخابات منتظمة بالاقتراع السري، بحماية الاقتراع امنيًا وبغياب الغش في الانتخابات.
- 4. تأمين وصول جميع الاحزاب السياسية الى العملية الانتخابية من خلال الاعلام ومن خلال معركة انتخابية مفتوحة.

اما مؤشر قياس الديمقراطية لمؤسسة The Economist Intelligence Unit فيقوم على ان مقاييس الديمقراطية التي تعكس الحريات السياسية والمدنية ليست دقيقة (are not thick enough) او معبّرة جدًا. الحربة هي مكون مهم للديمقراطية ولكن غير كاف. يقوم تاليًا مؤشر الديمقراطية حسب The Economist Intelligence Unit على خمس فئات:

العملية الانتخابية والتعددية.

الحربات المدنية.

عمل الحكومة. المشاركة السياسية. الثقافة السياسية.

تكوِّن هذه العناصر الخمسة مترابطة مفهومًا كاملاً:

- 1. وجود انتخابات تنافسية حرة free and fair competitive elections ومنتظمة ومظاهر كافية من الحرية السياسية هو الشرط الاساسي لسائر المفاهيم لوصف الديمقراطية.
- 2. كذلك تَعتبر المفاهيم الحديثة ان الحريات المدنية civil liberties هي مكوّن حيوي لما نسميه عادة "الديمقراطية الليبرالية" Liberal democracy ويشمل مبدأ حماية الحقوق الانسانية الاساسية. هذه الحقوق تحتويها سائر الدساتير في العالم وكذلك الشرعات والاتفاقات الدولية، كشرعة هلسنكي Helsinki Final Act. الحقوق الانسانية الاساسية هي حرية التعبير والكلام والنشر، والحرية الدينية، وحرية التجمع وانشاء جمعيات، وحق اللجوء الى القضاء.
- 3. المقياس الآخر هو العمل الحكومي functioning of government: اذا كانت القرارات الحكومية لا يمكن تطبيقها او لا تُطبق لا يكون مفهوم الديمقراطية مكتملاً او يكون ربما فارغًا.
- 4. الديمقراطية هي اكثر من مجموعة مؤسسات: الثقافة السياسية الديمقراطية السياسية الديمقراطية وتبسيط العمل واستدامة الديمقراطية وتقويتها. الثقافة السلبية وعدم الاكتراث، أي المواطنية الطائعة والخاضعة، لا تفيد الديمقراطية. الانتخابات الدورية تقسم السكان الى خاسرين ورابحين. تفرض الثقافة السياسية الديمقراطية الناجحة على الاحزاب الخاسرة ومؤيديهم القبول بحكم الناخبين وبنقل السلطة سلميًا الى الفريق الآخر.
- 5. المشاركة ضرورية ايضًا لان المقاطعة وعدم الاكتراث هما عدوّان للديمقراطية. في الديمقراطية تمثل الحكومة عنصرًا واحدًا فقط من عدة مؤسسات مختلفة وتجمعات سياسية

وجمعيات. المواطنون الذين يعبرون عن عدم الرضى بعدم المشاركة لا يشاركون ببناء الديمقراطية. الديمقراطية تطلب من المواطنين مشاركة حرة واختيارية في الحياة العامة. تزدهر الديمقراطية عندما يكون للمواطنين دورًا في النقاش العام، واختيار الممثلين والدخول في الاحزاب. يصنف مؤشر Economist Intelligence Unit - US دولة في العالم وقطاعان.

اعتبرت نصف دول العالم تقريبًا دولاً ديمقراطية، ولكن الدول الكاملة الديمقراطية يبلغ عددها 28 دولة فقط. 54 دولة فيها ديمقراطية مصدعة او معيوبة "flawed democraties". 55 دولة هي توتاليتارية والثلاثون الباقية هي انظمة هجينة او ديمقراطيات مزعومة. دول الـ OCDE هي ديمقراطيات كاملة مع دولتين من اميركا اللاتينية ودولتين من اوروبا الوسطى ودولة في افريقيا. الدولة الديمقراطية بامتياز والتي تقارب الديمقراطية المثالية هي السويد التي يبلغ معدلها العام 9،88/10، وكذلك دول شمالي اوروبا المجاورة لها: النروج وايسلندا والبلاد المنخفضة والدانمارك وفنلندا.

من الدراسات الديمقراطية الى الإصلاح الديمقراطي: حاجات وأولويات ومنهجيات للمستقبل

تجاه التضخم في طرق قياس الديمقراطية يتجاه التضخم في طرق قياس الديمقراطية quality of يكمن التوجّه حديثًا في البحث عن نوعية المسار الديمقراطي بالذات measures من خلال مؤشرات تم تطبيقها في أكثر من عشرين دولة بالتعاون مع democracy itself ،Human Rights Center at the University of Essex-United Kingdom (15) جاء في التقرير:

"الديمقراطية لا تكتمل من خلال الانتخابات فقط، والممارسات الديمقراطية يمكن ان تكون مجال مقارنة ولكن دون اقتباس،

"وتبنى الديمقراطية في ومن خلال المجتمع، "والديمقراطية لا تُستورد ولا تُصدر ولكن تدعم supported "مع التركيز على الخبرات المميزة assessment experiences..."

يحصل التوفيق بين دراسة الديمقراطية واصلاحها من خلال رصد الممارسات الديمقراطية العربية الايجابية والمعيارية والتعريف بها في الصياغة التشريعية والشفافية والمحاسبة والمبادرة والمناصرة advocacy... هذا المنحى هو أيضًا دراسات، ميزتها وصف وتحليل ما يجري، لا مجرد اقتراح ما يجب ان يكون 16. تظهر تاليًا محدودية العديد من الدراسات العربية حول الديمقراطية.

16. انطوان مسرّه وسلامة نعماني وارليت سعاده ابي نادر (اشراف)، نماذج مبادرات في العمل الديمقراطي اليوم، بيروت، مؤسسة مخزومي بدعم من الاتحاد الاوروبي، 2008، 200 ص.

¹⁵. IDEA, *op.cit.*, pp. 6-7.

__ ، المقاومة المدنية للحرب في لبنان (نماذج مختارة)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مؤسسة رمزي يوسف عساف، سلسلة "وثائق"، المكتبة الشرقية، 2013، 120 ص.

1. مؤشر التنظيمات المهنية والنقابية كعنصر توازن تجاه التسلّط الحزبي: غالبًا ما تمت دراسة الاحزاب السياسية كعنصر مراقبة وتوازن بالنسبة الى السلطة المركزية، في حين ان الاحزاب السياسية هي ايضًا كيان سلطوى يحتاج الى مراقبة وتوازن. الهيئات المهنية والنقابية التي هي اكثر التصاقًا، او يفترض ان تكون، بالشؤون المشروعة والحياتية اليومية للمواطنين هي التي تحقق التوازن والمراقبة. لا ديمقراطية حزبية بدون توازن في بنيات نقابية تتمتع بالاستقلالية عن هذه الاحزاب دون ان تكون بالضرورة مناقضة لها.

تدرك الاحزاب ذات المنحى السلطوي خطورة التجمعات المهنية والنقابية على هيمنتها فتعمل على استتباع النقابات وجعلها مجرد امتداد للاحزاب ورافعة شعاراتها بدلاً من رفع شعارات اقتصادية اجتماعية هي في صلب الاختصاصات المهنية. أن تنمية العمل النقابي في اطار بناء رأى عام اقتصادي اجتماعي، بموازاة الاحزاب السياسية، هو المدخل لحياة حزبية اكثر فعالية للشأن العام وتعيد السياسة الى الناس.

جاء في خطاب لرئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان خلال أزمة تأليف حكومة: "ألا يحق للبنانيين الذين لا ينتمون الى أطراف وأحزاب سياسية، أن يساهموا من ضمن حكومة حيادية في أنهاض البلد وحمايته؟"17.

تظهر الخبرة العربية مدى الارتباط بين حياة حزبية ديمقراطية وفاعلة وبنيات نقابية ومهنية تتمتع بالاستقلالية عن الاحزاب وتمارس وظائفها الاقتصادية الاجتماعية.

الحزب هو المؤسسة السياسية المنظمة ذات الشخصية المعنوية التي تهدف الي الوصول الى السلطة وممارسة هذه السلطة وفقًا للعقيدة الحزبية او البرنامج. يقول روبرتو ميتشل Roberto Michels واصفًا التوجهات الاوليغارشية داخل الاحزاب: "لن تغير الثورة الاجتماعية شيئًا في البنية الداخلية للشعب. لن يكون انتصار الاشتراكيين انتصارًا للاشتراكية التي ستتقهقر في اللحظة التي ينجح فيها انصارها"18.

¹⁷. خطاب في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 2014/1/7.

¹⁸. Roberto Michels, Les partis politiques (Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties), Paris, Flammarion, 1914, pp. 294-296.

وفي مسرحية الرفيق سجعان لجلال خوري يصف الكاتب سلوكيات قروي لبناني، ماركسي شيوعي في قرية لبنانية حيث تتخذ القبلية والحزازات العائلية والمصالح المحلية لباسًا ماركسيًا شيوعيًا في مضمون قيمي بدائي. يمثل "الرفيق سجعان" نمطًا سائدًا في الحياة الحزبية السياسية حيث يتحول الحزب الى غطاء لعصبيات محلية تقليدية وبعض الاحيان لعائلة دون أخرى تتخندق في حدودها وتعدو في احتكاك عنفي وعدائي مستحكم مع الآخرين 19.

يظهر البنيان السلطوي لاحزاب مستجدة في مشروع النظام الداخلي لحزب في دولة عربية حيث يرد في المادة 53:

المادة الثالثة والخمسون:

آ. (هنا اسم الرئيس شخصيًا)، بحكم موقعه ودوره التاريخي، هو عضو فوق العادة في كل لجان الحزب ومجالسه (Ex-officio).

ب. يعود (هنا اسم الرئيس شخصيًا وتكرارًا) حق النقض لاى قرار يتخذه الحزب.

ج. يعود (هنا اسم الرئيس شخصيًا وتكرارًا) ان يحضر اي اجتماع من اجتماعات الحزب، على اى مستوى كان وبرأس الاجتماع حكمًا عند حضوره.

د. يعود (هنا اسم الرئيس شخصيًا وتكرارًا) تسمية اعضاء في مجلس الشيوخ.

تبدو بعض الاحزاب، وغالبًا المعارضة منها، جزءًا من آلية السلطة وهي تعمل غالبًا على اعادة انتاج علاقات نفوذ بدلاً من ان تكون اهتماماتها من اهتمامات الناس والمجتمع وقضاياه. لا بأس تاليًا باحزاب شعبوية تتبنى قضايا حياتية يومية وحقوق اقتصادية اجتماعية ترتبط بنوعية حياة الناس من تربية وصحة وسكن وبيئة، وبخاصة بشأن 4م: مدرسة، مسكن، مستهلك.

يتمظهر غالبًا غياب النقاش العام داخل كل حزب من خلال انشائه اقسامًا للشباب والنساء والطلاب والهيئات المهنية... لكن كل هؤلاء، بسبب ذهنية سياسية زبائنية، يكررون ما

^{1987.} جلال خوري، الرفيق سجعان (مسرحية بطولية – هزلية)، بيروت، مختارات، 1987. 19

يقوله الزعيم. هل ادخلت الفئات الشبابية الى الحزب للتصفيق ولحمل اليافطات ام ليكون الحزب على اطلاع بمختلف التوجهات العمرية والمهنية في المجتمع والسعي لتلبيتها؟ ترتبط تاليًا ديمقراطية الاحزاب ومساهمتها في تطوير الديمقراطية بتوازنها مع قوى نقابية ومهنية، وكذلك بثقافة الحقوق الاقتصادية الاجتماعية بدلاً من علاقات النفوذ وتتمية وعي الناس كمواطنين احرار مدركين لحقوقهم.

2. فاعلية القوانين Effectivity du droit²⁰: لا تؤدي التشريعات بالضرورة الى الاصلاح، بل قد تُستغل رمزية التشريع في انظمة ديكتاتورية لايهام الناس بالتغيير ثم لا تُطبق التشريعات بسبب عوائق مالية أو ادارية أو تأويلات داخلية استنسابية. ترتبط فاعلية القوانين بعناصر خارج القانون، ابرزها: وضع القضاء، وتوازن القوى في المجتمع، والقدرات الادارية، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع. موضوع فاعلية التشريعات اصبح اولويًا بعد زمن حيث تسعى أنظمة عربية الى الانسجام شكلاً بالمعايير الدولية مع استمرارية تطبيق النصوص كما في السابق، اذا لم تتوفر آليات لمتابعة الفعالية. في العديد من الحالات في المجالس النيابية تؤلف لجنة نيابية بعد صدور قانون في سبيل متابعة فعاليته في المراجعات القضائية والادارية وسلوك المواطنين.

8. الحريات الدينية وعلمنة ديمقراطية عربية: تبدو الحريات الدينية هامشية واحيانًا غائبة في أكثر الدراسات الرصدية والقياسية للديمقراطية في الدول العربية. هل لا يطرح الموضوع أي اشكالية عربية وهل الحالة في انسجام تام مع الشرعات الدولية لحقوق الانسان، بالرغم من انتشار تيارات تعصب وعنف باسم الدين تطال مؤمنين ومتهمين بالكفر من كل الاديان والمذاهب؟ تظهر الخبرة التاريخية العالمية في التطوّر الديمقراطي ان الحريات الدينية هي أم الحريات. عندما تتداخل السياسة مع الدين دون ضوابط في الدول العربية فانها تلغي جوهر السياسة في المعالجة التفاوضية والسلمية للنزاعات وللتوفيق بين مصالح في التنافس

²⁰. Jacques Commaille, "Effectivité", ap. Denis Alland et Stéphane Rials (dir.), Dictionnaire de la culture juridique, Paris, Lamy-PUF, 2003, 1650 p., pp. 583-585.

_

السياسي²¹. احد برامج مجلس كنائس الشرق الأوسط هو من البرامج النادرة والريادية وشمل موضوع: "التزام الهيئات الدينية قضايا حقوق الانسان" من خلال رصد مبادرات وانجازات نابعة من القضاء والمجتمع المدني دفاعًا عن حقوق الانسان، بخاصة الحريات الدينية ولصالح كل المواطنين دون استثناء²².

يقتضى اعطاء أهمية أكبر في قياس الديمقراطية ومؤشراتها في الدول العربية الى مسألة ادارة التنوع الديني حيث تتمتع المنطقة العربية بتراث عربق طيلة أكثر من خمسة قرون. هذا التراث هو عربيًا في تراجع والصهيونية هي نقيض هذا التراث.

4. التخصيب التربوي: ترد التربية في أكثر التقارير العربية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة والحد من التسرب والحد من الأمية وتعميم التربية على الذكور والاناث... ولكن دون التطرّق الى القيم التي تنقلها وسائل التنشئة العربية (العائلة، المدرسة، رفاق العمر...) الى الشباب. ان القيم المنقولة الى الأطفال والشباب العرب في المدارس والجامعات من خلال البرامج والكتب المدرسية وطرق التعليم... تتضمن العنف والبطش وعلاقات سلطة ونفوذ وطمس المؤلفين المدافعين عن الحريات، بخاصة في كتب الفلسفة والأدب والتاريخ... الحاجة في سبيل الاصلاح الديمقراطي الى مسارين مع ضم هذين المسارين لقياس الاصلاح الديمقراطي:

- اعادة قراءة الحضارة العربية من منطلق القيم الانسانية والدفاع عن الحريات،

- توظيف كل انتاج ادبي، فني، ثقافي، فلسفي... في التربية ونقله بأساليب مبسطة الله المدرسي والتعليم، والا تبقى الأبحاث محصورة في اصحابها وشبكة قراء يقرأون

²¹. Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*, Princeton, 1963, quoted in *Démocratie et démocratisation dans le monde arabe*, Dossiers du CEDEJ, Le Caire, 1992.

^{22.} رياض جرجور، انطوان نصري مسرّه، الكسا أبي حبيب (اشراف)، المصادر الدينية لحقوق الانسان (اشكالية ونماذج في التكامل والانسجام)، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2001، 540 ص، وجزء 2: جرجس ابراهيم صالح، انطوان نصري مسرّه، الكسا ابي حبيب (اشراف)، بيروت، 2006، 80 + 48 ص بالانكليزية.

بعضهم بعضًا دون ان تدخل في عمق النسيج الاجتماعي. يحتاج كل قرار سياسي الى تخصيب تربوي. تدرك الأنظمة السلطوية ذلك فتتوغل في كل مفاصل المجتمع في حين يبقى الباحثون في الديمقراطية العربية على مستوى نخبوي فوقى.

5. شمول الدراسات العربية حول الديمقراطية والاصلاح الديمقراطي الممارسات الاصلاحية النموذجية ميدانيًا من منطلق التمكين الديمقراطي:

"الحكم على الاصلاحات يجب ان يتم على اساس امكانية ان تكون مؤثرة في فترة زمنية قصيرة نسبيًا" (فيما يتعدى الواجهة (...) تكون الاصلاحات جدية عندما تكون لها امكانية الافضاء الى تغيير النموذج الديمقراطي في مدة قصيرة نسبيًا.

" (...)ويمكن ان يحدث الاصلاح الجدي من الأعلى الى الأسفل، ان اتخذت حكومة ما اجراءات تبدأ بتحطيم احتكارها للسلطة. ويمكن ان يحدث التغيير الهام أيضًا من الأسفل الى الأعلى (...)²³ .

تقول د. بسمة قضماني في مستهل تقرير "حالة الاصلاح في العالم العربي 2008":

"مقياس الديمقراطية العربي، هو جوهر التقرير السنوي لمبادرة الاصلاح العربي، وهو يهدف الى تتبع مؤشرات تقيس امورًا متعلقة بطبيعة واداء النظم السياسية، وتعكس درجة وعمق التغيرات التي يمكن ان تشكل، في مجملها تعبيرًا عن التحول الديمقراطي في دول العالم العربي. تغطى القراءة الاولى للمقياس ثماني دول، والنيّة معقودة على زيادتها تدريجيًا حتى تغطى دول العالم العربي كافة (...)

"تقيس المؤشرات الاربعين اربعة قيم او مقومات رئيسية في التحول الديمقراطي وهي: مؤسسات عامة قوية ومساءلة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية (...).

"تتم المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الاربعين سنويًا، وبالتالي فإن للمقياس، عند تكرار قراءة مؤشراته واحتسابه، قدرة على تتبع اثر التغيرات التي تطرأ على النظم السياسية (...).

"لا يتيح المقياس الذي ابتدعناه مقاربة ظواهر معقدة، ولكنه رغم ذلك حاسم الاهمية في تحديد الواقع السياسي للبلدان العربية، حيث ان الدراسات النوعية لا تسمح سوى باضاءة جزئية لها..."

²³ مارينا اوتاوي، "تقييم الاصلاح في الشرق الاوسط: هل هو جدي ام صوري؟"، في كتاب: مارينا اوتاوي وخوليا شقير (اعداد)، فيما يتعدى الواجهة (الاصلاح السياسي في العالم العربي)، مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، دار النهار، 2008، 338 ص، ص 27-29.

وجاء في تقرير "مبادرة الاصلاح العربي حول "استطلاع لاتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الاصلاح" (2009):

"ان مفاهيم الاصلاح على الصعيد النظري واولوياته على الصعيد التطبيقي، واساليب تنفيذه من وجهة نظر المواطنين في المنطقة العربية، ما زالت غامضة وليست موضع دراسة".

في "الخلاصة والتوصيات" لحالة الاصلاح في العالم العربي:

"أخيرًا من الضروري ان تركز عملية الاصلاح على شؤون التعليم لما له من مردود واثر واسع النطاق على قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال محاربة الامية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس وتحسين مستوى وظروف التعليم وخاصة بالنسبة للبنات"²⁴.

يقول خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية:

"يجد الباحث صعوبة في الخروج بخلاصة موثوقة من المقاييس الدولية المتوفرة، ليس فقط لاختلاف منهجيتها واعتمادها الرئيس على الانطباعات، بل ايضًا بسبب التناقض في بعض نتائجها".

ما يسمى "المعطيات الموضوعية" ليست معطيات رقمية وهي ضرورية، بل يجب ان تشمل معطيات سلوكية تبيّن مدى التمكين الفعلي في تجسيد الاصلاح والانتقال من الارادة الى الفعل:

"ادخال الاصلاحات القانونية في المجالين الاقتصادي والتجاري بما يتلاءم مع متطلبات السوق العالمية" لا يعني ذلك بالضرورة تطبيق هذه الاصلاحات. "الخطط اصلاحية" و"الدعوة الى الاصلاح" ليست اصلاحًا، بل تمهيدًا لاعمال اصلاحية. ما هي هذه الاعمال؟ بعض القوى السياسية شعارها "الاصلاح" ويتم التعبئة حول "الاصلاح"... ولكن قوى سياسية داعية الى الاصلاح لا تقوم بأي عمل اصلاحي في البيئة الجغرافية الضيقة حيث هي متواجدة فتمارس مثلاً ضغطًا على مجلس بلدى لتحسين نوعية حياة في البلدة، او تمارس ضغطًا لفتح

²⁴. مبادرة الاصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، حالة الاصلاح في العالم العربي، نيسان/ ابريل www.arab-reform.org 2008

مدرسة رسمية في القربة هي مقفلة في حين يتقاضي معلمون رواتبهم في آخر كل شهر، ولا تمارس أي عمل مواطني محلى في سبيل ردم حفرة في شارع عام يحدث بسببها حوادث سير وخطر على السلامة العامة...

الحاجة الى الانتقال من شعار الاصلاح الذي قد يتحول الى وسيلة تعبئة سياسية دون تجسيده في ممارسات عملية. غالبًا ما ينتظر الداعون للاصلاح الوصول الى قمة السلطة حيث تتحول مقولات الاصلاح الى تذمّر القيمين على الحكم من... العولمة والضغط الدولي والمؤامرات الخارجية... تبريرًا للعجز في فتح مدرسة رسمية مقفلة، أو ردم حفرة في شارع عام، أو مراقبة نوعية غذاء فاسد يباع في السوبرماركت...! "آلية قياس التغيير" لا ترشد بالضرورة الى فاعلى التغيير وشروطه ومدى رسوخه وامتداده وحمايته واستدامته.

5 الاستفادة من التراكم المعرفي والتطبيقي

نستخلص من هذه الدراسة التوليفية ثلاثة توجهات:

1. الاستفادة من التراكم المعرفى واجراء اضافات عربية فرعية مكملة: توصلت الدراسات الدولية والعربية الى مستوى عال ومتراكم في قياس الديمقراطية ولا تكمن المعضلة في العالمية والخصوصية. الحاجة الى اعتماد المعايير الدولية والعربية في عناوينها الكبري، ولكن مع ادخال معايير ومؤشرات اضافية مستخرجة من الوقائع العربية الخاصة. لا تتبع هذه الضرورة من الخصوصية، بل اغلب الاحيان من سلوكيات الممانعة والتلاعب manipulation وتجاوز السلطة abus de pouvoir من خلال الاستعمال الآداتي للقانون.

ما هي، على سبيل المثال، مؤشرات فعالية effectivité صدور تشريع ريادي لحماية المستهلك ولكنه غالبًا لا يطبّق؟ وما هي فعالية قانون حول حق الاطلاع ولكن الادارة تتحايل

على حق الاطلاع من خلال اسناد قانوني شكلي؟ وما هي فعالية تعديل دستوري لتوسيع قاعدة الترشح لرئاسة جمهورية كوسيلة رمزية لايهام الناس بالتغيير؟ وما هي التأثيرات على السلوك المواطني لبرامج في التربية المدنية والتنمية والسياسات الاجتماعية التي تسقط على الناس دون ان يعرفوا لماذا وكيف وتؤدى الى مزيد من استتباع الناس لزعامات؟ كما في الحالات الطبية يؤدى الاستعمال المتكرر لوصفة طبية الى مفاعيل سلبية او الى تكيّف accoutumance يضعف فاعلية الدواء فيتوجب تغيير الدواء والمقادير.

2. التمكين الديمقراطي: يمكن الاستفادة من الانجازات العالمية والعربية كافة حول مؤشرات الديمقراطية وقياسها، ولكن مع العمل على تفعيل هذه المؤشرات وقياسها من خلال تطبيقات ميدانية في التمكين الديمقراطي empowerment، سلوكًا وممارسات، ورصد هذه السلوكيات والممارسات كجزء اساسي في الدراسات في الاصلاح الديمقراطي. الي أي مدى ترصد وتقيس مراصد الديمقراطية العربية أشكال المقاومة المدنية (وليس فقط العسكرية) في ابنان ومصر وتونس وفلسطين والعراق والسودان... هذه الأشكال هي التعبير الأبرز عن الممارسة الديمقراطية والتمكين الديمقراطي في الدول العربية. ليست الدراسات حول الديمقراطية الا دراسات في الديمقراطية، وان كانت تتضمن في خاتمتها توصيات ومقترحات مفيدة. قد تشكّل هذه الدراسات اصلاحًا ديمقراطيًا اذا تضمنت ابحاثًا نوعية حول مبادرات واعمال ربادية ونموذجية في الحياة الديمقراطية اليومية. يتم ذلك من خلال رصد احكام قضائية نموذجية وربادية في الدفاع عن حقوق الانسان، وقرارات للمجالس الدستورية العربية25، او تحرك مجتمع أهلي في قرية في لبنان أو مصر ... لتحسين نوعية الحياة اليومية... فتشكل هذه الحالات – التي يتطلب استكشافها وتوثيقها بحثًّا ميدانيًا – نماذج وطريقة استعمال How to use / Mode d'emploi خروجًا عن ذهنية النق والتشكي وانتظار "الارادة السياسية" وتبرير الاستقالة بسبب الظروف والأوضاع... ان تشغل فكرك فهذا نسبيًا سهل، اما ان تعمل فهذا لبّ المشكلة والاصلاح.

^{25.} يراجع اصدارات المجلس الدستوري في لبنان، الكتاب السنوي، المجلدات 4، 5، 6، 7، السنوات 2009-2013، بيروت، متوفرة على موقع ccliban.org.

 لا مؤسسات دون ثقافة ديمقراطية داعمة: المؤسسات والتنظيمات، حتى أكثرها تطورًا، هي مجرد هياكل عظمية بدون حياة اذا افتقرت المؤسسات الى ثقافة مؤسساتية داعمة. يتم غالبًا انشاء مؤسسات عصرية مع وضع تنظيمات تشريعية ربادية، ولكنها تتعطَّل أو لا تكون فاعلة بسبب زرعها في أرض لم يتم تخصيبها تربويًا لانتاج ثمارها.

بموازاة دراسات ربادية حول قياس الديمقراطية في المنطقة العربية ورصد الانتهاكات والتحولات، انتشرت ظاهرة جمهوريات عربية المتحولة الى ملكيات في اطار دساتير وتعديلات دستورية تضفى صفة قانونية شكلية على ممارسة مناقضة لقيم الجمهورية. تسير تاليًا دراسات عديدة ذات طابع تجربدي في الديمقراطية العربية بسرعة وكثافة بموازاة استبداد بلباس عصري ودستوري شكلاً. يعنى ذلك ان المعضلة ليست في المؤسسات بالمعنى التنظيمي، بل في الثقافة السياسية حيث حصل انتقال من ملكيات الى جمهوربات، دون عمل تثقيفي وتربوي في المدارس والجامعات ومن خلال وسائل التنشئة. ما معنى جمهورية في الثقافة العربية؟ أبرز قيم الجمهورية:

- صفة الشعب كمصدر السلطات.
 - تداول السلطة.
- خضوع السلطة لمعايير حقوقية ناظمة قد تتوفر في ملكية دستوربة وقد لا تتوفر في جمهورية.

أبرز الشؤون في الثقافة الديمقراطية عربيًا هي التالية:

- ثقافة القاعدة الحقوقية culture de légalité / culture of legality: يخفى السجال في المجتمعات العربية حول عالمية حقوق الانسان وخصوصيتها، وحول الشريعة والتشريع، ومرجعية حقوق الانسان، وحول الدين والدولة... عدم تجذر القاعدة الحقوقية règle de droit/rule of law وتأصيلها في الثقافة العربية وفي البرامج التربوية والتربية الديمقراطية. القاعدة الحقوقية هي ثمرة خبرة تاريخية عالمية وعملانية في سبيل حماية الافراد والجماعات من التسلط السياسي، وكذلك من الاديان في حال تحولها الى سلطة بالمعنى السياسي أي احتمالية

اللجوء الى الاكراه. يتوفر تراث عربي اصيل في بروز القاعدة الحقوقية الوضعية، لكن التاريخ العربي لم يقرأ في هذا السياق الحقوقي. عمد اغلب الباحثين الى هذه القراءة من منطلقات فلسفية او اخلاقية او فقهية دون بلورة التاريخية العربية لمفهوم القانون من خلال وقائع واحداث، وليس من خلال البحث الفكري المجرد. لا يحمل تاليًا الكلام عن دولة الحق ذات الادراك في الديمقراطيات الراسخة حيث اندمجت وامتزجت ثقافة حقوق الانسان في برامج تربوية والحياة اليومية بينما بلدان اخرى تعيش في ظروف وتقاليد مختلفة.

تتوفر تقاليد عربية ديمقراطية، فكرًا وممارسة، كما لدى كافة الشعوب لكنه لم يتم استغلالها في تعليم التاريخ ومن خلال مختلف وسائل التنشئة، بل على العكس طمستها انظمة دكتاتورية. يقتضي تاليًا اعادة قراءة التراث العربي في ما يتعلق بالقاعدة الحقوقية بهدف انتاج مواد ثقافية وتربوية للاجيال الجديدة. مبادئ الديمقراطية عالمية بينما التربية الديمقراطية غارقة في الخصوصيات وهي مرغمة، كي تكون مؤثرة على السلوك، على الاخذ بالاعتبار البنيات الثقافية والتقاليد واوضاع الشعوب فتكون متأصلة في انتاجها وتطبيقاتها.

لماذا تلقى دعوات الخصوصية، من قبل جهات هي غالبًا متطرفة وغير ديمقراطية، آذانًا صاغية في المجتمعات العربية؟ يعود السبب الرئيسي الى عدم تأصيل ثقافة القانون في التاريخ العربي والذاكرة التاريخية العربية. يدرك كل واحد منا من خلال دراسته لتاريخ بلدان غربية النضال الطويل في سبيل الحماية ضد التوقيف التعسفي Habeas corpus في بريطانيا والسياق الفرنسي في مقاومة رسائل الجلب والتوقيف الاعتباطي Tribunaux d'inquisition والسيات دينية في الغرب لجأت في الماضي الى محاكم التقتيش البراغماتي لبروز مفهوم والإكراه. يستخلص تاليًا من الخبرة التاريخية العالمية والعملية السياق البراغماتي لبروز مفهوم القانون كوسيلة أقل سوءً لحماية الافراد والجماعات من السياسة في تحولها الى تسلط ومن الاديان ايضًا في حال تحولها الى سلطة بالمعنى السياسي، أي احتمالية اللجوء الى الإكراه تحت ستار الدين. دراسة التاريخ القانوني العربي Histoire du droit بالغة الفائدة من منطلق حقوقي وانتروبولوجي في سبيل تعليم التاريخ العام وبناء ذاكرة حقوقية راسخة في الثقافة الشعبية.

ما هي تاريخية القاعدة الحقوقية عربيًا؟ البرامج حول التربية الديمقراطية والتربية على حقوق الانسان والثقافة المواطنية والديمقراطية عامة تبقى ناقصة دون نقل الخبرة التاريخية في مفهوم القانون في تاريخيته العربية. ما نعيشه عربيًا من التباس حول الشريعة والتشريع، حتى في أوساط قانونيين، تعود جذوره الى عدم ترسيخ تاريخية القانون في التجرية العربية كثمرة سياق انتروبولوجي براغماتي وغير عقائدي. معنى ذلك انه لا يجوز ارغام أحد على القيام بعمل أو منعه من القيام بعمل الا بموجب نص قانوني وضعى، صادر عن مجلس نيابي، مُنتخَب من خلال انتخابات نزيهة وحرة وعادلة، ويصون تطبيقه قضاء مستقل. لم تصل الثقافة الديمقراطية الى المدارس والجامعات والبنيات التحتية العربية بتجدد واصالة وهي تحتاج الى مؤشرات كمية ونوعية²⁶.

- ثقافة المجال العام: ان مفاهيم المجال العام المشترك espace public والنظام العام ordre public والمصلحة العامة intérêt général تشكو من التباس وتناقض، حتى في الفكر القانوني بالذات، بخاصة منذ الستينيات، نتيجة انتشار ايديولوجيات عربية كلية وتفسيرات متضارية حول الشريعة والتشريع. تُكتسب القيم الديمقراطية من خلال ثقافة الشأن العام والنظام العام والمصلحة العامة... عبارة جمهورية مشتقة اساسًا من اللاتينية res publica أي الشأن العام.

ما تحتاجه المنطقة العربية في مجال قياس الديمقراطية ومؤشراتها والاصلاح هو:

- وضع مؤشرات كمية ونوعية حول الثقافة الديمقراطية، وليس مجرد استطلاع الرأى معرفيًا حول الاصلاح، بخاصة في المدارس والبرامج التعليمية المدرسية والجامعية والسلوكيات اليومية.

- رصد مبادرات وانجازات في الثقافة المواطنية، في الحي والبلدية والادارات العامة والمحاكم...، حيث يظهر التغيير في السلوك الذي هو المؤشر لفعالية الأبحاث حول الاصلاح الديمقراطي.

²⁶. انطوان نصري مسرّه، التربية على القاعدة الحقوقية (الاشكالية والمضمون ومجالات التأصيل والنطبيق في المجتمعات العربية)، ندوة: "حقوق الانسان والتنمية من منظور عربي"، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، 24/2009، 24 ص: www.pidegypt.org pid@pidegypt.org / ص

- مؤشرات المدافعين عن المواطنين: في الأنظمة الاستبدادية وقيد التحوّل الديمقراطي وفي الديمقراطيات غير الراسخة، من الضروري أن تتضمن المؤشرات فاعلية الهيئات المختلفة والجمعيات والأفراد...، الذين يدافعون عن الآليات الديمقراطية وحقوق المواطنين، مع متابعة ووصف حالات مبادرة ودفاع وحماية، في مواجهة عصرية الاستبداد من خلال استعمال آداتي للقانون. انتشرت مراصد الديمقراطية وحقوق الانسان في الدول العربية غالبًا لتوثيق الخروقات وسردها والتشهير بها. لكن مع فقدان ثقافة التمكين أدت بعض هذه المراصد الى تنمية ذهنية "النق" والتشكي والتذمر... بواسطة مجرد "النق" والتشهير... وتستخدم أنظمة غير ديمقراطية هذا السلوك لدى الناس لتنفيس الاحتقان وكواجهة لاظهار قبولها للرأي الآخر والمعاكس...،

الحاجة الى مؤشرات وقياس حول الأحكام القضائية النموذجية وقرارات المجالس الدستورية وأعمال جمعيات أهلية وجمعيات حماية المستهلك... وفي الأوضاع الصعبة بالذات، حيث ان الاصلاح الديمقراطي هو بطبيعته عمل نضالي لا يقتصرعلى الرصد والتوثيق والنقد والتوصيات التي تتوجه الى جهات هي غالبًا وفي الأصل مصدر الانتهاكات²⁷.

- مدنية المجتمع المدني: انجرفت دراسات عديدة حول الديمقراطية العربية في وصف المجتمع المدني في الدول العربية، دون التركيز على موضوعين اساسيين: الأول هو حرية تأسيس الجمعيات في الدول العربية حيث يخضع التأسيس، باستثناء لبنان، لترخيص وليس الى علم وخبر. والموضوع الثاني هو مدنية civilité المجتمع المدني أي استقلاليته عن السلطة ونشره قيمًا مدنية في الممارسة والسلوك. المستقيد الأول من نقد ممارسات المجتمع المدني العربي هي السلطة المركزية التي تبرر بذلك مزيدًا من الرقابة التي تتخطى ضرورات النظام العام. يمارس غالبًا هذا النقد مؤلفون لا يجرؤون على نقد دكتاتورية انظمة عربية فيصبون الغيظ والمكبوتات على التنظيمات الأهلية التي، لولا وجودها وبالرغم من كل شوائبها، لكانت الحالة

²⁷. كمثال لأعمال نموذجية في الدفاع عن الحريات والشأن العام والقاعدة الحقوقية عامة، في القضاء والادارات العامة والجمعيات الأهلية... بعض برامج المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، اشراف انطوان مسرّه، بيروت، المكتبة الشرقية، وابرزها: انطوان مسرّه وبول مرقص، مرصد القضاء في لبنان: أحكام قضائية نموذجية دفاعًا عن الحريات وحقوق الانسان، بيروت، جزءان، 2008-2008.

اسوء في المسار الديمقراطي العربي. التنظيمات الأهلية هي ضرورة في مجتمعاتها العربية التي تعاني من عدم تخصيب الثقافة الديمقراطية تربويًا في مختلف البنيات التحتية. وقد نمّت برامج في التربية على حقوق الانسان المطالبة بالمشاركة، ولكن دون تنمية ثقافة المساهمة المواطنية الفاعلة في تنظيمات المجتمع المدنى. لا مشاركة دون مساهمة، بل مشاركة بالمساهمة 28.

شكلت "المؤسسة العربية للديمقراطية" المنشأة سنة 2007 في قطر اطارًا لبحوث ديمقراطية تمكينية، في برنامج احتواء النزاعات (حالة اتفاق الدوحة في 2008/5/21 ومتابعة برنامج برنامج ترسيخ الاتفاق في بنيات المجتمع²⁹، وحالة التفاوض في السودان...) وفي برنامج "منتديات المواطنة" وبرنامج "العدالة الانتقالية"... "... يستحسن ان تستمر المراكز العربية في الأعمال الرصدية³⁰، ولكن مع التركيز، كل سنة، ومن خلال عمل تراكمي، على موضوع واحد مع مؤشراته وقياسها ومبادراته وانجازاته ودفاعاته المواطنية. وتشكل اصدارات "المركز العربي للأبحاث ودولة السياسات" مرجعًا عربيًا اساسيًا يمكن العمل على تفعيل مضامينها ميدانيًا من خلال مبادرات تطبيقية.

اكثر الذين كتبوا عن المجتمع المدني العربي لم يتولوا هم تأسيس جمعيات أهلية وقيادتها لمعرفة الحياة الداخلية لأي جمعية عربية فاعلة وغير ظرفية ومعاناتها في القيادة والتمويل والبرمجة والاستمرارية. والسبب هو غالبًا عدم دعم المجتمع العربي لجمعياته 31 مفضلاً

^{28.} من الأمثلة في التمكين الديمقراطي والنماذج العملية: برامج المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع National Endowment for Democracy في السنوات 2008-1995: www.lfpcp.org
وبرنامج بالتعاون مع

Westminster Foundation form Democracy: انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف) دعم المجتمع الأهلي للعمل البلدي: بيروت، المكتبة الشرقية، 2008.

²⁹ انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، اتفاق الدوحة: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من اجل مواطنية فاعلة، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم والمؤسسة العربية للديمقر اطية، المكتبة الشرقية، 2009، 464 ص. ³⁰ حول توفر المعلومات وفائدتها وتضخمها على الشبكة:

Mauro Calise and Rosanna De Rosa, "E-Research: An Introduction to On-line Political Science Sources for Beginners (and Skeptics), *International Political Science Review*, vol. 29 (5), nov. 2008, pp. 595-618: *ipsr.sagepub.com* نوموقع الجمعية الدولية لعلم السياسة www.ipsaportal.net

³¹. Voices on Arab Philanthropy and Civic Engagement, American University in Cairo and the John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, working paper, no2, August 2006, 45 p.

الأوقاف الدينية. الحاجة الى وضع مؤشرات اضافية وفرعية حول مدنية المجتمع المدني العربي. أكثر الباحثين في الديمقراطية العربية والمجتمع المدني العربي متأثرون بالمفهوم التنظيمي للسياسة organization على حساب مفهوم السياسة politics كعلاقة قوة ومصالح في المجتمع تحتاج الى ضوابط حقوقية (لا يختزلها التنظيم) ومواطنية في آن.

* * *

يُستخلص من الدراسة ضرورة اعتماد المؤشرات وقواعد القياس العالمية والعربية والتي توصلت الى درجة عالية من التقنية والاختبار.

الحاجة بشكل خاص في الدول العربية، وفي المجتمعات عامة حيث الأنظمة استبدادية، أو غير ديمقراطية، أو في طور التحوّل الديمقراطي، أو حيث الديمقراطية مهددة (في حالة لبنان)، الى توجهين:

أولاً - تثقيل مؤشر الادارة الديمقراطية للتنوّع الديني: يقتضي اعطاء أهمية أكبر في قياس الديمقراطية ومؤشراتها في الدول العربية الى مسألة ادارة التنوّع الديني، اذ تتمتع المنطقة العربية بتراث عربق طيلة أكثر من خمسة قرون. هذا التراث هو عربيًا في تراجع والصهيونية هي نقيض هذا التراث 32.

ثانيًا – اضافة مؤشرات حول عنصر المجتمع المدني الفاعل والديمقراطي: في مجال التمكين الديمقراطي Empowerment تندرج المؤشرات الاضافية، كميًا ونوعيًا، في البنود التالية:

- 1. فاعلية: مدى فاعلية التشريعات والنظم، أي متابعة تطبيقاتها.
- 2. المبادرات: رصد مبادرات المواطنية في العمل الديمقراطي، بخاصة في البنيات التحتية.
- 3. واقع الهيئات المهنية والنقابية: هذه الهيئات هي عنصر توازن تجاه انحراف احزاب وقوى سياسية نحو التسلّط.

From Charity to Change. Trends in Arab Philanthropy, American University in Cairo, The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, 2007, 256 p.: gerhartcenter@aucegypt.edu

www.aucegypt.edu/research/rc/gerhartcenter.

نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، 926 ص. ³². انطوان نصري مسرّه، "ادارة التعددية الدينية والثقافية في اجتهادات المحاكم والمجالس الدستورية: لبنان من منظور مقارن"، المجلس الدستوري في لبنان، الكتاب السنوي، 2011، المجلد 5، ص 99 – 173.

- 4. الدفاع Advocacy: مدى الحماية التي يوفرها القضاء في مجال حماية الحقوق والحريات ومن خلال أحكام ربادية.
- 5. التخصيب الثقافي والتربوي: مدى امتداد الدراسات والأبحاث في المجال التعليمي والتربوي والثقافي في سبيل تحوّل المعرفة الى سلوك. نعاني عربيًا في البنيات الثقافية من ثلاثة امور تشكل عائقًا في التقدم الديمقراطي:
- منظومة قيم مبنية على علاقات سلطة ونفوذ في البنيات التحتية في المجتمع: العائلة، المدرسة، البيئة المحلية...
- عدم تأصيل ثقافة القاعدة الحقوقية rule of law / Culture of legality انطلاقًا من التاريخ العربي والخبرات العربية. ينتج عن ذلك خلط والتباس وسجالات حول الشريعة والتشريع.
- تطور اساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية لضرب الديمقراطية، بخاصة من خلال استعمال آداتي للقانون loi instrumentale على حساب الصفة المعيارية normative للقانون. التحول بذلك الديمقراطية الى مجرد اجراءات homo juridicus وتضخم اجراءات، دون مضمون ودون فعالية وعلى حساب المنظومة الحقوقية العامة.
- 6. النمذجة والتأصيل: الاستعاضة غالبًا عن الاقتراحات والتوصيات بنماذج عملية، وبشكل طريقة استعمال Mode d'emploi / How to use استعمال عديدة.

ما العمل في سبيل ادارة التحول الديمقراطي وصياغة الدساتير في المجتمعات العربية في اطار المستجدات وبروز الشارع العربي؟ توفر الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور حول موضوع: "صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: الخبرة العربية والدولية من منظور مقارن" في 13-2013/12/14 مدخلاً منهجيًا وخطة عمل. الموضوع مطروح بحدة لانه مرتبط بالسلم الاهلي في مجتمعات مُهددة بانقسامات داخلية وتدخلات خارجية. وهو مطروح لانه يمكن تجنب المخاطر في الاستفادة من الخبرة اللبنانية المتعددة الجوانب والخبرات المقارنة.

مشاركة مؤسسة كونراد اديناور في الورشة هو ذات مغزى لان كونراد اديناور هو من اهم الشخصيات التي اعادت ترميم المانيا بعد الحرب واعادتها الى الديمقراطية. ويتخذ الموضوع اهمية قصوى لان الاوضاع تتصف بدرجة كبيرة من التعقيد والضبابية وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية. تتصف الحالات العربية بمعطيات متشابهة في بعض الشؤون ومتمايزة حيث كل حالة عربية هي قائمة بذاتها.

يجب ان تتضمن الدساتير، بخاصة في مقدماتها، مبادئ حقوقية اساسية اجمعت عليها الشرعات الدولية لحقوق الانسان واستقر عليها الضمير العالمي. قد تختلف آليات تطبيق المبادئ العالمية حسب المجتمعات. يتصف التحول في اسبانيا بانه كان اصلاحيًا وثائقيًّا transition pactée وبدون انسلاخ عن الماضي.

من ابرز مقتضيات التأصيل حماية النسيج التعددي العربي من الصهينة التي هي الترادف بين مساحة جغرافية ودين مُحدد. قال مسؤول عربي رفيع في بلد مجاور لاحد اللبنانيين: "لدينا طائفية اكثر منكم بكثير ولكننا نعرف قمعها!"

ما السبيل للتوفيق بين الموروث التاريخي والادارة الديمقراطية للتعددية؟. يصطدم الفكر الشمولي بالواقع المحلي حيث ان الخبرات العالمية تثبت ان المشروع الاكبر لا ينجح اذا لم ينجح على المستوى المصغر. ما قدمه لبنان في هذا المجال هو جدير بالاهتمام. وتشكل المادة 128 من الدستور الاردني المعدل والمواد المتعلقة بالاحوال الشخصية تأصيلاً للتراث العربي في ادارة عصرية للتعددية الدينية والثقافية. يتطلب البناء الديمقراطي ثقافة ديمقراطية اندماجية inclusive democracy وبنية علاقات لا تقوم على القوة والنفوذ فلا تكون سلطة لاحد بل تفاوض في اطار القانون.

يتطلب التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع التوجهات التالية:

- نشر النقة بدلاً من التشاؤم حول الوضع القائم. ومن يساهم في تعميم التشاؤم اعلاميون
 واكاديميون بعيدون عن هموم الناس فيدعمون بذلك ارباب الانظمة السلطوية القديمة.
 - صحافة حرة ومستقلة وداعمة للمسار.
 - تعزيز المواطنية، بخاصة من خلال بناء ذاكرة وطنية مشتركة.
 - حوارات وطنية لمعالجة التناقضات التي عملت الدكتاتوربات على اخفائها وقمعها.
 - تفعيل دور النقابات التي توفر البوصلة حول قضايا الناس اليومية.
- التمييز بين التعبئة mobilisation التي قد تنتشر بفضل وسائل التواصل الاجتماعي وبين المشاركة المواطنية participation الواعية والملتزمة والهادفة.
 - فضح اساليب التلاعب بخاصة من خلال خبراء في السياسة الطائفية وليس "الطائفية السياسية" كما هو متداول.

تتصف مرحلة ما بعد الدكتاتوريات بحالة من الفوضى يقتضي العمل على مواجهتها من خلال مقاومة مدنية. هل نعيش اليوم نهاية المثقفين؟ بدلاً من تشجيع الحراك العربي ينساق مثقفون في تحليلات

اكاديمية تشاؤمية وكأن لا دور ولا علاقة لهم بالمجتمع. في المنطقة العربية اكثر من فولتير Voltaire ولكن لم يتحول ذلك إلى تيار فولتيري voltairianisme.

كيف تدار مرحلة ما بعد الدسترة؟ يوفر لبنان مثالاً، مع بعض الاستثناءات الايجابية، لسوء ادارة ما بعد مرحلة وثيقة الوفاق الوطني-الطائف. اما النموذج الامثل لادارة مرحلة الدسترة وما بعدها فهي اسبانيا.

مراجع مختارة

أ. مراصد ومؤشرات عالمية وعربية

- مبادرة الاصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، حالة الاصلاح في العالم العربي 2008: مقياس الديمقراطية العربي، 2008، 82 ص. -www.arab reform.net
- مبادرة الاصلاح العربي ومركز الدراسات الاستراتيجية-الاردن، استطلاع لاتجاهات الرأي في المنطقة العربية نحو الاصلاح، كانون الثاني 2009، 84 ص.
- يزيد صايغ، اصلاح القطاع الامني في العالم العربي، مبادرة الاصلاح العربي، كانون دontact@arab- / www.arab-reform.org الاول/ديسمبر 2007، 40 ص: reform.net
- حيدر ابراهيم، السودان بين الاصلاح والصراع، مبادرة الاصلاح العربي ومركز الدراسات السودانية، نيسان/ابريل 2008، 36 ص: contact@arab-reform.net
- مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، التقرير السنوي الرابع: الحريات الصحفية في البلدان achrs@achrs.org / www.achrs.org
- مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية، حركة حقوق الانسان في البلدان العربية: الأسئلة والتحديات الراهنة، بدعم من مؤسسة فورد، مراكش، 14-2008/3/16، 98 ص. cdhd@menara.ma
- David Beetham, Edzia Carvalho, Todd Landman, Stuart Weir, Assessing the Quality of Democracy. A practical Guide, IDEA International

- Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2008, 318 p. and: Assessing the Quality of Democracy: An Overview, 2008.
- عبدالله ساعف وعبد الرحيم منار السليمي، المغرب 1996-2007: عقد من الاصلاحات، مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية، الرياط، مبادرة الاصلاح العربي، نيسان/ابريل 2008، 84 ص.
- حيدر ابراهيم، السودان بين الاصلاح والصراع، مبادرة الاصلاح العربي والمركز اللبناني للدراسات السياسية، اعداد مركز الدراسات السودانية، نيسان / ابريل 2008، 36 ص. contact@arab-reform.net / www.arab-reform.org
- حقوق الانسان في العالم العربي، ندوة مشتركة بين مركز كارغ للشرق الاوسط ومركز القاهرة لحقوق الانسان، بيروت، 2009/3/10.
 - التقرير السنوى الاول لمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2008.
- يحيى شقير (اشراف)، الحربات الصحفية في البلدان العربية لعام 2008 (التقرير السنوي الرابع)، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان Amman Center for Human Rights Studies: www.achrs.org
- الشبكة العربية للاصلاح الديمقراطي (اصلاح) ومركز الاردن الجديد للدراسات والمؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم،
- تطوير ابحاث الديمقراطية عربيًا، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلى الدائم، سلسلة "وثائق" رقم 15، المكتبة الشرقية، 2007، 310 ص.
- منظمة العفو الدولية لبنان والمكتب الاقليمي لمنظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2009/5/28 مؤتمر صحف*ی*، بیروت، 2009ء للعام السنوي amnesty@cyberia.net.lb
- اسماعيل سراج الدين (تقديم)، مرصد الاصلاح العربي: الاشكاليات والمؤشرات، مكتبة الاسكندرية، 2006.
- Moheb Zaki, Civil Society and Democratization in the Arab World, Annual Report 2007, Cairo, Ibn Khaldoun Center for Development Studies, 218 p.

- Bertelsmann Foundation, *Bertelsmann Transformation Index* 2003, Politische Gestaltung im internationalen Vergleich, Gütersloh, 2004.
- Freedom House, Freedom of the Press 2004: A Global Survey of Media independence, New York/ Washington DC, 2004.
- Reporters without Borders, Worldwide Press Freedom 2005, Paris, 2005.
- UNDP United Nations Development Program, Oslo Governance Center, *General Governance Indicators Litterature*, sept. 2006, 10 p.
- Les républiques héréditaires, dernière mode dans le monde arabe, Dossier, *L'Orient-Le Jour*, 4/12/2006.
- Adalah The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, *The Democratic Constitution*, Feb. 2007, 19 p. http://www.adalah.org
- Drude, Dahlerup (ed.), *Women, Quotas and Politics*, London and New York, Rout ledge, 2006.
- Yvonne Galligan, "Gender and Political Representation: Current Empirical Perspectives", *International Political Science Revue*, (28) 5, nov. 2007, pp. 557-570 / y.galligan@qub.ac.uk
- Hala Mustafa, Abd al-Ghaffar Shukor, Amre Hashem Rabi', *Building Democracy in Egypt* (Women's Political Life, Political Party Life and Democratic Elections), International IDEA (Institute for Democracy and Electoral Assistance) and ANND Arab NGO Network for Development, 2005, 96 p.
- Mandeep S. Tiwana and Tanzilya Salimdjanova, "Civil Society behind Bars: Courage in the face of repression", *New Routes*, (13) 4, 2008, pp. 22-24 / www.life-peace.org
- Huriya Mashhur, Abd al-Aziz Muhammad al-Kamim, Mohammad Ahmad al-Mikhlafi, *Building Democracy in Yemen* (Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections), International IDEA (Institute for Democracy and Electoral Assistance) and ANND Arab NGO Network for Development, 2005, 126 p.
- Cecile Vigour, La comparaison dans les sciences sociales. Pratiques et méthodes, Paris, La découverte, "Repères », 2005.

2. مؤلفات حديثة حول الديمقراطية

- Malaise dans la démocratie (Le spectre du totalitarisme), Revue de Mauss, no 25, juin 2005.
- International: Démocrates s'abstenir?, Esprit, no 347, août-sept. 2008.
- Loïc Blondiaux, *Le nouvel esprit de la démocratie* (Actualité de la démocratie participative), Paris, Seuil, 2008.
- Alain Caillé (dir.), *Quelle démocratie voulons-nous? Pièces pour un débat*, Paris, la Découverte, 2006.
- Guy Hermet, L'hiver de la démocratie ou le nouveau régime, Paris, Colin, 2008.
- ___, Exporter la démocratie?, Paris, Presses de Sc. Po., 2e éd., 2008.
- John Keane, *The Life and Death of Democracy*, London New York Sydney Toronto, Simon and Schuster, 2009, 960 p.
- Norbert Lenoir, La démocratie et son histoire, Paris, Gallimard, 2008.
- Pierre Manent, La raison des nations. Réflexions sur la démocratie en Europe, Paris, Gallimard, 2006.
- Emmanuel Todd, Après la démocratie, Paris, Gallimard, 2008.
- United Nations Development Program, Arab Human Development Report 2002: Creating opportunities for future generations, New York, Oxford University Press, 2003.
- Centre international des droits de la personne et du développement démocratique, *Rapport annuel 2007-2008*: www.dd-rd.ca (Publications / Rapports).
- Center for the Study of Islam and Democracy CSID, Washington: http://islam-democracy.org
- Yves Schemeil, *La politique dans l'Orient arabe*, Paris, Presses de Sc. Po., 1995.
 - ايف شميل، السياسة في الشرق القديم، بيروت، دار الثقافة، 1995.
- The Directory of Middle East Foundations 2009, 1st Edition, Australia, Nov. 2008/admin@datakom.biz
- Civil Society Organizations, Directory, Lebanon support, 2008 www.lebanon-support.org
- مبادرة الاصلاح العربي ومركز الدراسات الاستراتيجية الاردن، استطلاع لاتجاهات الرأي في المنطقة العربية نحو الاصلاح، كانون الثاني www.arab-reform.org 2009

طوني عطالله، مؤشرات ومعايير بعض مراكز حقوق الانسان في الدول العربية، مواقع على الشبكة، بيروت، 2009، 17 ص.

حقوق الانسان في العالم العربي، مناقشة التقرير السنوي الاول لمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ندوة مشتركة بين مركز كارنيغي للشرق الاوسط ومركز القاهرة لحقوق الانسان، بيروت، فندق روتانا-جيفينور، www.cihrs.org 2009/3/10،

في مجلة المشرق (بيروت)، تموز – كانون الاول 2009: صلاح أبو جوده، "تحديات الديمقراطية الراهنة"، ص 357-370؛ لونا فرجات، "حربة الاعتقاد الديني في الاسلام"، ص 371-382؛ باميلا شرابيه بادين، "حقوق الانسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا العام 2008: مطالعة تقرير منظمة رصد حقوق الانسان هيومن رايتس ووتش 2009"، ص 345-356.

Dina Melhem, La problématique d'une Charte arabe des droits de l'homme, thèse en droit public, dir. Ahmed Mahiou, Université Paul Cézanne-Aix – Marseille III, juillet 2008, 480 p.

Larbi Sadiki, Rethinking Arab Democracy, Oxford University Press, 2009, 324 p.

انطوان نصري مسرّه، التربية على القاعدة الحقوقية (الاشكالية والمضمون ومجالات التأصيل والتطبيق في المجتمعات العربية)، ندوة: "حقوق الانسان والتنمية من منظور عربي"، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة 2009/2/18 ص: /www.pidegypt.orgpid@pidegypt.org

Pays arabes et démocratisation: www.lexpress.fr/informations/paysarabes et démocratisation_668259.html

L'opinion musulmane rejette-t-elle la démocratie : www.mondediplomatique.fr 2005/07/A/12471

La Tunisie, pays arabe où la démocratie marche bien: www.tunisiatoday.com/archives / 15449.

Arabes et démocratie : www.oulal.net/Portail/spip.php?article 1103

3. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية http://www.caus.org.lb

- علي خليفه الكواري، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية، 2009، 430 ص.
 - (تحرير)، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، 2007، 295 ص.
- النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الاقطار العربية، ندوة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2008، 558 ص.
 - نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر، ندوة فكرية، 2007، 390 ص.
- العربي صديقي، ترجمة محمد الخولي وعمر الايوبي، البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل، 2007، 504 ص.
- سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)، سلسلة اطروحات الدكتوراه، 2007، 303 ص.
- احمد الموصللي (مترجم)، جدليات الشورى والديمقراطية: الديمقراطية وحقوق الانسان في الفكر الاسلامي، 2007،200 ص.
- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، 2006، 488 ص.
- بشير محمد الخضرا، النمط البنيوي الخليفي في القيادة السياسية العربية... والديمقراطية، ومحمد الخضرا، النمط البنيوي الخليفي في القيادة السياسية العربية... والديمقراطية، محمد 2007، 622 ص.
 - ثناء فؤاد عبدالله، مستقبل الديمقراطية في مصر، 2005، 360 ص.
- علي خليفه الكواري (تحرير)، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية، 2004، 480 ص.
 - __، (تحرير)، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، 2005، 278 ص.
- __، (تحرير)، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، 2005، 266 ص.
 - __، (تحرير)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، 2004، 278 ص.

متروك فالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة الشكالية المجتمع المدنى في ضوء تربف المدن، 2006، 206 ص.

مجموعة باحثين، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، 2009، 350 ص.

على محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الاردن، 2001، 388 ص.

الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، ندوة فكربة، 2001، 584 ص.

ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، 2004، 424 ص.

حيدر ابراهيم على، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، 1999، 390 ص.

ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي-الاسلامي، 2000، 390 ص.

المجتمع المدنى في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ندوة فكرية، 2001، 880 ص،

ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، ندوة فكرية، 2002، 928 ص.

ماربنا اوتاوي وخوليا شقير (اعداد)، فيما يتعدى الواجهة (الاصلاح السياسي في العالم العربي)، بيروت، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، دار النهار، 2008 نقلاً عن الانكليزية:

Marina Ottaway, Julia Choucair - Vizoso (ed.), Beyond the Façade (Political Reform in the Arab World), Carnegie Endowment for International Peace, 2008.

جودة جاري، مشكلة النموذج Paradigme في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، اطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، قسم الفلسفة، اشراف موسى وهبه، 2009، 426 ص.

على بن محمد الرباعي، القرآن ليس دستورًا، رباض الربّس للكتب والنشر، 200 ص، 2014.

امين عاطف صليبا، دور الدساتير والسيادة الوطنية في ظل المعاهدات والقرارات الدولية، تقديم

د. عصام سليمان، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014، 340 ص.

خطة التحوّل الديمقراطي في سوربا،

Syrian Expert House and Syrian Center for Political and Strategic Studies - SCPSS, Ryad el-Rayes Books, 2013.

وتعليق جوزف باسيل، النهار، 2014/2/8.

"المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات"، الدوحة: منشورات www.dohainstitute.org

محمد جمال باروت، العقد الاخير في تاريخ سوريا (جدلية الجمود والاصلاح)، 462 ص.

مجموعة مؤلفين، 25 يناير (مباحث وشهادات)، 320 ص.

مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية (الخلفية والافاق)، 494 ص.

شمس الدين الكيلاني، تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان، 399 ص.

مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير (في الابعاد الثقافية والسياسية)، 352 ص.

حمزه مصطفى المصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية (الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأى العام)، 206 ص.

فريق باحثين، مسألة اكراد سورية (الواقع، التاريخ، الاسطرة)، 192 ص.

عقيل سعيد محفوض، الاكراد واللغة والسياسة (دراسة في البني اللغوية وسياسات الهوية)، 286 ص.

مجموعة مؤلفين، ثورة تونس (الاسباب والسياقات والتحديات)، 496 ص.

مجموعة مؤلفين، الثورة الحصرية (الدوافع والاتجاهات والتحديات)، 608 ص.

عزمي بشاره، هل من مسألة قبطية في مصر؟، 78 ص.

، في الثورة والقابلية للثورة، 104 ص.

__، سورية: درب الآلام نحو الحرية (محاولة في التاريخ الراهن)، 687 ص.

__، الثورة التونسية المجيدة (بنية ثورة وضرورتها من خلال يومياتها)، 496 ص.

مليحه مسلماني، غرافيتي الثورة المصربة، 356 ص.

مجموعة مؤلفين، خلفيات الثورة (دراسات سورية)، 624 ص.

Fawzia Assaad, Egypte An II: Essai, Montpellier, Ed. Chèvre feuille étoilée, 2013, 102 p.

- Moncef Marzouki, Pierre Piccinin, *Tunisie*, *du triomphe au naufrage : entretiens avec le président Moncef Marzouki*, Paris, L'Harmattan, 2013, 195 p.
- René Otayek (dir.), "Regards croisés sur les transitions africaines et arabes », *Revue internationale de politique comparée*, 2, 2013, Bruxelles, De Boeck, 2013, 173 p.
- Jean-Pierre Estival, *Le naufrage de l'islam politique à l'épreuve du pouvoir* (Chronique d'un fiasco annoncé : les expériences du Maroc, de l'Egypte et de la Tunisie), Paris, l'Harmattan, 2013, 209 p.
- Commission nationale des comptes de campagne et des financements politiques, 5^e rapport d'activité 2012-2013 (adopté par la commission en sa séance du 2 sept. 2013), Paris, Documentation française, 2013, 169 p.
- Jean-Claude Bourdin (dir.), Les politiques de réconciliation nationale : analyses, expériences, 2013, 254 p.

الإنتقال الديمقراطي وبناء الدساتير

كارلوس داوود*

شهد العديد من الدول العربية منذ كانون الأوّل 2010 خروجًا شعبيًا غير مسبوق للمطالبة - ليس فقط - بالإصلاحات السياسية والشفافية وحكم القانون، ولكن بتغيير الأنظمة. وأياً ما كانت الإختلافات بين هذه الثورات والإحتجاجات، فإنّ القاسم المشترك بينها هو المطالبة بالديمقراطية.

جعل الربيع العربي من القضاء على الأنظمة التسلطية نقطة البدء في مسلسل طويل من الإصلاحات البنيوية العميقة، وفي مجابهة التحديات المفروضة من الداخل ومن الخارج معًا. لعل أبرز هذه التحديات: تحديد الهوية والإنتماء في ما يتعلق بالدولة وطبيعتها ومرجعيتها (دولة مدنية، المرجعية الإسلامية، النظام العلماني...). ويشكل بناء نظم تؤمن بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، من خلال ممارسة الديمقراطية الحقة عبر صناديق الإقتراع، إلى جانب الإيمان بحرية التعددية الدينية والمذهبية والقومية والثقافية والإجتماعية للأقليات وحمايتها، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وسيادة القانون، هاجسًا مشروعًا في تأمين دولة المواطنية والوطن للجميع.

* محام بالاستئناف.

التعريف "بالإنتقال الديمقراطي"

يشير مفهوم الإنتقال الديمقراطي (Democratic Transition) " أو عملية "الدمقرطة" (Democratization) في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالإنتقال أو التحوّل من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. عادة ما تشمل عملية الإنتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...

يمكن اعتبار عملية الإنتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة في ما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال إنتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الإنتقال إلى الديمقراطية، فضلاً عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها.

نظرًا لأنّ عملية "الإنتقال الديمقراطي" هي عملية معقدة بطبيعتها، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة، داخلية وخارجية، قد لا يترتب عليها قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الإنتقال، وذلك في حال حدوث نشوب صراع داخلي أو حرب أهلية أو ظهور نظام تسلطي جديد. كما أن مرحلة الإنتقال قد تفضي إلى ظهور نظم سياسية هجينة Hybrid تسلطي جديد. كما أن مرحلة الإنتقال قد تفضي إلى ظهور نظم سياسية هبينة بالمعنى regimes، التي لا هي نظم ديمقراطية كاملة، ولا هي نظم غير ديمقراطية بتاتاً بالمعنى الكلاسيكي (شمولية أو تسلطية مغلقة)، بل تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية.

2

ترسيخ الديمقراطية

تتسم عملية الإنتقال إلى الديمقراطية في كافة بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد، من ناحية، وبتعدد مساراتها والإختلاف البيّن في نتائجها، من ناحية أخرى.

كما أنه لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية لكل البلدان في العالم، يمكن إتباعه والعمل على تحقيقه، بل يمكن أن تختلف نماذج الديمقراطية من بلد الآخر. فلكل مرحلة إنتقال إلى الديمقراطية ظروفها الخاصة، فليس ثمة "نماذج" للتصدير أو مسارات لـ"التقليد"1.

يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (Consolidation of Democracy) في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحوّل إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الإستمرار، وبجسد بشكل حقيقي وفعّال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها.

ثمة عدّة عوامل ومؤشرات تدلّ على رسوخ الديمقراطية، بعضها يتمثل في العناصر المؤسسية والتنظيمية ذات الصلة باستقرار أسس وقواعد اللعبة الديمقراطية بما في ذلك تكرار الإنتخابات والقبول بنتائجها، ورسوخ المؤسسات السياسية الديمقراطية مع استمرار قدرتها على التكيّف مع مستجدات البيئة المحيطة بها. وبعضها الآخر يتصل بإستراتيجيات وممارسات الفاعلين السياسيين الرئيسيين من حيث إلتزامهم النهائي والأصيل بأسس وقواعد الممارسة الديمقراطية حتى في فترات الأزمات الإقتصادية والسياسية، وهو ما يعني أنّ أيّاً من هؤلاء الفاعلين لا يفكر في الإنقلاب على الديمقراطية أو العمل خارج أطرها وقواعدها.

هناك مؤشرات وعوامل أخرى تتعلّق بالقيم والإتجاهات السياسية للمواطنين، بحيث تكون الغالبية العظمى منهم على قناعة بأنّ الإجراءات الديمقراطية هي الطريق الوحيد للتغيير السياسي والوصول إلى السلطة، وبذلك تتجذر شرعية النظام الديمقراطي في الوعي الجماعي للمواطنين.

^{1.} بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي: إستنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

إجراءات مرحلة التحقل الديمقراطي

إنّ "التغيير في الدول العربية يتطلب صياغة عقد إجتماعي ونموذج إنمائي جديدين يقومان على أساس النمو الشامل والعدالة الإجتماعية والمشاركة الشعبية"². فالعناصر الرئيسة في عملية الإنتقال هي الإتفاق على دستور جديد وإقامة سلطات جديدة منتخبة... بالإضافة إلى عناصر أخرى تسهم في تعزيز العدالة وترسيخ الوحدة... كما يوجب تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة والمشاركة الشعبية، وبناء توافق حول بعض المبادىء الأساسية.

1. الدستور: يتطلب الإنتقال إلى الديمقراطية عقد اجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور. ومن أهم الوظائف الجوهرية لأيّ دستور هو وضع الإطار العام لمؤسسات الحكم وتحديد من الذي يضطلع بصلاحيات الدولة وسلطاتها، وكيفية النهوض بهذا الدور.

ويتطلب بناء الدساتير خطوات عدّة: (أ) الإتفاق على الحاجة إلى إجراء تغيير دستوري ونطاق ذلك التغيير، وهو يمثل في أغلب الأحوال وعلى الصعيد العملي أحد عناصر عمليات أشمل لتغيير تاريخي في البلد؛ (ب) تأسيس المؤسسات والإجراءات والقواعد التي يقوم عليها وضع أو صياغة دستور شامل وتشاركي، وهو ما قد يستلزم بدوره إستخدام تدابير مؤقتة وانتقالية؛ (ج) منح الفاعلية الشرعية للدستور أو إقراره؛ (د) مرحلة التطبيق، والتي تعدّ ذات طبيعة هامة، ولا سيما في السنوات القليلة التي تلى الإقرار مباشرة.

أما التحديات العامة التي تواجه واضعى الدستور فهي:

^{2.} فريدريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الإجتماعية في "الإسكوا" (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة)، خلال حفل إطلاق دراسة "وعود الربيع العربي: المواطنة والمشاركة المدنية في المسارات الإنتقالية"، في 17-12-2013، في مقرّ الإسكوا في بيروت، بمشاركة خبراء وباحثين وناشطين مدنيين من لبنان والأردن، والبحرين، وتونس، وسورية، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن.

أ. بناء دستور في ظل سياق من الصراع بالغ العنف. ب. بناء دستور يهدف إلى نزع فتيل الصراع الداخلي من خلال الديمقراطية.

هذا ويعدّ التمثيل الشامل لكافة أطياف المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والمجموعات المستضعفة والمهمشة والأقليات، أثناء عملية بناء الدستور غاية في حدّ ذاته. فلطالما تمّ ريط بناء دستور ديمقراطي بالإستقرار.

وتتطلب الديمقراطية باعتبارها إطارأ معياربا أن يقوم واضعو الدساتير بدعم وضمان الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحق في المساواة وعدم التمييز. كما يجب أن تأخذ عملية بناء الدساتير بنماذج ومبادئ الحكم الرشيد والقيم المشتركة، وسيادة القانون والدستور والحربة والعدالة والشفافية والمساءلة التي تعد جميعها عناصر جوهرية لأي نظام دستوري. كذلك ثمة حاجة لإدراج قضايا أساسية ضمن الدستور الجديد مثل ضمان إستقلال القضاء وفصل السلطات وتعاونها وتصنيف القوات المسلحة تحت مظلة الحكم الديمقراطي المدني وضمان لكل مواطن أن يتمتع بالحربات الأساسية وبممارسة حقه بالتصوبت الحر والعادل والصادق والمشاركة السياسية للجماعات المهمشة، والإقرار بالتنوّع وحمايته في ما خصّ الأقليات.

2. الإنتخابات العامة: تمثل الإنتخابات الحرة والعادلة أحد العناصر الأساسية لعملية التحوّل الديمقراطي. فمن خلال الانتخاب يستطيع المواطنون أن يعبروا عن رغباتهم في نفس الوقت، وأن يعبّروا عن الشعور بالمشاركة بدعم نظام الحكم الجديد. والإنتخابات يجب أن تجري في بيئة عادلة وغير إكراهية بإشراف هيئة محايدة وموثوقة، وتستند إلى قوائم ناخبين صحيحة، وتؤدي إلى نتائج يمكن فرزها بطريقة شفافة. كما أنّ اعتماد نظام التمثيل النسبي يسمح بتمثيل ودمج أوسع لكثير من فئات المجتمع في مؤسسات الدولة الديمقراطية الجديدة، أو تمثيل مصالح خاصة لمجموعات دينية أو عرقية.

3. العلاقة مع القوى المناهضة للثورة: تكتسب العلاقة مع القوى المناهضة للديمقراطية (الجيش والشرطة ورجال الأعمال) أهمية خاصة أثناء فترة التحوّل الديمقراطي. إذ تعدّ المسائل المتعلقة بالدور السياسي للجيش وطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية من أعقد إشكاليات عملية التحوّل الديمقراطي. فالسيطرة المدنية على الجيش تمثل مكوّناً رئيسيا في بنية النظام الديمقراطي الليبرالي، وبالتالي فإنّ أحد التحديات الكبرى التي تواجه عمليتي التحوّل الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية يتمثل في كيفية تحقيق السيطرة المدنية على الجيش ضمن بنية دستورية وقانونية ديمقراطية بحيث يتمّ في نهاية المطاف تكريس دوره كجيش وطني محترف يقف على الحياد من العملية السياسية وتفاعلاتها وما يتخللها من خلافات وصراعات. مع التأكيد على ضرورة إحترام العسكريين للسلطة الشرعية، وعدم إنخراطهم في الحياة الحزبية من ناحية، واحترام المدنيين للعسكريين وقبول إحتكارهم للقوة المسلحة، من ناحية أخرى.

4. دور القضاء: يلعب القضاء دورًا محوريًا في الإنتقال الديمقراطي والتعامل مع إرث النظام القديم. فهو يجب أن يعني بمراقبة العملية الإنتخابية، والتحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضدّ حقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها، والحفاظ على الحربات العامة والعدالة والمساوة وتأكيد سيادة القانون وحماية الأقليات، وتوفير الحماية القانونية لمؤبدي النظام السابق من الملاحقات الإنتقامية... كما قد يكون للقضاة دور شديد الأهمية في عمليات صياغة الدستور حيث قد يعهد إليهم كتابة مسودة الدستور أو مراجعتها قبل الإستفتاء عليها للكشف عن مدى التزامها بالمبادئ العامة الحاكمة للدستور والتي تتمتع بالإجماع الكافي.

كما تحتل مهمة إصلاح المؤسسة القضائية الأولية القصوي وتتضمن هذه المهمة أمورا مثل تنقية القضاء مع الحرص على أن يتمّ هذا بشكل قانوني وبإجراءات قضائية سليمة، وتجنب عمليات التطهير السريعة، ومكافحة الفساد وتنفيذ برامج لتدريب القضاة ورجال النيابة العامة ليتحوّلوا من رجال قمع إلى رجال دولة لخدمة الشأن العام وتعزيز إستقلال السلطة القضائية... 2.العدالة الإنتقالية والمصالحة: إنّ المصالحة هدف لا يمكن تجنبه لأجل توحيد الأمة حيال المستقبل وبناء الديمقراطية دونما استبعاد لأيّ طرف. فالبلد المنقسم على نفسه بدون القدرة أو الرغبة في التسامح يغامر بتعريض الديمقراطية الناشئة للخطر. فقد نختلف على الماضي مع أولئك الذين دعموا الدكتاتورية، ولكننا لا نملك ترف عدم الإتفاق على الحاضر والمستقبل. ولعل الآلية الأكثر شيوعًا هنا هي آلية العدالة. وتعني العدالة الإنتقالية معالجة انتهاكات الماضي بطريقة تتسم بالشمول والكلية، ومن خلال آليات مختلفة، جنائية وقضائية واقتصادية وغيرها، لضمان عدم تكرار الإنتهاكات في المستقبل.

عادة ما نتضمن آلية العدالة الإنتقالية أدوات أربع، هي: إجراء محاكمات جنائية وطنية أو دولية، تشكيل لجان وطنية أو دولية لتقصي الحقائق وجمع البيانات، تقديم تعويضات مادية ورمزية لأسر الضحايا، واجراء إصلاحات قانونية وقضائية وسياسية.

* * *

يمثل بناء الدستور عملية سياسية عرضة للظروف السائدة في الدولة المعنية. ففي حين يسعى ويحاول واضعو الدساتير تخطيط العمليات والنتائج والتعامل مع المشكلات، يبقى المستقبل المنتظر غير مؤكد. قد تؤدي البداية الصحيحة إلى زخم كبير للإنتهاء من عملية بناء الدستور بنجاح، الأمر الذي يفضي إلى تنفيذ دستور يعمل على النحو الواجب. وينبغي توقع مواجهة عدد من التحديات عند الشروع في عملية بناء الدستور. إلا أنه من المرجح أنّ تخلص عمليات بناء الدساتير التي تتبنى الخيار الديمقراطي وتشتمل على كافة المبادئ الشرعية والديمقراطي وقيم حقوق الإنسان وقواعد الحكم الرشيد، إلى نتائج إيجابية لجهة بناء دستور ديمقراطي يقوم على الشمول والمشاركة ويعزز عملية الإنتقال الديمقراطي.

الباب الثاني

خبرات عربية في التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير

مصر: تجربة ديمقراطية وتشربعية غنية

أشرف حمدى

سفير مصر في لبنان

يعرِّف القانون الدستور بأنه القانون الأساسي الذي يبيِّن شكل الدولة ومظاهر الحكم فيها، ومعظم السلطات العامة من حيث تكوينها وإختصاصاتها وعلاقاتها بعضها ببعض، ويقرِّر حقوق الأفراد وحرياتهم وجميع الضمانات الأساسية لهذه الحقوق والحريات.

من هذا المنظور، تُعدّ التجربة المصرية في كتابة الدساتير تجربة قديمة نسبياً، إذ يرجع أول دستور متطابق مع هذا التعريف إلى 19 أبريل 1923، وإن كان هذا لا ينفي وجود جهود سابقة لذلك منذ عهد محمد علي مؤسس الدولة المصرية الحديثة في مطلع القرن التاسع عشر الذي أصدر الأمر في 27 نوفمبر 1824، إلى محمد بك لاظوغلي، رئيس المجلس العالي، متضمناً "رؤيته" لعمل هذا المجلس، وإن كان هذا المرسوم يمثّل مجموعة من الوصايا التنظيمية منها إلى النصوص القانونية والقواعد التشريعية. وتلى تلك الجهود محاولات مماثلة من كل من الخديوي إسماعيل والخديوي توفيق بإصدارهم "اللائحة الأساسية" التي نظمت إنتخاب أعضاء مجلس النواب ومسؤولية الوزراء وتحديد أسلوب فرض الضرائب وميزانية الحكومة.

تضمن دستور 1923 عدة مبادئ أساسية، وتشكِّل حتى الآن العمود الفقري لكل المحاولات المصربة اللاحقة لكتابة الدساتير، حيث نصَّ على:

- أ. مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة.
- ب. المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين.
 - ت. الحرية الشخصية مكفولة.
 - ث. لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون.
 - ج. عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة.
 - ح. حربة الإعتقاد مطلقة.
 - خ. حرية الرأي مكفولة.
 - د. الصحافة حرة والرقابة على الصحف محظورة.
 - ذ. جميع السلطات مصدرها الأمة.
 - ر. الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه.
 - ز. مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة.
 - س. لا يلى الوزارة إلا مصري ولا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة.
- ش. يتكون البرلمان من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وعضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها.
 - ص. القضاة مستقلون... وليس لأي سلطة في الحكومة التدخُّل في القضايا.
 - ض. لا يجوز عقد قرض عمومي إلا بموافقة البرلمان.
- ط. الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان لفحصها واعتمادها.
 - ظ. الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.

* * *

ظل هذا الدستور سارياً لمدة 7 سنوات نَعِم فيها المجتمع المصري بتجرية ديمقراطية وتشريعية غنية، ما لبثت أن تراجعت رغم الجهود الشعبية والحزبية التي بذلت للحفاظ على أهم

مقوماته حتى قيام الثورة في عام 1952، التي عطلت الحياة الحزبية في مصر من خلال إصدار عدة إعلانات دستورية ألغت في الواقع حق الأمة في الحكم والتشريع وتركيز أعمال السيادة وأفعال السلطة والتشريع في يد الضباط. من تلك المحاولات، على سبيل المثال لا الحصر، إعلان 16 يناير 1956، والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في 5 مارس 1958، ودستور ما بعد الإنفصال في 1962، ثم الدستور الصادر عام 1964، والذي كان دستوراً شمولياً، إلى إن جاء دستور عام 1971، الذي نص ولأول مرة على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، وعُدِّلت تلك المادة لاحقاً في عام 1980 لتكون "المصدر الرئيس للتشريع".

تعكس تلك التعديلات "الحالة المزاجية" السائدة وتوازنات القوى داخل المجتمع في ظل تتامى نفوذ التيارات الإسلامية.

* * *

بعد الموجة الثورية في يناير 2011، عادت وبقوة الأفكار الداعية لضرورة إعادة كتابة الدستور المصري، وبما يتَّقق مع الواقع السياسي والتطورات في الحقوق والواجبات، وإن كان قد إعترى هذا المسار الذي بدأ بصدور الإعلان الدستوري في مارس 2011، وما تبعه من إستفتاء، الكثير من الأخطاء والعوار، الذي ما لبث أن أدى إلى الموجة الثورية الثانية في 20/3/6/30، وما تبعها من جهود للجنة الخمسين لإعادة كتابة وتعديل دستور جديد لمصر، وهو المشروع المطروح حالياً للإستفتاء.

يأتي المشروع الجديد في 247 مادة، وقسم إلى ستة أبواب (الدولة – المقوّمات الأساسية للمجتمع – الحقوق والحريات والواجبات العامة – سيادة القانون – نظام الحكم – الأحكام العامة والإنتقالية)، وتتضمن الديباجة سرداً لتاريخ مصر ومقومات الدولة والمجتمع المصري، والهدف من الدستور المتمثِّل في بناء "دولة ديمقراطية حديثة حكومتها مدنيّة".

ماذا يتضمن هذا المشروع من مستجدات:

- إستحداث مادة الجنسية، التي تنصُّ على منحها لكلِّ من وُلد لأم أو أب مصري.

- المساواة في تولِّي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضد المرأة.
- المواد الخاصة بالصحة والتعليم، وتحديد نسبة من الناتج القومي الإجمالي لتلك القطاعات.
 - إستحداث مواد خاصة بقناة السويس ونهر النيل.
- إستحداث فصل عن المقوّمات الثقافية، يُلزِم الدولة بالحفاظ على الهويّة الثقافية المصرية بكل مقوماتها وتعدّداتها.
- إستحداث مادة تجريم التعذيب بجميع صوره وأشكاله وبإعتباره جريمة لا تسقط بالتقادُم.
- إستحداث مواد تتعلق بالتبرُّع بالأنسجة والأعضاء البشرية، ومنع التهجير القسري للمواطنين، وضمان إستقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة للدولة.
 - النصّ الخاص بعدم جواز إنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني.
- توسيع إلتزامات الدولة تجاه حماية حقوق الطفل وتحقيق المصالح الفضلى له، وإستحداث مادة بإلتزام الدولة بضمان حقوق المسنين، وتوسيع هامش حقوق ومصالح المصريين المقيمين بالخارج.
 - إلغاء مجلس الشوري.
 - تسهيل المواد الخاصة بمساءلة الوزراء والمسؤولين وعزلهم.

كما تضمَّن الدستور عدَّة مواد ما زال الكثيرون يعتبرونها خلافيَّة، كمواد المحاكمات العسكرية، ونسبة مشاركة العمال والفلاحين في المجلس النيابي، وصلاحيات الهيئات القضائية، والمواد الإنتقالية الخاصة بإجراء الإنتخابات وتعيين وزير الدفاع.

* * *

لا بد أن ندرك إن تطبيق الدستور والإلتزام به يُعدُّ أهم من النظر في نصوصه، وأن التقدُّم الحقيقي لن يحدث إلا إذا تمَّ القيام بتنمية بشرية علمية واعية، تهدف إلى مكافحة الأميَّة

السياسية والثقافية والأمية الأبجدية، ومتى تعلَّم الناس وتثقَّفوا بصورة علميَّة صحيحة، فإنهم سوف يكونون قادرين على تقدير مدى أهمية قيام وإستمرار مجتمع مدني من خلال سياق اندماجي inclusive process، يستوي على حكم القانون وسيادته، وتطبيق حقيقي لمبدأ المواطنة ومبادئ المساءلة والشفافية.

التجرية اليمنية في صياغة الدستور

علي الديلمي سفير اليمن في لبنان

عقب تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، شهدت اليمن تحولا سياسياً هاماً أفرز صياغة دستور جديد للبلاد. وفتح آفاقاً جديدة للعمل السياسي والديمقراطي في اليمن، حيث كرس الدستور النظام الديمقراطي والتعددية السياسية بصفة رسمية وتصب جميع بنود دستور دولة الوحدة في إعطاء للمواطنين فرصة الانتخابات المباشرة لرئيس الجمهورية والسلطات المحلية ومجلس النواب.

ولأن العمل الديمقراطي لا يعني مجرد الإقرار بالتعددية السياسية فقط، دون تحقيق التبادل السلمي للسلطة على أرض الواقع، شهدت اليمن حراكاً شعبياً واسعاً متأثرة برياح التغيير الآتية من دول الربيع العربي, ودخلت اليمن في أزمة سياسية ونزاعات مسلحة, انتهت بتسوية سلمية أدت إلى عملية تحول ديمقراطي هي الأهم في تاريخ اليمن الحديث.

أتاحت هذه العملية للشعب اليمني بمختلف فئاته المشاركة الفعالة في عملية التغيير واتخاذ القرارات وتأسيس نظام الحكم, في سبيل الوصول إلى الدولة المدنية الحديثة.

ولأن الخيار الديمقراطي مطلباً شعبياً وخياراً لا مفر منه, وعاملاً هاما للاستقرار وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، دعا رئيس الجمهورية إلى مؤتمر حوار وطني, يشارك فيه قرابة ال 550 عضو من مختلف التنظيمات والفعاليات السياسية، ومكونات الشعب اليمني.

انطلق مؤتمر الحوار الوطني ليصنع تاريخ مرحلة جديدة ويؤسس لدستور دولة حديثة ويتبنى عملية إصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية باعتبار أنّ الديمقراطية هي

مشروع مجتمع متكامل, ولا شك أن عملية صياغة الدستور اليمني خلال مؤتمر الحوار الوطني ستشكل تجرية مختلفة تماماً عمّا حدث في السابق.

يعتبر مؤتمر الحوار الوطني تجربة فريدة ونموذج ناجح في عملية التحولات السياسية في دول الربيع العربي.

ستة أشهر هي عمر مؤتمر الحوار الوطني, ناقش خلالها أعضاء مؤتمر الحوار مجمل القضايا التي تواجه اليمن, وأصبح مؤتمر الحوار بداية لبناء دولة حديثة بعد أن توافق المؤتمرون على أسس الدولة المنشودة, في سبيل تحقيق تطلعات وآمال الشعب اليمني, وقد أتاح ذلك التوافق الفرصة لليمن كي تتلافي الانحدار إلى العنف الذي اجتاح دولاً أخرى في المنطقة العربية.

بالرغم من أن العديد من مشاكل اليمن تستدعي عقوداً لمعالجتها إلا أن التسوية السياسية تبشر بحلول سلمية لتلك التحديات, عبر مرورها بالمراحل الانتقالية وصولاً إلى نقطة التحول السياسي بطريقة سلمية وسلسة, وامكانية الاستفادة منها في تسوية النزاعات في المنطقة.

* * *

دخل اليمن الحوار وقد تم تقسيم أعضاء مؤتمر الحوار إلى 9 فرق عمل هي: فريق العدالة الانتقالية - فريق بناء الدولة - فريق الحكم الرشيد - فريق بناء الجيش والأمن - فريق الحقوق والحريات - فريق التنمية الشاملة - فريق استقلال الهيئات - فريق قضية صعدة - فريق القضية الجنوبية.

تؤدي فرق العمل أدواراً تكاملية من أجل الخروج بصيغة نهائية لدستور البلاد.

لا شك أن اليمن تستحق انتقالاً سريعاً إلى دولة ديمقراطية، إلا أنها ونتيجة التراكمات والنزاعات التي عصفت بالبلاد منذ 2009 تحتاج أيضاً إلى المزيد من الوقت لصياغة دستورها الدائم بعناية.

ويناقش فريق بناء الدولة المخول بوضع أسس ومبادئ الدستور الجديد, المحاور الرئيسية التالية: هوية الدولة – شكل الدولة – نظام الاحكم في الدولة – النظام الانتخابي – السلطة التشريعية – السلطة القضائية – النظام الاداري وشكل الدولة – نظام الاداري. – النظام الاداري.

استضاف الفريق خلال هذه الفترة 17 خبيرًا، تناولت مختلف مداخلاتهم محاور بناء الدولة. أسهمت في بناء القاعدة المعرفية (المحاضرات، المداخلات الفنية والاستشارية) وفي تعريف الأعضاء بالأسس المعرفية النظرية، المتعلقة بكل محور من محاور بناء الدولة، وعلى وجه الخصوص الخبرات التطبيقية ذات الصلة في أكثر من بلد، وسمح ذلك لأعضاء الفريق وممثلي المكونات فيه بمراجعة رؤاهم وتصوراتهم المسبقة.

تبادل فريق بناء الدولة الرؤى حول المحاور السبعة السابق ذكرها. اختلفت الرؤى بين ترجيح الدولة الاتحادية اللامركزية مرورا بدولة بسيطة ذات حكم محلي كامل الصلاحيات وحتى مطالبة الجنوبيين بحق تقرير المصير، وذلك عبر تحليل متفاوت من حيث الشكل والمحتوى لوضعية الدولة القائمة. تعتبر الرؤى المقدمة مشاريع أولية مرنة وغير جامدة، ويمكن في سياق من الحوار العلمي أن تتغير الى صيغ توافقية متطورة تكون أساساً للوصول إلى صياغة مكونات دستور توافقي جديد.

* * *

كانت خلاصة الرؤى والنقاش لمحاورها على النحو الآتى:

هوية الدولة: تناولت مختلف المكونات موضوع الهوية بعمق وشمولية، وعرضت للتكوين التاريخي للهوية اليمنية من حيث الدين واللغة والانتماء القومي وأشارت إلى أن الهوية التاريخية الاجتماعية والثقافية اليمنية العربية الإسلامية، هي مكون أصيل وعريق متفاعل مع المعطى الحضاري الإنساني القائم على الانفتاح والتفاعل بين مختلف الحضارات على أساس من التكامل والتكافئ والحرية والعدالة والمساواة.

شكل الدولة: في سياق من قراءة الرؤى المتعددة والمتنوعة، كان شكل الدولة القادر على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات، والقائم على العدالة والمواطنة المتساوية، هو الشكل المنشود عبر دولة ديمقراطية لامركزية، تفاوتت فيه الرؤى والنقاشات من الدولة اللامركزية الاتحادية إلى الدولة اللامركزية التحكيز على

المحتوى الديمقراطي لشكل الدولة. وتم الاتفاق على استمرار النقاش وتأجيل اتخاذ القرارات النهائية إلى المرحلة التي تلى الجلسة العامة الثانية.

نظام الحكم: تناولت الرؤى المتنوعة في إطار من الشرح التفصيلي أفضلية نظم الحكم المختلفة، ومدى مناسبتها للواقع اليمني من نظم الحكم الجمهوري البرلمانية أو الرئاسية او المختلطة، إلا أنه تم الاتفاق على ديمقراطية نظام الحكم وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون ووضع ضمانات تحول دون الانزلاق إلى نُظم غير ديمقراطية.

النظام الانتخابي: استعرضت الرؤى المتنوعة في إطار من التقييم للتجارب الانتخابية السابقة في الجمهورية اليمنية، من حيث التركيز على العيوب التي رافقتها في محاولة للوصول إلى النظام الانتخابي الأكثر ديمقراطية، والملبي لطموح المشاركة الواسعة لمختلف أطياف المجتمع وشرائحه والضامن لعدم احتكار السلطة التشريعية من قبل أصحاب النفوذ والذي يجعل السلطة التشريعية غير مُعبرة بواقعية عن احتياجات المجتمع وطموحاته وتعدده. صاغت الرؤى من أجل ذلك تصوراتها للنظام الانتخابي الأكثر مناسبة للواقع اليمني آخذة بعين الاعتبار خصوصية التركيبة الاجتماعية والسياسية والجغرافية ، وذلك من نظام القائمة النسبية أو النظام الانتخابي المختلط.

النظام الإداري: تناولت مختلف الرؤى أهمية اعتماد اللامركزية الإدارية والمالية لتحقيق التنمية، ورفع مستوى المشاركة المجتمعية المحلية في إطار نظام إداري تكاملي مع المركز وأشارت إلى ضرورة أن يكون الجهاز الإداري غير خاضع للسيطرة أو التأثير الحزبي أو الفئوي وأن يحافظ على استقلاليته وخضوعه للقوانين المنظمة لذلك، وأن يعتمد مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة والتدوير الوظيفي، وأن يتم وضع آلية مجتمعية مستقلة وفاعلة لمكافحة الفساد، وأن يتم ربط الجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة بمجلس النواب.

السلطة التشريعية: تم تناول أفضلية نظام السلطة التشريعية ذات الغرفتين، وارتبطت مهام كل غرفة على حدة، ومهام الغرفتين معا على شكل الدولة، إذا كانت اتحادية أم بسيطة وتم التأكيد على ضرورة استقلالية السلطة التشريعية، ووضع ضوابط تَحُول دون هيمنة السلطة التنفيذية عليها، وممارسة دورها الرقابي بشكل كامل، ووفقاً للقانون.

السلطة القضائية : أشارت الرؤى المختلفة إلى الأهمية الخاصة للسلطة القضائية في النظام السياسي للدولة وإلى ضرورة التأكيد على استقلالية القضاء، وارتباط نظامه الهيكلي بشكل الدولة القادمة (مركبة أم بسيطة) والتأكيد على ضرورة وجود القضاء المتعدد، مع التركيز على ضرورة وجود محكمة دستورية عليا، وقضاء إداري مستقل، كل ذلك في إطار قانوني انتخابي ديمقراطي، لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته. طرح أعضاء الحوار رؤاهم حول تلك المحاور, ولا زال الاختلاف قائمًا على أشده حول شكل الدولة. فالحزب الإشتراكي ينادي بدولة إتحادية تتكون من أكثر من إقليم. يتم اتخاذ التدابير التشريعية والمؤسسية للانتقال الى الدولة الاتحادية خلال مدة اقصاها خمس سنوات من تاريخ الاستفتاء على الدستور.

طرح حزب التجمع اليمني للإصلاح خيار الدولة اللامركزية كاملة الصلاحيات مالياً وإدارياً، وذهب حزب المؤتمر الشعبي العام وغيره من الأحزاب إلى خيار الدولة الاتحادية متعددة الأقاليم فيما لم تحدد رؤية أنصار الله أي فدرالية للدولة, ثنائية أم متعددة الأقاليم, وتركت الخيار لمؤتمر الحوار.

مع اختلاف الرؤى ما بين دولة اتحادية من إقليمين, وأخرى من عدة أقاليم, ودولة لا مركزية، يظل التوافق في مثل هذه الأمور معلقاً إلى أن يحسم الجنوبيون رؤيتهم, حيث يصر ممثلو الحراك الجنوبي على مبدأ حق تقرير المصير لشعب الجنوب، ويرى أن تحديد شكل الدولة متروك لفريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار. يحتاج التوصل إلى اتفاق في هذه الأمور إلى حلحلة سربعة للقضية الجنوبية.

من المفترض أن ينتهي مؤتمر الحوار الوطني من حلحلة كل القضايا والملفات المعقدة, وتتكلل نتائجه بصياغة دستور جديد للبلاد، يُحدد ملامح الدولة اليمنية في المستقبل. ومن المتوقع أن ينتقل اليمنيون مع بداية 2014 إلى المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية من خلال استفتاء شعبي على الدستور, وخوض انتخابات رئاسية ويرلمانية.

لحسم مثل هذه الملفات تم تشكيل لجنة التوفيق بقرار جمهوري بما يضمن تمثيل كل المكونات بشكل متوازن, وأعطي الجنوبيّون 50% من قوام اللجنة و 30% للمرأة.

تتلخص مهام ومسؤوليات لجنة التوفيق على النحو الاتى:

- 1. التوفيق بين أعضاء المجموعات في القضايا المختلف فيها وتقديم مقترحات لحل الخلافات.
 - 2. التشاور مع الأعضاء والمكونات في قضايا الخلاف لايجاد رأي توفيقي.
 - 3. التنسيق بين مخرجات فرق العمل.
 - 4. تفسير النظام الداخلي للمؤتمر.
 - 5. متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر والتأكد من تنفيذها بعد انتهاء أعماله.

تواجه لجنة التوفيق عوائق وصعوبات كثيرة في موضوع العدالة الانتقالية والقضية الجنوبية، مما دعى إلى تشكيل لجنة ثلاثية تضم أشخاصًا لا ينتمون إلى أي مكون من مكونات الحوار الوطني, من أجل إيجاد التقارب في وجهات النظر وصياغة تلك المواد بما يضمن عدم تعارضها.

يتركز عمل اللجنة الثلاثية حول ثلاث قضايا رئيسية، هي شكل الدولة, وقانون العدالة الانتقالية, والقضية الجنوبية, ويفضل رئيس الجمهورية المصالحة الوطنية، أو عدالة انتقالية تشمل أحداث 2011 فقط. من المتوقع أن يتم طرح تقرير اللجنة للتصويت.

صحيح أن الأمور على ما يتضح لا تسير وفق الخطة الزمنية للفترة الانتقالية، فما يتعلق بأكثر القضايا الرئيسية تعقيدا، ولكن ثمة ضوءاً حقيقيا يلوح في الأفق لحلحلة هذه الملفات الشائكة، ما فتئ بين الحين والآخر يحاول بصعوبة اختراق عتمة التعقيدات المرتبطة بالماضي، والأيام كفيلة باتضاح ما سيكون عليه مستقبل اليمن خلال الشهور القادمة.

أكثر ما يعيق نجاح مؤتمر الحوار الوطني والتوصل إلى صياغة دستور جديد لليمن هي القضية الجنوبية التي تعتبر أكثر القضايا حساسية وأهمية والتي تجر معها قضايا رئيسية مثل شكل الدولة، إلا أن أطراف عديدة في الحراك الجنوبي تظهر مواقف مؤيدة للدولة الاتحادية من إقليمين, باستثناء فصيل الرئيس السابق علي سالم البيض, وفصيل القيادي الجنوبي حسن باعوم.

من القيادات الجنوبية البارزة المؤيدة للدولة الاتحادية الرئيس السابق علي ناصر محمد والقيادي الجنوبي عبد الرحمن الجفري وغيرهم.

نتيجة لهذه الاختلافات والتباينات في الرؤى فيما يخص القضية الجنوبية، تم تشكيل لجنة الـ 8+8 التي انبثقت عن فريق القضية الجنوبية، وجمعت مُمثلين عن مكونات الحراك الجنوبي، وهي اللجنة المعنية بإيجاد حلول نهائية وضمانات للقضية الجنوبية. اتفقت اللجنة مبدئياً على "مشروع مسودة" توزعت على أربعة أبواب:

معالجة مظالم الماضي في الجنوب.

المبادئ الدستورية العامة للدولة الاتحادية وصياغة العقد الاجتماعي الجديد.

هيكلة الدولة الاتحادية.

مهام وترتيبات المرحلة الانتقالية وآلية تنفيذها.

يصر فريق من الحراك الجنوبي في لجنة الـ 8+8 على دولة اتحادية ثنائية من إقليمين فقط (شمالي وجنوبي) خلال فترة انتقالية مزمنة, تنتهي باستفتاء شعبي جنوبي لتقرير مصيره, بينما معظم مكونات مؤتمر الحوار الوطنى تجمع على خيار الدولة الاتحادية.

في هذا الوقت الحرج، ينتظر فريق بناء الدولة، وفريق القضية الجنوبية للانتهاء من التقارير الختامية حسم لجنة الـ 8+8 أمرهم بشكل نهائي.

مدة انتهاء المؤتمر في 15 ديسمبر 2013.

يأتي بعده إعلان رئيس الجمهورية أسماء اللجنة المكلفة بصياغة الدستور، التي ستعتمد بشكل حصري على مُخرجات مؤتمر الحوار الوطني في صياغتها للدستور الجديد.

الباب الثالث

مبادئ وقواعد في التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير

التجربة المنجزة في لبنان

وضع وثيقة الوفاق الوطني – الطائف 1989 والتعديلات الدستورية 1990

إدمون رزق**

... لقد ركّزنا في مؤتمر الطائف على أولوية التوصُّل الى صيغ تحفظ الكيان اللبناني التعددي الموحّد. وقد صيغ الاتفاق تحت وطأة الوضع الداخلي في لبنان والفراغ الذريع في رئاسة الجمهورية، وكان تَسَبُّب ذلك جريمة تاريخية بالنسبة للبنان. إنّ الذين أفرَغوا رئاسة الجمهورية يومذاك ضلعوا في المؤامرة على لبنان، وكانوا بمعظمهم إمّا طلاب مصالح شخصية ووصولية، وإمّا من الذين يتربّصون لكي يضعوا اليد على لبنان.

في ظل هذا الوضع كان ثمّة من يتمسّك بالصيغة اللبنانية الحضارية، مهما كلّف الأمر، في شرق محكوم بالآحادية والديكتاتوريات، تتوارثُ الشعوب والأرض كأنها مملوكة لسيّد أبديّ. ليس إذًا اتفاق الطائف كاملاً على الإطلاق؛ وكان ثمة استحالة، في تلك الظروف القاهرة، ان يكون غير ذلك! فجاء نوعاً من تخطّي حالٍ مستحيلة لبداية بناء دولة عصرية.

حسن النيّة كان مهيمناً على الأجواء. الجميع كانوا يريدون الخروج من المأزق. انطلق التفكير، بالنسبة للصلاحيات، من أن يكون الرئيس من طائفة معيّنة ويتم اختياره بالطرق المألوفة، وتُعطى فعالية لمؤسسة أخرى جامعة ومتوازنة، هي مجلس الوزراء... كان المطلوب

^{*} النص هو موجز مداخلة شفوية ونقلاً عن آلة تسجيل.

^{**} وزير ونائب سابق.

حينها الانتقال من الأشخاص الى المؤسسات. لكنّ هذا لم يحصل عمليًا وفعلياً، وبقي مسألة نظرية، لفقدان النية والأهلية للتطبيق... وما زلنا في "دوّامة الشخصنة"!

تناولنا موضوع الطائفية السياسية، وكيف يمكن إلغاؤها من دون إلغاء الطائفية كليًا، بوجود أحزاب دينية وجمعيات دينية وكلّ المنظومة الدينية؟ الهدف من إلغاء الطائفية السياسية هو عدم استقواء طائفة على أخرى، وعدم إبقاء العامل الطائفي المذهبي مسيطرًا كما نشهد اليوم. مع تقديري الشديد لاعضاء المجلس الدستوري الذين أكنّ لهم كل الاحترام لعلمهم، هناك بينهم أعضاء مغلوب على أمرهم ومُصادرون في حيّز معيّن. يجب إنقاذ لبنان من براثن المذهبية والطائفية بالعبور الى المواطنية وليس بالمزيد من الاستقواء بالطوائف ومن إعطائها امتيازات. الغاء الطائفية السياسية مرهون بالغاء الطائفية جذرياً، اي بفصل الدين عن الدولة، اي العلمنة المؤمنة"، اي حربة المعتقد !

* * *

بعد استشهاد الرئيس رينيه معوّض المنتخب في 5 تشرين الثاني، ثم انتخاب الرئيس الياس الهراوي بتوافق معيّن، وتدخُّل مباشر... كان هناك توجه آخر في مجلس النواب، يعرفه الزملاء الذين عايشوا تلك المرحلة، وعددهم اليوم على تناقص. بقي منهم 26 نائبًا من أصل 62 نائبًا حضروا الطائف، ومن أصل 99 نائبًا انتخبوا سنة 1972 – وكان همّنا عدم حصول فراغ في رئاسة الجمهورية.

تمّ تأليف الحكومة الاولى (اربعة عشر وزيراً) وصدرت المراسيم فعُيّنتُ وزيرًا للعدل والاعلام، وقبلت المشاركة، بعد أن كنت قد عدت الى جزين وعزمتُ على التقرّغ لمواجهة الوضع الداخلي هناك، في غياب الدولة. عقدنا الاجتماعات الاولى لمجلس الوزراء في ثكنة الجيش في أبلح، لأسباب أمنية، وحفاظاً على رمزية هذا المشهد الوطني: اي وجود سلطة شرعية!

* * *

كلّفني مجلس الوزراء صوغ التعديلات الدستورية. إنصرفت فورًا لوضع المشروع، فقدّمت، خلال ثلاثة أسابيع لرئيس الجمهورية نسختين من مشروع التعديل الدستوري، سلّم احداهما للرئيس سليم الحص، الذي سلّمها لمعالي الوزير خالد قباني، مستشاره يومذاك. وقد

تعجّب الرئيس الهراوي من استعجالي انجاز الأمر، وما كان ذلك إلا حرصاً منّي على تطبيق نص في اتفاق الطائف، حيث ورد انه "خلال ستة أشهر من إقرار الاصلاحات السياسية (أو التعديلات الدستورية)، تُحل جميع الميليشيات، وبالتالي يُسلم كل السلاح. وكنتُ مستعجلاً على ذلك!

كما نصّ اتفاق الطائف على أن الوجود السوري يجب أن ينحسر، وكان من المفترض ان يتم الأمر خلال سنتين، ولكننا لم نذكر ذلك في النص بسبب وجود الاحتلال الاسرائيلي. لقد أردنا حصول الانسحاب والجلاء لبسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، بقواها الذاتية. لو تم ذلك لما وصلنا اليوم الى ما نحن عليه، فيغيب النواب عن اجتماعات المجلس النيابي واعضاء المجلس الدستوري عن اجتماعات المجلس...! هناك أمور بديهية: لا يجدر بالوزير ان يخالف، ويجب على النائب ان يحضر جلسات المجلس، وعلى رئيس الجمهورية ان يقدم على تأليف حكومة...! عرضنا موضوع تكليف رئيس لتأليف الحكومة، ورأينا ان الأمر يحتاج مهلة تأليف عدد الاستشارات المُلزمة، لكن في حال عدم الموافقة بعد الاستشارات، اقترحت تحديد مهلة للتأليف، لكن الرئيس صائب سلام اصر على عدم الزام الرئيس المكلف بمهلة، خشية تعمّد تفشيله لابداله، سألناه عن الحل، فقال: "المصلحة العامة وعدم إبقاء البلاد في فراغ...". في نظري اننا بحاجة الى صحوة لا يمكن ان تنطلق من فوق، بل من القاعدة أي من الشعب، الذي عليه ان يحاسب وبختار.

عندما تقاطر الشعب اللبناني في ثورة الأرز والاستقلال، فوتنا فرصة كبيرة علينا، لأنّ الذين تسلّموا الأمانة أضاعوها. كان يفترض بهذه الديناميّة أن تستمر حتى تتمّ العودة الى الميثاق والى الوثيقة والى الدستور...

... تتص المادة 95 على الغاء الطائفية واعتماد الكفاءة والاختصاص والحفاظ على مقتضيات الوفاق الوطني، بدون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة. لكن اليوم نجد ان كل وزارة وكل وظيفة هي مطوّبة لطائفة معيّنة... وقد كثرت الاجتهادات، وحصل "ترّف دستوري"، وبات هناك "اختصاصيون" يجتهدون في الدستور، و"مرجعيات" للتنظير على الطلب! لدينا أجمل وطن، وشعب ذكي، لكنّ المطلوب منا أن نقوم بالمبادرة ولا نبقي في الوهم والتجريد.

لم ينص اتفاق الطائف، في الأساس، على "النزام الاعلان العالمي لحقوق الانسان"، مع انني اقترحت ذلك ضمن لجنة الصياغة، لكن لم يؤخذ بالاقتراح بحجّة ان كلمة "المواثيق" تشملها. عُقدت مناقشات اللجان في المجلس النيابي وكنت مشاركًا فيها، فأصريت على إدراج العبارة ضمن النصّ. الى أن حصل تجاوب فوردت حيث يجب. احتفلت نقابة المحامين في 10 كانون الاول 2013 بذكرة الاعلان العالمي لحقوق الانسان...

نحن نفتخر بأن دستورنا هو الوحيد في المنطقة، وفي العالم، الذي ينص على التزام الاعلان العالمي لحقوق الانسان اسمياً...

... لدينا نصوص ممتازة وليس المطلوب التعديل أو الإضافة، بل المطلوب رجال دولة مؤهّلين في الحكم، يطبّقون الدستور والقوانين بشرف، وشعب يحاسب بجرأة ونزاهة.

التجربة المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني – الطائف خالد قباني *

السلطة بطبيعتها جموح، وميل ربما غريزي، إلى التفلت من القيود والحدود. من هنا جاءت تلك الكلمات الخالدة للفيلسوف الفرنسي مونتسكو Montesquieu، إنه لا بد لكل إنسان يتمتع بسلطة من أن يميل إلى الإساءة في استعمالها، وهو يظل متجهاً نحو الإساءة إلى أن يجد حدوداً أمامه.

تتمثل هذه الحدود بسلطة أقوى، منافسة أو مضادة، وقد تتمثل بسلطة القانون، بوصفه يعبر عن إرادة المجتمع بتنظيم نفسه في إطار دولة، قوامها وأساسها قانون أساسي تنتظم بموجبه حياة المجتمع، وتحدد فيه حقوق المواطن وواجباته وقواعد السلوك داخل المجتمع، فتكون السيادة للقانون، أي للقواعد العامة التي تنظم حياة المجتمع السياسي، وتضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات. بقدر ما تنتظم حياة البشر والمجتمعات السياسية ضمن دائرة القانون، وفي ظل احترامه، بقدر ما تكون الدولة أقرب إلى مفهوم دولة الحق.

لذلك، وجد الدستور، وجد ليضع حداً للسلطة أو لتجاوز حدود السلطة، جاء قيداً على السلطات الجائرة والاستبداد، جاء لإخضاع الحاكم والمحكوم لقواعده وأحكامه، لكي تستقيم حياة المجتمع في إطاره.

هذا الدستور الذي يشكل القانون الأساسي للدولة، والذي يشتمل على المبادئ الرئيسية والملزمة التي يرتكز إليها وجود الدولة وكيانها، كان ثمرة الصراع التاريخي وعلى مدار العصور بين الحكام والمحكومين لوضع حد للطغيان والتسلط والاستنسابية، وبالتالي للحفاظ على الحقوق

^{*} وزير سابق وعضو المجلس الدستوري سابقًا.

الفردية والحريات العامة، فبات الدستور هو القانون الأسمى الذي تستمد منه سائر القوانين والأنظمة مبادئها وأحكامها، وبل شرعيتها، فيلعب الدستور، من جهة دور الحافظ لكيان الأمة وتاريخها وتطلعاتها، ومن جهة ثانية، دور الضابط الأساسي للقوانين التي يقرها المشترع، كما الأنظمة التي تصدرها السلطة الإدارية، أي دور الصدارة العليا في الانتظام القانوني العام. وفي ضوئها يمارس القضاء الدستوري دوره في الرقابة الدستورية على القوانين، وكل من القضاء الإداري والمدني، دوره في حماية الحقوق والحريات، في إطار اختصاصه.

لذلك احاط الفقه الدستوري موضوع الدستور ووضعه وكيفية إنشائه وصياغته بأهمية كبيرة، وربما بهالة، لأنه يُمثل ضمير الأمة، ولكي يأتي ، سواء من حيث وضعه أو صياغته أو مضمونه، مؤثراً ومعبراً خير تعبير عن حقيقة الشعب وأصالته وآماله، وصورة نابضة بالحياة عن تاريخ هذا الشعب وواقعه وخصوصياته ونمط حياته، والقيم الأساسية التي يدين بها هذا الشعب والركائز التي يقوم عليها نظام المجتمع، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع التركيز على المبادئ الأساسية، التي تتجلى في كل الدساتير الوضعية في العالم اليوم، وهي مبادئ المساواة والعدالة والحرية وحقوق الانسان، والتي أصبحت مبادئ عالمية استقر عليها الضمير العالمي والتي تتصدر مقدمات الدساتير العصرية، دون استثناء، وتكرس الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تحكم قواعد التعامل في عالمنا اليوم.

تتقدم معظم الدساتير، من حيث أشكالها، مقدمة أو ديباجة تتضمن المبادئ الأساسية والجوهرية التي يتبناها الشعب وتشكل منهجاً وخريطة طريق لحياته، ولاسيما ما يتعلق منها بالحريات العامة والحقوق الشخصية، ثم يتبع ذلك الابواب التي تتناول السلطات العامة، كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وبعد ذلك المجالس والهيئات الأخرى، التي تلعب دوراً أساسيًا في انتظام عمل السلطات، كالمجالس أو المحاكم الدستورية، او التي تلعب دوراً استشاريًا أو مساندًا كالمجالس الاقتصادية والاجتماعية او دواوين المحاسبة، لينتهي الدستور إلى بيان الأصول والطرق التي يعدل بموجبها.

دلت التجارب على أن وضع الدساتير يتم على اثر ثورات شعبية تطيح بالسلطات القائمة، وتأتي تلبية لمطالب شعبية بالتغيير، كما يحدث الآن في معظم الدول العربية تحت

تسمية "الربيع العربي "، أو على اثر انقلاب عسكري، لا يلبث فور نجاحه إلى طمأنة القوى السياسية والشعبية أنه سائر إلى وضع دستور جديد يبلور ويعكس أماني الشعب وحقه في حياة كريمة، ويكون معبراً عن الإرادة الشعبية، وذلك من خلال انتخاب جمعية تأسيسية Assemblée constituante على غرار ما يحدث اليوم في مصر وتونس، تتولى وضع مشروع الدستور الجديد، أو إدخال تعديلات أساسية على الدستور القائم، يأخذ بعين الاعتبار مطالب الشعب وأمانيه، على أن يخضع هذا المشروع بعد إنهائه إلى الاستقتاء الشعبي لإقراره، لكي يمارس الشعب سيادته، باعتبار الشعب في المفهوم الديموقراطي هو مصدر السلطات وصاحب السيادة.

التجرية الدستورية اللبنانية غنية جداً، وتتمتع بخصوصية تعكس الواقع الاجتماعي السياسي الذي تتميز به البنية المجتمعية في لبنان، وهي بنية نقوم على وجود الطوائف والتنوع الثقافي. جاء الدستور اللبناني في 23 ايار 1926 ليعكس هذه البنية الاجتماعية – السياسية والتي طبعت الدستور اللبناني بطابع خاص، وميزته عن الدساتير العربية الأخرى. يبدو هذا الانعكاس واضحاً في أربع مواد أساسية هي المواد 9و 10و 24و 95 من الدستور التي تتعلق بحرية الاعتقاد واستقلال الطوائف بإدارة شؤونها الذاتية وبتطبيق شرائعها الخاصة في مجال الأحوال الشخصية وأن يكون لها قضاؤها المستقل، وبحيث تتمثل الطوائف بصورة عادلة في الحكم والإدارة وفي مجلس النواب.

يُعتبر الدستور اللبناني من أقدم الدساتير في المنطقة العربية، إذ وضع في سنة 1926، وهو دستور جامد تميز بالاستقرار، إذ لم يتعرض للإلغاء أو للتغيير، كما تعرضت سائر الدساتير العربية إلى الإلغاء والاستبدال أكثر من مرة وفي فترات زمنية قصيرة جداً إذا ما قيست بأعمار الدساتير، من جراء الانقلابات العديدة التي حصلت في بعض هذه الدول، والتي بيّنت ضعف الثقافة الدستورية، والنضج السياسي والوعي الشعبي وإدراك حق الشعب في إدارة حياته السياسية ديموقراطياً وذلك من خلال انتخابات نيابية حرة ونزيهة.

على أن الدستور اللبناني، وإن لم يتغير كلياً أو يستبدل بدستور آخر ، إلا أنه تعرض لتعديلين دستوريين أساسيين وجوهريين، أحدهما في سنة 1943 على أساس الميثاق الوطني غير

المكتوب، أي وثيقة الوفاق الوطني الأولى، والثاني في سنة 1990، استناداً وترجمة لوثيقة الوفاق الوطنى الثانية، أو ما يسمى باتفاق الطائف الموقعة في سنة 1989.

أما التعديل الأول في سنة 1943، فقد تتاول تعديل بعض مواد الدستور التي تربط لبنان بالانتداب الفرنسي وتخضعه لسلطة الانتداب، وبحيث يتحرر لبنان من الوصاية الفرنسية، والذي كلف لبنان آنذاك اعتقال بعض زعمائه السياسيين، وأدى إلى ثورة شعبية عارمة، أجبرت سلطة الانتداب إلى تحريرهم، وكان ذلك إيذاناً باستقلال لبنان في 22 تشرين الثاني 1943. لكن المهم في الحياة الدستورية اللبنانية هو ما جاء في الميثاق اللبناني، الذي يعتبر الدستور الحي غير المكتوب، والذي توافق فيه اللبنانيون على بناء دولة مستقلة عن الشرق والغرب، وذات سيادة، يتعايش فيها اللبنانيون جميعاً على قدم المساواة، وتتمثل فيها الطوائف بصورة عادلة في الحكم والإدارة، تأكيداً على ما جاء في دستور 1926 في المادة 95 منه، والتي وضعت ليكون تطبيقها مؤقتاً إنما جاء الزمن والممارسات السياسية لتكرس هذا التمثيل الطائفي وتُؤكد على هذا الواقع المعاش. وعلى الرغم من أن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأول قد بيّن على لسان رئيسها رياض الصلح مخاطر الطائفية وانعكاساتها السلبية على الوفاق بين اللبنانيين وعلى الوئام الوطني، واعتبر أن ساعة إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية مباركة في حياة لبنان، إلا أن الواقع كان أقوى من المرتجى.

أما التعديل الثاني والأساسي للدستور، والذي كان بمثابة دستور جديد، في ما عنى التوجهات السياسية والنظام السياسي في لبنان، لأنه ركز على السلطات الدستورية الثلاث، فإنه وإن لم يمس جوهر النظام، ولكنه أحدث تغييرًا في موقع القرار السياسي، فبعد أن كان رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية والقابض على القرار السياسي، ويشكّل محور الحياة السياسية تحولت السلطة التنفيذية إلى سلطة جماعية بيد مجلس الوزراء الذي تتمثل فيه سائر الطوائف اللبنانية، وهو ما تم التوافق عليه في وثيقة الوفاق الوطني التي وقعها النواب في مدينة الطائف سنة 1989، والتي دخلت بعض بنودها كما المقدمة في صلب الدستور اللبناني وذلك بموجب التعديل الدستوري الذي صدر بتاريخ 21 ايلول سنة 1990.

جاءت هذه التعديلات إثر صراع سياسي حاد، على جملة من القضايا التي اختلف عليها اللبنانيون، منذ قيام الدستور اللبناني، والاتفاق على الميثاق الوطني، وحتى الانفجار الكبير في سنة 1975 الذي أدخل لبنان في حرب أهلية ضروس دامت أكثر من خمس عشرة سنة، كانت كفيلة بتشريد اللبنانيين وتهجيرهم وتدمير البنية التحتية وضرب الاقتصاد، واحداث شرخ كبير في وفاقهم ووحدتهم الوطنية. تنازع اللبنانيون وتفرقوا واختلفوا حول مسائل أساسية ثلاث:

أ. مسألة نهائية الوطن اللبناني.

ب. مسألة عروبة لبنان أي مسألة الهوية والانتماء.

ج. مسألة إلغاء الطائفية السياسية.

جاء دستور الطائف لسنة 1990 ليحل هذه المشاكل المستعصبية التي عصفت بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأثرت تأثيراً مباشراً على أمن لبنان واستقراره الداخلي وعلى اقتصاده وتقدمه، بحيث تحول لبنان ساحة للصراع الاقليمي والدولي. وخلافاً لبعض الآراء التي سيقت في صدد هذا الاتفاق، فإن الطائف لم يفرض فرضاً على اللبنانيين، ولكنه جاء نتيجة نقاشات طوبلة ومؤتمرات متعددة، ومنها مؤتمري جينيف ولوزان، وندوات لاحد لها ولاحصر، وأعمال لجان ومشاريع كثيرة ساهمت في وضعها كل القوى السياسية، منها اتفاق دمشق، ولم يكتب لها النجاح، ولكن الطائف استلهم الكثير من هذه الاقتراحات والمشاريع، وعمل على التوفيق في ما بينها، بما يؤدي إلى معالجة المشاكل والقضايا والخلافات التاريخية التي حفلت بها الساحة اللبنانية، فأدى هذا الاتفاق الذي صدر في مناخ وتوافق إقليمي ودولي ملائم، إلى:

أ. إخراج لبنان من حالة الحرب إلى حالة السلم.

ب. إحياء المؤسسات الدستورية.

ج. إعادة بناء واعمار ما هدمته الحرب.

على صعيد المعالجة السياسية، لعل من أهم ما في هذه التعديلات الدستورية، هي إيلاء السلطة التنفيذية لهيئة جماعية تتمثل في مجلس الوزراء، بحيث تتأمن المشاركة السياسية لجميع الطوائف، لكي لا تشعر أي طائفة بالاستبعاد أو التهميش، وبما ينهي عقدة أو معادلة الغبن والخوف.

وأما على صعيد الخلافات والنزاعات التاريخية التي ذكرناها، فقد عالج الطائف هذه الخلافات وأعطى حلولاً لها في مقدمة الدستور بالنصوص التالية:

أ. لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات. هذا يعني أن الوطن اللبناني هو وطن مستقل وله كيانه الجغرافي والسياسي المستقل والمعترف به دولياً، وهو ليس قابلاً للضم إلى كيان آخر، أو للفرز إلى كيانات جغرافية وطائفية مستقلة. وأن هذا الوطن هو لجميع اللبنانيين، فلا فضل ولا منة للبناني على آخر ، وبالتالي لا خوف من جهة فريق، ولا غبن من جهة فريق آخر، فالكل متساوون في الحقوق والواجبات، تحت ظل سيادة القانون، ومن خلال وضع سياسة إنماء تؤمن التوازن بين المناطق اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، باعتبار الانماء المتوازن، بما يحقق من عدالة اجتماعية، يشكل ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ب. لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

حسم اتفاق الطائف مسألة هوية لبنان وانتمائه، أي حسم هذا النزاع التاريخي حول مسألة عروبة لبنان وهويته السياسية بعد انقسام حاد حول ما إذا كان لبنان عربياً أو فينيقياً أو قومياً، بعد أن كان الميثاق الوطني قد اعتبر لبنان، توفيقاً بين الأطراف المتصارعة حول هويته القومية والسياسية، ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من الغرب، والذي لم يغير شيئاً في هذا الصراع، فجاء اتفاق الطائف حاسماً في أمر هوية لبنان وانتمائه العربي، ومطمئناً إلى أن هذه الهوية التي تجعله منتمياً إلى محيطه العربي، لن تؤثر على استقلاله ولا على سيادته ولا احتمال انضمامه أو ضمّه إلى أي دولة عربية أو وحدة سياسية أو اندماجية مع أي منها، انسجاماً مع

الفقرة الأولى من مقدمة الدستور التي تعتبر لبنان وطناً سيداً حراً مستقلاً، وطناً نهائياً لجميع أبنائه.

ج. إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

لطالما كان لبنان منذ إنشائه في سنة 1920 وما قبل إنشائه، ساحة لصراع طائفي مرير، وجاء دستور 1926 وقبله صك الانتداب ليؤكد على بنية لبنان الطائفية اي القائم على وجود طوائف متعددة تتنازع السلطة والنفوذ في ما بينها، والتي طبعت المجتمع اللبناني بطابع خاص، وانعكست في النصوص من جهة، عبر الدستور والقوانين المختلفة، ولاسيما قرار المفوض السامي رقم 60 ل.ر تاريخ 13 آذار 1936، كما انعكست من جهة ثانية، على الحياة الوطنية وعلاقات اللبنانيين في ما بينهم، وفتح الأبواب أمام الخارج للتدخل في شؤون لبنان الداخلية وتحويله إلى ساحة صراع اقليمي ودولي لتصفية الحسابات.

أدرك المؤتمرون بالطائف، أن مطلب إلغاء الطائفية السياسية، على الأقل، من فريق، كان يصطدم دائمًا برفض من فريق آخر، وأن هذا الالغاء لا يمكن أن يتم بالاكراه، أو بقرار فوقي، ولا بقانون غير متوافق عليه، وكانت تجربة الميثاق الوطني التي شجعت على إلغاء الطائفية السياسية وأظهرت مخاطرها على الوئام الوطني، وما أعقب ذلك من صراعات داخلية واضطرابات، انفجرت في ثورة 1958، إلا دليلاً على أن إلغاء الطائفية السياسية، لا يمكن أن يتم إلا تدريجياً وتوافقياً، بعد توفير المناخات اللازمة والملائمة التي تطمئن اللبنانيين خاصة المسيحيين منهم، على وجودهم وحضورهم ومشاركتهم ودورهم، والتي من شأنها أن تعيد الثقة بين اللبنانيين، فجاء اتفاق الطائف ليعد العدة لهذا الاستحقاق ويمهد له الطريق، فلم يكتف بإعلان شعار إلغاء الطائفية السياسية ، ورفعه إلى مستوى الهدف الوطني، ووفق خطة مرحلية، ولكنه وضع آلية للتطبيق من خلال إنشاء هيئة وطنية يكون من مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة والآيلة إلى إلغاء الطائفية، كما جاء في المادة 95 من الدستور المعدل.

لم تجر الأمور على قدر الأماني والتطلعات، لأن الممارسة السياسية جاءت عكس هذه الأماني والتطلعات، فزادت المخاوف واحتدمت المشاعر الطائفية، بل تعمقت الانقسامات الطائفية

لكي تتحول إلى صراعات مذهبية حادة، مما أفقد هذه النصوص الاصلاحية معناها ومضمونها، وبدل أن يتحصن الوفاق اللبناني والوحدة الداخلية، غرق لبنان في صراعات مذهبية أعتى وأشد، بحيث باتت تشكل خطراً حقيقياً على وحدته وسيادته وأمنه الوطني والاجتماعي، وأصبح الكل يعيش حالة قلق وخوف.

* * *

تبقى تجربة لبنان الدستورية والسياسية غنية ومحل اعتبار وإلهام ، فلبنان رغم العواصف والصواعق والحروب التي اجتاحته خلال قرون من الزمن، لم يزل متمسكاً وقابضاً على حريته وديمقراطيته، ولعل جزءاً من مشاكله قد نتجت عن تمسكه بقيم الحرية والديمقراطية والانفتاح التي حولته في ظروف اقليمية ودولية معينة الى ساحة للنفوذ والصراع الاقليمي والدولي، ولكن لم تخرجه عن مساره ومسلماته وتشبثه بهذه القيم التي تبقى، على الرغم من كل العوامل والاحداث خشبة الخلاص بالنسبة لدول المنطقة العربية وشعوبها، اذ بمقدار ما تؤمن وتعمل هذه الشعوب وفقاً لهذه القيم، وتضع لنفسها دساتير تتضمن احترام قيم الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة، إلى جانب وجود قضاء محصّن ومستقل يمكن لهذه الشعوب أن تأمل في تأمين أنظمة حكم رشيد تضمن حقوق المواطنين وحرياتهم وتؤمن لهم حياة كريمة.

هذا ما نلحظه اليوم في مصر العربية التي يتحرك شعبها من أجل وضع دستور يتضمن مبادئ الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة، كما يؤمن مبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية والديمقراطية عن طريق انتخاب الشعب لممثليه، وهو ما يوفر مناخاً وتقاليد راسخة من الثقافة الديمقراطية التي تساهم في توعية الشعب ونضوجه السياسي وتعكس تطلعات الشعب وأمانيه.

لم تستطع ليبيا حتى الآن، رغم الثورة الشعبية، التي نجحت في قلب الحكم، وضع دستور عصري تنتظم بموجبه السلطات العامة وأعمال الدولة، بحيث تتحول الدولة إلى دولة دستورية، قوامها حكم القانون والمؤسسات بالقيم الديموقراطية وقيم الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الانسان، لأن أربعين سنة من الحكم المستمر، دون دستور أو قوانين ناظمة لحياة الأمة، وقائم على الاستبداد والتفرد والاستنساب، أفقد الشعب الثقافة السياسية والدستورية، وبحيث باتت المسلحة، تضغط على الحكومة المؤقتة القائمة، وتتوزع مغانم الدولة، وتمنع من

وضع دستور واحد لدولة موحدة، ينظم حياة المجتمع السياسي ويضمن حقه بحياة كريمة. في حين أن الأمور في مصر وتونس وعلى الرغم من الانقسامات الحادة بين القوى السياسية والاضطرابات الأمنية، تسعى استناداً إلى تقاليد راسخة من الثقافة الدستورية، إلى وضع دستور ينقل البلاد إلى حياة ديمقراطية سليمة، فكان مشروع الدستور المصري الذي وضعته لجنة تأسيسية في 2013/12/3، والذي سيعرض على الاستفتاء الشعبي، كما تمضي تونس قدماً في هذا الطريق.

لم يعد بالامكان اليوم لاي سلطة أن تحكم دون دستور، ولم يعد بالامكان اليوم لأي دستور أن يغفل عن أماني الشعب وتطلعاته في الحرية والديموقراطية والعدالة والمساواة والأمن والأمان، تلك المبادئ الدستورية التي أصبحت في عصرنا الحاضر مسلمات عالمية وإنسانية، كما لم يعد بالامكان إقصاء الشعب عن مشاركته في الحكم وفي الشأن العام، وممارسة كل أشكال الرقابة على أعمال السلطة وتصرفاتها وبالتالي أعمال طرق المحاسبة والمساءلة الديمقراطية بعيداً عن وسائل العنف، بذلك تتدرج الشعوب في معارج الثقافة السياسية والدستورية وترقى الى مستوى تعزيز دولة الحق والمؤسسات.

وثيقة الطائف آخر الأعمال التأسيسية

عباس الحلبي*

يشرفني أن أحظى بهذه الفرصة للتحدث حول موضوع غاب طرحه في غمرة الصراعات السياسية التي قسمت البلد إلى فريقين متنازعين ضيع كلاهما ولو بنسب مختلفة فرصة حقيقية بدت لوهلة أنها تجيب عن هواجس الطوائف وتحقق للمواطنين حقوقهم وللجماعات ضماناتها.

فبينما تتجه دول الحراك العربي إلى تلمس طريقها لصوغ دساتير جديدة تمكّنها من قلب صفحة مأساوية من حياتها كرست أحادية السلطة وأقامت نظمها السياسية المستبدة فاعتمدت النظام مكان الدولة، وإرادة الحاكم الشخص مكان الدستور، والعائلة مكان المؤسسات، والمخابرات مكان حقوق المواطنين، والوراثة مكان تداول السلطة، فغيرت كل المعايير لإقامة الدولة الحديثة فعاش المواطنون بلا حرية ولا كرامة، هذا فضلاً عن الفقر والحرمان وفقدان فرص العمل للشباب مما دفع هؤلاء للنزول إلى الشوارع سلمياً في بعض الدول وثورة مسلحة – أو وصولاً إليها في بعضها الآخر أملاً بتغيير الواقع.

لم يشذ لبنان عن هذه القاعدة فتداخلت عناصر الأزمة الداخلية مع عناصرها ومؤشراتها الخارجية مما أنتج حالة احتراب استمرت خمس عشرة سنة. فولدت وثيقة الوفاق الوطني سنة 1989 في مدينة الطائف السعودية والتي أنهت هذه الحرب نتيجة وفاق لبناني – لبناني وعربي – عربي ودولي – دولي. وقد كانت لي الفرصة للشهادة على هذه الولادة من خلال المشاركة في المؤتمر ومواكبة أعماله ومشاوراته الداخلية والخارجية وولادة الوثيقة وكذلك مواكبة إقرارها وبدء

^{*} قاض سابق ورئيس الفريق العربي للحوار الاسلامي المسيحي.

العمل بها وانتخاب أول رئيس للجمهورية واستشهاده هو الرئيس رينيه معوض وانتخاب الرئيس الراحل الياس الهراوي بعد ذاك.

* * *

لمن دواعي اعتزازي إنني شاركت الصديق معالي الوزير خالد قباني في بعض مراحل الصياغات وكان هو أحد طبّاخي هذه الوثيقة. فتحية له ولكل الذين قاموا بهذا العمل الوطني المضني وعلى رأسهم دولة الرئيس حسين الحسيني أطال الله بعمره والشهيد الرئيس رفيق الحريري.

لم تكن وثيقة الوفاق الوطني بنت ساعتها ولا هي ولدت من عدم بل جاءت تتويجاً لعدد كبير من الوثائق التي تم تداولها بين فرقاء الصراع طيلة فترة الحرب في لبنان وعلى مدى سنين. وحتى الوثيقة التي صادق عليها النواب فقد جاءت صيغة معدّلة لما سمي آنذاك "المشروع العربي" الذي جاء به مندوبو الجامعة العربية إلى فرقاء الصراع في لبنان والذي حمله النواب إلى الطائف لمناقشته وتعديله ومن ثم إقراره. كانت كل كلمة في هذا المشروع محل توافق بين الفرقاء الإقليميين والدوليين. لهذا عندما أراد النواب اللبنانيون إدخال أي تعديل على أي فقرة أو كلمة في المشروع العربي كان ذلك يقتضي مشاورات إقليمية ودولية على أعلى المستويات قبل التجرّؤ بوقرار التعديل.

لقد انتظر المجتمعون في الطائف أيامًا طويلة مثلاً لعودة وفد الجامعة العربية ومندوبها من دمشق لأخذ موافقة القيادة السورية على عدة مواضيع لا سيما موضوع الوجود السوري في لبنان ونقاط تجمع القوات السورية عند إعادة تموضعها. كما كان لي شخصياً تجربة قبل السفر إلى الطائف عندما كنا نناقش مع القيادة الدرزية المشروع العربي فقد أبديت تساؤلاً ثم إعتراضاً على الفقرة التي تنص على انتشار الجيش السوري بعد إعادة تموضعه في منطقة حمانا المديرج—عين داره، فأجبت أن هذه الفقرة قد كتبها الرئيس حافظ الأسد بيده فإذا كنت مصراً على شطبها وتغييرها فسننقل إليه رأيك ونقول له أنك أنت اقترحت ذلك.

من ناحية ثانية أجابت هذه الوثيقة على هواجس تاريخية لدى الطوائف في لبنان هي الخوف عند المسيحيين والغبن عند المسلمين والحرمان لبعض شرائح المجتمع، فجاءت هذه

الوثيقة تعطي الاطمئنان للمسيحيين بالقول أنه مهما كان عدد المسيحيين أو عدد المسلمين فإن الوثيقة أقرت بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين. كما أمنت للمسلمين رفع الشعور بالغبن وذلك بإعادة صوغ صلاحيات رئيس الجمهورية وإيلاء مجلس الوزراء مجتمعاً صلاحية السلطة التنفيذية كما محضت هذا المجلس المشكّل من ممثلين لجميع الطوائف اللبنانية الإمرة على القوات المسلحة التي أصبحت خاضعة لسلطة هذا المجلس وحصّنت موقع رئاسة الحكومة كما حصّنت موقع رئيس المجلس النيابي بجعل مدة ولايته أربع سنوات وهي مدة ولاية المجلس مع إمكان نزع الثقة عنه بعد مرور سنتين. وأقرت الوثيقة مبدأ الإنماء المتوازن لجميع المناطق حتى لا تشعر منطقة أنها محرومة وأخرى غير محرومة وأعطت ضماناً لهاجس تتشارك فيه جميع الطوائف بحفظ الجماعات عن طريق إقرار قيام مجلس الشيوخ ولإعطاء ضمانات لهذه الطوائف بعد تأمين التمثيل النيابي خارج القيد الطائفي. هذا عدا إقرار نهائية الكيان اللبناني وأن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. تكرست جميع هذه المبادئ في التعديلات الدستورية.

إلا أن هذه المبادىء جرى الانقلاب عليها بعد تبدّل الظروف الإقليمية المحيطة لإقرار الوثيقة فجرت محاولات عديدة بواسطة قوانين الانتخاب وممارسة السلطة وابتداع الترويكا وحصر المؤسسات بالمذاهب وتوثب العديد من المسؤولين حصر التمثيل بأشخاصهم عن طريق المحادل الانتخابية والتبذير والهدر والفساد في إقامة المشاريع حتى تحملت الدولة أعباء مالية لا قبل لها على تحملها. كما همشّت شرائح واسعة من المجتمع اللبناني وتعاظم شعور الإحباط الذي لم يكن وقفاً على فئة دون أخرى فتوسعت هجرة الشباب إلى الخارج وتداخل الإقليمي بالمحلي مما أدى الى انصراف المقاومة إلى الداخل فأسقطت حكومة الرئيس سعد الحريري مع ما يُمثله هذا الإسقاط بالقوة وبالشارع من تداعيات على العلاقات الإسلامية –الإسلامية وشكلت حكومة ما يمي باللون الواحد فانقسم البلد إلى منطقين متقابلين: الأول يعتبر أن إسقاط الحكومة هو سعي الي وقف التدخل الغربي لاسيما الأميركي، يقابله المنطق الثاني الذي يعتبر أن المحور السوري الإيراني يريد أن يصفي حساباته الدولية في الساحة اللبنانية وذلك بمنع المحكمة الخاصة بلبنان وهو مطلب سوري والحصول على شرعية الملف النووي والدور الإقليمي الطاغي وهو مطلب إيراني.

أخذ هذا الصراع في لبنان وهو صراع حاد لا شك على ما نراه من المواقف الإعلامية والسياسية والخطب، ثم التطور الذي حصل بانتقال هذا التوتر إلى أحداث أمنية كما يجري في طرابلس وسواها من المناطق والإغتيالات والتفجيرات بحيث أمسى هذا الصراع صراعاً مذهبياً قاتلاً تأثراً بما يجري من حرب طاحنة في سوريا فتعطلت المؤسسات الدستورية باستقالة الحكومة وعدم إجراء الإنتخابات النيابية وخطر تفريغ موقع رئاسة الجمهورية عدا عن شلل الإدارة والقضاء وترك الجيش وحيداً في مواجهة الأحداث.

* * *

لسنا هنا في معرض أخذ الموقف السياسي للقول ما إذا كان هذا الفريق مُحق أو مسؤول أو ذاك الفريق قد جانب الحق أو لم يجانبه. يقيني انه من الضرورة القول ان ما نشهده في أيامنا هو عملية مُمنهجة لهدم الدولة واسقاط الوثيقة وتعطيل الدستور.

كرّس الدستور اللبناني بعد تعديلات 1990 آلية للحكم لم تحترمها غالبية الغنات السياسية التي تولت السلطة منذ إقرار التعديلات فعطل الدستور وأطيح بالقوانين حتى بتنا نعيش في فوضى دستورية لغياب المرجعية الدستورية التي تقسر أحكامه وهذا ما أحبطته مساعي النواب في إبقاء هذه المرجعية لدى مجلس النواب عوض أن تكون لدى المجلس الدستوري كما كان المشروع الأساسي، لذلك دخلت السياسات في الدستور بحيث أضحى وجهة نظر وهذا ما يفسّر "العصفورية" – حسب قول غسان تويني – التي نعيش في ظلها اليوم. فلا مبدأ التوافق المنصوص عليه في المادة 65 من الدستور والذي بموجبه يتخذ مجلس الوزراء قراراته الأساسية فعم الديمقراطية الميثاقية كرّس من حيث الرغبة في مشاركة الطوائف في القرارات الأساسية ففهم أنها حق النقض يعطى لهذه الطائفة أو تلك الفئة السياسية، ولا مفهوم السياسة قضية مزارع شبعا لتبرير استمرار المقاومة التي لم تمارس المقاومة العسكرية منذ 2006 بعد صدور القرار 1701 وتحولها إلى ممارسة الوصاية على الحكم في لبنان. مما عطّل الحياة السياسية وجعل من السلاح القوة الحاسمة لفرض الرأي وجرّ البلاد إلى سياسة المحاور بخلاف ما تم التفاهم عليه في إعلان بعبدا ولا حتى القناعة بالحصة التي أعطتها الوثيقة في عملية توزيع ما تم التم التفاهم عليه في إعلان بعبدا ولا حتى القناعة بالحصة التي أعطتها الوثيقة في عملية توزيع ما تم التم التقاهم عليه في إعلان بعبدا ولا حتى القناعة بالحصة التي أعطتها الوثيقة في عملية توزيع

الحصص التي أنتجت تركيبة السلطة بما ينذر بتغيير المعادلات والتوازنات القائمة، ولا إقرار قانون اللامركزية بحيث أبقى فئة ضاغطة على فئات ومنطقة مُهيمنة على مناطق، ولا قانون الانتخاب الذي لم ينتج إلا محادل إنتخابية حصرت التمثيل السياسي بإرادة خمسة أو ستة زعماء يُسيطرون على تمثيل الطوائف عن طريق اختصارها بتمثيل هذه الزعامات والسلسلة لا تنتهي ولا أزيد.

لعلنا في مثل هذه الورشة التي نجتمع فيها مدعوون إلى إعادة الاعتبار إلى هذه الوثيقة وأعمال النص الدستوري وإقامة المؤسسات على النحو الذي كان مؤمّلاً وتفعيل ما تم إنجازه كي تعود الحياة السياسية أولاً إلى سلميتها وثانياً إلى إقامة الدولة التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطنى.

دعونا لا ننسى أن وثيقة الوفاق هي التي أنتجت دستور 1990 الذي وإن كانت تنقصه دقة في بعض تعابيره وتعبيراته أو مهل من هنا وهناك أو ضوابط ناظمة، إلا أنه بالتأكيد نتاج حروب وأزمات وتسويات لو طُبَقت لكان جدير إذ ذاك وفقط إذذاك الحديث عن تعديلها بمعنى تطويرها. أما وأنها لم تطبق فالحديث عن تعديلها ضرب من المقامرة السياسية. وإن كان بالتشخيص الطبي العلاجي يدعونا دوماً أنطوان مسرة إلى التفكير، نسأل: هل يُعقل في الطبيب أن يغيّر في وصفته الطبية طالما لم يجترعها المربض؟

مواثيقنا بل دساتيرنا قلما تُقرأ. وإن قرئت قلما تطبّق. وإن طُبّقت قلما يأتي التطبيق على الوجه الصحيح. والأهم أنها غالباً ما تُعسّر وفق الأهواء السياسية وعلى طريقة رمية الرامي غير المحترف.

* * *

إن قراءة وثيقة الوفاق ومعها الدستور وتفسيرهما عند الاقتضاء لا يمكن أن يكون كمثل قراءة حرف جامد. إن الوثيقة والدستور لهما أولاً وأخيراً روح تنبثق من نزاعات ومخاضات وسويات.

إننا مدعوون للتفكير بجد للاعلان بأن أي محاولة لضرب وثيقة الوفاق الوطني أو الاستمرار في تعطيلها واسقاطها هو مشروع حرب جديدة بين اللبنانيين. ولا يظن أحد أن

باستطاعته الإستفادة من القوة مهما بلغت على حساب التوازن الذي أرسته، وإنني بصدق أعتقد أن أي محاولة لتجاوز الوثيقة وإسقاطها سيؤدي حتماً إلى فدرلة لبنان وأزيد أن هذه الوثيقة هي آخر المشاريع لإبقاء لبنان موحداً كما أراده الآباء المؤسسون وكما نحن نرغب بالعيش فيه. أما مخاطر إسقاط الوثيقة فلا يمكن التنبؤ بتداعياتها ولن تستكين قوى كثيرة وطوائف بمحاولة تكريس هيمنة طائفة أو تيار سياسي على البلد خارج إطار الوفاق الوطني. لنستعجل العودة إليها حتى لا نشهد تقسيما للبلد الذي هو أصغر من أن يقسم وأكبر من أن يُبتلع.

دعونا نعطي نموذجًا ناجحًا للبلاد من حولنا التي تتحصّر لاستيعاب التحولات التي شهدتها وليس أن نقدم نموذجاً سيئاً إذا ما اتبعته دول في الجوار أكبر بكثير من لبنان فإن هذه المنطقة ستشهد مزيداً من عدم الاستقرار مما سيؤدي إلى تقسيمها وإعادة النظر بحدودها وتركيبتها. إن لبنان رسالة ولكن ليست هذه الرسالة ملكاً للبنانيين، إنهم مؤتمنون عليها فعلينا المحافظة عليها بالمهج والأرواح والسلام.

مشاركتي في مؤتمر الطائف 1989*

بشاره منسی *

أتناول موضوع الطائف في ثلاث مراتب. أوّلها الوضع الداخلي الذي كان مسيطرًا حين ذهب النواب الى الطائف. والمرتبة الثانية هي الوضع الاقليمي الذي يستند اليه الوضع الداخلي. أما المرتبة الثالثة فهي الوضع الدولي. أمرّ على الوضعين الأخيرين بشكل مقتضب ذلك ان ما يُهمّنا هو الوقوف على حالة البلاد بناسها وطوائفها وأحزابها.

* * *

أنطلق بداية من وضع ما يُسمّى بالأحزاب المسيحية والوضع المسيحي العام الذي اتجه نحو الطائف، لانتقل بعدها الى الوضع السني والشيعي والدرزي... فنتمكّن من فهم وضعية القوى المتجاذبة في الطائف.

كان المسيحيون في تلك المرحلة في وضع لا يُحسدون عليه للأسباب التالية: كانوا جميعهم - كما هي حالهم اليوم - متناحرين بشكل متقدّم للغاية، الى حدّ وقوع حرب داخلية عنيفة في ما بينهم عقب اتفاق الطائف.

أدّت هذه الحرب الى هلاكهم كقوى مسلّحة. شخصيتان سياسيّتان وحيدتان مثلتا المسيحيين في الطائف وبصوت عال وهما جورج سعادة وإدمون رزق. لم يكن لأيّ منهما سندٌ مسيحي قائم أو معروف. كانا على خلاف مع الدكتور سمير جعجع أي مع القوات اللبنانية، ومع الرئيس أمين الجميّل، وكانت علاقتهما مع الجنرال ميشال عون المقيم في القصر الجمهوري

[&]quot; النص هو موجز مداخلة شفوية ونقلا عن آلة تسجيل.

^{*} مستشار في مجلس النواب سابقًا

ضعيفة بحيث كانا يتواصلان معه عبر المرحوم داني شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار. وبالتالي كانا على اتصال لكنّ قدراتهما كانت محدودة، نظرًا لافتقارهما الى دعم شعبي أو الى قوّة ما.

* * *

بالنسبة للوضع السني، كان الانقسام يسيطر عليه. كان الرئيس صائب سلام مقيمًا في سويسرا هربًا من لبنان، وقد حضر الى الطائف من سويسرا. لكنّ السنّة باستثناء أقليّة قليلة منهم كانوا متّفقين مع القوى المسيطرة في تلك الفترة أي مع السوريين، وقد كانوا في غالبيتهم يؤيّدون السوريين باستثناء بعض النواب. كان لانعقاد المؤتمر في الطائف دور مُهم بالنسبة للسنّة الذين احتضنتهم الحكومة السعودية وسعت الى تحسين أوضاعهم. حظي الرئيس صائب سلام بدور مهمّ في الطائف لم يكن ليحظى به في تلك المرحلة، خاصة وأنه كان مرغمًا على مغادرة لبنان والاقامة في سويسرا على نحو ما حصل مع العميد ريمون إدّه.

* * *

بالنسبة للطائفة الشيعية كان هناك خلاف ضمني بين أبنائها لكنّه لم يصل الى حد اللجوء الى العنف كما حصل بين قوى مسيحية. كان هناك فصيلان يتكلمان باسم الشيعة وهما الرئيس حسين الحسيني – ولم يكن حزب الله قد ظهر حينها كقوة سياسية على الساحة – وكان للرئيس حسين الحسيني موقعًا مهمًّا. كانت لديه قدرة التأثير على الوفود، وكانت النصوص بين يديه يستطيع التعديل فيها.

من ناحية ثانية كانت هناك قوة الرئيس نبيه بري وكان حينها رئيس منظمة "أمل"، وكان فاعلاً بفضل وجوده على الأرض وبعدما شغل منصب وزير في عهد الرئيس أمين الجميّل. كانت أمل تمثّل الإمام موسى الصدر، إضافة الى أن كلّ الشيعة كانوا مدعومين من قبل النظام السوري، خاصة وان علاقتهم مع القوى المسيطرة حينها على الأرض اللبنانية كانت جيّدة، على غرار ما كانت عليه الحال مع السنّة.

الأساس والمفتاح لحصول اتفاق الطائف الادراك السائد يكمن في أن الحكم وفقًا للدستور كان بيد رئيس الجمهورية في حين ان رئيس الجمهورية لم يكن باستطاعته ان يحكم بالنسبة الى الظروف القائمة على الأرض. إنطلاقًا من هذا الواقع حصل تعديل لموقع رئيس الجمهورية. لم يحصل اعتراض كبير على التعديلات لسلطة رئيس الجمهورية. كان العماد ميشال عون موافقًا على بعض التعديلات لصلاحيات رئيس الجمهورية لقاء انسحاب الجيش السوري من لبنان. لكن النظام السوري كان يرفض ذلك. انتقل الامير سعود الفيصل مع وفد مرافق الى دمشق. رفض السوريون المقايضة بين صلاحيات رئاسة الجمهورية وانسحابهم من لبنان. انحسرت المشكلة في صلاحيات رئيس الجمهورية وكيف ستعدل ولمصلحة من. اعتبروا ان لا دخل لهم بذلك.

كان للشيعة رئيس مجلس نواب لمدة سنة واحدة. كانوا يشعرون بحالة ضعف تجاه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، لأنهما يؤثران على النواب في انتخاب رئيس المجلس. كان الشيعة يطالبون بموقع قوة ضمن السلطة التنفيذية. كانت مطالبتهم مستمرّة بوزير مالية من الطائفة الشيعية. حصل جدل مرارًا بشأن الموضوع مع رئيس الوزراء رفيق الحريري. كان الرئيس نبيه بري بنفسه يطالب بذلك، ما دفع الرئيس الحريري الى تولي هذا المنصب. كان مطلب الشيعة محقًا ظاهريًا. بدا كل ذلك على ضوء الواقع الجديد غير متوازنٍ. كانت الطائفة الشيعية ترفض توسيع صلاحيات رئاسة الوزراء، وأن تنتقل السلطة من رئاسة الجمهورية الى رئيس مجلس الوزراء، كما في الديمقراطيات العادية حيث ينتخبون رئيس مجلس وزراء. كان هذا من مطالب "الجبهة الوطنية" سابقًا برئاسة كمال جنبلاط الذي كان يطمح لأن يصبح أحد عواميد السلطة في لبنان. حصلت مطالبة بهذا الأمر وصدرت بشأنه مذكرات. رفض زعماء الشيعة ذلك وأرادوا أن يتم توزيع السلطة بشكل متوازن، بحيث لا تكون هناك سلطة طاغية على غيرها. لذلك أنت رئاسة الوزراء ضعيفة نسبيًا كما رئاسة الجمهورية.

* * *

على الصيعد الاقليمي كان الخلاف الأبرز خلافًا سوريًا -عراقيًا. كان العراقيون يسلّحون احزابًا مسيحية وقد استعمل البعض هذا السلاح...

كان الوضع الدولي مؤاتيًا للحل السياسي في الطائف. إنتهى مؤتمر الطائف في 23 تشرين الاول 1989. في 11 ايلول سقط حائط برلين، أي ان السلاح الذي كان يأتي الى لبنان من المُعسكر الاشتراكي توقّف في حينه. كانت الأسلحة تصل الى أحد الأحزاب من الاتحاد السوفياتي نظرًا لعلاقة وطيدة بالروس. أُرسل الروس ستماية مدفع، لكنّ احدى الجهات لم تستلم سوى مائتين فقط! حين خرج الاتحاد السوفياتي من اللعبة بات إحلال السلام في لبنان ممكنًا، لأنّ الصراع الدولي توقف ولم تعد الأسلحة تُرسل الى لبنان.

حاليًا توقّف الأميركيون عن إرسال أسلحة للجيش السوري الحر وبالتالي تبدّلت موازين القوى، لأنّ الأسلحة التي نحارب بها كعرب وكفرقاء تأتي كلها من الخارج، فمتى يتوقف الخارج عن تزويدنا بالسلاح تتوقف الحرب.

اما تنازع الفرقاء والطوائف في اجتماع الطائف فهو التالي: الشيعة لا يريدون إعطاء صلاحيات للسنّة، والسنة لا يريدون إعطاء صلاحيات للموارنة، والموارنة يرفضون التنازلات. وهذه التباينات انعكست على مجلس الوزراء.

من ناحية ثانية لا مونة لرئيس الجمهورية على الوزير، كما في الدستور السابق، حيث كان رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويقيلهم بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء. بات الوزير الحاكم بأمر الله في وزارته وأدى ذلك في الممارسة الى تفكك وفقدان المرجعيات: يتصرّف كل وزير في وزارته على نحو ما كان يحصل أيام الاقطاع في جبل لبنان في القرن التاسع عشر! بنتيجة هذه الممارسة صرف أحد الوزراء ثمانماية مليون دولار زيادة على ميزانية وزارته!

لا بد من مداواة هذا الأمر حتى لا يكون الوطن إقطاعيات. هناك حاليًا ثلاثة وزراء يقومون بأعمال تتنافى مع أبسط القواعد ليس فقط في لبنان بل في السودان وفي الصومال ... حيال أيّ وضع مماثل في أيّة دولة في العالم يرسل رئيس الجمهورية بطلب الوزير ويدعوه لتقديم استقالته فيفعل، في حين ان ذلك مستحيل عندنا. السياسيون يغطّون بعضهم والتركيبة لا تسمح لأحد منهم أن يكون له كلمة فصل أو صواب.

الربيع العربي والانتقال الديمقراطي- مقارنات

ميشال أ. سماحة *

شيئًا فشيئًا، تغيب عن أحداث العالم العربي التي اندلعت مع ثورة تونس عام 2011، التعبيرات الايجابية، فضمن الربيع والثورة أو ربيع الثورة انتقلنا الى تعابير مثل :الفتنة، الحرب الأهلية، المؤامرة، التطرّف، الى آخره.

فالقوى المدنية الحقيقية التي اطلقت شرارة التغيير هُمشت، والأنظمة القديمة ومرآتها الاسلامية المتطرفة تتنازع السلطة. والمواطن العربي الطامح الى حلول سريعة، وقع في حالة من اليأس وتحول مرة أخرى الى مراقب ومتفرّج.

فبين المتضررين من التغيير الذين يسعون الى نزع الصفات الايجابية عن الحراك العربي (الربيع والثورة)، وبعض الثوريين او الاصلاحيين الفاقدين الى رؤية حقيقية وواقعية، الذين يلجأون الى النموذج الفرنسي لتبرير انسداد الأفق من خلال التذكير بالمئة سنة التي احتاجت اليها الثورة الفرنسية للوصول الى أهدافها، سنحاول تقديم قراءة تاريخية قائمة على المقارنة علنا نساهم في تقديم مساهمة ولو صغيرة في قراءة التحوّلات والتحديّات.

فمن اليمن ومصر وتونس، حيث يبدو اننا تفادينا حتى الآن الحرب الأهلية الشاملة وبقينا في اطار الانقسامات الأهلية الحادة والخطيرة. الى نماذج الاصلاحات الغير مكتملة التي خاضتها بلدان مثل المغرب والاردن، يبرز النموذج السوري كأبرز مثال عن همجية الحرب الأهلية وعدميتها وانسداد الأفق، بالاضافة الى تفتت وتحلل المؤسسات السورية، ارتأيت مقارنة الحالة السورية بنموذج شبيه لها، فاذا بالنموذج الاسباني يفرض نفسه اكثر من نموذج الثورة الفرنسية وذلك لسببين على الاقل:

^{*} باحث اقتصادي واجتماعي.

- 1. قوة وحضور العنصر الخارجي في الصراع، على المستوبين الاقليمي والدولي.
- 2. لأن الثورة الفرنسية كانت بداية حقبة من التحولات في اوروبا والعالم، لا كما هي الحال في سوريا (وكما كانت الحال مع حرب اسبانيا الاهلية)، حيث نشهد اكثر نهاية حقبة... وما أصعب ان تحيل أنظمة الى التاريخ بدون تلمس واضح للمستقبل.

لكي نلتزم المنطق التاريخي والتحليل العلمي، سنستبعد " نظرية المؤامرة "كمحرك للأحداث دون اهمال التدخل الخارجي واستراتيجيات الدول وتأثيرها في الأحداث فالعالمين والمتابعين للوضع العربي لم يتعجبوا في الانفجارات التي انطلقت مع الثورة التونسية، بل استغربوا تأخرها، فالديكتاتوريات والتوتاليريات لا يلغوا التناقضات ولا يعالجونها، وإنما يطمسونها، وإنفجار هذه الديكتاتوريات يؤدي حتمًا الى انفجار التناقضات التي لم يسمح لها بتعلم ادارة خلافاتها واختلافاتها بطرق سلمية وحضارية. تأخر العالم العربي في التحول نحو نظم أكثر ديمقراطية بعد انهيار حائط برلين مرده بشكل اساسي الى تماهي الصراع العربي الاسرائيلي مع الصراع بين الغرب والكتلة الاشتراكية. فانتصار الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة عاشته المنطقة كهزيمة مما أدى الى ثقافة ممانعة التحول الديمقراطي "كنموذج غربي مسؤول عن الهزيمة في وجه اسرائيل، وكثقافة ممانعة لاسرائيل".

العودة الى النموذج الاسباني، هنا بعض الاضاءات تفتح النقاش مع المتشائمين والمستعجلين

يميل التاريخ الاسباني الرسمي الى اعتبار التحوّل الديمقراطي هي الفترة التي تمتد من وفاة فرانكو سنة 1975 وحتى سنة 1990 مع الانتهاء من الاصلاحات التي اطلقها الحزب الاشتراكي على دفعتين (1982 و 1986). والجدير بالاهتمام ان اسبانيا لم تقم علنية بعملية مصالحة وطنية بعد حربها الأهلية وفترة الديكتاتورية. وهذا خيار واعي من النخبة الاسبانية بعدم

العودة الى الحرب الأهلية كنقطة تأسيسية لكتابة التاريخ، وذلك مرده الى صعوبة ادارة التحوّل الديمقراطي والاتجاه نحو مستقبل افضل، بالاستناد الى كثافة الاختلاف وعمق الصراع اللذين تولدهما هذه اللحظة التاريخية.

أما بالنسبة للبعض، وأنا منهم، لا أستطيع قراءة التاريخ الاسباني والتحوّل نحو الديمقراطية الا من منظار تاريخي طويل مثل ما يفعل المؤرخون في دراسة الثورة الفرنسية. من هذا المنظار التاريخي، يمكننا اعتبار سنة 1930 سنة بداية التحوّل الديمقراطي الطويل، مع عودة الملك Alphonse XIII الى النظام الدستوري واقالة رئيس الحكومة Saint-Sébastien بين Rivera، تبعها حراك معادي للملكية واتفاق سان سباستيان Saint-Sébastien بين الجمهوريين الذين دفعوا باتجاه هروب الملك واعلان الجمهورية الثانية في 14 نيسان 1931.

هذه التحولات أتت تعبيرًا عن تراكم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظرف اوروبي ودولي حساس ومضطرب أزمة اقتصادية عالمية، الصعود الشيوعي والصعود الفاشى.

طوال فترة 1936–1931 لم يكتب النجاح للاصلاحات. فتميّزت تلك الفترة باضطراب اجتماعي واهتزاز أمني مع محاولة انقلاب فاشلة للجنرال San Jurjo وتفتت جبهة الجمهوريين وتطرف مواقف فصائل اليسار والفوضويين. تخلل هذه الفترة قمع لثورة صغيرة عام 1934 وأزمات حكومية (Soviets à Asturier).

من اعلان الجمهورية الثانية وحتى انتخابات عام 1936، كان الفريق القومي والملكي مدعومًا من الكنيسة (carlistes, phalanges) يهيئ منظماته خاصة بعد وصول هتار الى الحكم عام 1933 وكانوا يسمون فاشيون (fascistas) قبل ان يطلق علهيم لاحقًا تعبير الفرنكيين .(Franquistes) ومن الجهة الأخرى، كان الجمهوريّون يعدون العدة، وشهدت هذه الحقبة تصفيات متبادلة مع تماهى ملحوظ للشيوعيين مع نموذج الثورة البلشوفية.

ومع انتصار الجبهة الشعبية تحالف اليسار، (Front populaire) في انتخابات Franco et Sanjurgo Mola بدأت مجموعة من الجنرالات بالتحضير لثورة مضادة

وانقلاب عسكري مدعوم من ميليشيات قومية وملكية اليبدأ الانقلاب العسكري مدعومًا بالمنظمات الشعبية في 17 تموز 1936، دافعًا حكومة الجمهوريين الى توزيع السلاح على العمال في المدن والعاصمة...

2 هنا بعض محطات الحرب وأوجه الشبه مع الحرب الأهلية السوربة:

- 1. المؤسسات الحقيقية، مثل الجيش والرأسمال والكنيسة الرسمية، وقفت مع الملكيين والقوميين في وجه الجمهوريين وحضنتهم الشعبية العمالية خاصة في المدن الصناعية.
- 2. كان الفرنكيون منظمين مقابل مقاومات الامركزية ومتعددة ومتناحرة في بعض الأحيان... حالة شبيهة للحالة سوريا.
- 3. دعم شعبي وأخلاقي للجمهوريين على مستوى العالم، مقابل دعم عسكري استثنائي للقوميين من قبل المانيا وايطاليا خاصة......
- 4. دور سلاح الطيران في هزيمة الجمهوريين وتدمير المدن وكسر العزائم (نموذج غارنيكا يذكرنا بحلب وحمص واليرموك، رغم غياب بيكاسو عربي).
- 5. تردد حلفاء الجمهوريين في دعمهم (مثال فرنسا)، أو دعمهم بما يخدم مصالحهم مثلما كانت الحال مع ستالين، حيث أصبح أكثر جدّيةً في دعمه لهم بعد اتفاقات ميونخ سنة 1938 وخوفه من هتلر.
- 6. انقسام عامودي وأفقي لدى الجمهوريين. ففي حين كانت القيادة السياسية في يد الاشتراكيين، كان الحزب الشيوعي والفوضويين يمسكون بالأرض ويتحكمون باتجاه المعارك وبالمزاج الشعبي... اوجه شبيهة بالحالة السورية!
- 7. في حين شكل الثوار اليساريون العامود الفقري للقوى الجمهورية المقاتلة، واستقطبوا ثوار العالم، الا أنهم منعوا أي تضامن دولي مع الجمهورية. فاذا كان فرانكو دكتاتورًا في نظر

العالم وحليف هتلر وموسوليني، الا ان البديل فسيكون شيوعيًّا على النموذج السوفياتي!؟ مما زاد في التردد كما هي الحال في سوربا اليوم مع الاسلاميين المتطرفين.

8. حجم التدخل الخارجي في تفاصيل سير المعارك وتطور الحرب. الالمان لوحدهم ارسلوا عشرة الاف جندي بالاضافة الى طائراتهم الفتّاكة، وهكذا فعلت ايطاليا والبرتغال مقابل الخبراء السوفيات (Goriev, Smouch Keviteh, Pavlov) الذين كانوا يشكّلون القيادة العسكرية الحقيقية للثوّار خلف المشهد الذي كان يقدّمه الجنرال Miaja.

9. عطفًا على النقطة السابقة، يمكننا اضافة أهمية التحالف بين فرانكو من جهة وهتار وموسوليني من جهة أخرى القائم على أرضية مشتركة من العداء لليسار ولكن محصن بمصالح جيوسياسية قوية وليس مبنى فقط على خطاب ايديولوجي. ففرانكو كان محافظًا متديّنًا في حين الآخرون كانوا غير مؤمنين وثوربين. هذا ما نلاحظه في سوريا بقوة في تحالف سوريا، ايران وروسيا.

10. التنوّع الجغرافي والديمغرافي والثقافي والاقتصادي في اسبانيا أدى الى تعدّد أشكال المواجهة وعدم اقتصارها على نمط وحيد من المعارك في ادارة المواجهة. كما هي الحال في سوريا.

11. معركة العاصمة مدريد: رغم ان المعارك انتشرت على كامل التراب الاسباني وتقاسم الطرفان النفوذ، ومعارك كرّ وفرّ مع ميل الى الهجوم أكثر عند الفرانكيين، كانت العاصمة تشكل معيار الحسم والثقل المعنوي، كما هي الحال مع دمشق اليوم.

بعد فشل فرانكو في السيطرة على العاصمة سربعًا عام 1937 عندما اضطر للذهاب لانقاذ Alcaza مما ساعد الجمهوريين على تنظيم الدفاع عن المدينة وسمح لهم بالسيطرة عليها طوال الحرب مما اطال مداها وعمقها. وأصبحت معركة مدريد المعركة الفاصلة برمزيتها مع شعار " General Miaja لن يمروا (No Pasaran) "الذي كان يطلقه في اذاعة الجمهوريين القابع في أقبية المعهد المالي الحالي في مدريد حيث كانت غرفة العمليات التي أصبحت اليوم متحفا. ولم تنتهي الحرب الا مع سقوط العاصمة في شباط 1939 بعد قصفها بطريقة مركزة واعلان فرانكو في الاول من نيسان عن انتهائها وتوقف العمليات الحربية.

12. أما النقطة الأخيرة والتي تتشابه كثيرًا في كلا الحالتين، فهي حجم المأساة الانسانية 450 ألف قتيل نصفهم فقط من العسكريين. ويقال ان هناك 330 ألف ضحية جراء المجاعة والأمراض. وعشرات الالوف من المهجرين والمنفيين في اوروبا وافريقيا، بسبب المعارك والملاحقات وعمليات التطهير السياسي.

13. الرعب والعنف اللذان نشاهدهما اليوم في سوريا يشبهان كثيرًا العنف الذي استخدمه الطرفان في اسبانيا (terreur Rouge, terreur Blanche) .وارادة التخلص من الخصم وغياب الفكر التسووي. فالاعدامات الميدانية من دون محاكمات والقضاء على الخصوم واغتيالهم بوحشية كانت الصفة العامة لحرب اسبانيا، حيث يقدر عدد الذين صفوا بهذه الطرق الوحشية بـ 200 الف شخص. رغم ان عنف الجيش والميليشيات الملكية والقومية كان أكثر تنظيمًا واحترافًا في ما يتعلق بالمجازر والتصفيات، الثوار تميّزت عملياتهم بطبيعة انتقامية في اكثر الاحيان. حيث استمرت عمليات الانتقام وخاصة من الضباط ورجال الدين حتى بعد انتهاء الحرب عام 1939.

مع انهزام الفريق الجمهوري أسس فرانكو ديكتاتورية دامت 36 عامًا حتى وفاته عام 1975. مما يدل على ان اجتماع العناصر الاقليمية والدولية التي ساعدته على حسم المعركة العسكرية لم تسمح له بتغيير المسار التاريخي للأحداث وانهار نظامه لينتصر الجمهوريّون ولو بعد أربعة عقود.

* * *

اذا ما استعرضنا كل النقاط السابقة نجد الكثير من التشابه بين الحالة السورية والحالة الاسبانية رغم ان النظام السوري يفتقد الى الشرعية التاريخية التي كان يتمتع بها الجيش والكنيسة والملكيون في اسبانيا.

في حالة الحرب الأهلية الاسبانية، نعلم جميعًا ما آلت اليه وكيف حدث الانتقال الديمقراطي على مسافة نصف قرن وهذا ما لا نتمناه لسوريا ولعالمنا العربي. يمكننا اليوم تقصير المعانات وتسهيل الانتقال الديمقراطي عبر مشروع حضاري ومدني للمنطقة وليس لسوريا وحدها. لذلك يجب اعادة الاعتبار المصالح المنطقة وشعوبها، مع الاخذ بعين الاعتبار الصراع الدولي المحتدم.

جذور وثيقة الوفاق الوطنى-الطائف كيف خرج لبنان من معضلة دستورية في تربيع الدائرة؟ انطوان مسرّه*

ان وثيقة الوفاق الوطني او وثيقة الطائف تاريخ 1989/11/5 هي انتاج لبناني اصيل في شقها الداخلي اللبناني كما يتضح من قراءة مجمل الاقتراحات والمداولات طيلة سنوات الحروب في لبنان. تحمل المقاربة الأصيلة على تصويب التحليل والتفسير والمعالجات وعلى رسم مجالات التغيير وحدوده. لا حاجة ملحة لنشر مداولات الاجتماعات في الطائف لهذا الغرض لان مداولات الطائف هي بذاتها ثمرة مداولات داخلية منشورة ولكن ريما مبعثرة ومنسية.

ان العودة الى جذور ميثاق الطائف بالغة الفائدة في سبيل بناء ثقافة دستورية لبنانية لا تقتصر على تحليل نصوص مجردة عن بعدها التاريخي ومخاضها العسير وما تطلبته من مخيلة دستورية لبنانية قد يعجز عنها العديد من الحقوقيين والخبراء الاجانب.

من ابرز القضايا الدستورية التي هي موضوع خلاف عميق والتي سعت وثيقة الوفاق الوطني والتعديلات الدستورية تاريخ 1990/9/21 الى معالجتها قضية السلطات الثلاث ورئاساتها (ولا نقول "الرؤساء الثلاثة" نظرًا لما تثيره من التباس وانحراف).

تكمن المعضلة في ارادة تحقيق توازن - بل مساواة تامة - بين السلطات الثلاث وما تمثله في التركيبة اللبنانية، بينما السلطات الثلاث في النظرية الدستورية هي غير متساوية اساسًا في طبيعتها وسلطتها ورموزها. ان السعى الى معادلتها بفضل تقنيات قانونية هو كتربيع الدائرة.

151

^{*} عضو المجلس الدستوري، استاذ في الجامعة اللبنانية 1976-2010 وفي جامعة القديس يوسف، لبنان.

يجب ان تبقى المواقع العليا مُتميزة الواحدة عن الاخرى حفاظًا على أبسط قواعد التمييز الوظيفي بين السلطات.

1 جولة مفاوضات ابريل غلاسبى 1987

كيف خرج البحث الدستوري في لبنان من معضلة تربيع الدائرة تلبية لمطالبة بتوازن افضل لصالح الموقع السياسي السني والشيعي في النظام اللبناني؟ اكثر المراحل التاريخية تعبيرًا عن هذه المعضلة وتلخيصًا لها وسبل معالجتها هي الجولة الحادية عشرة للمفاوضات اللبنانية – السورية (18 كانون الثاني الى 26 اذار و 10 ايار 1987) والتي تابعتها ابريل غلاسبي Glaspie حيث طرحت اشكال مختلفة بغية تحقيق توازن على مستوى الرؤساء لمصلحة السنة والشيعة واستطرادًا الدروز.

اقتطفنا هذه الاقتراحات من الصحف في فترات مختلفة خلال هذه الجولة من المحادثات سنة 1987. هذه الجولة هي مُختبر للباحثين في الأنظمة البرلمانية التعددية régimes parlementaires pluralistes حول موضوع لم يتطرق اليه البحث الدستوري المقارن والدولي وعولج لبنانيًا باشكال تقليدية من منطلق "الغاء الطائفية" او "نقد الطائف للقضاء على الترويكا" او غيرها من اشكاليات الانظمة التنافسية التي لا تساعد على تفسير المعضلة او تخطيها في اطار سياق ذاتي في التغيير.

غُرضت اشكال متعددة في المحاصصة (توزيع حصص دون الاهتمام بوحدة الدولة) او التشبيك (تشابك في الصلاحيات على حساب المسؤولية) او التسقيف (تحديد سقف لكل طائفة) او التوازن المصطنع (الذي يهدد مبدأ فصل السلطات). لن نبحث هنا في مختلف هذه الاشكال. ما آلت اليه الحصيلة هو مزيج من هذا وذاك وحفاظ على موقع رئيس الجمهورية في النظام اللبناني على عكس ما يراه العديد من الدستوريين حول "انتقاص" صلاحيات رئاسة الجمهورية. الاشكال التي طُرحت – 14 اقتراحًا – هي التالية حسب رصدنا لتفاصيل الجولة الحادية عشرة للمفاوضات سنة 1987.

أ. في ما يتعلق بمجلس الوزراء والتوازن الماروني - السني

- 1. حصر التصويت في مجلس الوزراء بالوزراء باستثناء رئيس الجمهورية الذي ينتمي الى الطائفة المارونية (8 اذار 1987).
- 2. اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الحكومة السنى مع فرض اكثرية موصوفة لاتخاذ القرارات (15 شباط).
- 3. التمييز بين نوعين من اجتماعات مجلس الوزراء: المجلس الذي يرأسه رئيس الجمهورية (الماروني) والذي يتخذ قرارات في بعض الشؤون المصيرية التي يقتضي تحديدها والمجلس الذي يرأسه رئيس الحكومة (السني). طُرحت عدة اعتراضات على هذا التمييز الذي يولد نزاعات بشأن وصف طبيعة المشاريع والهيئة الصالحة للنظر في النزاعات (15 اذار).
- 4. اجتماع الحكومة بشكل مجلس وزاري وبرئاسة الوزير الاورثوذكسي الاكبر سنًا وذلك مرة في الاسبوع. تحال المشاريع على رئيس الجمهورية وعلى رئيس الحكومة للموافقة (7 نيسان).
- 5. انتخاب رئيس الحكومة (السنى) من المجلس النيابي مما يزيد من مكانة رئيس المجلس (الشيعي) ويقلل من نفوذ رئيس الجمهورية (الماروني) في اختيار رئيس الحكومة (10 اذار).
- 6. انشاء ست حقائب وزراء دولة لست طوائف (الموارنة والسنة والشيعة والدروز والروم الكاثوليك والروم الارثوذكس). يُشكل وزراء الدولة الستة مجلسًا يتخذ قرارات في الشؤون المهمة. في حال الخلاف، تعرض القضايا على مجلس الوزراء (3 شباط).
- 7. التوازن بالمباني بفضل اجتماع مجلس الوزراء في السرايا، مقر رئاسة الحكومة لا في قصر بعبدا مقر رئاسة الجمهورية اي بشكل يكون لمجلس الوزراء مقر مستقل مع موظفين تابعين له (2 نيسان).

ب. في ما يتعلق بالطائفة الشيعية

- 8. انشاء نيابة رئاسة لرئاسة الجمهورية (18 كانون الثاني 1987).
 - 9. انشاء نيابة رئاسة لرئيس الحكومة (18 كانون الثاني).

- 10. تمديد ولاية رئيس المجلس الى اربع سنوات من اجل تحقيق التوازن زمنيًا.
- 11. توقيع رئيس المجلس على المراسيم المتعلقة بتعيين رئيس الحكومة وتشكيلها. انتقد هذا الاقتراح لانه يمس بمبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية (8 شباط).
 - 12. تعيين رئيس مجلس النواب عضوًا في المجلس الاعلى للدفاع (9 شباط).
- 13. تخصيص حقيبة وزارة المالية الى شيعي مع ضرورة توقيعه على مشاريع القوانين والقرارات التي يوقعها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. رفض هذا الاقتراح من الوزير نبيه بري الذي يطالب بمشاركة فعلية داخل مجلس الوزراء (20 كانون الثاني و 9 شباط).

ج. في ما يتعلق بالطائفة الدرزية

14. انشاء مجلس شيوخ يرأسه درزي (17 شباط 1987).

2 محاصصة ومشبك وسقوف أو قواعد ناظمة؟

تزيد هذه التوازنات من احتمالات الجمود بسبب اللجوء الى الفيتو الذي يصبح اكثر الحكامًا لمصلحة احد الرؤساء او نوابه او وزراء الدولة. يُضاف الى ذلك ان اكثر التوازنات تستلهم من ايديولوجية اكثرية لانها لا تأخذ بالاعتبار في السلطات العليا الثلاث الا الاقليات الثلاث الكبرى، عدا انها لا تحدد طُرق تنظيم هذه التقنيات الخليطة التي يقلب بعضها مبادئ فصل السلطات. تجاه انشاء ملكيات طائفية عبرت بعض الاقليات الصغرى عن رفضها للعزل وللمحاصصة دون ضوابط كما في شركة مساهمة. ان الدراسة التي نشرها المجلس الاستشاري لطائفة السربان الكاثوليك هي الاكثر وضوحًا في شأن معضلة المساواة. جاء فيها:

"الملفت في الدراسات والندوات التي تناولت بالبحث الجوانب المختلفة للحياة السياسية في لبنان منذ ما قبل دستور 1926 حتى اليوم مرورًا بميثاق 1943 انها على رغم التقائها على فكرة التكوين التعددي للمجتمع اللبناني وانطباع النظام السياسي فيه بالمجموعات الطائفية ضمن اطار ديمقراطي يؤمن

حدًا ادنى من التوازن بين حقوق الطوائف وحقوق المواطن، الا انها لم تشر لا من قربب ولا من بعيد الى الممارسات الخاطئة للنظام التي ادت وتؤدي الى الحاق الاذي بمجموعات لا يستهان بها من الطوائف الصغرى التي وضعها القيمون الدائمون على مقدرات هذا البلد في شبه عزلة عن الحياة السياسية والعامة بحيث ادى ذلك مع مرور الايام الى نشوء فئتين متفاوتتين من الطوائف اللبنانية: الطوائف الست الكبرى التي تنعم وحدها بحق المشاركة في الحكم والطوائف الصغرى التي حيل بينها وبين الحكم وسلبت حقوقها السياسية الاساسية1.

لا شك في انه يمكن تعميم نظام المشبك او المحاصصة او السقوف على الطوائف السبع عشرة الكبيرة والصغيرة (واليوم 18 طائفة معترف بها) بفضل حسابات دقيقة وتقنيات قانونية. لكن ما هي النتيجة بالنسبة الى التقرير وفاعلية النظام؟ تُسيء مضاعفة احتمالات الفيتو والجمود لا الى دور رئيس الجمهورية الذي ينتمي الى طائفة محددة فحسب، بل تطول كل اجهزة السلطة. تتحول الدولة الى دولة اقحوانية chrysanthème تقتلع منها كل فئة ورقة دون الاهتمام بالوردة ككل.

ان مبدأ المشاركة والاقرار بمحاذير المحاصصة والتسقيف والمشبك في ما يتعلق بفعالية السلطة يؤديان الى البحث عن خيارات بشأن تطور نظام حيث كل الفئات اقليات. ما هي البدائل في ما يتعلق بالمواقع الثلاثة وبالرئاسة الاولى على الاخص؟

يمكن – نظريًا – اعتبار الصيغة المنفتحة على مستوى الرئاسات صالحة تقنيًا لانها تحول دون التسقيف ودون المشبك، خصوصًا لانها تسمح باحتفاظ المواقع الثلاثة العليا بكامل صلاحياتها. ان صيغة كهذه حيث لا يوجد مركز رئاسي مُطوّب بشكل مضمون ودائم لاقلية محددة هي تنافسية وتعاونية معًا. إنها ترغم قيادات الطائفة السنية مثلاً على ممارسة سياسة تعاونية مع الطوائف الاخرى بدلاً من القمم الروحية المنفصلة. ان قيادات الطائفة الدرزية مُرغمة ايضًا في هذه الحال على اتباع سياسة تعاونية للوصول الى رئاسة المجلس النيابي او رئاسة الحكومة. يفترض الفتح الكامل او الجزئي للرئاسات بعض الضوابط للحؤول دون العودة الى

^{1.} طائفة السريان الكاثوليك، "اتصالات مع الطوائف الصغرى لرفع الغبن"، النهار، 1984/5/27.

الاحتكار. احد هذه الضوابط هو منع تولي احدى الرئاسات من ذات الطائفة لاكثر من دورتين متتاليتين.

يفترض الفتح الكامل او الجزئي مع بعض الضوابط نظرة شمولية ولا فئوية للنظام وللمشاركة. يصف احد السياسيين عملية المحاصصة بين الاقليات الكبرى بما يلى:

انهم يتوزعون حصصًا بين الموارنة والشيعة تاركين لغيرهم فضلات حقوق او 2 حقوق تذكر 2 .

تظهر ارادة التفوق في السعي الى امتلاك حق الموزع الاكبر للحصص خلال اجتماع حيث قال احد السياسيين:

"لقد قبلنا بالمناصفة بين المسيحيين والمسلمين وليس من دورنا ايجاد حصة الشيعة. ان مجموعة المسيحيين ومجموعة المسلمين يقررون، كل على حدة، التوزيع المناسب"³.

في حال عدم فتح قاعدة المشاركة اي في حال الاحتفاظ بنمط ممارسة ميثاق 1943، هناك بديلان: رئاسة جمهورية من طائفة محددة ولكن مع اعادة نظر جذرية في ايديولوجية وفلسفة رئاسة الجمهورية، او رئاسة جمهورية فخرية او شبه فخرية.

ان رئاسة (مارونية او مسيحية) للجمهورية فوق الطوائف ومع قدرة على التفاوض والتحكيم والتوحيد هي في منطق نظام متنوع حيث يجب ان يكون رئيس الجمهورية كملك بلجيكا لا من الفلامان ولا من الفالون اي رئيس الجميع رمزًا لوحدة واستمرارية الوطن⁴. للدفاع عن وجودهم ومشاركتهم يجب ان يعتمد المواطنون على الوزراء والنواب والاحزاب دون امتزاج اي مجموعة برئاسة مُحددة ودون حمل هذه الرئاسة على الانحياز او التحزب.

يفترض نمط المشاركة ادراك رئيس الجمهورية، وان كان من طائفة محددة، خارج عملية توزيع السلطة. الامر كذلك بالنسبة الى رئيس الحكومة. عندما تُعتبر رئاسة الجمهورية جزءًا من المحاصصة لا كمركز تفاوض وتحكيم تطالب عندئذ طوائف اخرى بحصص مشابهة بينما

². النهار، 1987/2/3.

^{3.} النهار، 1987/1/18.

⁴. José Alain Fralon, "Profession: Roi des Belges", Le Monde, 29 janv. 1987, pp. 6-7.

يقتضي البحث في التوازن على مستويات اخرى. وطالت عدوى القمم الطائفية رئاسة مجلس النواب مما حمل المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى على اصدار بيان معتبرًا "ان رئاسة مجلس النواب لكل لبنان وليست لطائفة معينة" ومما حمل الوزير السابق ونائب بيروت خاتشيك بابكيان على القول:

"هل يقبل احد غدًا عندما تطرح قضية الانتخابات للرئاسة الاولى بان يختار مجمع ديني اعلى من الطائفة المارونية الكريمة المرشح العتيد؟ (...) ان تدخل الطوائف مباشرة في الشأن السياسي العام هو، في نظرنا وفي نظر السواد الاعظم من المؤمنين اكانوا مسيحيين ام مسلمين، امر مرفوض وخطير وهو الطائفية السياسية بعينها والتي اجمع اللبنانيون على رفضها. ان رئاسة المجلس النيابي ليست لفريق او لفئة او لطائفة وان اي تدخل مباشر للهيئات الطائفية، فيما لو حصل ذلك، يجرنا الى نتائج وعمليات لا تحمد عقباها"⁵.

ان التمسك بصلاحيات رئاسية لرئاسة الجمهورية وضرورة توافر رأس للسلطة كما جاء في الجولة العاشرة من المحادثات اللبنانية السورية في اذار 1987 يفترض ممارسة رئيس الجمهورية دورًا تحكيميًا فوق الاقليات وحدًا ادنى من التعاون والاحترام المتبادل بين الاقليات بشكل لا تتصرف قيادات الطائفة التي تنتمي اليها الرئاسة الاولى كما لو ان التخصيص هو حق او مركز تفضيلي تبرره اعتبارات في التفوق او الاقدمية التاريخية او صفاء الولاء. ان السعى الى التشكيك في دور رئاسة في التوحيد ونشر ايديولوجية تتنافي مع المساواة (وبناقضها الواقع الدستوري) وعدم ممارسة سياسة توفيقية مع الطوائف الاخرى تناقض كلها طبيعة رئاسة الجمهورية. يقول الرئيس حسين الحسيني: "ان تركيبة لبنان تزان بميزان الجوهرجي وهي من الدقة بحيث تتطلب ممارسة صحيحة لنظامنا"6.

5. النهار، 1987/10/30.

^{6.} النهار، 1987/12/29.

ان البديل الآخر البالغ الكلفة في التوازن هو تحويل رئيس الجمهورية الى "رجل بعبدا" او الى رئيس فخري. رأى البعض في مقاطعة وزراء لقصر بعبدا خلال سنوات الحروب تحولاً نحو هذا المنحى.

3المادة 49 معدلة: قيادة معنوية ودولة الحق

لكن الحصيلة الدستورية لوثيقة الوفاق الوطني وما استتبعها من تعديلات دستورية لم يكن نحو رئاسة فخرية، بل نحو نمط آخر ورد في مقدمة المادة 49 المعدلة:

المادة 49 – "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه وفقًا لاحكام الدستور".

هل هذه الاضافة هي من نوع البلاغة الكلامية؟ او على العكس هل توفر هذه المادة صلاحية اخرى لرئيس الجمهورية، صلاحية فوق الصلاحيات وتنازعها وتقاسمها، صلاحية القيادة المعنوية للبلاد Magistrature morale وحراسة مبدأ القانونية légalité

تأكيدًا لدور رئيس الجمهورية في "السهر على احترام الدستور" وهو دور يعلو على "الصلاحيات" وتنازعها وردت في الدستور اللبناني المعدل المواد التالية:

- حق رئيس الجمهورية في مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين (المادة 19).
 - 2. حلفه اليمين الدستورية (المادة 50).
- 3. حق بتوجيه رسائل الى مجلس النواب عندما تقتضي الضرورة (المادة 53-10).

- 4. حقه الطلب الى مجلس الوزراء اعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية (المادة 56).
- 5. حقه طلب اعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لاصداره ولا يجوز ان يرفض عليه: "وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من اصدار القانون الى أن يوافق المجلس بعد مناقشة اخرى في شأنه واقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانونًا" (المادة 57).

هل هذا "انتقاص" من صلاحيات رئيس الجمهورية؟ او تحويل رئيس الجمهورية الى رئيس فخري او "رجل بعبدا"؟ ان القيادة المعنوية للدولة في اطار مبدأ القانونية ("ماذا يقول الكتاب؟"، حسب تعبير للرئيس فؤاد شهاب) هي ورشة كبرى تتخطى الصلاحيات وتتخطى الطائفة المارونية وهي بذاتها عنصر جمع وتوحيد لانها دفاع عن القاعدة الحقوقية كوسيلة في تحقيق المساواة بين الجميع وحمايتهم بمعزل عن انتماءاتهم المتعددة وتبعيتهم السياسية.

في واقع الذهنيات في لبنان لا تريد أية جهة سياسية طائفية أي تغيير بالعمق وللصالح العام في مواقعها. خلال وساطة المانية فاتيكانية اوروبية، لم اكن شخصيًا بعيدًا عنها، على اثر الاتفاق الثلاثي بين 9/24 و 1986/10/5 وحين ورد لأحد الرؤساء مجرد احتمالية فتح المواقع العليا الثلاثة جزئيًا الى المسيحيين والمسلمين في سبيل التوفيق بين المشاركة في الحكم وفصل السلطات قال لمحدثه: "اذا قبلت بذلك لعزلوني تمامًا!"

تفترض هذه الحصيلة حول جذور وثيقة الطائف ومعضلاتها بحثًا اكثر تعمقًا وعملانية وتصويبًا في الثقافة الدستورية السائدة والممارسة. ما اضيف في مقدمة المادة 49 من الدستور ليس بلاغة كلامية، بل ثمرة مخيلة دستورية اصيلة وحكيمة حفاظًا على الرئاسة الاولى والوحيدة في رمزيتها.

انه نهج آخر في دراسة الموضوع وتحليل ما يجري، سعيًا للتوفيق بين المشاركة في الحكم والفصل بين السلطات partage du pouvoir et séparation des pouvoirs في النظرية الدستورية المقارنة حول انظمة البرلمانية التعددية.

بإمكاننا اليوم كما يفعل بعض الذين يتجاهلون التاريخ والواقع طرح القضية على اساس "الغاء الطائفية" فنعالج موضوعًا بالغائه! بينما الاسئلة الصحيحة هي التي توصل الى الاجوبة الصائبة. وما طرح لا يستنفد كل الاشكالية في النظرية والتطبيق، وهناك اشكاليات اخرى بشأن رئاسة الحكومة، وبخاصة رئاسة المجلس النيابي، حفاظًا على مبدأ حدود السلطات والفصل بينها.

قد يحدث تطبيق جيد مع عدم توفر معرفة علمية. لكن المعرفة العلمية، وابعد منها الثقافة الدستورية، هي ضرورة في مجتمع تستغل فيه التناقضات بالرغم من خبرات متراكمة في الميثاقية وادارة التنوع. لذا اسوأ ما يحصل في قضايا دستورية لبنانية امتزاج الجهل بتطبيق سيئ او لا تطبيق. تتعدم عندئذ المسائلة في اساسها ويوفر مثقفون صك براءة لسياسيين وللفساد وسوء التطبيق في قولهم: هذا هو النظام الطائفي! واليوم: هذا هو اتفاق الطائف! الرؤية المنهجية والنيرة هي المعالجات الناجعة.

حالة لبنان خلال محادثات ابريل غلاسبي April Glaspie سنة 1987 هي نموذجية لصياغة نظرية تطبيقية حول التوفيق بين المشاركة وفصل السلطات ليس في لبنان فقط بل في العلم الدستوري المقارن حول الأنظمة البرلمانية التعددية.

كيف تُخرق الدساتير؟

في البحث والسجال حول الدستور وتعديله والتجديد او التمديد والظروف التي قد تبرر أو تحتم التعديل أو التجديد أو التمديد يتم تجاهل الخبرة التاريخية اللبنانية المتراكمة. وإذا كانت هذه الخبرة غير مفيدة فلا بأس باستحضار خبرات أخرى. من أبرز ما كتبه ارسطو منذ أكثر من الفي سنة في مجلده "السياسة" ما يلي:

"الأنظمة الارستقراطية معرضة بشدة لتغيرات غير محسوسة من خلال استرخاءات مُتدرجة كما بينّاها بصورة عامة بالنسبة لكل الدساتير. ذكرنا ان سببًا غير وجيه قد يكون مصدر اضطرابات. عندما يستغنى عن بند من الدستور يصبح من السهل قبول تغيير آخر أكثر أهمية حتى زعزعة كل البنيان السياسي. هذا ما حصل مثلاً لدستور "توريوم" Thurium حيث كان يوجد قانون لا يسمح بموجبه اعادة انتخاب القائد الا بعد فاصل خمس سنوات من الولاية الاولى. لكن بعض افراد الجيش الشباب أصحاب خبرة ووجاهة في وسطهم وشديدي الاحتقار للآخرين ويقينًا منهم انهم يصلون بسهولة الى غايتهم، سعوا في البداية الى الغاء هذا القانون بشكل يسمح فيه بالقيادة دون انقطاع. كانوا يظنون على كل حال ان الشعب سيعيد انتخابهم بحماس. وما لبث القضاة المولجون بالحفاظ على القوانين والذين كانوا يُسمون ايضًا مستشارين، وبالرغم من ميلهم الى معارضة هذا المنحى، ان رضخوا لهذا التدبير مع اعتقادهم ان هذا التعديل يقتصر على بند وسيحترم المعنيون البنود الدستورية الاخري. لكنهم عندما ارادوا في ما بعد معارضة تعديلات اخرى لم يعد بمقدورهم المقاومة وانتقل زمام الدولة بكامله الى السلطة الشخصية لصالح الذين سعوا الى هذه التغيرات".

ماذا يعنى هذا النص؟ لا يتعلق ولا شك باشخاص محددين وكفاءتهم أو صلاحهم للحكم. انه يُفسر مسار التراجع في دولة الحق انطلاقًا من خرق يبدو صغيرًا الى خرق أكبر ومن ثم الى خرق اعظم.... فلا نستخف بما نعتبره من الأمور الصغرى والظرفية.

⁷. Aristote, *La politique*, Paris, Librairie philosophique J. Vrin, éd. 1995, 600 p., pp. 374-375 (V, 7, 1307).

ان تعديل المادة 49 من الدستور بموجب وثيقة الوفاق الوطني، بشكل لا يكون فيه رئيس الجمهورية رئيسًا فخريًا او "رجل بعبدا"، بل "يسهر على احترام الدستور"، اي يكون فيه رئيس الجمهورية، معنويًا، مجلسًا دستوريًا قبل المجلس الدستوري، هو الذي حقق بالفعل مساواة في اطار مفهوم الدولة. يقول بشاره منسى الذي شارك في اجتماعات الطائف – واشاطره تمامًا القول – ان الرئيس حسين الحسيني هو الذي "انقذ الموقف". ويقول الوزير السابق ادمون رزق الذي شارك في اجتماعات الطائف عندما استمع الى عرضنا التفصيلي حول دور رئيس الجمهورية في "السهر على احترام الدستور": هذا ما ابتغيناه في وثيقة الطائف ولو شرّحناه بهذا القدر من الوضوح لربما كان رفض البعض الاقتراح!"

لمزيد من التفاصيل

انطوان مسرّه، جذور وثيقة الوفاق الوطني اللبناني-الطائف (1989/10/22 و 1989/11/5)، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم و 1989/11/5) والتعديل الدستوري (1990/9/21)، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، سلسلة "وثائق" رقم 4، المكتبة الشرقية، طبعة ثانية مضافة، 2006، 510 ص.

Antoine Messarra, *Théorie juridique des régimes parlementaires mixtes* (Constitution libanaise et Pacte national en perspective comparée), Beyrouth, Librairie Orientale, 2012, 246 p.

انطوان نصري مسرّه، النظرية الحقوقية في الأنظمة البرلمانية التعددية (لبنان من منظور مقارن)، بيروت، المكتبة الشرقية، يصدر في ايار 2014.

العوامل المؤاتية وغير المؤاتية في مراحل التحول الديمقراطي وصياغة الدساتير

شفيق المصري

1 أصول الدستوربة ومبادؤها

اولاً: لا بد، قبل مناقشة هذه العوامل المؤثرة، ايجابًا او سلبًا، في صياغة الدساتير من ان نقدّم ببعض الاستدراكات:

أ. ان المجتمع الدولي شهد انواعًا كثيرة من الدساتير. منها ما هو مكتوب كمعظم الدساتير لاوروبا الغربية وغيرها. ومنها ما هو غير مكتوب كدساتير الدول التي تعتمد نظام ال common Law اي النظام القانوني العام مثل دستور المملكة المتحدة والدول التي كانت مستعمرة لها. والواقع ان ثمة فرقًا متشعبًا بين النظامين القانونيين 1.

ب. الدساتير تتنوع وفق ما يراد منها على مستوى الثقافة السياسية: فهناك دساتير تسعى الى الاحتفاظ بالثقافة السياسية للدولة عمومًا من دون اي تعديل، ومنها ما يهدف الى تعديل هذه الثقافة، ومنها ما يسعى لخلق ثقافة سياسية جديدة².

^{*} دكتور في القانون، استاذ القانون الدستوري في الجامعة الأميركية في بيروت.

^{1.} النظام القانوني الذي يعتمد نظام الـ Civil Law System يقوم على القوانين المكتوبة والواضحة في كل الحقول. في حين ان النظام القانوني الذي يعتمد الـ Common Law System يركز على الاجتهاد القضائي (المحاكم) وفئة قليلة من القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية. وبذلك يظهر الفرق واضحًا بالنسبة لدور القاضي في كل من النظامين.

^{4.} راجع بصدد الثقافة السياسية: الفصل العاشر من كتاب، Heywood, Politics 2nd edition,

ج. والدساتير تتنوع ايضًا وفق الهدف المطلوب منها. فهناك الدساتير التي تتبنى عقيدة ايديولوجية معينة وتعبر عنها في متن الدستور نفسه، وتسعى الى تطبيق هذه الايديولوجية سواء لجهة اليمين او لجهة اليسار³.

د. والدساتير في سياقها التاريخي تتنوع في الدفاع عن النظام السياسي السائد فيها. فمنها ما يتعلق بالاشتراكي المقبول او الرأسمالي من جهة، ومنها ما يتعلق بالاشتراكي المقبول او الماركس-اللينيني من جهة اخرى.

ونحن، في سياق هذا البحث، سنختار الدستور المكتوب الليبرالي ونناقش العوامل المسهلة له، صياغة وتحليلاً واستنتاجًا، في ضوء التحول الديمقراطي الموعود. وربما يضمن هكذا دستور سيادة الشعب فيه واصول ممارسة الديمقراطية الدستورية.

ثانيًا: وبصرف النظر عن هذه الانواع المتعددة من الدساتير المتأثرة بمقتضيات النظام السياسي والفكر السياسي والزمن المواكب لها، فان ثمة اصولاً مرجعية يجب اعتمادها من اجل التحليل والقيم والاستنتاج.

وهذه الاصول تتمثل في الواقع بمبادئ ما يعرف عادة باسم الدستورية الليبرالية liberal وهذه الاصول تتمثل المرجعية النموذجية التي يجب اعتمادها في اي دستور بدءًا بصياغته مرورًا بتفسيره وتعديله توصلاً الى تنفيذه. ومن بنود هذه المرجعية النموذجية التي تكفل التحول الديمقراطي او تحافظ عليه:

ا. في الصياغة:

يعتبر الدستور بمثابة "العقد الاجتماعي" الذي يتوافق عليه الناس في اي بلد لتأسيس دولتهم او لتطويرها. وهذا العقد الاجتماعي social contract يضمن للشعب حقوقهم غير القابلة للتصرف من جهة inalienable rights وينظم أطرحكمهم لأنفسهم 4. ولانه كذلك، وفق

قد يطرأ على الدولة أمور أخرى – كاعتماد نظام اشتراكي معتدل – تستلزم اجراء تعديل في دستورها، أو انها تتبنى عقيدة جديدة (كالماركسية – اللينينية مثلاً) تقتضي تجديدًا جذريًا للدستور وللثقافة الجديدة في آن معًا.

^{4.} وردت عبارة Inalienable Rights في اطارها الفلسفي ضمن الفكر السياسي مع الكاتب الانكليزي Iohn في كتابه حول Loche في كتابه حول Jefferson الذي اعتمده Jefferson في اعلان الاستقلال الاميركي 1776.

الفكر السياسي الليبرالي، فان القاعدة الاولى يجب ان تركز على "ان الشعب صاحب السيادة يتولاها من خلال ممثلين ينتخبهم بحرية". وبذلك يتحدد الاطار الاول للدستور. ولذلك فان عملية صياغته يجب ان يتولاها مجلس تمثيلي ينتخبه الشعب لهذه الغاية. اما اذا قامت لجنة متخصصة باعداد هذه الصيغة فلا بد، لدى انجازها، من عرض المشروع المنجز على استفتاء شعبى لكي يقول منه كلمته المقررة⁵.

وما ينطبق على الصياغة ينطبق ايضًا على تعديل هذا الدستور او تحديثه.

اما تفسير الدستور فان من المستحسن، طبعًا، ان يتولاه مجلس متخصص او هيئة دستورية مستقلة او هيئة قضائية عليا⁶. والحكمة في ذلك تعود الى ان هذه الهيئات تمثل، بالأساس، آليات قادرة على ممارسة قدر من الرقابة الاشرافية على اعمال المجالس النيابية وتتأكد من صدقية انجازها وفقًا لاحكام الدستور الذي هو صاحب المقام القانوني الاسمى في كل دولة.

ب. في المضمون:

تفترض الدستورية الليبرالية liberal constitutionalism ان يتضمن الدستور الفصول او النبود التالية:

- التعریف بالنظام السیاسي للدولة والاشارة الى حدودها والى الاطر العامة المرافقة لهذا النظام السیاسي كالاقتصادی او الاجتماعی او حتى الاداری المعتمد لدی هذا النظام.

- تخصيص فصل للحقوق المدينة والسياسية والاقتصادية للمواطن في الدولة. ولعل الاصرار على وجوب ذكر هذه الحقوق عائد الى تحصينها من سهولة التعديل او التبديل او حتى الالغاء. والمعروف ان رئيس الجمهورية المنتخب لدى استلامه مقدرات السلطة يؤدي القسم الرئاسي وفيه احترام الدستور والتزام احكامه.

 6. كالمجلس الدستوري في فرنسا (وفي لبنان أيضًا) والمحكمة العليا في الولايات المتحدة و غرفة أو هيئة خاصة في مجلس اللوردات البريطاني.

^{5.} ان امكانية "الاستفتاء" يجب أن تكون ملحوظة في الدستور – كالمادة 11 من الدستور الفرنسي مثلاً.

- مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية مع امكانية التنسيق والمراجعة والتوازن بينها checks & balances من اجل منع التفرد بالسلطة والتقليل من تجاوزاتها او استغلالها⁷.
- مبدأ حكم القانون Rule of Law وحسن تطبيقه من خلال اداء المؤسسات في الدولة.
 - اعتماد مبدأ حكم الاكثرية مع التأكيد على حقوق الاقلية.
 - اعتمامد مبدأ تحديد الصلاحيات وما يقابلها من نطاق المسؤوليات.
- ضبط الامور المالية من قبل الممثلين المنتخبين من الشعب وذلك من خلال الاشراف المباشر على موازنة الدولة وحسن تتسيباتها.
 - ذكر كيفية تعديل الدستور ذاته وفق الاصول الدستورية.
- توفير الاستقلال المطلوب للقضاء والانفتاح المطلوب ايضًا لبعض المؤسسات والادارات التي يمكن ان تنطلق في تصرف لامركزي (اقليمي او مرفقي) مرن تحت ضوابط الدستور ذاته8.

ج. في الضوابط الدستورية:

يمكن ان تتوزع هذه الضوابط الى فتئتين: تلك العائدة الى الاطار العام والثانية تندرج في متن الدستور ذاته. ففي الاطار العام يجب ان تحترم ما يمكن ان نعرفها: بالديمقراطية الدستورية constitutional Democracy وتقوم على ركنين اساسيين: فالديمقراطية الدستورية تتأسس منطقيًا على مبدأ التمثيل الشعبي ذي الصدقية التمثيلية الوطنية المعتمدة من خلال قانون الانتخاب الملائم. وهي لا تكتفى بالمعيار التمثيلي فقط وانما تزيد عليه عاملين مكتملين:

- حدود الوكالة التي يعينها الدستور لكل سلطة دستورية اي وضع نطاق الصلاحية وما يقابلها من مسؤولية. ذلك لان ثمة امورًا قد تخرج عن نطاق هذه الوكالة ويجب ان يقررها

^{7.} ربما يكون الدستور الاميركي رائد منذ 1791 في انشاء هذه الألية المسماة checks & Balances من خلال بعض الادوار المتداخلة التي يقوم بها كل من الرئيس والكونغرس والمحكمة العليا.

^{8.} وقد يندرج ذلك تحت شعار اللامركزية الادارية الموسّعة اقليميًا أو مرفقيًا وعادةً في الأنظمة الموحّدة.

الشعب نفسه من خلال استفتاء مباشر او من خلال اية وسيلة اخرى يراها مناسبة للتعبير عن ارادته.

- ومدة الولاية: ذلك لان الشعب، صاحب السيادة، يوكل او يفوض الهيئة او الشخص المنتخب لكي يقوم بتمثيله في نطاق معين ولمدة معينة يجب بعدها ان يستعيد سلطته ويقرر ما يتخذه من اجراء.
- د. اما في الاطار الدستوري الرقابي الآخر فان الدستور ذاته يفترض ان يلحظ وجود آليات رقابية او قضائية - دستورية من اجل ضبط الاعمال الدستورية العامة:
- فالمجلس الدستوري (او المحكمة العليا في بعض الانظمة) يتولى سلطات التحقق من دستورية القوانين وقبول الاعتراضات والمراجعات المتعلقة بالانتخابات التي تشمل معظم الهيئات الاخري. ومهام تفسير الدستور ذاته⁹.
- المحكمة العليا المتخصصة في محاسبة ومعاقبة شاغلي الوظائف الدستورية العليا في الدولة.
- وهيئات الرقابة الاخرى كمجلس الدولة (او مجلس شورى الدولة) وديوان المحاسبة وغيرهما من الهيئات الاخرى.

والواقع ان الهدف او الحكمة من هذه الهيئات الرقابية هي في قصد احترام الدستور بما يمثل من العقد الاجتماعي الاسمى في الدولة وما يجسد من الارادة الجماعية للشعب صاحب السيادة. علمًا بان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد حرص منذ العام 1948 على تكربس حق الشعب في ان يكون صاحب السيادة الوطنية في كل دولة 10 ، يتولاها من خلال السلطات التي ينتخبها.

وفي محصلة هذا الجزء الاول من هذا البحث نري ان:

 $^{^{9}}$. كصلاحيات المجلس الدستوري الفرنسي. إلا أن الدستور اللبناني رفض منح المجلس الدستوري هذه الصلاحيات في تفسير الدستور.

^{10.} راجع المادة 21 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة 25 من الشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية

- الاصول والمبادئ التي تعتمدها الدستورية-الليبرالية تشكل الأركان الاساسية والوطيدة لبناء الدستور: صياغة ومضمونًا وتفسيرًا وتعديلاً. وهذه الاصول المبادئ تكفل الدمقراطية الدستورية في اي بلد.
- وبذلك فان التحول الدمقراطي المنشود او دمقرطة النظام السياسي Democratization of the state تنطلق في أساسها الموضوعي من هذه الاصول والمبادئ الملحوظة في "الدستورية". وذلك بصرف النظر عما اذا كان الدستور مكتوبًا او غير مكتوب.
- والدمقرطة Democratization لا تتوقف عند التوصل الى الدستور المطلوب وفقًا للمعايير المتقدم ذكرها. انها، في الواقع، عملية متواصلة في ديناميتها بما يتجاوب مع الاصول والمبادئ ذاتها.
- وهكذا، تبقى الدستورية الليبرالية liberal constitutionalism النموذج الذي يجب اعتماده لدى صياغة اي دستور. وهي في ترجمتها العملية تتجسد في هذا الدستور الذي يسعى الى توفير المناخ الديمقراطي للتنظيم الدستوري وللانتظام السياسي في آن.
- ولذلك ندرك، هنا، ان ما سبق شرحه يتعلق بالمبادئ والاطر اللصيقة بالدستور وآلياته ومحطاته وفواصل تطبيقه. إلا ان ثمة مسألة هامة تتعلق بالخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساعد في هذه العملية الدستورية-الليبرالية. والدستورية في مبدئيتها لا تشير الى هذه العوامل التي تؤثر سلبًا ام ايجابًا في التوصل الى مرحلة الدستورية الليبرالية.

فما هي هذه العوامل التي سنشير اليها باختصار في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

العوامل المؤاتية وغير المؤاتية للتحول الدمقراطي-الدستوري

اولاً: العوامل المؤاتية:

1. العوامل الداخلية: يشكل الوعى المواطني العام في اي دولة داعمًا اساسيًا في بناء الوطن nation Building ومن ثم في بناء الدولة state Building. ذلك لان بناء الدولة يقوم، بالاساس، على أركان أو على اسس بناء الوطن. والمقصود بهذين البناءين ان الاول "الوطن"، قبل استقلال الدولة ومن ثم قبل صدور دستورها. يكون قد توطد في وجوده على تجارب وحالات مرّ بها الوطن على صعيديه الداخلي والخارجي وتركت آثارها او دروسها في الذاكرة القومية لهذا الوطن. وهذه الذاكرة يجب ان تنتقل بدروسها الى الدولة لكي يستفيد مواطنوها من هذه العبر او الدروس سواء في احياء الايجابيات فيها او في تجنب الاخطاء ايضًا. وعلى هذا الاساس تبقى التجارب الماضية الإيجابية حية في ذاكرة الوطن ومن ثم المواطن في الدولة 11.

أ. ومن هنا ضرورة تكوبن الاجماع الوطني national consensus المطلوب لتقبل النظام السياسي الجديد في الدولة والتفاعل الايجابي معه. كذلك فان الاجماع الوطني في اية دولة يجب ان لا ينفصل في تكوينه عن الذاكرة القومية لهذا الوطن. علمًا ان المسؤولية التربوية، هنا، يجب ان تركز على اللمع المشرقة من تاريخ الوطن في سياق كتب التاريخ المدرسية. اذ ليس من الضروري ان يتعاطى التلميذ في مرسته الابتدائية مثلاً مع احداث التاريخ في كل وقائعها لان هذا الامر متروك اصلاً للمؤرخين وابحاثهم العلمية المطلوبة. الا ان في سياق هذه الاحداث يمكن ان يصار الى انتقاء الشّيق منها واهمال الرديء وذلك لهدف تربوي من اجل خلق جاذب مقبول للتلميذ لكي يتشبث بتراث ماضيه وبركز على الوحدة التاريخة لهذا الوطن.

11. يراجع مقالنا حول "المواطنة في ضوابطها الدستورية في مجلة "التسامح" ، العدد 20، وزارة الأوقاف في سلطنة عمان، 2007. ومن هنا برزت الحاجة الى اصدار كتب مدرسية لتاريخ الوطن، ولاسيما اذا كان هذا الوطن يملك تاريخًا غير مستقر في رواياته المتعددة احيانًا، والمترددة احيانًا اخرى، والمتناقضة في معظم الاحيان 12.

ب. ومن أجل توفير الاجماع الوطني المطلوب تبرز فكرة المواطنة في الدولة لأنها تقوم أصلاً على محورين أساسيين: الثقافة السياسية والسلوك المواطني العام (أي السياسي والاجتماعي والاقتصادي... الخ). والمعروف ان هذه المواطنة تؤثر في مدى تقبّل الدستور الذي يقوم مبدئيًا بتعريف النظام السياسي وتفصيل بنوده كما يقوم بذكر الأمور الأخرى أيضًا.

ولكي تكون هذه المواطنة موحَّدة وتساهم في توفير الاجماع حول هذا النظام (الجديد بعد تعديله) لا بدّ من أن تتوفّر لها (للمواطنة) ثقافة سياسية سليمة ومتماسكة أيضًا. وقد سبق أن ذكرنا العنصر الأول لهذه الثقافة من خلال المرحلة الابتدائية لنشوء الطفل على مقاعد الدراسة الابتدائية.

إلا أن الثقافة السياسية لا تقتصر على الكتاب المدرسي للتاريخ فقط وانما تنطلق من هذه المرحلة إلى وسائط التثقيف السياسي الأخرى مثل العائلة والمراحل اللاحقة من الدراسة ووسائل الاعلام والأحزاب السياسية وغيرها.

ولكن هذه الوسائط قد تتأثر أيضًا بالعوامل الأخرى المطلوبة إما للحفاظ على الذاكرة وبالتالي على الثقافة السياسية السائدة أو بتعديل هذه الثقافة السياسية من خلال عوامل طبيعية أو مصطنعة أو مفروضة. وقد تكون، بالتالي، من العناصر غير المؤاتية للتحوّل الديمقراطي في صياغة الدساتير.

الواقع ان البيان الوزاري الأول في لبنان في 1943/10/8 طالب وبالأحرى وعد بإصدار كتاب مدرسي لتاريخ لبنان ثم عاد اتفاق "الطائف" وكرّر الطلب ذاته منذ العام 1989 ولم يصدر هذا الكتاب لغاية اللحظة.

^{13.} المرجع ذاته في الهامشين رقم 11 و 12. وراجع أيضًا حول الثقافة السياسية والتثقيف السياسي كتاب:

M. Rush of P. Althoff, An Introduction to Political Sociology, Nelson's, Chap. 2-3

ولهذا السبب كان اختيارنا، في هذا البحث، التركيز على الأنظمة الليبرالية الأقر الى تطبيق الدستورية الليبرالية كما تقدم شرحها.

أما المحور الثاني في المواطنة فهو السلوك المواطني. وهذا السلوك يجب أن يندرج ضمن الضوابط الدستوية والقانونية السائدة في الدولة بصرف النظر عن أي اتجاه عقائدي آخر متجاوب أو مغاير. فالدول لا تستقيم إلا بالامتثال الى حكم القانون وبالاحترام الى أداء المؤسسات الدستورية والمؤسسات التنفيذية الإدارية والعسكرية التابعة لها14.

2. العوامل الخارجية:

أ. التي يمكن أن تكون مؤاتية للتحوّل الديمقراطي في صياغة الدساتير تتوزّع على عدة أنواع وجهات. من الأنواع ما يمكن أن يشكّل دعمًا مباشرًا للقيادات السياسية الداخلية في العمل على اعتماد سياسة تتواءم مع الاتجاه الديمقراطي ذاته بما في ذلك الدعم الاقتصادي والتعاطف السياسي والتأييد الذي يمكن أن يظهر في المنظمات الاقليمية أو الدولية المتخصصة.

ومن هذه الأنواع ما يتعدى ذلك الى حالات أكثر وثوقًا بين الدول كالتحالفات السياسية والتفاهم الاقتصادي والتنسيق الاعلامي... الخ.

ب. من العوامل الخارجية أيضًا ما يتمثل بمساعدة، وتأييد المنظمات الدولية مثلاً كالأجهزة التي تشرف، بناء لطلب الدولة المعنية، على الانتخابات والاستفتاءات (من خلال دائرة مختصة من دوائر مجلس الأمن مثلاً). ذلك لأن هذا الإشراف الدولي يعطي صدقية للعمليات الانتخابية أو الاستفتاءات داخل الدولة ذاتها، ويصبح، بالنتيجة، مؤيدًا للنظام المعتمد من قبلها 15.

^{14.} راجع التفاصيل في كتاب:

Howard Schweber, The Language of Liberal Constitutionnalism, Cambridge, 2007. وفقًا لهذا الاتفاق أصدر مجلس الأمن بيانًا رئاسيًا في 1989. بعد اتفاق الطائف في لبنان 1989 وتعديل الدستور وفقًا لهذا الاتفاق أصدر مجلس الأمن بيانًا رئاسيًا ثانيًا بعد اغتيال الرئيس رينيه معوض بالمعنى ذاته.

وقد يتمثل هذا التأييد الدولي أيضًا. بما يصدر عن المنظمة الدولية من تأييد مباشر للتغيير الدستوري أو لتحديث الدستور لهذه الدولة المعنية.

هذا فضلاً عن الانجازات الكبرى التي قامت بها الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة أو مجلس الوصاية أو حتى مجلس الأمن في اعلان استقلال عشرات المستعمرات السابقة، والتي أصبحت اليوم دولاً مستقلة وكاملة العضوية في الأمم المتحدة.

ج. وما ينطبق على تأييد ومساعدة المنظمات الدولية ينطبق كذلك على المنظمات الاقليمية التي تعترف بالدول التي تنضم اليها. والاعتراف يشمل الدولة ودستورها وحكومتها التي تتألف وفقًا لهذا الدستور.

د. ولا بدّ من التذكير أيضًا بمساعدة المنظمات الدولية خارج الأمم المتحدة كمنظمة التجارة العالمية التي تدعم الاقتصاد الليبرالي بالأساس. وتدخل الدولة في سياق علاقات اقتصادية دولية. وكذلك فإن وجود الهيئات غير الحكومية NGO's يشكل قرينة مساعدة للدولة المعنية على التنسيق والتعاون والتبادل المثمر معها اذا سمح دستورها بمثل هذا التنسيق والتعاون.

ثانيًا: العوامل غير المؤاتية:

1. العوامل الداخلية: الواقع ان العوامل المؤاتية التي تقدّم ذكرها يمكن في حال فقدها أو تشويهها أن تصبح غير مؤاتية للتحول الديمقراطية في صياغة الدساتير,

أ. فإذا أقيمت الدولة من دون أي جذور متصلة بالبناء الذي استقر للوطن تبقى هذه الدولة من دون استقرار لأنها بذلك بلا هوية واضحة وبلا تعريف ثابت. علمًا بان الدولة المستقرة كبريطانيا مثلاً تؤكد في دستورها غير المكتوب وفي خطابها السياسي أيضًا أن الديمقراطية البريطانية متجذرة فيها منذ سنة 1215 أي منذ وثيقة الـ Magna Carta التي حدّت من صلاحيات الملك آنذاك. كذلك فإن الحياة السياسية الأميركية التي لا تزال تعتمد الدستور

¹⁶. تقوم بعض الأنظمة، و على الرغم من دساتيرها أحيانًا، بمنع السماح لبعض هذه الهيئات (NGO) القيام بمهامها في دولها. علمًا ان وجودها يشكّل اعترافًا ضمنيًا وقويًا بحكومات هذه الدول وانفتاحها وتعاونها.

الأميركي منذ العام 1791 تحرص في شعاراتها الدائمة على تكريس القيم والمبادئ التي أرساها، منذ ذلك الوقت، آباء الاستقلال مثل جيفرسون وواشنطن وغيرهما 17. ومع انعدام هذه الذاكرة الوطنية السابقة لدستور الدولة الجديدة، وانعدام دور وسائط التثقيف السياسية Political socialization في ابرازها تفقد الثقافة السياسية عناصرها البنيوية المطلوبة.

ولا شك في ان هذا الأمر ينعكس سلبًا على أي تحوّل ديمقراطي ونهائي في صياغة الدساتير.

ب. أما فيما يتعلق بالكتاب المدرسي للتاريخ وأهميته في إدخال الثقافة السياسية الموحّدة للناشئة فإن دولاً كثيرة اعتمدت هذا الاتجاه. ولكن بعض الدول الأخرى (كلبنان مثلاً) اعترفت بهذا الدور الوطني الهام وطالبت بضرورة إصدار مثل هذا الكتاب منذ الاستقلال اللبناني أي العام 1943. ولا يزال المواطنون اللبنانيون ينتظرون بعد مرور سبعين سنة صدور هذا الكتاب 18.

وبذلك الغياب أو التغييب تتعدم أو تكاد أي امكانية موحَّدة لزرع بذور الثقافة السياسية الوطنية المطلوبة. هذا مع العلم ان لبنان يشهد العدد الكبير جدًا من المدارس الخاصة التي تديرها المؤسسات والبعثات التبشيرية الأجنبية.

ج. النظام السياسي ذاته الذي قد يسيء الى هذا التحوّل الديمقراطي إما من خلال فرض دستوره بطريقة تضمن بقاءه في السلطة أو استمرار حكمه أو تدويم مصالحه التي تتداخل أو تتطابق مع المصالح الشخصية للحكام أو المتحكمين في البلد والمستغلين لكل خيراته. ويذلك تتعدم الأصول والمبادئ التي ذكرناها حول الدستورية الليبرالية كما تتعدم أيضًا العناصر المؤسسة للثقافة السياسية للمواطن. أو قد يصار الى فرض ثقافة أخرى مستمدة من عقيدة الحزب الحاكم أو من رأى حزب الحاكم.

د. والواقع ان التركيبة الدمغرافية - الاتنية - والقومية للدول أو بالأحرى للمجتمعات المتعددة تؤثر سلبًا في عملية التكامل الوطني National Integration المطلوب من أجل توقّع

^{17.} والواقع ان الرؤساء الاميركيين، بمن فيهم الرئيس أوباما نفسه، يؤكدون ضرورة الالتزام بالمبادئ والقيم التي أرساها آباء الاستقلال الاميركي، وذلك سواء كانوا مرشحين رئاسيين أو في ممارسة مسؤولياتهم الرئاسية. 18. راجع الهامش رقم 12.

مواطنة موحّدة ذات ثقافة واحدة. والواقع أيضًا ان وسيلة الحلّ لهذه المعضلة يمكن ان تنتج عن أحد أمرين: اعتماد النظام الفدرالي الذي يوفّر القدر المطلوب من الاستقلال الذاتي¹⁹.

او اعتماد حزب سياسي قوي واحد يستطيع أن يفرض هذه الوحدة المواطنية بمواكبة القوة العسكرية القادرة أو بالأحرى القامعة للمواطن ولدستوره معًا.

 العوامل الخارجية التي تعكس تمامًا الايجابية التي ذكرناها في العوام المؤاتية فتفرض ما يناقضها:

فبالنسبة لعلاقات هذه الدولة مع الدول الأخرى المجاورة فإنها قد تتجانس مع مثيلاتها في الإطار السياسي فقط. أما فيما عدا ذلك تبقى العلاقات محصورة بالإطار الاقتصادي أو العسكرى وحسب بعيدًا من التعاطف الديمقراطي المشترك.

أما في الإطار الدولي فإن التساؤل حول مدى 20 الشرعية الداخلية والشرعية الدولية المؤيدة لهذا النظام ليس فقط بالنسبة لدستورها وانما لمدى وصدقية تطبيق هذا الدستور في ضوء الأحكام الدولية الواضحة بهذا الصدد.

¹⁹. النظام الفدرالي الأميركي اعتُمد كحل مناسب للولايات التي كانت مرّددة أصلاً في قبول هذه الصيغة لأنها كانت تريد الاستقلال الكامل بعد تحريرها، وبعضها الآخر كان تحت استعمار دول مختلفة اوروبية وبالتالي ذات أنظمة قانونية مختلفة. أما النظام الفدرالي السوفياتي فكان يشتمل على عشرات القوميات والاثنيات ولذلك نمّت صياغة هذه الفدرالية السوفياتية بشكل يراعى كل هذه القوميات وفق درجات مختلفة.

^{20.} علمًا بأن لدى المنظمة الدولية شروطًا محدّدة لأنظمة الدول ليس بالنسبة الى انموذج بنيوي واحد وانما بالنسبة السياستها المنسجمة مع أحكام الشرعية الدولية.

دور المجتمع المدني في التحوُّل الديمقراطي وصياغة الدساتير: خبرة لبنان واستشراف

انطوان سيف*

1 المجتمع المدنى في تطوره التاريخي

1. المدني السياسي القديم: ما الذي تضيفه صفة "المدني" على مفهوم "المجتمع في الأزمنة الحديثة؟"

ما هي دلالة عبارة "المجتمع المدني"، وحدودها؟ ثمة من يرى أن العبارة قديمة. ذكرها أرسطو 1 للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار في المدينة-الدولة Polis، الذين يخضعون لقوانينها فيمارسون بذلك فضيلة أن يكونوا محكومين وحاكمين. "المجتمع المدني" عند أرسطو هو بالضرورة مجتمع سياسي Politique. انتقلت العبارة بعد ذلك إلى أوروبا الرومانية، فالوسيطة (وكانت ترادف دلالة "الشأن العام" التي تحوًلت في اللغة اللاتينية إلى مجموعة، أو في العربية بـ"الجمهورية")، وصولاً إلى بداية عصر "النهضة"، حيث باتت تدل على مجموعة، أو نخبة، من الاقطاعيين أصحاب الأراضي الشاسعة. فليس "المجتمع"، بمعناه المعاصر، ما كان يميز عن "الدولة" وأجهزتها البشرية، بل "المدني" الذي كان يضم طبقة الملاك الكبار وطبقة المنتجين العاملين عندهم من فلاحين وحرفيين وما يستتبعهم من العبيد ولكن من غير أن يكون لهؤلاء أي "حقوق مدنية" في نظام يقوم على الفصل التام بين الطبقات "الاجتماعية".

^{*} استاذ في الجامعة اللبنانية.

^{1.} أرسطو في السياسة (في ترجمات عدّة).

خلال هذه الفترة "الوسيطية" الأوروبية نفسها، وبالموازاة، ذكرت الكتب السياسية الفلاسفة العرب، المتأثرة بالمراجع اليونانية الكبرى المعرَّبة عن الترجمات السريانية أوَّلاً، وعبرها إلى العربية، قبل انتشار الترجمات العربية مباشرةً من اليونانية، عبارة "السياسة المدنية" (كما عنوان كتاب الفارابي) للدلالة على مجتمع افتراضي ذي قوانين (مبادئ) غير شرعية إسلامية، يشتقها العقل بواسطة العقل الفعال، أي من غير مرجعية دينية²...

التسمية القديمة والدلات الجديدة: إلا أن "المجتمع المدني"، بتسميته القديمة ولكن بدلالاته الحديثة، هو وليد "عصر الأنوار" الأوروبي حيث أصبح واضحًا الفرقُ بين دولة الحق الإلهي ودولة الحق الوضعي كما يتصوره العقلُ. مع الإشارة إلى أنَّ هذا العقل السياسي الذي تحرر من المرجعية اللاهوتية، هو الذي أنشأ أيضًا دولة الاستبداد، بدلاً من دولة الحق الإلهي، وافتعل أيضًا الحروب. فلاسفة غربيون، غداة "عصر النهضة"، مثال هوبز ولوك، باتوا يعتبرون السلم الأهلي، صنو الدولة المستقرة، منوطًا في إقامته والحفاظ عليه بعقدٍ اجتماعي مدني. بعدهما، روسو Rousseau وكانط Kant اعتبرا الحروب بين الدول هي من نتاج الأنظمة المطلقة الاستبدادية. يعود إلى الفيلسوف هيغل Hegel، في مطلع القرن التاسع عشر وغداة الثورة الفرنسية، إعطاء الدلالة الحديثة لعبارة "المجتمع المدني". فبينما كان هوبز Hobbes يجعل هذا "المجتمع المدني" فبينما كان هوبز المحتمع المدني المتوحش القديم، وجون لوك Locke عنها، كان هيغل عن سياسة الدولة بجانبها التجاري خصوصًا ومنفصلاً عنها، كان هيغل عن سلطة الدولة أي عن سياسة الدولة بجانبها التجاري خصوصًا ومنفصلاً عنها، كان هيغل بمعنى الانتماء الوراثي إلى مجتمع أهلي) والدولة (الحديثة المولجة بالمصلحة العامة كما يتمثلًها العقل). هذا التحديد يقلب المجتمع المدنى إلى عكس معناه الأصلى. ها هو التاريخ يقدم لأول العقل). هذا التحديد يقلب المجتمع المدنى إلى عكس معناه الأصلى. ها هو التاريخ يقدم لأول

². الفارابي، كتاب السياسة المدنية، أو مبادئ الموجودات، طبعات عدة وهو جامع لفلسفة الفارابي العامة، كما هو بائن في الشق الثاني من عنوانه، ومن عدد صفحاته حول هذا الجانب قياسًا على العدد الزهيد من الصفحات حول ما يسميه "السياسة المدنية" التي تحمل أثرًا واضحًا من الترجمة عن اليونانية.

مرة نموذجًا لدولةٍ محدودة السلطة، تترك خارج سيطرتها مجالاتٍ شتى للمجتمع المدني. "إنّها الحريّة، ميزة العصور الحديثة" كما يقول هيغل، التي باتت قوانينها تقوم على مرجعية العقل وحده 3 .

تشكّل "المجتمع المدني" في أوروبا في سياقٍ تاريخي عرف تقهقر السلطة الدينية (سلطة الكنيسة) مع انتصار حركات الاصلاح الديني (البروتستانتية)، وبلغ أقصاه مع الانقلابات الكبرى في الحياة العامة التي أحدثتها الثورة الفرنسية، بخاصة مقرراتها بالفصل التام بين سلطة الكنيسة ومؤسسات الدولة، ووهن سلطة مؤسسة العائلة مع الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي والنزوح السكاني الكثيف من القرى إلى المدن، وبروز دولة المساواة أمام القانون وفصل السلطات لتحد من الاستبداد المطلق لسلطة لدولة، ولتزيد من مساحة الحريّات العامة، وتتخذ طابعًا ليبراليًا، حيث الفرد العاقل له حقوقه وحرّيته غير الخاضعة للاستنساب السياسي.

2. المدني وجمعيّاته: على الرغم من الخلافات التي لم تتوقف في الغرب حول ماهيّة "المجتمع المدني"، وحدود أنشطته ضمن إطار سلطة الدولة الليبرالية العلمانية الجديدة، فإنّ ثمة شبه إجماع اليوم على أنّ هذا المجتمع لا ينتمي مباشرةً إلى مؤسسات الدولة وإداراتها الرسمية، وهو مجموعة مؤسسات تطوّعية لا تبغي الكسب المالي والربح، تغطي عددًا من مجالات العمل العام، بعضها ينافس أعمال السلطة الرسمية (في التعليم، والرعاية الاجتماعية، والصحية...). ومع ذلك، لا يمكن قراءة هذا التنافس إلاّ في إطار تعزيز المصلحة العامة، أي التكامل لا التعطيل لإنجاز مهماتها. لا وجود لمنظّمات المجتمع المدني التطوّعية: كالنقابات العمالية، وحتى الأحزاب السياسية خارج ممارسة السلطة، والجمعيات المتنوعة، إلاّ في مجتمع له دولة منظمة قائمة. كل ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى الخاضعة للقوانين القائمة من أنشطة من منظمة قائمة. كل ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى الخاضعة للقوانين القائمة من أنشطة

³. François Rangeon, *Société civile, histoire d'un mot*, Centre universitaire de recherche sur l'action publique et politique, Paris, P.U.F.,1986, pp. 9-32.

عامة، هو منافسة سلطة الدولة في بعض مهمًاتها، ومراقبة عملها، ونقدها علانية، ومحاسبتها بالإعلام (التشهير)، وحتى بالادعاء أمام سلطات قضائية محلية، أو هيئات دولية مختصة: ما يؤول إلى تصويب ديمقراطية السلطة بحسب النماذج الليبرالية، عن طريق الضغط بالوسائل السلمية المقبولة. بهذا التوازن مع السلطة، بات المجتمع المدني، بمختلف مؤسساته غير الحكومية، أحد الضمانات لديمقراطية المجتمعات المعاصرة، ديمقراطية المشاركة، ولاحترام قواعد سلوك دولها وسلطاتها الحاكمة، التي يحددها الدستور والقانون العام. هذه الضغوط المدنية المتواصلة من هيئات المجتمع المدني على السلطة الحاكمة في المجتمعات الليبرالية المعاصرة، تظهر آثار ترجَماتها على مستوى القرارات الرسمية، وعلى مستوى التشريعات القانونية والدستورية أيضًا وخصوصًا.

ولكن، ما وضع المجتمع المدني ومنظَّماته غير الحكومية في مجتمعاتٍ لم تُبِح أنظمتُها السياسية الممارسات الديمقراطية ولم تعرف، إلى حد مقبول، القيمَ الليبرالية، وأبرزها الحريات العامة⁵؟ أو لا تحترم هذه القيم، وتكنُّ لها العداء، تحت ذرائع وحجج مختلفة؟

2 المجتمع المدنى فى الإطار العربي

عرفت المجتمعات العربية المعاصرة اهتمامًا واسعًا وغير مسبوق بمسائل المجتمع المدني والرهانات عليه 6 ، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. وبدا الأمر وكأنها تستعيض به عن النضال السياسي المباشر المحظور 7 إلاّ في إطار حزبها المركزي الأوحد والهيئات المتقرّعة عنه

^{4.} توفيق المديني، "العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني"، الاخبار، بيروت، 2007/1/16.

أحمد بعلبكي، "مفهوم المجتمع المدني المروَّج في أدبيات التنمية، نصوص من منظمة الاسكوا نموذجًا"، مجلة عمران، الدوحة، العدد الأوَّل، صيف 2012، ص 100–106.

^{6.} المجتمع المدني كمدخل للديمقراطية، تأليف متعدد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

^{7.} هشام الدجاني، "عن مفهوم المجتمع المدني"، الحياة، 12-9-2011.

والدائرة في فلكه. هذه الظاهرة التي اتسعت بسرعة قياسية وبشكل عشوائي في أوساط جيل الشباب خصوصاً الذين يعانون بنسبة عالية من البطالة، وبقمع تطلعاتهم إلى الحرية من قبل نظام سياسي استبدادي فاشل وفاسد، لم تحظِّ بادئ الأمر بقراءة سياسية لظاهرها غير السياسي! مردُّها إلى عوامل عدّة مختلفة ومتضافرة، منها المناخ الدولي العام الذي انقلب مع السقوط المدوي للمنظومة السوفياتية بأنظمتها السياسية وبأيديولوجيتها المهيمنة بشكل مطلق طيلة نيف وثلاثة أرباع القرن على شعوب بالملايين، والفاعلة الكبرى أيضًا في السياسة الدولية. واللافت، والمشجع أيضًا لمواقف مدنيَّة مماثلة، أن هذا السقوط تمَّ، على خلاف ما كان يتوقعه أعداؤه وخصومه، لا بالحروب الأهلية أو عقب هزائم عسكرية كبرى في حروب مع دول خارجية، كما حصل للنازية والفاشية، بل بالوسائل المدنية (ضغط النقابات العمّالية بالاضرابات والتظاهرات والاعتصامات الشعبية...)، مع كل ما كانت تمثِّله تلك الأنظمة من قمع للتحركات المعارضة، ومنع لهيئات المجتمع المدنى غير الحكومية كافة من التشكُّل وتالياً من العمل⁸.

كان لتلك الأنظمة السياسية نماذج نظيرة وأشباه في عدد من الدول العربية المعاصرة، كما أن أنظمة الحكم العربية الوراثية الأخرى تتشارك مع تلك الأنظمة السالفة البائدة بمزية منع الحربات التي تتوسلها الهيئات المدنية المستقلة، في نشأتها وفي مزاولتها أنشطتها العامة، وقمع كل معارضة، ولكن تتميز عنها بقوة مجتمعها الأهلى العشائري التقليدي الصلب المحبط للمشاريع المدنيَّة والديمقراطية 9... وكان لطول زمن هيمنة هذه النماذج "الرسمية" العربية المتمثلة بسلطة الحزب الحاكم الأوحد، أو العائلة الحاكمة، قد أرخى اقتناعًا واسعًا بثبات تلك الأنظمة ورسوخِها ولا جدوى لكلِّ عملِ سياسي حزبي خارجَها... فبدا خيار المجتمع المدنيبمثابة تعويض عن غياب السياسي، أو ضموره، في غالبية المجتمعات العربية 10 .

8. نايجل أشفورد، "أعداء المجتمع المدنى"، الحياة، 2012/4/25. هو كبير مسؤولي البرامج في "معهد الدراسات الانسانية" في جامعة جورج ماسون. يبيِّن الباحث أن الأيديولوجيا الاستبدادية هي ضد العائلة والمجتمع عموماً، أي ضد كل ممارسة حرة لهيئات تعمل خارج سلطتها.

 ^{9.} باقر سلمان النجّار ، "الديمقراطية العصيّة في الخليج العربي"، ذكرَه وليد نوبِهض في مقاله.

^{10.} الدجاني، م. س.

ترافق ذلك مع مرحلة جديدة وغير مسبوقة في الحضارة البشرية تمثّلت بفورة شيوع واسع لوسائل الاتصال والتواصل الألكترونية الحديثة بين الناس الذي جعل الرقابة الصارمة المعهودة على أنشطة المجتمع، وبالتالي تعطيلها والمعاقبة التقليدية للقائمين بها، متهالكة القبضة وعاجزة حيالها إلى حدٍ كبير غير معهود، على الرغم من الوحشية الفائقة، وحشية الرمق الأخير اليائسة، في التصدّي لها. فاستعراضات المجتمع المدني الشبابية المتكاثرة التي باتت تتشأ من غير استئذان رسمي ومن غير طاقة للسلطة على الإحاطة بكثرتها وملاحقة فاعليها، فرضت نفسها كأمر واقع مُستجد للتغيير العام بمعارضة سلمية، مسجّلة بذلك سبقًا على تحرُك الأحزاب السياسية الديمقراطية التي حرمتها الآماد الطويلة من قمع الحريات العامة حظوظ التشكُّل السويّ ضمن ظروف محتمّلة، وعانت من نقص في تجارب العمل السياسي الديمقراطي المنظم الذي لا الاعتراضية الاستعراضية المتزاكمة الضرورية. أحدثت هذه الهيئات المدنية، بأنشطتها الاعتراضية الاستعراضية المتنوعة، والتي تقنّت في تتويعها من دون شعارات سياسيَّة مباشرة أوّلاً (ولكن ليس من دون مضمونها الذي لا مفرَّ منه)، تحوُّلاً نفسياً عاماً، وشكَّلت بذلك خرقًا مهمًا في جدار هيمنة السلطات العربية الاستبدادية، تمثلً بكسر الخوف من الأجهزة الأمنيَّة وبطشها، ما سيمهِد لما عُرف لاحقًا، منذ العام 2011، "بالربيع العربي" الذي أطاح بأنظمة سياسية عربية راسخة، وخلخل العديد منها، وهدَّد البقية.

وكان من نتيجة هذه الانتفاضات، بمختلف أشكالها، مشاريع تعديلات كبرى في الدساتير العربية ما زال عدد منها للساعة قيد الاعداد، آخذة بالاعتبار الضغوط الديمقراطية المستنفرة لقوى المجتمعات العربية: المدنية والسياسية والأهلية.

المجتمع المدنى في الاطار اللبناني

أتاحت طبيعة نظام توزيع المشاركة في الحكم في لبنان، بخلاف غالبية أنظمة الحكم العربية، هامشًا واسعًا من الحربات العامَّة كان من آثارها التطوُّر الذي لا مثيل عربيًا له في أعمال هيئات المجتمع المدنى المستقلة عن السلطة السياسية، وسهولة إنشائها والمباشرة الفورية في مزاولة أنشطتها المتنوعة، وفقًا للقوانين الشائعة في أنظمة الحكم الليبرالية الأوروبية التي استنسخت بعضَها الدولةُ العثمانية في سعيها للتحديث في أواخر عهدها، ومنها "قانون الجمعيَّات" الصادر في العام 1909، أو قانون "العلم والخبر" المقدَّمين من "الجمعية" المدنيَّة الناشئة إلى السلطة السياسية المختصة، وليس العكس، والساري المفعول في لبنان للساعة.

عرفت البنية السياسية-الاجتماعية اللبنانية تعدديةً حزبية واسعة، كانت لغالبيّتها دومًا وسائل إعلامية متنوعة خاصة بها، وأغلبها معارض ومناوئ علنًا للنظام السياسي اللبناني الطائفي. كان لبنان، ولا يزال، من أكثر البلدان كثافةً، نسبةً لعدد سكانه، في عدد هيئات المجتمع المدنى غير الحكومية العاملة فيه. كما عرف دومًا اعتصامات وتظاهرات شعبية تعلن رفضها للنظام السياسي القائم ولشرعيَّته، ومعارضتها العلنية للسلطة القائمة وشرعيَّتها... ومع ذلك ظل دستوره (وهو من أقدم الدساتير العربية، إذ ترقى صيغته الأولى إلى العام 1926) من غير تعديلات جوهربة إلا مرَّات قليلة في مراحل محددة (عام 1927، وعام 1943، وعام 1990). تلك المراحل/المفاصل الدستورية الثلاث المتباعدة بالزمان، جاءت مسوّغاتها في أعقاب أحداث غير متشابهة. التحرُّكات المجتمعيَّة الأكبر في تاريخه الحديث، والتي لم تكن تلك التعديلات سوى بعض أصدائها، لم تحمل - مع كل مآسيها وطول فترتها- طابعًا انقلابيًا على جوهر دستور 1926. بقيت الطائفية "المؤقتة" سارية المفعول فيه منذ نيّف وقرن على الرغم من إعلان غالب "الجمعيات" السياسية والمدنية وحتى الأهلية على تجاوزها!

إلا أنَّ المجتمع المدنى الناشط في لبنان لم يكن نشاطه مدنياً خالصاً بكامله 11. كانت فيه على الدوام "سلطات" غير حكومية أهليَّة (أبرزُها وأعتاها الطوائفُ الدينية، الاسلامية والمسيحية؛ فضلاً عن عددٍ من العائلات/العشائر الكبيرة نسبياً داخل كل طائفة، والمتقاطعة جميعها مع توزُّعاتِ جغرافية). وهي، على اختلاف انتماءاتها، تكتلاتٌ وراثية غير متراصَّة تماماً، وغير تطوُّعية أيضًا وخصوصًا. هذه الخاصية الطائفية للبنية المجتمعية اللبنانية، المعترف بها علنًا ورسميًّا من النظام السياسي الذي تتشكَّل هيئاتُه الرسمية السياسية والادارية العامة من ممثلين لتلك الطوائف، تُقلِّصُ فعلاً حدود فعالية أنشطة هيئات المجتمع المدنى في ضغوطها الديمقراطية على السلطة السياسية التي غالبًا ما تجد نفسها في مأمن من هذه الضغوط نتيجة تعاضدها التلقائي مع الهيئات الأهلية ومرجعياتها الطائفية المشتركة بينهما. تتفاقم هذه الصعوبة أيضًا مع تبنّي العديد من الهيئات والجمعيات الأهلية الطائفية وسائل عمل مادية واداربة ومسلكية حديثة لافتة في نجاحها الاجتماعي، ليس بالنسبة للهيئات الحكومية فقط، بل بالنسبة للكثير من المؤسسات المدنيَّة النظيرة لها في النشاط نفسه. (قارن مثلاً المستوى التعليمي بين المدارس الرسمية والمدارس غير الحكومية، وفي هذه بين المدارس الدينية (الأهلية) وغير الدينية (المدنية) الذي يعطى تفوقًا مشهودًا له على نطاق واسع لصالح المدارس الأهلية الطائفية عموماً). إلاَّ أنَّ ذلك لا يعطى قاعدة عامة شاملة، خصوصًا وأنَّ تبادل الأدوار بين المدنى والأهلى (وحتى السياسي) يجري في ظروف وحالات شتّى، ما يجعل جودة الناتج الاجتماعي العام غير مطاوع 12 لرسم حدود دقيقة وواضحة، في هذه المجالات، بين المدنى والأهلى 12 .

مهما يكن، وعلى الرغم من هذه الالتباسات في مواقع محددة، يبقى التمييز المنهجي بين الأهلي والمدني في مجتمعاتنا الطامحة إلى تأسيس مساواة تامة بين اللبنانيين أمام القوانين الوضعية تحت مسمّى المواطنة الموحّدة في دولة ديمقراطية، وتبعاتها في الحقوق والواجبات

.2008/4/15 هلال خشًان، "المجتمع اللبناني غير مدني"، النهار، 15 11

رداً على مقال الباحث المحامي يوسف معوّض بتاريخ 2008/4/7 الذي يزعم فيه أنَّ الدولة اللبنانية فشلت حيث نجحت الدولة السورية في حل المسألة الطائفية، ومنع وقوع حرب أهلية عندها!

^{12.} وليد نويهض، "إختلاف التعريف بين المدنى والأهلى (1)"، بيروت، ا**لسفير**، 2012/11/25.

للجماعة وللأفراد على حدٍ سواء، ضرورةً عصيةً على الشك، خصوصًا وأنَّ العديد من الهيئات الأهلية يبقى أسير تطلعاته الفئوية المعادية بالإجمال وتلقاءً للتوجُهات المدنيَّة الجامعة والعابرة للطوائف وغالبًا المتجاوزة لها¹³. ولا ينبغي أن ننسى أنَّ الكثير من مواصفات هذه المواطنة نجدها في نصوص الدستور اللبناني نفسه وفي المواثيق الوطنية اللبنانية، أكثر مما هي في التطبيقات وقواعد السلوك العملية.

4 الشأن العام بين المدني والسياسي

ما هي مواصفات الأنشطة التي يتطوّع أفراد منضوون بإرادتهم إلى جمعيّاتٍ غير حكومية معترفٍ بها من الحكومة، للقيام بها لتحقيق مصلحة عمومية هي، من حيث المبدأ، من مسؤولية السلطة الحاكمة وواجباتها؟ لماذا "تقبل" السلطات السياسية في بعض الأنظمة بهذه المنافسة المكشوفة مع هيئات غير حكومية 14، ومتى بدأ هذا القبول بها، والاعتراف بمشروعيّتها، وعقب أية ظروف تاريخية، وتحت أية شروط؟ ولماذا، بالمقابل، تمنع أنظمة سياسية أخرى كل الأنشطة العامة الخارجة عن سيطرتها التقريرية والتنفيذية المباشرة، وترتاب بفاعليها؟ تكمن الإجابة عن هذه الأسئلة في مدى انتماء هذه الأنظمة إلى قيم الديمقراطية بمفاهيمها وتطبيقاتها الشائعة في الأنظمة الليبرالية الغربية المعاصرة، أي في المرحلة الحديثة من تطورها التاريخي. من هذه المسائل تشتق جملة أسئلة تتعلّق بواقعنا وأحوالنا العربية الحديثة والراهنة.

13. سليمان تقي الدين، "الاجتماعي والمدني ضد الطائفي"، ا**لسفير**، 2013/2/28.

¹⁴. نايجل أشفورد، "الحكومة والمجتمع المدني: تناقض أم انسجام؟" الحياة، 2012/3/29. يقول إنَّ فكرة المجتمع المدني هي إحدى ثمار الحضارة... تقوم على تعاون أفراد مع أفراد لا يعرفونهم من أجل تحقيق أهدافهم (المشتركة). ولا يمكن فصل المجتمع المدني عن الحرية، وعن فكرة تقسيم العمل.

1. عزمي بشارة: إرتياب في "استرخاء المدني خارج السياسة": هل النضال الذي يقوم به "المجتمع المدني" العربي، وجلُ المناضلين تحت لوائه هم من الشباب، بديل غيرُ مجدٍ وغير فعًال، من العمل السياسي الحزبي؟

تلك كانت وجهة نظر المفكر السياسي عزمي بشارة في كتابه الضخم بعنوان: المجتمع المدني: دراسة نقدية ¹⁵ الذي وضعه قبل حدوث فورات "الربيع العربي" (عام 2011)، وعاد ونشره بطبعة جديدة بعد "الربيع العربي" مع توضيحات جاعلاً، أو مشترطًا، لقبول النضال المدني والرهان على جدواه في التغيير العام أن يندرج هذا النضال صراحةً وفعلاً تحت شعارات المواطنة والديمقراطية والحرية والسيادة الوطنية. وصوَّبَ استعمالَ هذه العبارة (المجتمع المدني) والمفهوم الدال عليها في الوعي العربي الذي يتمثله خارج الشروط التاريخية اتي استولدته في مسيرة تطوُّر المجتمعات الغربية، لأنَّ هذا المفهوم "استُخدم [عندنا] بصورةٍ مشوَّهة للدلالة على كل ما هو ليس دولة"! ويرى بشارة أن "الديمقراطية العربية المتغيّرة هي في أمسِ الحاجة إلى مفهوم المجتمع السياسي الديمقراطي"، وليس إلى مفهوم غامض (كالمجتمع المدني) يسترخي خارج السياسة".

باختصار، يخشى عزمي بشاره من أن يؤول الرهان التام على المجتمع المدني إلى تعطيل النضال السياسي المباشر لدى الشباب العربي عمومًا! وقد يعطِّل أيضًا زخمَ الأحزاب السياسية الديمقراطية التي تبقى برأيه الأداة الأجدى في التغيير الديمقراطي. ويخاف، فضلاً عن ذلك، من أن يتحوَّل الانخراط الواسع في المجتمع المدني إلى ازدراء العمل السياسي ومعاداته، أو الانخراط في السياسي من غير هدف قيام نظام ديمقراطي بديل، إلى تأجيج صراع هوّيات طائفية وإتنية وجهوية متنافرة، وإلى استزلام للتمويل الخارجي. وإذ يعترف بشارة بفعالية المجتمع المدني في الدفاع عن قيم الديمقراطية والسيادة الوطنية والمواطنة، فإنه يؤكد موقفه بأنَّ بناء الدولة الديمقراطية، دولة العدالة والحربات العامة، لا يتم إلا بالنضال السياسي.

^{15.} عزمي بشارة، "المجتمع المدني- دراسة نقدية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

2. وجيه كوثراني: تداخُل المدني والأهلي وخطورة إلغاء التعدية الحزبية: في مطالعة مختلفة لوجيه كوثراني حول المجتمع اللبناني، لا يرى الباحث بداً من التمييز بين المجتمع المدني، وهو تطوعي، حديث، متنوع؛ والمجتمع الأهلي الوراثي الفئوي (كالعائلة والقبيلة والطائفة...). ويذهب إلى أنَّ التفريق بين الاثنين ليس سهلاً: فالأهلي بات يستخدم الكثير من الأدوات والوسائل المدنيَّة الحديثة لتقوية أنشطته وتعزيز هويته. فيقول: "في لبنان، إنَّ الحد الفاصل بين المدني والأهلي حدِّ غير قاطع، بل متداخل"، لافتًا، على سبيل المقارنة، إلى أنَّ نظام الحزب الواحد الحاكم الشائع في العالم العربي (حينذاك، أي العام 2008) قام "بالحاق كامل للمجتمع بالدولة...أي إلغاء الحرِّ الفاصل بين المجتمع والدولة"61.

بالقياس، فالحزبية الواحدة في الطائفة الواحدة، في لبنان، القائمة على ما يسمّيه "قانون الاستقواء" بديمغرافية الطائفة، تخنق المجتمع الأهلي والمدني معاً! فضلاً عن انَّ استغلال هذا "القانون" في "الصراع على السلطة بين الطوائف بأساليب وطرائق وذهنيات وعقليات تتجاوز الخصوصيات الدينية، وحدود حقوق الطوائف، ومنطق الديمقراطية التوافقية التي شكَّلت التعبير عن الروح الميثاقية للدستور اللبناني" يختزلها هذا "القانون"، فضلاً عن ديمغرافيا الطائفة، بمصادر أخرى "للاستقواء" تعضد الحزبية الواحدة من خارج الحدود، من "المجال الحيوي" العقدي الديني—المذهبي والقومي. بالتالي "لا بدً من التعدُّدية الحزبية الديمقراطية العلمانية لنمو مجتمع مدني سليم... ومن قيام دولة تأخذ بالحد الأدنى من الإصلاحات: كقانون انتخابي جديد، والقبول بالزواج المدنى الاختياري"...

هذا التداخل بين المجتمعين المدني والأهلي يستدرج الاصلاح السياسي كشرط ديمقراطي لسلامة المجتمع. في هذه الرؤية يتوسع التداخل بحيث يمحو العمل في الشأن العام الكثير من وضوح الحدود بين الاجتماعي والسياسي. المثال الأبرز على ذلك قد يكون تحرُك نقابة عمّال مرفأ مدينة غدانسك في جمهورية بولندا الشيوعية، المعروفة باسم ""نقابة التضامن"، المصنّف

16. وجيه كوثراني، "المجتمع المدني": سؤال صعب في ظل حكم الحزب الواحد للدولة كما للطائفة"، الحياة، 2008/2/23

_

كحراكٍ "مدني"، مع كل مفاعيله السياسية الكبرى: فقد كان طليعة إسقاط النظام السياسي من غير رفع شعار "إسقاط النظام"!

قياسًا عليه، يرى كوثراني أنَّ الأنشطة المدنية الجامعة عن طريق التطوُّع الواسع في الأعمال الانسانية والاجتماعية، كتنظيف الشواطئ والطرقات والحفلات الشبابية الموسيقية... تتصدَّى بفعالية لهيمنة الحزيية الأحادية القائمة على التفرُّد باستغلال المجتمع الاهلى.

إنَّ ظاهرات الحراك المدني تعيد طرح إشكالية طبيعة الأفعال والأنشطة البشرية المسمَّاة "سياسية"، ومدى التباسها بالأنشطة المجتمعية المدنية والأهلية، أو اختلافها عنها، بماهيَّتها وبطبيعة عملها ومآلها؟ الكلام على دورٍ للمجتمع المدني، أو أدوارٍ ممكنة له، في إطار بنية اجتماعية—سياسية معيَّنة وفي مرحلة تطوُّرٍ تاريخي محددة، لا يبدو ممكنًا إلا في إطار الإجابة عن هذه الإشكالية. حدَّد أرسطو الفعل السياسي، أو السياسة عمومًا، بأنَّه كل عمل يقوم على الاهتمام بالشأن العام. هذا التحديد، بدلاً من أن يرسم حدود موضوعه بدقَّة، شرَّعَها في مجتمعاتنا الديمقراطية الحديثة، أو تلك الساعية إلى الديمقراطية أو إلى المزيد منها، في غير اتِّجاه. ألم الذي قرونٍ عديدة، ضحية الترجمة التي جعلت أرسطو يحدِّد ماهية الإنسان، الذي هو نحن، بأنّه "حيوان سياسي"، بينما عبارتُه قالت صراحةً: "حيوان (أو كائن حيّ وعاقل) مدنيّ (أو مدينيّ) بالطبع (وليس بالاكتساب)؟

3. انطوان مسرّة: الشأن العام بعيون العاملين فيه

آ. المجتمع المدني ميدان اختبار جماعي ودراسة: أمًا أنطوان مسرَّة فيدخل إلى إشكاليات "المجتمع المدني" في لبنان من أبواب أخرى، مختلفة: لا بالقياس على معارف نظرية مسبَقة عنه، بل بأدوات مراقبة واختبار واكتشاف لا تكتفي بالاستعمال الشخصي الحصري (استعماله هو كباحث كفؤ)، بل عبر عدد كبير من المختبرين، لا الاختباريِّين المحترفين (الساعة ربِّما؟) أيضًا، جلُّهم (لا كلُّهم) من الشباب الذين لم تترسَّخ فيهم كثيرًا بعدُ الأفكارُ العامَّةُ الموروثة بالتقليد والمكتسَبة بالتربية من غير تمحيص ونقدٍ عقلاني، عن مجتمعهم.

المنهجية الاختبارية التي أبانَ قواعدَها ومراحلها بوضوح في مجالات علوم الطبيعة (التي باتت تسمَّى مذذاك بـ"العلوم الاختبارية"، أو "العلوم التجريبية") عالِمُ الأحياء وفيلسوفُ العلوم الفرنسي كلود برنار Claude Bernard، في منتصف القرن التاسع عشر، (هذه المنهجية) نقَلَها مسرّة إلى بحوث ميدانية في علوم الاجتماع المدنى اللبناني عبر أنشطة نُظِّمت لعقد لقاءات شبابية ومناقشات عامة، يقوم الباحث المشرف ومساعدوه بإعداد استماراتها، وادارة المحاورات، وتفحُّص الاستجابات والإجابات، واستخلاص نتائج الأفكار حول المجتمع المدنى المدروس في مرحلة محدَّدة. لم يكن هو أوَّلَ من قام بهذا النقل، حتى بين الباحثين الاجتماعيين الميدانيين اللبنانيين، إلا أنَّه كان ولا يزال حالةً بحثية فريدة في مجال المجتمع المدني اللبناني من خلال مثابرته المستمرة عقوداً بمؤازرة أجيال متنوعة المنابت والمشارب من المتطوعين والباحثين الشباب خصوصًا، غالبيتهم من طلاَّبه.

نشر أعمال هذه اللقاءات الموسّعة في مجلّدات دورية سنوية تتضمّن ملاحظاتهم وأراءَ هم كاملةً في موضوعات البحث المتعددة الميادين، ما شكَّل موسوعةً عارمة من التأليف المشترك من عشرات المجلَّدات، هي الأكبر في نوعها على الإطلاق. (أحد نماذجها: مجموعة كتب: جيل النهوض: تربية متجددة لشباب لبنان اليوم، أربعة أجزاء، 1989-1999). وكون الأفكار التي تتضمَّنها هذه الموسوعة ليست أفكار الباحث، أو "منسِّق الأبحاث" كما يرى نفسه، بل الأفكار المتتوّعة لأفراد الجماعة المتطوعين للبحث وقد باتوا عديدين من أفواج شبابية متعاقبة، فهي بذلك تشكِّل بدورها مادةً صادقةً مونوغرافية غنيَّة بتنوعها، مهيَّأة لتكوين مواقف معرفية أكثر موضوعية حول جوانب من طبيعة المجتمع المدنى اللبناني في مراحل محددة من تطوره التاريخي على مدى العقود الأخيرة.

تأسيسًا على منهجية "الطابولا رازا" الديكارتية لرصد مجالِ علميّ اجتماعي إنساني، يحرص الباحثُ على التعامُل مع عدد من الباحثين الشباب الجدد، بنوع من تدخُّل المعلِّم الموجِّه الذي يقتصر دوره على إدارة ورشة ميدانية اكتشافية على "الطريقة التوليدية السقراطية" الواثقة من أنَّ العقل، عقل الباحثين المتدرّبين، عندما يتحرّر من وهم الحقيقة الذاتية الجاهزة يغدو أكثر تهيُّؤاً للعبور السليم باتجاه حقائق أكثر موضوعيةً. يحرص انطوان مسرّه هو ومساعدوه بتأثير منه، على النأي عن لغة "الحقائق المطلقة" المتداولة والشائعة حول مجتمعه المدني، أو مجتمعاته المدنية. فهو "يكرِّر" اختباراته الميدانية سنة بعد سنة عن موضوعات جديدة، في بيئات جديدة ومع عدد من الباحثين الجدد، إلى جانب موضوعاتٍ أخرى سبق له التطرُّق إليها هي ذاتها يمتحن بها التطوُّر الحاصل في نظرة الناس للوقائع العينية لبيئاتهم، ضمن إطار التحوُّل التاريخي العام، والتطور في النظرة البحثيَّة نفسها.

ب. معرفة أكثر عمقًا عن طريق الاختلاط: خرج انطوان مسرّه برصيد ثري من هذه البحوث الميدانية التي زادها عمقًا معرفيًا حرِصَ ورفاقه على الانخراط عمليًا في بيئاتهم المدروسة، بمشاكلها المزمنة والطارئة، كاقتراحهم على أهلها، مثلاً، مساعدةً عمليةً من قبّلهم في مشروع إنمائي عام خاص بقريتهم أو بحيّ من الأحياء؛ أو اقتراحهم عليهم التوسّط لإجراء مصالحة بين عائلتين منهم متخاصمتين منذ أكثر من جيل... وطلعَ بخلاصات فكرية غنية عن الحياة المدنية اللبنانية خصوصًا، والسلوك الاجتماعي لأفرادها وللعائلات فيها، ومدى قابليتهم للتعاون في حلّ المشاكل المشتركة بينهم، وكسر العوائق النفسية إزاء المباشرة في هذه الحلول، وبخاصة مع أجهزة الإدارة البلدية التي يخاصمونها 17... في هذه البيئات اللبنانية، المتوّعة في أحداثها الخصوصية وتواريخها والنموذجية معًا، ما تختلف به مع بعضها البعض، وما تتشابه به.

ج. المدنية والأنثروبولوجية فتحت الآفاق، كما في توجُهات مدرسة "الحوليات" (Annales) التأريخية الفرنسية التي قامت على أنَّ الموضوع الأثير للتأريخ هو السوسيولوجيا، لـ "قراءة أخرى لتاريخ النبان واللبنانيين"(عنوان آخر لأحد كتبه) وضعه بتصرُف المؤرخين المهتمين بتاريخ لبنان، ويخاصة أولئك المهتمين، من بينهم، بتعليم هذا التاريخ عمومًا، وللتلامذة في المدارس اللبنانية

^{17.} راجع مثلاً أعمال ورشة بحثيَّة ميدانية متنقلة بين ثمان مناطق لبنانية متباعدة، متنوعة الطوائف الدينية، مع عدد من الباحثين في كتاب (544 صفحة) بعنوان: الشأن العام في الحياة اليومية المحلِّية: مبادرة ومشاركة ومواطنة دعمًا للعمل البلدي، إشراف أنطوان نصري مسرّه وربيع قيس، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، بيروت، 2013.

خصوصًا، حمل هذه الرسالة العنوان الفرعي لكتابه نفسه: "حالات ونماذج وتوجُّهات وطنية وتربوية"، وكتابه الآخر: "التربية المدنية والتاريخ". كما اشتق منها ما أسماه: "الذاكرة المدنية للحرب في لبنان" (عنوان لكتابه، وأطروحة مركزية في تفكيره). هذه "الذاكرة المدنية" جعلها محور دراسات متنوعة الميادين، ومفتاحًا نفسيًا -تربويًا علاجياً للخروج من الحرب، وتجاوز آثارها السلبية، والتحصُن من مغريات وأوهام إعادة إنتاجها، ومقاومة الوقوع بين براثنها مجدَّداً.

بات المجتمع المدني مع أنطوان مسرَّة نقطة تقاطع علوم إنسانية عدَّة: التاريخ والقانون والسياسة والتربية، وإحدى قواعدها الأساسية إن لم تكن قاعدتها الأساسية بامتياز! وتلك إحدى الضمانات لخروج العدد الكبير من الدراسات في هذه العلوم من عقم إعادة تكرار نظريات مشهورة ومحاولة تطويع الوقائع المحلية، التي لم تُختبَر خصوصياتُها بالعمق، عليها. وهي، من هذا الجانب المنهجي بالذات، إحدى القواعد النقدية لهذه العلوم في مجال موضوعها. هنا انطوان مسرّه المعلّم (وقد تكون هذه الصفة – ودعك مؤقّتًا من "الرسالة"! – هي أكثر ما يعبّر عن جوهر شخصيته) يمدُ تدريسه مرَّةً أخرى إلى زملائه الأساتذة الباحثين الاختصاصيين!

د. الشأن العام السياسي المدني الأهلي: زاد من قيمة هذه الخلاصات "المدنية" كون مسرَّة – المفكّر الباحث الميداني والمكتبي والأستاذ المحاضر الجامعي وفي الندوات والمؤتمرات المحلّية والدولية والناشط في الهيئات الثقافية المدنية والرسمية، عالم الاجتماع والمتخصص في الحقوق وعلم الاجتماع – مهتمًا بالفكر الدستوري المقارن، انطلاقًا من الوقائع الدستورية اللبنانية (وله في ذلك أطروحته التي باتت واحدة من أهم المراجع في هذا الموضوع: النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، كما هو آنًا عضو في المجلس الدستوري في لبنان)، ومن البنية المجتمعية السياسية اللبنانية، التي سمًاها "مجتمع المشاركة" (كتابه، 1986) والتي يعتبرها تتضوي على أغنى الخبرات في مجال المواثيق الوطنية والتسويات السياسية للنزاعات الداخلية بين مكوّناتها وفاعليها، تلك النزاعات التي لا تخلو منها كل المجتمعات البشرية، حيث "يختصر لبنان قضايا المنطقة" (العربية) كما يقول، والتي تقوم الأنظمة السياسية الاستبدادية بقمعها وطمس أخبارها وحتى إنكار وجودها!

الحوار والتوافق والتسويات هي عند انطوان مسرّه من أبرز قواعد العمل الديمقراطي، والعمل الاجتماعي أيضًا: الأهلي والمدني على السواء. بهذه الخلفية الديمقراطية العامة، في حال خيار الالتزام بها، لا يعود ثمة فرق جوهري برأيه بين مختلف الأنشطة الديمقراطية المهتمّة بالشأن العام، أكانت سياسية أم مدنية أم أهلية، إلا من حيث اختلاف ميادينها والطرائق الملائمة لكل منها، ولا حتى بين فاعليها المتتوّعين، إذ تغدو جميعها، في إطار العمل الديمقراطي الناشد مصلحة عامة، متآلفة متكاملة بالضرورة. ومسرّة التزمّ عمليًا إنجاز قسط من هذا التكامل في بيئتنا اللبنانية خصوصًا، منذ أكثر من نصف قرن، أو من هذا التصالح بين السياسي والمدني، وبديناميةٍ رسوليةٍ نادرة. ومن فرادة إنجازاته أيضًا أنَّه أنشأ هيئاتٍ مدنيةً، وفي طليعتها: "المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم"، التي يتميَّز نظامُنا السياسي اللبناني، منذ قرن من غير انقطاع، بإباحة إنشائها بسهولة لافتة، وتوفير عدم التدخل الرسمي في ممارستها عملها الحر والمستقل وبنى لها صداقاتٍ ومريدين متعاونين معه لتفعيل هذا التكامل وحماية السلم الأهلي بتظاهرات عملية واعلامية لم تتوقف.

5 هيئات غير حكومية

تطوَّرت دلالات مقولة المجتمع المدني والسجالات الواسعة حولها من غير توقُف. أما خصائصه الأساسية المقبولة عموماً فباتت تندرج في كونه يتشكَّل من جمعيات أو هيئات غير حكومية وغير تجارية اقتصادية، معترف بها من السلطة الحاكمة، مشكَّلةٍ هي أيضًا في بنية منظَّمة من مواطنين أفراد متطوِّعين بإرادتهم الحرَّة للعمل معاً في إطارها ، لإنجاز أهدافها المعلنة وفق القوانين العامَّة. وهذا تعريف منظمة اليونسكو الدولية للمجتمع المدني التي تعتبر أنَّ الهيئات المدنية تقوم بأنشطة تربويَّة.

هذا النموذج من الهيئات المدنية غير الحكومية والمنافِسة في العديد من أنشطتها لأعمال رسمية حكومية، والأهم من كل ذلك معارضتها العلنية، وبالتشهير، لمواقف السلطة

الحاكمة، لم يعرفه العالم العربي الحديث في دوله المستقلة بُعيد الحرب العالمية الثانية، هذا العالم ذو أنظمة الحكم الشمولية التقليدية الأبوية الوراثية من جهة، وبخاصة تلك التي تأسست عقب انقلابات عسكرية وأرست نظام استبداد حكم الحزب الواحد والذي قام "بإلحاق كامل للمجتمع بالدولة"، أي ألغى المجتمع المدني بإلغائه هيئاته غير الحكومية الحرة، واستبدالها بهيئات نظيرة تابعة لحزبه الحاكم الأوحد، مثل النقابات العمالية، واتحادات الكتّاب والفنّانين والأندية... وحتى أحزاب سياسية يشيع الإعلام الرسمي أنها مستقلّة، كمعارضة أو متحالفة مع الحزب الحاكم، وهي في كلتا الحالين تابعتان صاغرتان. ولا بدً من الإشارة إلى أنَّ بعض الأنشطة المدنية فعلاً لم تعب تماماً في إطار هذا الاستبداد الشامل، إلاَّ أنها كانت نادرة وعابرة قبل أن يتم الانقضاض على خنقها ومعاقبة فاعليها بوحشية موصوفة، وهي على أيّ حال، على أهميتها لم تقو على كسر سمته الاستبدادية العامة الشائعة. هذا ما يفسر كون النشاطات الشبابية العامة التي انطلقت في دول عدة، بدءًا من العام 2011 ، كانت بمجملها غير مسبوقة في العالم العربي، باستثناء في دول عدة، بدءًا من العام 2011 ، كانت بمجملها غير مسبوقة في العالم العربي، باستثناء الأهلي الطائفي وهيئاته المختلفة المتحالفة جميعها طبيعياً مع "مجتمعاته" السياسية المتعددة الماهة المتحلفة المتحالفة جميعها طبيعياً مع "مجتمعاته" السياسية المتعددة الحاكمة "المجمّعة" في نظام رسمي، والمعززة لقوّته وصموده وجموده أيضًا.

وعدد من الهيئات غالباً ما تتآزر، ومن غير برمجة مسبقة، وهيئات غير حكومية أخرى، أهلية ومدنية، وأحيانًا حكومية أيضًا، في أنشطة مشتركة تهتم بجوانب من الشأن العام لا تعيرها السلطة الرسمية اهتماماً كافياً وليس لها مكان في روزنامة أعمالها الثابتة، وهذا لا يمنعها من أن تواظب أيضًا على مراقبة أداء السلطات الرسمية وإجباتها في هذه المجالات، وبخاصة تقصيرها الذي لا يمكن كشفُه إلا من قبل المهتمّين، من الهيئات الاجتماعية المختصة، بهذا الجانب، ولا تتخلّف حتَّى عن التشهير بها ومحاسبتها أخلاقيًا عليه.

هذه التعددية اللبنانية البنيوية الأهلية والسياسية، والثقة بمتانتها، أمّنتا شروط انتشار تعدُّدٍ مقابل، مدني التوجُهات والأهداف، بهيئاته وجمعيّاته وحتى بأحزابه السياسية (على الرغم من أنّ غالبية الأحزاب السياسية اللبنانية يعلن (يدّعي) انتماءه إلى هذه الفئة المدنية غير الطائفية،

لا إلى مقابلها الأهلي!)، وشروط، أو جذور، الحريات العامة المعروفة تحت مسمَّى "هامش الحرية" في لبنان.

ينجم عن هذه البنية الاجتماعية –السياسية هذا "التداخُل المعقد" بين الأهلي والمدني في لبنان الذي أشار إليه كوثراني، والذي غالباً ما يووَل إلى ظاهرات مربكة تجعل الأحزاب السياسية اللبنانية في أوضاع إعلامية صعبة في تبرير بعض مواقفها "الطائفية" بمحاولة نسبها باستمرار إلى الجانب "الوطني" الذي يعني في اللغة السياسية اللبنانية: "غير الطائفي"، أي المدنيّ لا الأهلي. وهذا التمييز وردّ حرفيًا في الدستور اللبناني نفسه في عبارة: انتخاب مجلس نيابي "على أساس وطنى لا طائفي".

في ظروف الحروب المركبة التي شهدها لبنان، والغياب الفعليّ والقسري لكثير من أنشطة السلطة الرسمية، قامت الهيئاتُ المدنية والأهلية بملء بعض هذا الغياب، في المجالات الانسانية عموماً، والثقافية منها... مارست ضغوطًا معنوية لنقض ثقافة الحرب، ومقاومة نظام الحرب وإدانة العاملين على استمرار ويلاتها وكوارثها، والمراهنين على جني مغانم سياسية ومادية منها، وضد الفرز الطائفي والتهجير والاقتتال والعنف والجرائم والسطو والارهاب على أنواعه، والدفاع عن الدولة الموحّدة الديمقراطية باحترام رموزها والمحافظة على مؤسساتها ... عن طريق الاعلام والتظاهرات والتجمّعات الشعبية والمهرجانات الثقافية والفنية والتطوّع في تنفيذ خدمات اجتماعية إنمائية جماعية ...

تعرَّض المجتمع المدني اللبناني، في المناخ العام المستمر من التشرذم الوطني والمآسي المتواصلة منذ عقود، للكثير من الانتقادات بسبب عدم فعاليته وكبواته الناجمة أصلاً عن كثرة كاثرة من هيئاته المدنية التي فقدت بوصلتها للتعرُّف على "المدني" في أفعالها ومواقفها! فتخلَّت عن مهماتها، أو واجباتها، إما لقصر في النظر 19، أو في الأخلاق، أو في الاثنين معاً²⁰، أو

^{18.} سليم معوَّض، "سقوط المجتمع المدنى اللبناني"، النهار، 30-5-2008.

¹⁹. بشًّار حيدر، "الاستنتاجات الخاطئة لناشطي المجتمع المدني"، الحياة، 2011/11/11. يتَّهم حيدر ناشطي المجتمع المدني في لبنان بأنهم، في نأيهم بالنفس عن السياسة في مواضيع دون أخرى، يناوئون العنف الأسري، ولكنَّهم يغضُون الطرف عن قضايا أخطر كالسلاح خارج سلطة الدولة والاغتيالات. ورأيهم "الشعبوي" بالسياسة يعبِّر، برأيه، عن "نظرة دونية للسياسة وقضاياها".

لأنها بالأصل مخروقة من جحافل "اللامدني" المتدثِّر بردائها! وكما في غالبية المواقف النقدية، يكون التعميم والشمول والتخلف عن التعمق في الحالات والخصوصيات سيِّدَ الموقف. ويكون السجال العلني والقاسي ضرورياً ومفيداً عموماً، على الرغم من كمّ من المجازفات بتجريح ينجم عن إصابات خاطئة. وينبغي التنبُه من الانزلاق إلى معارك تغامر بجعل ضرر النقد معركة يفوق وطيسها ضرر موضوعه الجدِّي والكارثي. ولا ننسى هيئات لا تزال تحضر الى الساحة بشجاعة وبنزاهة نادرتين وناصعتين وبقوة وبفعالية لافتتين هي الشمعات التي تكسر هيمنة الظلام وأهله. الحربة الواسعة في لبنان العربي، على نسبيّتها، تبقى القيمة الاستتثنائية التي يمكن أن تكون أداة فضلى لمحاكمات "مدنيَّة" حقيقةً وعادلة.

²⁰. ج. معوّض، "الاستنتاجات الخاطئة حول المجتمع المدني"، الحياة، 2012/11/23، تعليقًا على مقال بشّار حيدر ونقده لناشطي المجتمع المدني في لبنان.

السياسي في ممارسات الهيئات المدنية

1. تداخل الاجتماعي والسياسي: لم يقتصر الأمر على هذه الجوانب بل تعداها، في بعض الحالات الضرورية الخطيرة على الحرّبات العامة والديمقراطية، إلى دعوة الهيئات المدنيَّة المتنوعة لاتخاذها مجتمعةً مواقفَ علنيةً رافضةً لبعض قرارات السلطات السياسية، ومحذِّرةً من مخاطرها، ومهددةً بالقيام بتحركات شعبية ضاغطة للتراجع عنها... هذه المواقف "السياسية" لهيئاتٍ مصنَّفةٍ غيرَ سياسية وغيرَ حكومية، تطرح مسألة تداخُل الاجتماعي والسياسي، وصعوبة وضْع حدود فاصلة، واضحة وثابتة، بينهما في ظروف عديدة. أضف إلى ذلك أنَّ "موسميَّة" هذه المواقف السياسية للهيئات المدنية، التي تقابلها مواقفُ، وحتَّى مؤسساتٌ، "مدنيةٌ" تابعة للأحزاب السياسية: أندية، ومستوصفات صحية، وهيئات رعاية اجتماعية... (وكلها استعملَها واستغلَّها، على سبيل المثال، حزبُ "الاخوان المسلمون" في مصر، في نضاله "السياسي" كرشوة للعبور على متنها إلى رأس هرم السلطة السياسية!)، إن كانت تؤكد تداخُل الاجتماعي والسياسي في الأنشطة التي تهتم بالشأن العام، والتي يقوم بها متطوّعون من خلال هيئات نشأت هي نفسها بالتطوُّع الذي يشكِّل "لُحمةً" أعضائها و"عصبيَّتَهم"، فهذا لا يؤول مع ذلك إلى مماهاة بين الهيئات المدنية والأحزاب السياسية، لا في المسلك ولا في الغايات: فالهيئات المدنية تتوزَّع اهتماماتُها على ميادين مُحددة يصبح كل واحد منها اختصاصَها الأوَّلي والأوحد، كما أنها تتشط في مناطق محدَّدة أيضًا دون أخرى، وهي بالتالي لا تطمح في سلوكها لتجاوز كونها منظماتِ غيرَ حكومية، بخلاف الأحزاب السياسية التي يتوزع أنصارُها في أكثر المناطق، وتطمح إلى ممارسة الحكم والمشاركة فيه بطريقة مباشرة ومن غير وسائط.

2. تنكُّر بالأزياء المدنية: لا تدخل هنا في الحسبان الأنشطةُ السرِّية التي تربأ بوسائل النضال بالضغط الديمقراطي العلني المنظَّم، والتي تعتمد، بدلاً من ذلك، وسائل العنف والالتفاف على القوانين القائمة. هيئات المجتمع المدني، كالنقابات العمَّالية على سبيل المثال لا الحصر، وحتى الأهلي منها أيضًا، لا تقوم نضالاتُها المشروعة إلا بالتوجُّه إلى سلطة حاكمة قائمة تتمتَّع

بشرعيةٍ دستورية في إصدار القوانين الرسمية والالتزام بمضامينها وبالاتفاقات والمواثيق التي تعقدها.

لا يكفي كونُ هيئةٍ غيرَ حكومية كي تكون تلقاءً مدنيةً. لا تكون الهيئة مدنية إلاّ إذا كانت ديمقراطية في بنيتها وفي نمط عملها الداخلي بين أعضائها وفي سلوكها العام (ونستثني هنا هيئات الدولة، والتجارية، والدينية. والبعض يضم إليها الأحزاب السياسية الديمقراطية عندما تكون في المعارضة وخارج السلطة). كما ينبغي على الهيئة المدنية أن تعكس في مواقفها رؤية معينة عن مسألة من مسائل المجتمع ومشكلاته تكون مخصوصة لنشاطها في إطار المسائل الاجتماعية العامة.

هذا يؤول إلى ظاهرة شائعة تقوم على ابتداع حيل لتزوير "المجتمع المدني" عن طريق التنكُّر في زيِّ هيئاته المدنية من غير أن يكونوا من أهلها، إما لتحقيق مآرب سياسية، أو مكاسب مالية. هذه التصرفات تمتهنها على النطاق الأوسع الأنظمة السياسية الاستبدادية، ولها أيضًا بعض المغامرين المحترفين لأساليب الاحتيال لصالح أطراف غير معلنة. هذه الظاهرة، في دلالاتها البعيدة، تؤكد أهمية أعمال الهيئات المدنية في الشأن العام والتي تفوق أحيانا الكثير من الأعمال الحزبية في الضغط على السلطة السياسية وفي حماية الديمقراطية والمحافظة على مكتسباتها في الحقوق والحريات العامة، وتقدم بذلك الشروط الفضلي لنضال الأحزاب السياسية بفعالية، في الدول الديمقراطية وفي الدول الفاقدة للديمقراطية التي كانت الحركات المدنية أوّل من كسر هيمنة الاستبداد فيها، وبخاصة في دول التحوّل الديمقراطي حيث الهيئات المدنيّة، بتعدها العلني المتنوع، مع أحزاب غير عربقة في النضال الديمقراطي، كما في كثير من الحالات العربية الراهنة حيث المشاركة الواسعة في صيغة الدساتير الجديدة للدولة الديمقراطية وللحريات الاجتماعية، من حماة هذا التحوّل وضمانة لعدم تقهقره نحو رهانات خطيرة تسلّطية معادية التعديد قد تتطور بعيداً عن قيم التنوع واحترام الاختلاف والآخر التي تقوم عليها هذه الهيئات.

* * *

في الرؤى الواسعة للشأن العام، ليس ثمة ما يؤشِّر إلى أنَّ نضال المجتمع المدني يناقض النضال الحزبي الديمقراطي وينقضه، بل هو، بنموذج ديمقراطية مسلكه وبنية هيكلته،

يصوّب مساره ويتحدَّاه وينافسه أيضًا. وأثر ذلك غير المباشر في الصياغات الدستورية العربية الراهنة التي تتشكَّل بأنماط ديمقراطية غير مسبوقة في العالم العربي، يبدو هكذا توليفة واسعة من أكثر القوى الحيَّة في المجتمع: السياسية والمدنية والاقتصادية... وينبغي، بتفاؤل ضروري وحذِر، ألا نتصوَّره محطة أخيرة، في الدول العربية وفي لبنان، بل نمط جديد، على أمل أن يترسَّخ كتقليد، من السلوك الديمقراطي في التغيير السياسي والمدني²¹، المتطوِّر باستمرار.

²¹. خالد غزال، "أيُّ مستقبل للمجتمع المدنى عربياً؟"، **النها** ر، 8/2010.

المبادئ الأساسيّة في مقدّمات الدساتير صالح طليس *

نستنتج من مراجعة معظم الدساتير أنّها تتضمّن بالإجمال قواعد تتعلّق بممارسة السلطة منذ نشأتها وتداولها وعلاقتها ببعضها البعض ومهامها وأصول تطبيقها، بالإضافة إلى قواعد ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحقوق المواطنين وحرّياتهم، أي ان محتواها مزدوجٌ: قواعد قانونيّة او مبادئ فلسفيّة. للدستور تاليًا بعدين، بعد قانونيّ يتمثّل في مجموعة القواعد التي تحدد وتنظّم عمل مؤسسات الدولة، أمّا البعد الثاني فهو بعد سياسي يتمثّل في المشروع السياسي الذي يُعبّر عنه الدستور، وهذا الطابع هو الذي أضفته الثورة الفرنسيّة على الدساتير، وخير دليل على ذلك ما ورد في إعلان حقوق الإنسان والمواطن: "كلّ مجتمعٍ لا تتحقّق فيه ضمانات الحقوق والفصل بين السلطات لا دستور له".

يلاحظ الباحث أنّ المفهوم السياسي للدساتير أكثر ما يظهر في مقدّماتها ابتداءً من دستور ماساتشوستس عام 1780 وقبله دستور فيرجينيا عام 1776. وفي الدساتير الفرنسية التي تلت الثورة ابتداءً من دستور 1791 الذي اعتبر الدستور عقدًا اجتماعيًا يفرض أن يعرف كلّ مواطن حقوقه وواجباته أ، وصولاً الى مقدمة الدستور الجزائري ذات البعد السياسي والوطني

^{*} عميد سابق في الجيش اللبناني، دكتور في الحق العام، استاذ في الجامعة اللبنانية.

أ. اعتبر الدستور أداةً تمكن من تربية الفرد سياسيًا وأخلاقيًا وجعله مواطناً صالحًا، لهذا قرر غوزيه وزير التربية في عهد الملك لويس فيليب، سنة 1834 تدريسه كإحدى مواد الدراسة في كلية الحقوق بجامعة باريس، بهدف الدعاية للنظام السياسي الذي جاء به، وكسب تأييد الشعب الفرنسي للحكم الملكي الجديد.

ومشروع الدستور المصري الحالي، مما يطرح التساؤل حول القيمة القانونية للمقدمات وما تحمله من مبادئ.

* * *

حملت العديد من مقدّمات الدساتير بعد الحرب العالمية الأولى إعلانات للحقوق، إضافةً إلى بعض الثوابت والمرتكزات والمبادئ، الأمر الذي أدّى إلى خلافات فقهيّة حول القيمة القانونيّة لمقدّمات الدساتير حيث أعطى البعض قيمة قانونية للمقدمات أعلى من قيمة القواعد الدستورية العاديّة، ومنهم دوغيه Duguit وساييس Sieyès. لكنّ البعض الآخر أنكر كلّ قيمة قانونية للمقدّمة واعتبرها تعكس مبادئ فلسفية مُجرّدة من أيّ قيمة إلزامية لا تقيّد السلطة التشريعية أو التنفيذية، وأنّ قيمتها هي معنويّة وأدبية فقط، منهم أيسمان ولافيريير وكاريه دي مالبرغ، وطرح البعض الآخر حلاً وسطًا يرى أنّ فقرات المقدّمة إن تضمّنت أحكامًا موضوعية وقواعد منهجية فهي ملزمة إسوة ببقية مواد الدستور. وإذا كانت فقرات المقدمة توجيهية أي قواعد غير موضوعية، تُعبّر عن ضمير الجماعة، فتكون غير ملزمة قانونًا بل يكون إلزامها سياسيًا حيث تلزم المشرّع بإصدار تشريعات لوضعه مبادئ المقدّمة موضع التنفيذ.

لكن، بالرغم من هذا الجدال، فان معظم المقدّمات تتضمّن مبادئ قانونية مُحدّدة وليس مجرّد فلسفة أو أفكار مثالية، وإن كانت هذه المبادئ لم تدخل ضمن تسلسل مواد الدستور من الناحية الشكلية أو لم تُصاغ على شكل مواد محدّدة، لكنها تأتي على شكل أهداف ومبادئ عامة تعبّر عن آمال واضعي الدستور، حتى أنّ البعض اعتبرها دستور الدساتير مثل سييس Sieyes وديبون Dupont. او اعلان دستوري كما قال ادمون رباط.

كما أنّ قواعد الدستور وإن كانت في معظمها قواعد قانونية الا أنها ذات مدلول سياسي مما يعني أنّ الالتزام بها لا يمكن أن يكون مجرّد التزام قانوني بل التزام سياسي، وبالأصل فالكثير من المبادئ القانونية كانت مبادئ وأفكار فلسفية وُلدت في عقول المفكّرين ثمّ أصبحت مطلبًا يُنادى به، لتتحوّل فيما بعد إلى مبادئ قانونية ودستورية تصاغ في وثائق منها ما يرد في مقدّمة الدساتير ومنها ما يُذكر في متنها.

على أية حال، فإنّه بعيدًا عن الجدل الفقهي فإنّ اجتهادات القضاء الدستوري ومنها المجلس الدستوري الفرنسي في قراره حول الجمعيات عام 1971، ومن ثمّ المجلس الدستوري اللبناني في القرار رقم 2/ 1997، والمجلس الدستوري التونسي في قراراته عام 1996 وعام 1998 التي أقرّت بالقيمة الدستورية للمقدّمة كما هو الحال لسائر مواد الدستور.

تسلّط هذه القيمة الدستورية أو الفوق الدستورية للمقدمات الضوء على أهداف أو أولويات الدستور، كما قد تُشكّل مرجعًا مساعدًا في تفسير بعض الأحكام الواردة في الدساتير. جاءت أكثرية مقدّمات الدساتير ببعض المبادئ الأساسية ببعديها السياسي والقانوني والتي اقتدت بالتجرية الفرنسية. كما ان العديد من الدساتير التي لم تتضمن مقدمات منفصلة، فانها أوردت في بابها الاول مجموعة من المبادئ تحت عنوان المبادئ الأساسية أو الأحكام العامة.

تشمل هذه المبادئ أو الأحكام عدّة مواد تُركّز على المواضيع العامة والهامة التي يتبناها الدستور والتي تُشبه المبادئ التي تظهر أحيانًا في مقدّمات الدساتير وأحياناً أخرى تكملها أو تفصلها أكثر. وهذه المبادئ سواء وردت تحت اسم مقدمة أو ديباجة أو توطئة أو تمهيد، أو سواء وردت في الابواب الاولى للدساتير تحت عنوان المبادئ الاساسية او الاحكام العامة، فإنها تُعتبر ثوابت لمرتكزات النظام السياسي والدستوري في الدولة، ويجب أن تصدر باقي مواد الدستور والقوانين العادية متوافقة مع هذه الثوابت.

تعتبر هذه الثوابت من أبرز المبادئ الدستورية أو ذات القيمة الدستورية ومنها: مبدأ سمو الدستور ومبدأ فصل السلطات ومبدأ السيادة الشعبية وحقوق وحريات المواطنين والأقليات وأشكال الدولة ونوع النظام السياسي المعتمد ومصادر التشريع والشكل الإداري للدولة واللغات الرسمية وعلم الدولة ونشيدها ووظيفة القوات المسلّحة. وبما أن الحديث يدور حول التحولات الديمقراطية في العالم العربي، فلا بد من استعراض أبرز هذه المبادئ الدستورية ومدى تبنيها في الدول العربية.

2. ورد في حيثيات قرار المجلس الدستوري اللبناني رقم 1997/2: "وبما أن المبادئ الواردة في مقدمة الدستور تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه وتتمتع بقيمة دستورية، شأنها في ذلك شأن أحكام الدستور نفسها".

أولاً - مبدأ سمو الدستور: يُعتبر مبدأ سمو الدستور أوّل وأسمى خصائص دولة الحق بما تعني من خضوع الحاكم لقواعد تنظّم السلطة، إضافةً إلى صلاحياته وممارستها وآلية تداولها. يُقصد بهذا المبدأ أنّ الدستور يتربّع على قمّة الهرم القانوني بحيث لا يعلو عليه ولا يوازيه أي قانون. هذا المعنى هو ما أخذت به أغلب دساتير العالم صراحةً أو ضمنًا، وأوّل من نصّ عليه صراحةً كان الدستور الأميركي الذي نصّ في المادة 6 منه: "يكون هذا الدستور القانون الأعلى للبلاد". ومن الدساتير العربية التي تبنته صراحة كان الدستور الجزائري المعدّل عام 2002، الذي أورد في ديباجته أنّ الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي...

أما دستور دولة فلسطين فأورد في المادة 2 منه عبارة القانون الأساسي. وأشار الدستور العراقي في المادة 13 من الباب الأول إلى عبارة "يُعدّ هذا الدستور القانون الأسمى والأعلى في العراق"، ويكون مُلزمًا في أنحائه كافة دون استثناء. وأضاف أنّه لا يجوز سنّ قانون يتعارض مع هذا الدستور ويُعدّ باطلاً كلّ نص يرد في دساتير الأقاليم وأي نص قانوني آخر يتعارض معه.

ثانيًا – مبدأ فصل السلطات: شكّل هذا المبدأ الضمانة الأساسية للحريات العامة والحقوق الفردية وهو المبدأ الذي وصفه مونتسكيو في كتاب روح الشرائع منطلقًا من فكرة أنّ توزيع العمل بين السلطات يجعلها تضع حدودًا لبعضها البعض: "لا يحدّ السلطة إلّا السلطة والسلطة إذا اجتمعت في يد شخص واحد أو هيئة واحدة لا مكان للحرية. سيطر هذا المبدأ الاساسي بل الجوهري في النظم البرلمانية على تاريخ بريطانيا الحديث وعلى تاريخ الولايات المتحدة بعد استقلالها حيث صاغته الأخيرة في أوّل دستور مكتوب في العالم معتبرة أنّه يحقق ثلاثة أغراض هي المساواة والاستقلال والتخصص. ثمّ تبنته فرنسا ابتداءً من 1789 حيث ورد في إعلان حقوق الإنسان والمواطن: "كلّ مجتمع لا تتحقق فيه ضمانات الحقوق والفصل بين السلطات لا دستور له". وقد نصّت حاليًا على هذا المبدأ معظم دساتير العالم وبعض الدساتير العربية ومنها لبنان الذي استدرك بالنص في الفقرة ه من المقدمة: "النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها".

كما أنّ الدستور التونسي الجديد لعام 2012 أكّد على اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن فيما بينها في مقدمته. ما فعله أيضًا دستور فلسطين الذي نصّ على هذا المبدأ

في المادة الثانية منه: "الشعب مصدر السلطات على أساس مبدأ الفصل بين السلطات". أما الدستور الكويتي فقد أورده في الباب الرابع المادة الخامسة: "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقًا لأحكام الدستور" كما اورده مشروع الدستور المصري للعام 2013 في المادة 5 من الباب الاول: "يقوم النظام السياسي على اساس التعدديّة السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها" (أين التوازن؟).

ثالثًا - مبدأ السيادة الشعبية: تقوم الحكومات في الدول الديمقراطية على مفهوم الشرعية المستمدة من الشعب أو النابعة من إرادة الشعب. وسيادة الشعب أو حكم الشعب هو ترجمة لكلمة ديمقراطية اليونانية.

يفتتح الدستور الأميركي بعبارة "نحن شعب الولايات المتحدة... نرسم ونضع هذا الدستور"، والمادة 3 من دستور 1958 الفرنسي تقول: "السيادة الوطنية ملك للشعب يُمارسها عن طريق ممثليه بواسطة الاستفتاء ولا يجوز لأي فئة من الشعب أن تستأثر بحق ممارسة السيادة الوطنية".

من الدول العربية التي أوردت هذا المبدأ في مقدمات دساتيرها، لبنان في الفقرة د من المقدّمة: "الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية". وأورده الدستور العراقي في بابه الأول تحت عنوان المبادئ الأساسية: "السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السرّي العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية".

ذكر الدستور الجزائري في الباب الأول تحت عنوان المبادئ العامة: "الشعب مصدر كلّ سلطة - السيادة الوطنية ملك للشعب وحده"، وأضاف فقرة أخرى: "يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء بواسطة مسؤولية المنتخبين". ونصّ الدستور التونسي ضمن المبادئ العامة التي تلت المقدمة: "الشعب مصدر السلطات يُمارسها عبر ممثليه المنتخبين انتخابًا حرًا وعبر الاستفتاء"، وكذلك دستور فلسطين المادة الثانية منه: "الشعب مصدر السلطات يُمارسها عن طريق السلطات..." وذكره مشروع الدستور المصري للعام 2013 في المادة 4 من الباب الاول: "السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات".

رابعًا – الحقوق والحريات: تضمّنت الدساتير عددًا من الحقوق والحريات التي يقع على عاتق الحكومات حمايتها، والتي يجب على السلطتين الا تعتدي عليها مثل حرية التعبير، وحرية الفكر، وحرية الدين والمعنقد، وإنشاء الجمعيات، وحق الملكية. ترد هذه الحقوق في مُقدمات الدساتير، كما فعل دستور 1891 الفرنسي والدساتير الفرنسية التي تلته. أمّا الدساتير التي لم تورده في مقدمتها فقد أوردته في الأبواب الأولى، وهنا نذكر أنّ الدستور الأميركي الأولى في العالم استدرك خُلُوهُ من الحقوق والحريات فأوردها بشكلٍ مستقل في التعديلات العشرة التي أقرّت عام 1791 أي بعد سنتين من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي. أما الدول العربية التي أوردت النص على الحقوق والحريات كان لبنان أولها الذي كان قد خصص فصلاً لها تحت عنوان حقوق اللبنانيين وواجباتهم وعاد وأكّد في مقدمته الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة ب من المقدمة وأكّد على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد في الفقرة ج وأكّد في الفقرة الأخيرة من المقدمة أنّ "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

أمّا الدستور العراقي فقد أورد في الباب الأول نصا: "لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور"، بالرغم من أنّه أورد في الباب الأول تحت عنوان المبادئ الأساسية أنّ "دين الدولة الإسلام". كما حاول أن يوفّق بين الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي وحقوق غير المسلمين كما ورد في الفقرة الثانية، حيث أضاف عبارة: كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد وحرية العقيدة أو الممارسة الدينية، كالمسيحيين والأيزيديين والصابئة..." وأكّد أنّ العراق بلد مُتعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، واعترف باللغة الكردية الرسمية، وأقرّ بحق العراقيين بتعليم أبنائهم اللغات الأم كالتركمانية والمربانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية.

وكذلك الدستور المغربي الذي أعلن في مقدمته التعهد في التزام ما تقتضيه مواثيق المنظمات الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات وأكدت تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًّا. وفي الباب الأول تحت عنوان أحكام عامة والمبادئ الأساسية، أقرّ بوجود الأحزاب

السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية مؤكدًا على أنّ نظام الحزب الواحد هو نظام غير مشروع.

وأكدت مقدّمة الدستور التونسي على "التعددية والانتخابات الحرّة وعلى قيام الحكم على احترام حقوق الإنسان وعلوية القانون واستقلالية القضاء والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات وبين كلّ الفئات والجهات". وفي باب المبادئ العامة أكّد أنّ الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد ولممارسة الشعائر الدينية وحاضنة للمقدسات، ضامنة للمقدسات وضامنة لحياد دور العبادة عن الدعاية الحزبية".

أمّا مقدّمة الدستور الجزائري التي اتصفت بحديثها الوجداني عن الثورة والقيم فقد ركّزت على حرية الشعب ومشاركة الجزائريين في تسيير شؤون الفرد والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحربة لكلّ فرد.

لكن لا بد من الاشارة الى ان مشروع الدستور المصري للعام 2013 في المادة 3 من الباب الاول نص على ان: مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لاحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية، واختيار قاداتهم الروحيين. وإن كان قد أكد في المقدمة على ان مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، لكنه حدد مرجعاً لتفسيرها هو مجموع احكام المحكمة الدستورية في ذلك الشأن وهي موائمة ذكية تُشكل حلاً للتناقضات التي قد تظهر بين احكام الشريعة والقانون بجعل القضاء الدستوري المرجع الصالح.

خامسًا - شكل الدولة والنظام السياسي: أكّد الدستور التونسي في باب المبادئ العامة على الشكل الموحّد للدولة وعلى اعتماد اللامركزية كأساس للتنظيم الإداري الجهوي والمحلي. كما أكّد في الفصل الأول أنّ النظام جمهوري. في المقابل، نجد أنّ الدستور العراقي نصّ تحت عنوان المبادئ الأساسية على أنّ جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي إتحادي، بمعنى أنّ الدستور العراقي أخذ بالفدرالية كشكلٍ من أشكال النظام السياسي. ونجد في الدستور الجزائري كذلك تحت عنوان المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري أنّ الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية

وهي واحدة لا تتجزأ. نلاحظ أنّ دستور المغرب أورد في بابه الأول تحت عنوان أحكام عامة والمبادئ الأساسية ان "نظام الحكم في المغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية". وهذا ما فعله مشروع دستور مصر في العام 2012 حيث جاء في المقدمة العامة: "نظام الحكم ديمقراطي، يرسّخ التداول السلمي للسلطة... التعددية السياسية والحزبية، وتضمن لجهة الانتخابات وإسهام الشعب في جميع القرارات الوطنية". ويذكر الدستور المصري في المادة الأولى: "جمهورية مصر العربية دولة مستقلة ذات سيادة مُوحّدة لا تقبل التجزئة ونظامها ديمقراطي". كما نرى مشروع الدستور المصري للعام 2013 في المادة الاولى من الباب الاول لنتص: ان نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على اساس المواطنة وسيادة القانون.

جاءت مقدمة الدستور اللبناني أكثر توضيحًا عندما نصّت في الفقرة ج أنّ "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة" ونصّ في الفقرة ه أنّ النظام السياسي يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها.

* * *

هكذا يتبين أنّ بعض الدساتير العربية قد حذت حذو دساتير الدول الديمقراطية، وهي بذلك قد تُشكّل منارة للدول الأخرى التي تشهد عمليات التحول نحو الديمقراطية، لكن مع أخذ بالاعتبار الواقع السياسي والاجتماعي ومستوى الوعي عند أفراد المجتمع، لأن هذه الدساتير يجب أن تشكّل المرجعية الأساسية والعناوين الكبرى لعملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية بشرط تأمين الحماية لهذه المبادئ والتي تتم على يد القضاء الدستوري.

رُبّ قائلٍ أنّ ما قيمة هذه النصوص في الدساتير إن لم تُطبّق. فالجواب أنّ هذه المبادئ الأساسية حتى ولو لم تُطبّق تبقى رمزًا وعنوانًا ومطلبًا للشعوب في حركتها نحو الأفضل.

أفضل كلام يمكن أن نختم به هو ما قاله أحد الآباء المؤسسين والرئيس الثالث للولايات المتحدة الأميركية توماس جفرسون بخصوص قضايا السلطة: "... لا تستمعوا لما يُقال بشأن منح الثقة للرجل، بل أوثقوه من الأذى بوثاق الدستور". أضيف: ضعوا مفتاح الوثاق بيد القضاء الدستوري.

ضمان الحريات العامة في صياغة الدساتير عقل *

ترتبط فكرة صياغة الدساتير ارتباطاً أساسياً بفكرة الحقوق والحربات،

الحرية ليست حقاً فردياً أو امتيازاً لمجموعة معينة، بل هي حق لكافة المواطنين وجزء لا يتجزأ.

الحرية ليست منحة من أحد، وإنما حق تم إنتزاعه عبر تاريخ طويل من النضال من أجل التحرير والإستقلال والإصلاح الإجتماعي والسياسي.

جميع الثورات والانتفاضات التي قامت بها الشعوب ضد تعسف السلطات الحاكمة، كان الهدف منها انتزاع الحريات وتكريسها في نصوص دستورية وقانونية تكفل ممارستها وحمايتها...

ما يتضمنه الدستور من مبادئ تتعلق بالحقوق والحريات العامة، فإنها قد تقررت لمصلحة الأفراد في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية.

حماية الدستور من خلال الرقابة على دستورية القوانين هي أهم من إعداد الدستور وإقراره، حيث تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان سيادة القانون وكفالة العدالة والمساواة في المجتمع الديمقراطي، وهي من الضمانات الهامة للحرية والديمقراطية.

فإذا أصاب الفساد جسم الهيئة التشريعية نتيجة الصراعات السياسية والحزبية فإن الرقابة تعتبر هي الوسيلة الأخيرة للأفراد في الدفاع عن حقوقهم.

إن لموضوع الحقوق والحريات العامة 1 أهمية بالغة، فهي الركيزة الأساسية التي يقوم

^{*} دكتور في الحقوق، استاذ محاضر في الجامعة اللبنانية وكلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان والكلية الحربية.

عقل عقل عقل

عليها النظام الديموقراطي.

1 ضمانات ممارسة الحربات

إن ضمانات ممارسة الحقوق والحريات العامة كثيرة ومتعددة ومن بين أهم هذه الضمانات

- 1- وجود دستور يضمن الحقوق والحريات بهدف تحقيق دولة قانونية
 - 2- مبدأ سيادة القانون
 - 3- مبدأ الفصل بين السلطات
 - 4- مبدأ إستقلال القضاء
 - 5- احترام المعاهدات والمواثيق الدولية
 - 6- مبدأ الرقابة على دستورية القوانين
 - 7- الرقابة القضائية على أعمال الإدارة
- 8- النصوص الدستورية المنظمة لدور الأفراد والهيئات في ضمان حقوق الإنسان وحرياته:

أ. تصنف الحريات بشكل عام إلى حقوق وحريات فردية وهي امتيازات للأفراد يمتنع على السلطة التعرض لها، وحقوق وحريات سياسية جوهرها وضع السلطة في أيدي الشعب.

الحرية الفردية تقسم بين حريات ذات مضمون مادي وأخرى ذات مضمون معنوي.

الحريات ذات المضمون المادي: الحرية الشخصية - حرية التملك - حرية السكن وحرمته - حرية العمل والتجارة والصناعة...

الحريات ذات المضمون المعنوي: حرية العقيدة والاديان - حرية الصحافة - حرية تكوين جمعيات - حرية التعليم...

بعض الحريات لها مضمون مادي ومعنوي في أن واحد كحق الأمن مثلاً.

- حق الإفراد والجماعات والنقابات والأشخاص المعنوية في مخاطبة السلطات العامة وذلك عن طريق تقديم العرائض والشكاوي (مادة 16 من الدستور الياباني الصادر عام 2(1946).

Le droit de pétition : Il s'agissait du droit de formuler des demandes, d'exposer des plaintes aux autorités publiques³.

La Charte des droits fondamentaux de l'union européenne dans son article 44 : Tout citoyen de l'Union ainsi que toute personne physique ou morale résidant ou ayant son siège statutaire dans un État membre a le droit de pétition devant le Parlement européen.

حول حق الافراد في تقديم العرائض امام البرلمان الاوروبي. نصت المادة 44 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي: يكون من حق أي مواطن في الاتحاد وأي شخص طبيعي أو معنوي مقيم... أن يقدم عريضة للبرلمان الأوروبي.

- حق الأفراد في التخطيط والمساهمة في سياسة الدولة

- حق الأفراد في الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم أمام القضاء

ما تميزت به الإتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان هو إنشاء أجهزة لتحقيق رقابة فعالة لاحترام الحقوق والحربات⁴.

_

². Article 16 de la Constitution du Japon: « Toute personne a le droit de pétition pacifique pour réparation de tort subi, destitution de fonctionnaires, application, abrogation ou amendement de lois, ordonnances ou règlements, ou pour toute réclamation en d'autres domaines ; nul ne peut faire l'objet de discrimination pour avoir pris l'initiative de pareille pétition ». Site du Ministère des Affaires étrangères, http://www.mofa.go.jp - Web Japan: http://web-japan.org/

³. Dominique Breillat, *Libertés publiques et droits de la personne humaine*, Gualino, 2000, p.252.

^{4.} من المتعارف عليه في القانون الدولي العام أن الفرد ليس له حق التقاضي أمام الأجهزة الدولية استنادا" إلى النظرية القائلة بأن حقوق الأفراد والمحافظة عليها من وظيفة الدولة . لكن كيف يمكن للحكومة أن تحمي حقوق الفرد إذا كانت في نفس الوقت هي المسؤولة عن المخالفة ؟ اذلك كان من الضروري أن تتاح للفرد إمكانية الإتجاه نحو جهاز دولي مختص لمقاضاة دولته في حال المخالفة والإعتداء على حقوقه وحرياته، لذلك يمكن لأي فرد أن يتقدم بشكوى أمام اللجنة وذلك بحد ذاته تطور كبير على صعيد القانون الدولى . المهمة الأساسية للجنة هي النظر في

إن المقارنة بين طبيعة أنظمة الحكم في بعض الدول العربية، تكشف لنا أن أكثر هذه الأنظمة لم تنتقل فعلياً إلى نظام حكم ديمقراطي، سواءً من ناحية النص الدستوري أو من ناحية المبدأ.

إن الحاكم في هذه الأنظمة إما يتفرد بالسلطة المطلقة صراحةً، أو يتحايل على المواد الدستورية فيقدم عليها مواد أخرى تناقض "مبدأ الشعب مصدر السلطات".

بعض الدول العربية التي تتمتع بدستور اوجدت مؤسسات شكلية للديمقراطية، من مجالس نواب، مجالس محلية وغيرها من الهيئات. السلطة التشريعية في بعض هذه الدول منصاعة لإرادة الحكم.

2 الدساتير وشرعية الحاكم

بشكلٍ عام، تسعى دساتير بعض الدول العربية، وأنظمتها الأساسية، إلى تعزيز شرعية الأسر الحاكمة بشرعية مؤسساتية دستورية، وتؤكد هذه الدساتير على هوية هذه الدول، وتقدم عدة صياغات لدور الشريعة الإسلامية في عملية التشريع. على سبيل المثال، تنص دساتير كل من الكويت والبحرين والإمارات وقطر على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع، بينما ينص النظام الأساسي لسلطنة عمان على أن الشريعة الإسلامية هي أساس التشريع. أما في المملكة العربية السعودية، فينفرد النظام الأساس فيها بالنص على أن دستور المملكة هو كتاب الله وسنة رسوله.

وتؤكد دساتير كل من الكويت والبحرين وقطر على أن نظام الحكم في هذه الدول هو ديمقراطي، وأن الشعب هو مصدر السلطات، كما تُؤكد على الفصل بين السلطات التنفيذية

الدعوى والبحث فيها. وضعت المادة ٢٦ من هذه الإتفاقية شروطاً على أساس أن مقدم الشكوى لا يمكن تقديم مراجعة إلاّ بعد أن يستنفذ جميع الطرق الداخلية لتبدأ اللجنة عملها.

F. Sucre, Droit international et européen des droits de l'homme, PUF, 2001.

والتشريعية والقضائية، وعلى استقلال القضاء، وتعطي للمجالس المنتخبة سلطة التشريع، إلا أنها أيضاً تعطي للحاكم سلطات تنفيذية وتشريعية ورقابية واسعة، وتُحصنه من المساءلة، فتغيب بذلك مبادىء اساسية منها مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ سيادة الشعب وغيرها من المبادىء.

في مجال حماية الحقوق والحريات، فإن دساتير بعض الدول العربية بخلاف النظام الأساسي السعودي، تضم العديد من المواد التي تتعلق بضمان الحريات العامة، وحقوق المواطنين، إلا أن صياغة هذه المواد تقيد الكثير من النصوص التي تحمي الحقوق والحريات بأحكام القانون وضوابطه، مما أفسح المجال لإصدار قوانين عدة تقيد ممارسة هذه الحقوق والحريات، وتفرغ هذه المواد الدستورية من مضمونها الديمقراطي.

وجود دستور أو وثيقة دستورية بحد ذاته لا يعني بالضرورة أن النظام السياسي هو نظام دستوري ديمقراطي، حيث إن ذلك يعتمد على مدى التطبيق الفعلي لمبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات وضوابط الدستور الديمقراطي، ومدى تقيد مؤسسات الدولة بمواده، وقدرته على حماية حقوق المواطنين والحريات العامة، وضبط ممارسات السلطة، والقوى السياسية في إطار قانوني ومؤسساتي فاعل.

3 الملامح العامة للدساتير

سأعرض بعض ما تنص عليه هذه الدساتير، بغض النظر عن مدى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع.

الكويت: التجربة الدستورية في دولة الكويت تُعد الأعرق في منطقة الخليج العربي، والأكثر تقدماً من حيث إتاحة المجال للمشاركة الشعبية في التشريع والرقابة مقارنة بغيرها من دول .

يحاول دستور الكويت، أن يمزج بين نظام الإمارة الوراثي وبين النظام الديمقراطي الذي تكون فيه السيادة للشعب. ينص على أن الكويت إمارة وراثية، تحصر فيها الإمارة في ذرية الأمير، وأن نظام الحكم في الكويت هو ديمقراطي، السيادة فيه للأمة "مصدر السلطات"، كما ينص على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث مع تعاونها، ووفقاً لأحكام الدستور.

بالنظر إلى المواد اللاحقة، نجد أن الدستور يعطي الأمير صلاحيات تنفيذية وتشريعية ورقابية، ويحصنه من المساءلة المباشرة، فهو رئيس الدولة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمارس السلطة التنفيذية بواسطة وزرائه، وله وحده سلطة تعيين رئيس الوزراء، وإعفاؤه من منصبه. كذلك، يمتلك الأمير أعلى سلطة رقابية، كذلك، للأمير أن يحل مجلس الأمة⁵.

وينص الدستور على تولي الأمير السلطة التشريعية بالمشاركة مع مجلس الأمة، فلا يصدر أي قانون دون موافقة المجلس، ومصادقة الأمير.

في عام 2005 بمبادرة من الأمير، سمح للمرأة بمباشرة حقوقها السياسية.

من حيث حماية الحقوق والحريات العامة، يؤكد دستور الكويت على المساواة بين الجميع أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، ويحظر التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، ويكفل الحرية الشخصية. كما يحظر التعذيب، أو التعدي على كرامة الإنسان، أو القبض على أي شخصٍ أو تقتيشه أو تقييد حريته إلا بحكم القانون، ويحظر فرض العقوبة إلا بحكم قانون، وبعد محاكمة عادلة. وينص الدستور على حماية حرية الاعتقاد بشكلٍ مطلق، وعلى حرية ممارسة الشعائر، مع ضرورة تقيدها بعادات المجتمع والنظام والآداب العامة. كما ينص على ضمان حرية الرأي والبحث العلمي والتعبير والصحافة والطباعة والنشر، وسرية المراسلات، وتشكيل الجمعيات والنقابات على أسسٍ وطنية وسلمية، وعلى حرية الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات. إلا أن الدستور رهن ممارسة هذه الحريات بأحكام وضوابط القانون.

⁵ هشام عبد الصمد، حل البرلمان في الكويت. دراسة تطبيقية مقارنة، اطروحة دكتوراه،الجامعة اللبنانية، 2010.

البحرين: عام 1974 قام الأمير بحل المجلس الوطني بعد أن تزايد الخلاف حول قانون أمن الدولة، وتم تعطيل أحكام الدستور المتعلقة بالسلطة التشريعية والرقابة، كما أصدر الأمير مرسوماً بتأجيل انتخابات المجلس الوطني، على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء السلطة التشريعية. وظلت الحياة النيابية معطلة حتى عام 2001. أعدت مشروع الدستور المعدل لجنة، قام الملك بتشكيلها وأقرت هذه اللجنة الدستور المعدل في غياب الآليات الدستورية.

بموجب المادة الأولى من دستور 2002؛ فإن نظام الحكم في البحرين هو ملكي دستوري وراثي، كما تنص نفس المادة على كونه نظاماً ديمقراطياً السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً وفقاً لأحكام الدستور.

وبنص دستور 2002 على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولكنه من ناحيةٍ أخرى يُعطى صلاحيات تنفيذية وتشريعية واسعة للملك، ويُحصنه من المساءلة. وتنص المادة 3 على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك والمجلس الوطني وفقا للدستور،

بعد الاحتجاجات التي اندلعت في البحرين بدءً من 14 شباط 2011، والأزمة السياسية التي تلتها، أصدر الملك مجموعة من التعديلات الدستورية دخلت حيز التنفيذ في عام 2012.

يُؤكد الدستور على مبدأ صيانة الحقوق والحريات العامة، وينص على المساواة بين المواطنين أمام القانون، ويُحظر التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وينص على حماية الحرية الشخصية، وحق الملكية، ويضمن حق المحاكمة العادلة، ويُحظر التعذيب المادي أو المعنوي، أو الإغراء، أو التعدى على الكرامة، وبُبطل الاعترافات الصادرة تحت التعذيب. كما ينص الدستور على حرية الضمير، وعلى حماية دور العبادة وممارسة الشُّعائر الدينية بما يتوافق مع العادات المرعية في البلد. ويكفل الدستور حربة الرأي والتعبير والصحافة والنشر، وحرية المراسلات، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية سلمية ولأهداف مشروعة، وعلى إباحة الاجتماعات والمواكب العامة، ولكنه يُقيد ممارسة هذه الحقوق بالشروط والأوضاع التي يحددها القانون، مما أفسح المجال لإصدار قوانين وضعت قيوداً إجرائية ورقابية على ممارسة هذه الحقوق، بما في ذلك قانون الصحافة والطباعة والنشر، وقانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات، وقانون الجمعيات السياسية.

يستثني الدستور من إمكانية التعديل الأحكام المتعلقة بدين الدولة ومرجعية الشريعة، والنظام الملكي، ومبدأ الحكم الوراثي...

قطر: ينص الدستور القطري على أن الشعب مصدر السلطات، وعلى الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مع تعاونها. في المقابل، يمنح الدستور سلطاتٍ واسعة للأمير، اذ يحق للأمير أن يتولى أي اختصاصات أخرى بموجب الدستور أو القانون، مما يفسح المجال لإصدار قوانين توسع من سلطاته. كذلك يمتلك الأمير أعلى سلطة رقابية، حيث يمتلك وحده حق مساءلة رئيس الوزراء – والوزراء متضامنين – عن السياسة العامة للدولة.

وينص الدستور على المساواة وحظر التمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين. ويكفل الحريّة الشخصية وضوابط المحاكمة العادلة ويحظر التعذيب والتعدي على الكرامات، وإبعاد المواطنين. كما ينص على حرية الرأي والتعبير والبحث العلمي والصحافة والطباعة والنشر، وحرية العبادة، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات ومخاطبة السلطات العامة، وحق الترشيح والانتخاب، إلا أنه أيضاً يجعل ممارسة هذه الحقوق رهن أحكام القانون وضوابطه.

ينفرد دستور قطر بصياغة مادته الأخيرة 150 والتي تنص على أن يلغي النظام الأساسي المؤقّت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 1972/4/19، وتبقى سارية الأحكام الخاصة بمجلس الشورى الحالي إلى أن يتم انتخاب مجلس الشورى الجديد. وكان أثر هذه المادة أنها أتاحت إرجاء تفعيل فصل السلطة التشريعية إلى الوقت الذي تُقرر فيه السلطة التنفيذية إجراء انتخاباتٍ لمجلس الشورى، دون تحديد فترةٍ زمنيةٍ قصوى يتم خلالها إجراء انتخابات، مع ما يترتب عن ذلك من إصدار السلطة التنفيذية وبصورة منفردة أهم القوانين التي تُعنى بتنظيم ممارسة الحقوق والحريات العامة، وتحدد قواعد التقاضي وإجراءات بتنظيم الانتخابات وتوزيع الدوائر الانتخابية، وخاصة أن الدستور لا يُلزم السلطة التنفيذية بعرض هذه القوانين على المجلس التشريعي بعد انتخابه.

ويُذكر أن قطر مددت لمجلس الشورى المعين لثلاث سنوات إضافية بدءًا من عام 2010.

ولا يمكن طلب تعديل الأحكام الخاصة بحكم الدولة ووراثته أو الأحكام المتعلقة بالحقوق والحربات، إلا لغرض منح المزيد منها.

الإمارات العربية المتحدة: ينص باب الحقوق والحريات العامة في الدستور على المساواة أمام القانون، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي، إلا أنه لا يأتي على ذكر التمييز بسبب الجنس. كما يحظر التعذيب، وينص على ضمان حق المحاكمة العادلة، وحرية التقل، وحرية الرأي والتعبير والمراسلات والقيام بشعائر الدين، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والتقاضي، إلا أنه مثل بقية الدساتير، يجعل ممارسة هذه الحقوق مرهوناً بالضوابط التي يحددها القانون.

سلطنة عمان: أصدر السلطان مرسوماً بالنظام الأساسي لسلطنة عمان في 6 تشرين الثاني 1996 وبمبادرة منفردة، ولا يُمكن بموجب النظام الأساسي إجراء أي تعديل عليه إلا بمرسوم يصدره السلطان. ويعطى النظام الأساسي صلاحيات شبه مطلقة للسلطان.

في 11 تشرين الأول2011، أصدر السلطان مرسوماً بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي، وإعطاء بعض الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس عمان، وذلك بعد الاحتجاجات التي شهدتها السلطنة خلال عام 2011. وكان أبرز التعديلات هو تعديل المادة 6 من النظام الأساسي، والتي تتحدد طريقة اختيار سلطان جديد بعد شغور المنصب .تنص المادة المعدّلة على أن يقوم مجلس العائلة الحاكمة باختيار سلطان للبلاد خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، وإن لم يتم ذلك، يقوم مجلس الدفاع بحضور رئيسي مجلس الدولة والشورى، وبحضور رئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت الشخص الوارد اسمه في وصية السلطان، وكان مجلس الدفاع وحده في السابق يختص بتثبيت من ورد اسمه في الوصية.

ويضم النظام الأساسي مواد تنص على حماية الحقوق والحريات العامة، مثل الحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر والاجتماع، وحرية تكوين الجمعيات على أسسِ وطنية وسلمية، في حدود الضوابط التي يبينها القانون.

المملكة العربية السعودية: النظام الأساسي السعودي هو الأقل تفصيلاً، حيث يقتصر على عدد من المبادئ العامة ويحمل هذا النظام الأساسي سمات الدستور شكلياً، إلا أن مادته الأولى تنفي عنه صفة الدستورية، حيث تنص على أن دستور المملكة هو القرآن والسنة.

بحسب النظام الأساسي، فإن المملكة العربية السعودية تتخذ من القرآن والسنة مصدراً للأحكام والتشريع وتنظيم الدولة، كما تستمد شرعيتها وسيادتها من مرجعية الإسلام، بدلاً من الشرعية الشعبية التي تتجلى عادة في النصوص الدستورية التي تجعل من الشعب مصدراً للسلطات.

للملك بموجب النظام الأساسي صلاحيات مطلقة.

يضمن هذا النظام الأساسي حق الأمن، وحرية التنقل، وحرمة المسكن، وسرية المراسلات، وحق التعليم والعمل، والملكية. إلا أنه وبخلاف باقي دساتير الدول العربية لا يحتوي على أي ضمانات بشأن حرية الاعتقاد، أو ممارسة الشعائر الدينية، أو حرية التعبير أو المساواة بين المواطنين. كما لا يذكر حرية العمل السياسي أو تشكيل النقابات أو الجمعيات السياسية أو التعبير عن الرأي السياسي، بأي شكل من الأشكال. كما أنه لا يحتوي على أي ضماناتٍ بشأن منع التعنيب أو سوء المعاملة 6.

^{6.} Le royaume wahhabite a lui aussi été menacé par les révoltes populaires qui ont secoué une grande partie du monde arabe en 2011. Des appels à manifester y ont circulé, via Internet, tandis que des intellectuels et des activistes des Droits de l'Homme adressaient au Roi des demandes de changements constitutionnels et sociaux. La stratégie adoptée par la monarchie saoudienne pour contrer la menace est de désavouer les manifestations qualifiées de « contraires à l'Islam », Rapport 2012, La liberté religieuse dans le monde – AED, International Bischof-Kindermann-Str. 23, 61462 Königstein, Germany, 2012.

الأردن: أكد دستور الأردن على أن عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي لأسرة الملك، وتكون وراثة العرش من الذكور من أولاد الظهور وفق الأحكام.

الخطوة المهمة هي التعديل الذي ادخل الى مضمون المادة 128 التي تنص على أنه "لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس اساسياتها"

لبنان: الحريات العامة في لبنان مُعبَّر عنها في الدستور وأحكام القوانين الوضعية وهي موجودة في القانون الجزائي، قانون العقوبات، القانون الإداري، وقانون العمل...

نظم الدستور اللبناني عام 1926 في المواد 7 الى 15 الحقوق والحريات الأساسية للمواطن. ونظراً للتطور الحاصل على صعيد الحقوق الأجتماعية والأقتصادية وضع المشرّع بعض القوانين التي تؤمن بعض الحقوق أو جزءًا منها.

وفي فترة لاحقة سنة 1990 بعد تعديلات الطائف تكرست بعض الحقوق والحريات في الدستور وذلك بعد وثيقة الوفاق الوطني التي أقرها النواب في الطائف ووافق على جزء منها المجلس النيابي في ما بعد. فجاءت مقدمة هذا الدستور الجديد تنص وتتضمن قواعد وأحكام لها قيمة دستورية توازي القواعد والأحكام التي تضمنها الدستور اللبناني بحد ذاته 7.

آلا السلطة التشريعية تستطيع مخالفة هذه القواعد فيما تصدره من قوانين، وإلا غدت هذه القوانين غير دستورية وحق للمجلس الدستوري في لبنان الذي يملك الرقابة على دستورية القوانين أن يقوم بإبطالها ولا تستطيع السلطة التنفيذية أيضاً مخالفة هذه القواعد فيما يصدر عنها مراسيم وأنظمة وإلا غدت غير مشروعة وحق للمجلس الدستوري إلغائها إذا كانت هذه المراسيم تتمتع بالقيمة القانونية.

من دراسة القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري نستنتج أنه أدخل في "الكتلة الدستورية" مقدمة الدستور في الكتلة الدستوري وقم 95/3 تاريخ الدستور في احدى حيثيات قرار المجلس الدستوري رقم 95/3 تاريخ 95/9/18:

[&]quot;وحيث ان النظام الدستوري المقرر للسلطة القضائية والمشار اليه في البند ه من مقدمة الدستور يتكامل مع نص المادة 20 من الدستور..."

وكذلك في حيثيتين من قرار المجلس الدستوري رقم 96/4 تاريخ 96/8/7: "وحيث ان الفقرة ج من مقدمة الدستور تنص بدورها على أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على إحترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الأجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل (...) حيث ان الفقرة د من هذه المقدمة تنص أيضاً على ان الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية".

إدخال مقدمة الدستور في الكتلة الدستورية يستتبع حكماً إعتبار مواثيق جامعة الدول العربية ومواثيق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزءاً من الكتلة الدستورية . ويكون بالتالي للمجلس

لكن الخطوة الأهم كانت إنشاء المجلس الدستوري كي يكون الضامن لهذه الحريات لكن وللأسف لم يُعطى هذا المجلس حق تفسير الدستور واكثر من ذلك تم تهميش دوره في عدة محطات، ومؤخراً جاء تعطيل المجلس الدستوري ليشكل كارثة. المجلس النيابي لا يملك سلطة التمديد لنفسه بما يخالف النصوص الدستورية، وإلا لجاز له أن يمدد لأعضائه لمدى الحياة. وهذا بمثابة تعدي على حرية المواطن. الإرادة الحرة تعني قدرة الإنسان على التقرير والاختيار والانتخاب.

اكثر من ذلك إن بعض القوانين التي اقرت في لبنان تُطبق وهي غير دستورية والدستور لم يعطي للمواطن او للجمعيات والهيئات الحق في مراجعة المجلس بشأنها بل اعطي هذا الحق لهيئات لا مصلحة لها بمراجعته.

ان التلويح بشعارات التنمية والإستقرار. في بعض الأنظمة، كما عناوين الحوكمة في بعض الآحيان. تعكس رغبة في الأنتقاص من الحريات العامة وتحويل هذه الحريات وحقوق الإنسان الى مجرد ممارسات شكلية وهمية لتجميل الوجه الديمقراطي للسلطة.

إن العبرة ليست بالقواعد الدستورية والنصوص القانونية المنظمة لحقوق الأنسان والحريات العامة، إنما باحترام هذه الحقوق وتطبيقها والا اصبحت حبراً على ورق.

كل هذا الحراك الحاصل اليوم في بعض الدول كان يجب ان يوظف من أجل التحرير والاستقلال والاصلاح الاجتماعي والسياسي، لا من اجل وضع اليد على الأنظمة بهدف هدم الحضارات وقمع الحريات وقتل المواطنين وترهيبهم.

قديماً كان للإسلام في القرن السابع ميلادي الفضل في إعلان مبدأ المساواة في الحقوق وفي إظهار الحقوق والحريات بصفة عامة حيث حدد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ووضع الضمانات الكفيلة بحمايتها إذ وجدت أساسها ايضاً في القرآن.

الدستوري صلاحية تقدير والإستناد لهذه المواثيق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في معرض مراجعته في دستورية قانون بحجة مخالفته لهذه الإعلانات. راجع: عقل عقل، محاضرات حقوق الإنسان، الكلية الحربية، سنة اولى، 2013.

إن الحضارة مشترك انساني بين الشعوب واحتكارها او حتى أسلمتها أمر غير مقبول، فالحضارة الإسلامية القديمة والعربية في العصر العباسي لم يصنعها الدين بل صنعتها العلوم والمعارف وبُنيت على أساسها الحضارات، وقد يكون الدين إطارا قيمياً لهذه الحضارة.

الإسلام الأول هو إسلام التسامح ومد الجسور والإعتراف بالآخر فما نشاهده اليوم في مصر وسوريا وغيرها من الدول هو بعيد كل البعد عن الإسلام... ويؤدي الى المزيد من العزلة والتقوقع.

الدساتير وضمانات حقوق الإنسان

منار زعيتر *

يُشكل المؤتمر فضاء للتفكر في قضايا تمس حياتنا اليومية حيث إن بلداننا تمر في أحلك اللحظات التي تطرح علينا مسؤولية التعاطي الجاد معها على قدر ما تحتمل من هواجس وتحديات ريما تطال ما إعتبرناه ثوابت أنجزت بفعل نضالات وتضحيات.

الدساتير وحقوق الإنسان، عنوان مُربك بقدر ما قد يبدو سهلا ، لكون الدساتير في الظاهر تنص على الحقوق والحريات، إذ قد يبدو إن لا إشكالية تتعلق بهذا العنوان، ولكننا نستطيع التدقيق في العنوان إنطلاقا من إننا نحتاج لنقاش شكل علاقتنا مع الدولة ومع الأفراد في ظل المرحلة التي نعيشها، حيث إنه ثمة حراك تعيشه المنطقة أدى إلى سقوط نظم سياسية إنتهكت لعقود ابسط حقوق الأنسان ونهبت الثروات. مشاركة المواطنين في هذا الحراك تطور أحيانا بإتجاهات صدامية وبقي سلميا أحيانا أخرى ولكن ما هو ثابت إن الحراك قد إنطلق لأهداف الشعور بالكرامة تحت مسمى: الشعب يريد.

بعد الحراك الذي لم ينته، الصورة غير واضحة في ظل التحديات المرتبطة بشكل البنى السياسية والإقتصادية القادمة: شكل الدساتير ؟ شكل الحراك السياسي والإجتماعي؟ مفهوم المواطنة؟ المرجعية؟ الحريات الفردية والعامة؟ حقوق النساء؟ مفهوم الاقليات وحقوقهم؟

السؤال الجوهري إذًا: كيف نعمل على صياغة دساتير تؤسس للديمقراطية بما هي نظام سياسي يضمن فرص المواطنين كافة في المشاركة في الشؤون العامة على قدم المساواة، وبما هي مفهوم مبني على فلسفة تعتبر ان كل إنسان مهما كان عمره او شكله او اصله او وضعه الإقتصادي فهو قيمة مطلقة، وبما هي نهج سياسي وإجتماعي يُؤمن بالحقوق الإجتماعية

^{*} محامية بالاستئناف.

المتساوية ويقر بالحرية في الرأي والمعتقد والممارسة، وبما هي نظام يتعامل مع المشاكل والنزاعات بطرق سلمية عبر الحوار والشورى والمعارضة، وبما هي منظومة تنطلق من مجموعة قيم منها: مبدأ الحقوق المتساوية، الكرامة الإنسانية ،إحترام الإختلاف في الرأي او المعتقد، الحرية والمشاركة.

ينطلق هذا السؤال من واقع إنه عادة ما تعقب الثورات والتحولات السياسية حالة من عدم الاستقرار تستازم تبني إجراءات وتدابير مستحدثة ورشيدة لمواجهة تداعيات تلك التحولات، وهي قد تشمل المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية, وتمتد لتشمل أيضا مراجعة التشريعات القائمة تمهيدا لإجراء ما يلزم من إصلاح وتطوير عليها. وفقا لتجارب الدول, خلال المراحل الانتقالية, فإنه يتعين دراسة وتحليل ما يصلح من المفاهيم التالية للعدالة للتطبيق علي الأوضاع القائمة: العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية والعدالة الإصلاحية, منفردة أو مجتمعة, مع إجراء التوازن اللازم بين آلياتها واختيار ما يتفق منها مع الخصوصيات الوطنية, بهدف كشف الحقائق وضمان التصدي للإرث المتراكم من انتهاكات حقوق الإنسان وعدم تكرارها، والقصاص العادل للضحايا وجبر أضرارهم, وبصفة عامة تحقيق العدالة في أسمى معانيها.

منطلق هذه الدراسة هو التأكيد على إن الضمانات الدستورية تكون أكثر فاعلية حينما تكون واضحة لا تحتوي موادا مبهمة، حيث يمكن للقوانين سيما في ظل بيئات غير مستقرة ومنظومة قضائية غير مُحصنة إلى صدور تشريعات تخالف روح الدستور وتنتهك الحقوق.

ينطلق السؤال من ضرورة نقاش مجمل التحديات التي تطال حالة حقوق الإنسان في مراحل ما بعد الثورات، وهي متعددة، وبدأت تتجلى بشكل فعلى.

1. الخوف من إعداد دساتير لا تقدم نموذجًا حديثًا يساعد في بناء منظومة سياسية وإجتماعية وإقتصادية تلبي متطلبات رحلة ما بعد الحراك.

2. القوى الأصولية التي حصدت جهد الشعوب ولا تُشكل سوى نسخة مُستنسخة عن الانظمة السابقة وهي لا تقدم سوى نموذجًا إرتداديًا لعقود من القمع والعنف المؤسسين على سلطة المقدس.

- 3. ضعف وجود قوى وأحزاب تحمل مشروعًا تقدميًا، تُقدم رؤية لمشروع الدولة الديمقرطية، قادرة على إستنهاض الشارع وفق خطط ورؤى واستراتيجيات.
 - 4. الخوف من عسكرة الدولة والانظمة السياسية.
- 5. عدم إقرار قوانين إنتخابية عصرية تؤمن التمثيل الصحيح للجميع، والخوف من إستنساخ قوانين جامدة بالية لا ترتقي بالعملية الإنتخابية إلى المستوى الذي يجعل منها آلية التمثيل الحقيقية لإرادات الناس وهواجسهم.
- 6. الخوف من إنتهاج سياسات إقتصادية تجعل من الشعب مُستهلكًا للتنمية وليس مساهمًا فيها، ومن إستمرار نهج السياسات الإقتصادية النيوليبرالية التي لم تنتهج السبل الملائمة للقضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المُطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وتوفير العدالة الاجتماعية والتي عملت لعقود على إفقار الناس والعمال والفلاحين.
- 7. الخوف من الكيدية في التعاطي مع ما يسمى"فلول النظام السابق "وعدم إنتهاج سبل العدالة الحقيقي.
- 8. الخوف من ضعف رصد وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان ومن عدم إعتماد قانون العدالة الأنتقالية بما يسمح بمعاقبة مرتكبي الجرائم وجبر الضرر للضحايا.
- 9. الخوف من إقصاء وتهميش مُتجددين للشباب من المشاركة الحقيقية في عملية التغيير الديمقراطي ومن أن يكونوا أدوات التغيير المجتمعي.
- 10. الخوف من إقصاء وتهميش مُتجددين للنساء من المشاركة الحقيقية في إعادة رسم المشهد السياسي، ومن عدم تشكل الحراك فرصة لتكريس المساواة وإلغاء كل اشكال التمييز بحقهن، كما وهناك الخوف من عدم معاقبة مرتكبي الجرائم بحق النساء، سيما جرائم العنف الجنسى.

* * *

لهذه التحديات وغيرها الكثير بلا شك أثرها في التأكد على إن بناء الدول والمجتمعات يقوم على عقدين متلازمين: عقد اجتماعى وعقد سياسي. كثيرًا ما يحدث خلطً بين العامة في القول بأن الدستور هو عقد اجتماعى بين الحاكم والمحكوم، في حين أن الحقيقة أن الدستور هو

عقد اجتماعى بين أبناء الشعب أو الجماعة الوطنية من اجل تنظيم حقوقهم وضمان حرياتهم دون أن يكون الحاكم طرفًا في هذا العقد، لأن مقتضى وجود الحاكم طرفًا يُعنى أن له مركز قانونيًا مساويًا للشعب وللمحكومين، أى أننا إزاء حاكم له مركز قانونى تعاقدى مكافئ لمركز الشعب، ولكل منهما حقوق والتزامات متقابلة، وهذا ما يُخالف مقتضى العقد الاجتماعى وفكرته المبنية على تحقيق التوازن بين حرية الفرد وحاجته للعيش فى وسط اجتماعي. أن العلاقة بين الشعب والحاكم يُنظمها ما نطلق عليه العقد السياسي، وتقوم فكرته على مسؤولية الحاكم فى إدارة شؤون البلاد بشكل يتوافق ومصالح المجتمع من أجل خلق حالة من الرفاهية والمستقبل الزاهر، بالإضافة إلى ضمان أمن وممتلكات وحريات المواطنين دون تمييز.

يترتب على هذا التمييز بين العقد الاجتماعي والسياسي نتيجة مهمة مفادها أن الحاكم يمارس السلطة، ليس كامتياز شخصي له، ولأسرته، وعشيرته، بل بوصفه نائبًا أو ممثلاً عن الجماعة ولمصلحتها. ولهذه الجماعة الحق في مراقبته ومساءلته وعزله. الدستور بمعنى العقد الاجتماعي أسمى من الحاكم، لكونه هو من يأتي بهذا الحاكم ويخلع عليه هذه الصفة ويمنحه شرعية الحكم، ثم يأتي العقد السياسي لينظم ممارسة الحاكم سلطاته طبقًا لما رسمه الدستور. لا يمكن لهذين العقدين الا الإنطلاق من منظومة حقوق الإنسان.

إذا إن لموضوع الحقوق والحريات العامة أهمية بالغة تتمثل في أنها من بين الركائز التي يقوم عليها النظام الديموقراطي في العصر الحالي حيث أن هذه الأخيرة تطورت بتطور الأزمان والأذهان بسبب ثورة الشعوب على استبداد الحكام، حيث يشكل وجود الدستور الضمانة الاساسية لقيام دولة الحق. الدستور هو القانون الاعلى الذي يبيّن نظام الحكم في الدولة، وتشكيل السلطات العامة , وتوزيع الاختصاصات بينها، وكيفية ممارستها، كما يبين حقوق الأفراد والوسائل اللازمة لضمانها وصيانتها. والعدالة الدستورية التي تعني في أبسط معانيها مجموع القوانين والأجهزة المختصة بالنظر في مدى مطابقة القوانين الدستورية وكذا البث في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وصحة عمليات الاستفتاء. يشكل الدستور قيدًا قانونيًا لسلطات الدولة، حيث يبيّن حدود وأختصاص كل سلطة لا تستطيع تجاوزها، والا تكون قد خالفت أحكام الدستور وفقدت السند الشرعي لتصرفها.

يُعتبر الدستور إذا في البلدان الديمقراطية مصدرا أساسيًا لتحديد معالم النظام القانوني في الدولة لما يتضمنه من مبادئ وأحكام تسود حياتها ومؤسساتها وشرعية سلطة القائمين عليها. يسمو الدستور على جميع السلطات العامة في الدولة نظرا لما يتضمن من قواعد وحقوق تُعتبر نابعة من إرادة الشعب غير أن هذا السمو يغدو مجرد لفظ أجوف غير مضمون ولو كان بمقدور هيئات ومسؤولين في الدولة انتهاكه دون أن يكون هناك جزاء يتقرر على ذلك الانتهاك.

ينطلق الحديث من مفهوم إلتزامات الدولة إتجاه قضايا حقوق الإنسان، فمن المتعارف عليه إن أي دولة يقتضى بها:

- 1. الإعتراف بحقوق الإنسان ويتجلى دوليًا عبر التصديق على منظومة الإتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق الإنسان ومحليا عبر حزمة من التشريعات الوطنية التي تعترف بالحقوق الإنسانية.
- 2. ضمان فرص التمتع بالحقوق عبر خلق الفرص الحقيقية لجميع المواطنين للتمتع الحقيقي بالحقوق الإنسانية وليس فقط النص عليها في القوانين والمراسيم.
- 3. حماية الحقوق: على الدولة ضمان عدم إنتهاك اي فرد أو جهة أو إطار خاص او رسمي لأي حق من حقوق الإنسان.
- 4. إحترام الحقوق: لا يمكن للدول أو مؤسساتها القيام بأي عمل ينتهك حقوق الإنسان.
- 5. تعزيز الحقوق: يجدر بالدول خلق ثقافة حقوق الإنسان من خلال التوعية بالحقوق وإتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكيد على هذه الحقوق وحمايتها.
- 6. **إعمال الحقوق**: يجدر بالدول إتخاذ الخطوات الإيجابية وإنشاء المؤسسات وتأمين الظروف والتدابير التمكينية وبناء قدرات المواطنين للمطالبة بحقوقهم.

* * *

ماذا يجب على الدولة فعله ؟

- إدراج مبادىء وقيم حقوق الإنسان ضمن نظام الدولة القانوني أي إلتزام الضمانة الدستورية للمساواة وعدم التمييز من كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

- إنشاء محاكم ومؤسسات عامة أخرى لضمان حماية حقوق الإنسان.
 - وضع خطة لحقوق الإنسان.
- إبطال كافة القوانين التمييزية ضد أي إنسان لأي إعتبار (اللون، الجنس، الأصل، الدين ...).
 - سن قوانين لتفعيل الوفاء بالإلتزامات والحماية من الإنتهاكات.
- وضع آليات فعالة تمكن الأشخاص من الحصول على التعويض في حال إنتهاك حقوقهم.
 - إمكانية تطبيق الإتفاقيات الدولية في المحاكم على المستوى المحلى.
- إدراج مقاربات حقوق الإنسان ضمن خطط التنمية الوطنية والإتفاقيات التجارية والميزانيات السنوية.
- إنشاء أجهزة وطنية لحقوق الانسان مفوضة بتولي عملية الرصد وبناء القدرات من أجل تنفيذ الإتفاقيات الدولية.
 - مراجعة النظم التقليدية والثقافية التي تساعد على إنتهاكات حقوق الإنسان.

الإشكاليات التي تواجهنا هي على مستويين:

أولاً: أزمة بنيوية تتعلق بشكل الدولة التي ينطبق فيها الدستور ليشكل ضمانة لحقوق الإنسان. إلإشكالية هنا ليست في الدستور نفسه إذا بقدر ما هي في السؤال عن اي دستور لاي دولة؟ أليس هو دستور الدولة التي تُعزز مفهوم المواطنة بما هي الركن الاساس في العملية الديمقراطية، والتي لا يمكن تصورها والمواطنون مغيّبون عن المشاركة الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة؟

أليس هو دستور الدولة التي تعزز مفهوم المواطنة بما هي الإطار الذي يتمتع به جميع الافراد بجميع الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والذي سمح لهم أن يشاركوا بفعالية في وضع القواعد التي تُنظم وفقها الحياة الإجتماعية.

أليس هو دستور الدولة التي تعزز دعائم المواطنة بما هي إنتماء مُوحد والتي تخطت أسئلة من مثال ما الذي يجعل أي من بلداننا وطنا أو أمة؟ بسبب إرتباطنا بالحزب أو الطائفة أو العشيرة أو الاقلية، وكيف يُمكننا التوفيق بين حقوق الافراد وحقوق هذه الأطر، أي بين متطلبات المواطنية والتعددية الطائفية مثلا؟ وهل تتكوّن بلداننا من أفراد ليس لديهم إعتبار للطوائف أم من طوائف ليس لديها إعتبار للأفراد؟ من افراد ليس لديهم تقديس للزعيم أم من زعامات ليس لها إعتبار للأفراد؟ في حين إن الدستور اللبناني على سبيل المثال ينص على منح السلطات الدينية حق المراجعة الدستورية وحق إنشاء المؤسسات التعليمية الطوائفية.

إذا لا يمكن الحديث عن ضمانات الدستور لحماية حقوق الإنسان خارج إطار وسياق هذه الدولة.

ثانيًا: الدساتير والقضايا الغير مشمولة التي ترتبط بالحقوق والحريات، حيث نلحظ:

- عدم النص الصريح في باب الحقوق والحريات بشكل عام على إلزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، وعلى مسؤولية العاملين في أجهزة الدولة عن ضمان ممارسة هذه الحقوق.

- عدم دسترة مبادىء وقيم حقوق الإنسان سيما مبدأ الترابط وعدم التجزئة والمساواة، حيث يسود الجدل حول قضايا حقوق الإنسان كخيار يُعزز البعد الديمقراطي والحداثي، على اعتبار أن أي إصلاح دستوري لا يمكن أن يتم من دون إحترامها، ومن دون استحضار مطالب الناس، التي تبقى مطالب مجتمعية، وتُعبر عن تطلع المجتمع لحياة ديمقراطية حقيقية. لهذا البعد اهمية في ظل الإزدواجية التي تعيشها البلدان بين إلتزامها بالعديد من الإتفاقيات الدولية وتكريسها مبدأ المساواة وبالمقابل التمسك بالخصوصيات وبمقولات الثقافة الغريبة عن البنية الإجتماعية.

هناك بعض الأمثلة التي تشوب الدستور اللبناني على سبيل المثال:

- 1) لا يتم ذكر صراحة مصطلح «التعذيب».
- 2) لا يتم ذكر وجوب أن تكفل الدولة لكل شخص حق الشكوى ومُخاطبة السلطات العامة.
- 3) لا يتم ذكر إن التعليم أولوية قومية يجب أن توضع في باب المقومات الأساسية للمجتمع.
- 4) لا يتم ذكر إن الصحة الجسدية والنفسية حق يجب أن تكفله الدولة لكل مواطن ومواطنة.
- 5) لا يتم ذكر إن على الدولة أن تكفل لكل مواطن ومواطنة الحق في الحصول على مسكن آمن وصحى يضمن إنسانية العلاقات العائلية والاجتماعية.
- 6) لا يتم ذكر إن على الدولة دور يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال.
- 7) لا يتم ذكر مبدأ المساواة بين الجنسين، بل ثمة مخالفات مثلا المادة 6 التي تترك للدولة امر تنظيم الجنسية واكتسابها وفقدانها.
- لا يتم ذكر دسترة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية، وهي الحلقة الأضعف في الاعتراف بالحقوق الانسانية.
 - 9) عدم دسترة سمو الإتفاقيات على القوانين المحلية.
 - 10) لا يتم تعداد الإتفاقيات الدولية التي تلتزم بها الدولة.
- 11) النص في الدستور على منح السلطات الدينية حق المراجعة الدستورية وحق إنشاء المؤسسات التعليمية الطوائفية (المادة 10).
 - 12) عدم النص على حرية التجمع.
 - 13) لا يتم دسترة الرقابة مما يساعد في محاربة الفساد، سيما وانه "مؤسسي" في لبنان.
- 14) اشكالية عبارة (تحت سقف القانون) التي ترد في اكثر من مادة (الملكية ، الجنسية، التعبير، تولي الوظائف العامة ...) والتي اباحت وجود العديد من القوانين التي تنتهك الحقوق والحريات أو التي لا تشجع حماية الحقوق والحريات، والسؤال جوهري حول عبارة (تحت سقف القانون) التي يتم طرحها في ظل كل الاشكاليات العملية التشريعية في لبنان وإرتهان السلطة التشريعية للقوى السياسية والدينية وعدم وضع حقوق الإنسان على أجندة أي دورة تشريعية والمؤشرات كثيرة في ظل الإنتهاكات التي تطال المعوقين، النساء، الأطفال، اللاجئين، المناطق المحرومة، السجون، الشباب والتي تتعلق بكل قضايا الحياة: (الجنسية، الفساد، المشاركة السياسية، العملية الإنتخابية، العنف، التعذيب، التملك، حق الوصول إلى المعلومات، المستأجرين والمالكين...)

ما المطلوب؟ تشكل تاريخ حقوق الإنسان بفعل الأحداث التاريخية الكبرى من أجل الحرية والعدالة والمساواة. يبدو السؤال مشروعا بعد كل النضال الذي خاضته البشرية من أجل

تحقق الكرامة الإنسانية. اين تبدأ حقوق الإنسان ؟ إنها بحسب قول أحدهم: تبدأ في الاماكن الصغيرة قرببا من البيت. وهي أماكن تبلغ من الصغر والقرب حدًا لا يمكن معه رؤبتها على اي خريطة من العالم ومع ذلك فإنها العالم الخاص بالفرح فهي الحي الذي نعيش فيه والمدرسة او الكلية التي نتعلم فيها، والحي أو المسكن أو المصنع حيث نعيش او نعمل. هي الاماكن التي يسعى فيها كل فرد رجلا كان او إمرأة أو طفل إلى تحقيق المساواة في العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة في الكرامة بدون تمييز. وما لم يكن لهذه الحقوق معنى في هذه الاماكن فلن يكون لها معنى في أي مكان. بدون إجراءات يتخذها المواطنون لرفع لوائها بالقرب من بيوتهم فسنظل نبحث دون جدوى عن التقدم في العالم الأوسع.

إن الحديث عن دسترة الحقوق له اهميته في ظل اللحظة السياسية التي نعيشها وهاجسنا بأن تكون بلداننا جمهوربات تتحقق فيها العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والتنمية العادلة والمساواة وأن تكون الدساتير تجسيدًا لمجمل هذه المبادئ عبر الاعتراف الصريح بها وكفالة إحترامها. لكن الأمر رهن:

أولا: بوجوب إقرارها بصفة واضحة وغير مشروطة في الدستور بكونيتها وشموليتها. بحيث، لا يجب أن تأخذ النصوص بيد ما تعطيه باليد الأخرى كما نجد في بعض الدساتير العربية وعلى سبيل المثال النص على حق العمل والتعليم ولكن في حدود إمكانات البلاد أو النص على حق الإضراب ولكن تقييده بممارسته في إطار القانون وهي صيغ تُفرغ الحق من محتواه وتجعل من النصوص القانونية مجرد تعهدات.

ثانيا: بوجوب النص على آليات الحماية. إن دسترة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية غير كاف لتمتيع المواطنات والمواطنين بها إذا لم ترتبط بإقرار الآليات والتدابير التي يتوجب على الحكومة اتخاذها واحترامها لضمانها وتفعيلها على أرض الواقع وتجسيدها عبر سياساتها واستراتيجياتها.

ثالثا: بوجوب تفعيل الرقابة الدستورية إذ ان اسمى هدف لأي دستور اوتشريع هو ضمان حقوق الانسان، ولا سبيل لهذا الضمان الا عن طريق سلطة عليا تتولى الرقابة والحفاظ على المبادئ الدستورية وحسن تطبيقها، بحيث يمتنع المشرّع عن انتهاك تلك المبادئ اثناء عملية تشريع القوانين. لهذا انشأ ما يُعرف بمبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين، الأمر الذي يستلزم البحث في طبيعة هذه الرقابة والسبل المتبعة في الحصول عليها.

إن الحديث عن أي ضمانات يبقى فراغا من مضمونه إن لم يتلازم مع البيئة المناصرة ومع السلوك المجتمعي الداعم، ويبقى بدون فعالية إن لم يرتبط بإرادة سياسية حقيقية تضع على أجندتها قضايا حقوق الإنسان وتلتزم الوفاء بحماية وإحترام حقوق الإنسان.

مراجع

دليل حول الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، معهد جنيف لحقوق الإنسان، 2013. الدكتور طاهر بوجلال، مفاهيم حقوق الإنسان وآليات الحماية الوطنية والإقليمية والدولية. الدكتور عادل شمران الشمري، باحث ومدرس في كلية القانون، جامعة كربلاء. يسرى فراوس محامية وناشطة، الدستور وضمانات حقوق الإنسان، تونس. عبد القادر العلمي على موقع "سؤال للتنوير". الدستور اللبناني وتعديلاته.

ميثاقنا الاخير "نغنيه ولا نلغيه" *

انطوان مسرّه

نطرح مسألة التحوّلات السياسية وصياغة الدساتير في المجتمعات العربية، في إطار المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلى الدائم وبالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، لسببين على الأقل.

السبب الأول هو ان كل الثورات في العالم والتغيّرات كانت تحمل في طياتها خطورة وقوع حروب أهلية تعقبها، أو حروب داخلية. تتداخل في هذه التحوّلات قوى إقليمية ودولية فتجعل من التغيير الداخلي صراعًا إقليميًا ودوليًا. في 14 شباط 2004 قال الاخضر الابراهيمي للعراقيين، وكان مندوب جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في لبنان ثم في العراق: "إذا كان في هذه المنطقة من العالم بلد لا يخطر على بال أحد وقوع حرب أهلية فيه فهو لبنان..." وحدثت. الحرب المسماة أهلية ليس المقصود فيها أن نصف السكان يحملون السلاح في وجه النصف الآخر، بل هي ثمرة تعطيل مسار الدولة وتعطيل الجيش وتتداخل فيها قوى إقليمية ويتحوّل النزاع الداخلي الى صراع دولي. يُهدّد هذا الخطر اليوم مجتمعات عربية هي في حالة التحولات، وقد مرزنا في لبنان في هذه المرحلة.

سبب ثانٍ يدفعنا لطرح الموضوع وهو أنّ التجربة اللبنانية غنيّة في سلبياتها وايجابياتها، في صياغة الدساتير والحوار حول الدساتير. بهذا السياق نشرت: جذور وثيقة الطائف وهو كتاب وثائقي. كل بنود الطائف بدون استثناء هي إنتاج لبناني أصيل، باستثناء البند المتعلّق بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وهو أمر له تاريخه وأسبابه وحصل خلاف بشأنه مع اللجنة العربية وثمّة وثائق ومداولات ومناقشات.

^{*} النص موجز مداخلة شفوية ونقلاً عن آلة تسجيل.

حين حصلت اعتراضات على ميثاق 1943 في لبنان سنة 1976، قال الرئيس رشيد كرامي – والكلمة تصلح اليوم: "لنعمل لما يُغنيه ولا يُلغيه"، ذلك أنّه ينتج عن تغيير المواثيق تدخلات إقليمية ودولية، سلبًا أو إيجابًا، وتُدخل البلاد في المجهول. وثيقة الطائف هي ثمرة مداولات طوبلة ومضنية في كافة جوانبها، وهي تسوية بالمعنى الراقى، معقولة ومقبولة.

* * *

أطرح ثلاث قضايا متعلقة بالتحوّلات السياسية وصياغة الدساتير من منظور مقارن:

- 1. المثاقفة أي الثقافة الدستورية لصياغة الدساتير.
 - 2. مخاطر التحوّلات الديمقراطية والدستورية.
- 3. الشروط الملائمة وغير الملائمة في التحوّل الديمقراطي.

* * *

1. حصلت في المنطقة العربية في الماضي ثورات أنظمة وانقلابات أنظمة. ما يحدث اليوم مختلف، هي مطالب شعوب وبروز الشارع بشكل مُنظّم أو غير مُنظّم. طبيعة الانتفاضات والتغيّرات والربيع العربي هي طبيعة مختلفة. ليست ثورات أنظمة ضد أنظمة، هي ثورات مطلبية أسبابها عديدة. تحتاج المنطقة العربية في دساتيرها الى صياغة وسائل ومنهجيات في ادارة تعديتها الحزبية والدينية والثقافية.

لدى لبنان خبرة غنية في هذا المجال. كان هناك في الماضي نوع من الفكر القومي الاندماجي، وكان يسمى "إنصهاري"، علمًا ان الانصهار يحصل بالحديد والنار!

إن وضع دساتير للدول العربية اليوم يقضي بالعودة الى الجذور والى الأصالة. هناك فرق بين التقدمية التي تتمادى نحو المستقبل، والأصولية التي تتقوقع في الماضي. ما نحتاجه هو الأصالة التى تندرج فى سياق ذاتى فى التغيير.

* * *

2. حول مخاطر التحولات لدينا نماذج عديدة، ومن بينها نموذج إسبانيا، وهو أنجح النماذج في التحولات الديمقراطية والدسترة. وكذلك نموذج سويسرا التي لا عقدة لديها حول طبيعة نظامها. على لبنان ان يقتدي بسويسرا ويتحرّر من عقدة النقص.

تكمن مخاطر مراحل الدسترة في عدة نقاط، ومن بينها خطورة المداخلات الخارجية والاقليمية.

صاغ اللبنانيون قبل وثيقة الطائف أربع عشرة وثيقة على المستوى الرسمي، ولكنها لم تتجح، ذلك أنه إضافة الى الوفاق الداخلي كان المطلوب أيضًا وفاق اقليمي ودولي. تتبادر الى الذهن هنا معاهدة أوتريخت Utrecht التي وُقعت سنة 1713 في البلاد المنخفضة بعد حروب ثلاثين سنة، حيث قال أحد الدبلوماسيين الهولنديين: "سنوقع السلم لكم وعندكم وبدونكم"1. حصل ذلك جزئيًا في لبنان، فبعد أربع عشرة وثيقة رسمية للوفاق الوطني، وحدها وثيقة الطائف أنهت الحروب، ذلك أنه إضافة الى الوفاق الداخلي حصل وفاق إقليمي ودولي.

يكمن الخطر الأول في المداخلات الخارجية، علمًا أن بعض المداخلات تكون داعمة، والدعم الخارجي يختلف عن المداخلات والعرقلة.

هناك خطر ثان في مراحل الدسترة، وهو البحث عن حلّ لكل المشاكل. إستُعمل هذا التكتيك خلال الحروب في لبنان، حيث سعى المتفاوضون الى حلّ جذري لكل الأمور، في حين كان من الممكن الوصول الى حلول متدرّجة. ان كلمة "حل" في السياسة هي خطيرة، عادة ما أتجنب إستعمالها، لأنها تُستعمل بمعنى الحلّ النهائي أي على طريقة النازيّة.

خطر ثالث في مرحلة الدسترة هو البحث عن نصوص بالغة الوضوح في أمور بالغة النزاعيّة. لا شك أنّ الغموض ينطوي على خطورة، ولكن هناك استحالة أحيانًا في حلّ المشاكل المستعصية. نجد مثالاً على ذلك في مسألة "الطائفية" في لبنان، علمًا ان كلمة "طائفية" ليست كلمة علمية وليست معتمدة في علم القانون أو في العلوم الأخرى، وهي تحوّلت الى سلّة مهملات نرمي بداخلها الأمور كافة التي لا تروقنا أو لا نفهمها. تحتمل كلمة "طائفية" في الاستعمال المتداول ثلاثة معاني مختلفة: اولاً قضايا الأحوال الشخصية وحقوق الطوائف في التعليم، وثانيًا وقاعدة الكوتا أي مشاركة الطوائف في الحكم، وثالثًا إستغلال الدين في السياسة والسياسة في الدين.

¹. On signera la paix chez vous, pour vous et sans vous", *ap.* Maurice Braure, *Histoire des Pays-Bas*, Paris, « Que sais-je ? », no 490, 1974, 128 p., p. 71.

تختلف هذه المعاني الثلاثة لكلمة "طائفية" عن بعضها، ولو أنها كانت تصيب معنى موحدًا، لكنّا أعطينا العلاج نفسه لها كلها.

هناك سجالات أكاديمية يخوضها مثقفون ويستعملون فيها هذه الكلمة وهي كلمة غير استنتاجية. من الأفضل استعمال تعبير الادارة الديمقراطية للتعددية. كيف ننظم عدم إستغلال الدين في السياسة؟ كيف نحول دون العزل الدائم؟

وضعت وثيقة الطائف صيغة تقضي بتأسيس لجنة، بحسب المادة 95، تضمّ رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب... وبعض الاختصاصيين، وهو أمر يتطلب منهجيّة عمل على غرار منهجية لجنة برنار ستازي Bernard Stasi في فرنسا سنة 2003، حيث تمّ تأليف لجنة برئاسته، وضعت وثيقة في مائة صفحة، تناولت موضوع "العلمانية في فرنسا اليوم" وعالجت القضايا. ويمكن ذكر لجنة بوشار في كندا حول موضوع brizer عشرون لجنة خلال ثلاثين المصالحة أو التوفيق الحكيم³. ونذكر ما حصل في الهند حيث تألفت عشرون لجنة خلال ثلاثين سنة لدراسة كيفية تطبيق قاعدة التخصيص بشكل يحترم الكفاءة ولا يضرّ بالمصلحة العامة، الأمر الذي لم يحصل في لبنان4.

خطر رابع يهدد مرحلة الدسترة، وهو فقدان ذاكرة المواثيق. فقد اللبنانيون ذاكرة الطائف وما حدث في الطائف. لا بد من التركيز على بعض النقاط ومن بينها دور رئيس الجمهورية في لبنان. تستحيل دراسة هذا الموضوع دون العودة الى المداولات حول هذه القضية، ولاسيما جولة البريل غلاسبي سنة 1987 وكيفية التوصُّل الى صيغة تمنح رئيس الجمهورية دورًا يجعله "يسهر على احترام الدستور..."

². Commission de réflexion sur l'application du principe de laïcité dans la République, Rapport au Président de la République, *La documentation française*, 11/12/2003.

³. Gérard Bouchard et Charles Taylor, Commission de consultation sur les pratiques d'accommodement reliées aux différences culturelles (CCPARDC), Rapport final intégral, 18/6/2008, 310 p.

⁴. Christophe Jaffrelot, *La démocratie par la caste* (Histoire d'une mutation sociopolitique 1885-2005), Paris, Fayard, 2005, 592 p.

___, La démocratie en Inde (Religion, caste et politique), Paris, Fayard, 1998, 322 p.

وضعت عشرة شروط ملائمة وغير ملائمة للانتقال الديمقراطي ووضع الدساتير، أدرجتها في جدول بياني وفي طليعتها قضية الجيش. هل هو جيش نظام أم جيش وطني ؟ في حال كان جيشًا وطنيًا تصبح عملية الانتقال الديمقراطي سهلة نسبيًا خلافًا للنتيجة في حال كان جيش نظام.

من الشروط أيضًا توفّر تقاليد حقوقية ودستورية كما هي الحال في مصر ولبنان، وثقافة دستورية أصيلة، وهي موجودة أيضًا في لبنان، لكنّ بعض المثقفين غرباء عنها. وتوفّر تقاليد بالحوار والتسوية، ومجتمع مدني فاعل، وتوفر نخبة فكرية وسياسية، وأوضاع إقتصادية اجتماعية، ومشاركة مواطنية وليس مجرّد تعبئة، والميحط الخارجي، وحكمية المرحلة الانتقالية وما بعدها...

أظهرت في الجدول مدى ملاءمة هذه الشروط في عدد من الدول، حيث يبرز فيه اختلاف كبير بين البلدان. يساعد الجدول في التركيز على بعض العناصر. مثال على ذلك وبشأن توفّر مجتمع مدني فاعل، نجد ان عددًا من البلدان العربية لا يتوفر فيها تقليد في الحوار الوطني، ولا يوجد لا رابطة ولا لجنة ولا نقابة ولا جمعية، خلافًا لواقع الحال في لبنان.

يبقى أفضل الدساتير مجرّد وصفة طبية ولكنه ليس العلاج. يكمن العلاج في أخذ الدواء. قد لا يتوفر هذا الدواء في الصيدلية أو قد يكون دواءً فاسدًا، أو ان المريض لم يلتزم بالمعايير التي وصفها الطبيب. إن أكثر المناضلين في مجال حقوق الانسان والديمقراطية لم يتمرّسوا في قضية الحكمية الدستورية gouvernance constitutionnelle وفي متابعتها. يتطلب كل عمل تغييري في المجتمع تخصيبًا تربويًا fécondation éducative، وفي ما عدا ذلك لا يتمتّع بالاستدامة. أكبر المشاكل التي يعاني منها لبنان لا تكمن في نص الدستور.

استنفذ لبنان المرحلة التأسيسية في دستوره، وليس لديه قضايا جوهرية دستوريًا، بل لديه قضايا جوهرية شائكة، أولاً لناحية الجوار، حيث نعيش مع جوار عدائي وجوار لا ديمقراطي أو طور التحوّل الديمقراطي، كما كانت الحالة في سويسرا. سويسرا لم تستقر إلاّ عندما أصبح جوارها أقل عدائية وأكثر ديمقراطية.

والمعضلة الاخرى هي ان اللبناني، وعلى الرغم من كل الصفات الايجابية التي يتحلى بها، يعاني من عقدة الباب العالي، وهو أمر يحتاج للعلاج تبعًا لعلم النفس العيادي psychanalyse، علمًا ان الباب العالي لم يحل يومًا مشاكل اللبنانيين بل غالبًا ما كان يزيدها تعقيدًا.

هذا عمل ثقافي وتربوي في دراسة التاريخ وعلم النفس التاريخي. ينتظر اللبنانيون اليوم بابًا عالٍ، وتعدّدت هذه الأبواب وهي تتدخّل في كل الشؤون. قال عدد من السياسيين في الماضي: لو أنّ المؤامرة في لبنان واحدة لكانت نجحت، لكن هناك عدة مؤامرات تنتهي بتفشيل بعضها.

الطائف هو ميثاقنا الأخير "نغنيه ولا نلغيه".

* * *

كلمة أقليات لا تصلح في المنطقة العربية لأن كل الجماعات فيها أصيلة. هناك تتوّع ديني ومذهبي وإتني... يظهر الجدول البياني حول شروط التحوّل الديمقراطي وسياق الدسترة أنّ كلّ حالة عربية تختلف عن غيرها، وتلزمها طرق معالجة مختلفة. حاولت وضع هذه الشروط بشكل تراتبي وجعلت الجيش في طليعتها. في حال كان الجيش وطنيًا تكون هناك إمكانية للتحوّل الديمقراطي خلال فترة زمنية معقولة وبشكل أسهل مما إذا كان الجيش جيش نظام. الأمثلة العربية كثيرة في هذا المجال.

هناك تراث عربي أمتد على اربعة قرون في إدارة التتوّع في المنطقة العربية. أسمينا هذا التراث عثمانيًا، في حين هو تراث إسلامي وعربي يستند الى فلسفة التشريع في الاسلام وهو قابل للعصرنة. لكنّ التيارات القومية المنغلقة ضربت هذا المسار، وهي اليوم بحاجة لادارة التتوّع. وضعت دراسة في الكتاب السنوي للمجلس الدستوري 2011 حول ادارة التعددية الدينية والثقافية وهي تبرز وجود إشكاليات في المنطقة العربية في إدارة التتوّع، لا بدّ من ايجاد صيغ لها، وهذا المفهوم كنا نرميه في سلة نفايات الطائفية. لا تكمن المعضلة في الطائفية السياسية، بل في

أ. انطوان نصري مسرّه، "ادارة التعدية الدينية والثقافية في اجتهادات المحاكم والمجالس الدستورية. لبنان من منظور مقارن"، المجلس الدستوري، الكتاب السنوى 2011، ص 99-173 ومتوفر في ccliban.org

السياسة الطائفية، والتي تختلف طريقة معالجتها وتحليلها عن قضية قاعدة التخصيص وادارة التنوّع في الأحوال الشخصية والمدارس والتعليم.

طُرح موضوع الاستفتاء في سويسرا وان تتألف الحكومة المركزية بالاستفتاء، لكن الاقتراح رُفض، ذلك ان الاستفتاء في البلدان المتعددة البنية قد يُغيّر من توازنات أساسية في البلاد. علينا التفكير أكثر في قضية انسجام المفاهيم مع طبيعة البلدان.

في موضوع الحكمية الدستورية gouvernance constitutionnelle يقع قانونيون في مشكلة. يرتبط تطبيق القانون بعناصر أخرى غير القانون الوضعي، فهو يرتبط بتوازن القوى في المجتمع وبنوعية القضاء إن كان يطبّق القوانين بشكل جيد أم لا، كما انه يرتبط بالثقافة السياسية السائدة، وبالإمكانات الإدارية والمالية للحكم. قلائل هم الذين يدرسون فعالية القانون effectivité du droit. طرحت هذا الموضوع في اجتماع لمجلس النواب، فقال لي أحد المحامين": هناك المراسيم التطبيقية"! هذا يعنى انه لم يفهم الموضوع. يرتبط تطبيق القوانين بتوازن القوى في المجتمع، في حال كان القضاء فاعلاً ويطبق القوانين، وفي حال كانت الثقافة السياسية السائدة منسجمة أم لا، وفي حال كانت الامكانيات الادارية والمالية لتطبيق هذه القوانين متوفرة... وكل ذلك يشكل جزءًا من فاعلية القانون.

في العديد من البلدان تقوم المجالس النيابية بعد إقرار قانون بتأليف لجنة نيابية لمتابعة تطبيق القانون، وهذا ما عنيت بالحكمية الدستورية. غالبية الدستوريين في لبنان يبرعون في وضع اقتراحات تعديلات قانونية ولا يدرسون كيفية تطبيقها عمليًا.

في موضوع المداورة في الرئاسات، خضت سنة 1986 تجربة في مفاوضات عقب الاتفاق الثلاثي، لمست من خلالها مدى الجمود المسيطر على الذهنيات في لبنان فهي ترفض أي تغيير. وحين طُرحت المداورة على مستوى عالِ، قال أحد الرؤساء انه في حال إقرارها "بيعزلوني جماعتي". بالعودة الى كتاب: جنور وثيقة الطائف نستطيع من خلال كافة الاقتراحات التي عُرضت ان نقف على العوائق الكثيرة التي رافقتها، ومع ذلك توصلوا الى نتيجة رائعة في تحديد دور رئيس الجمهورية والذي هو فوق الصلاحيات وجعله "يسهر على احترام الدستور" وأعطي صلاحية مراجعة المجلس الدستوري، وردّ القوانين الى مجلس النواب، وتوجيه الرسائل الى مجلس النواب، وهو الوحيد الذي يؤدّي اليمين الدستورية... لكن العديد من اللبنانيين ومن القيادات المسيحية لم يفهموا هذا الدور، وهو أتى نتيجة مداولات طويلة ومخيّلة دستورية رائعة.

المناقشات*

* النصوص هي موجز مداخلات شفوية ونقلاً عن آلة تسجيل.

مؤسسات دستوربة فاعلة

عصام سليمان

تكلمت عن المرجعية الدستورية التي تمتلك من الصلاحيات ما يُمكّنها من ايجاد المخارج التي تجنّب المؤسسات الدستورية الوقوع في مأزق. عنيت بذلك تحديدًا أن يكون للمرجعية العليا في الدولة صلاحيات تستخدمها عند الضرورة، كما على سبيل المثال النظام المعمول به في ألمانيا منذ 1949.

بنتيجة التجرية التي مرّت بها البلاد بظل جمهورية فايمر Weimar وحكم هتلر، وضع المشترع الألماني ضوابط في الدستور الالماني، تحول دون وقوع المؤسسات الدستورية في ألمانيا بمآزق.

مثال على ذلك يتمتّع المستشار وهو رئيس الحكومة بصلاحيات واسعة ويجري انتخابه من قبل مجلس النواب الفدرالي. وهو يُنتخب بناء على اقتراح رئيس الجمهورية من الأكثرية المطلقة. في حال لم ينل أي مرشح الأكثرية المطلقة، يعود القرار لرئيس الجمهورية، فهو إمّا يعيّن مستشارًا من نال الأكثرية العادية أو يحل مجلس النواب الفدرالي ويدعو لانتخابات. ولا يمكن لمجلس النواب الفدرالي ان يسحب الثقة من المستشار إلا في حال انتخاب مستشار بالأكثرية المطلقة بديلاً عنه. في حال فقدت حكومة المستشار الأكثرية في البرلمان الفدرالي، ولم تكن هناك إمكانية انتخاب بديل عن المستشار بالأكثرية المطلقة، يُطبّق ما يسمى بحالة الشدة التشريعية، في طلب المستشار من مجلس الولايات ان تتم عملية التشريع لمدة ستة أشهر، في مجلس الولايات وليس في المجلس النيابي الفدرالي، شرط موافقة رئيس الجمهورية. بعد ستة أشهر وفي حال لم تُسترد الأكثرية في مجلس النواب الفدرالي، يحل رئيس الجمهورية المجلس.

* * *

من الامثلة ايضًا في الأنظمة البرلمانية، يتمتع رئيس الجمهورية في إيطاليا بصلاحية حلّ مجلس الشيوخ وحل مجلس النواب، لأنّ الحكومة الايطالية مسؤولة في آن أمام مجلس

الشيوخ وامام مجلس النواب. سنة 2008 وقعت أزمة في ايطاليا حالت دون تشكيل حكومة، فحلّ رئيس الجمهورية بقرار منه وجرت انتخابات جديدة.

في النظام السياسي اللبناني لا مرجعية دستورية لها من الصلاحيات في الظروف الصعبة كالتي نمر بها، ما يسمح لها باتخاذ قرار يؤدي الى تجنيب المؤسسات الدستورية الوقوع في المأزق. من الخطأ الاعتقاد ان رئيس الجمهورية في النظام البرلماني لا يمتلك الصلاحيات كونه غير مسؤول. كان ذلك قائمًا قبل تطور الأنظمة البرلمانية المعمول بها اليوم في العالم. يجب ان يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات يستخدمها وقت الشدة وللضرورات القصوى، من أجل إنقاذ المؤسسات الدستورية، هذا لا يكون خدمة لطائفته، إنما خدمة للدولة التي هي الدرع الوحيد الحامي لكل الطوائف.

أثبتت التجارب التي مررنا بها، أنه ما من طائفة قادرة على حماية المنتمين إليها. لا أحد يحمي اللبنانيين، طوائف ومواطنين، إلا الدولة. لذلك يجب إدخال تعديلات تعطي رئيس الجمهورية من الصلاحيات ما يمكنه أقله ضمن ضوابط محددة، من حلّ مجلس النواب، الذي لا يمكن حلّه حاليًا في الدستور اللبناني إلاّ بإرادة مجلس النواب.

* * *

في ما يتعلق بتفسير الدستور، يقوم المجلس النيابي بتفسيره. نصّ اتفاق الطائف على إنشاء المجلس الدستوري وأناط به تفسير الدستور. عندما عُدّل الدستور في العام 1990 نُزعت هذه الصلاحية من المجلس الدستوري على أساس ان مجلس النواب هو من يفسر الدستور، بحجة ان تفسير الدستور ينطوي ضمنًا على تعديل في الدستور.

من وما الذي يدعو المجلس الدستوري للانعقاد؟ إن القانون الذي وُضع للمجلس الدستوري يشوبه خلل، بما في ذلك مسألة النصاب، التي تجعله مكتملاً بوجود ثمانية من أعضائه من أصل عشرة، وهو أمر لا نجده في أي مجلس دستوري في العالم. أطرح مشروعًا لتعديل قانون المجلس الدستوري، ويشتمل التعديل على مسألة النصاب، في حال قاطع أعضاء المجلس الدستوري اجتماعات المجلس بهدف منعه من اتخاذ قرار، يكون لرئيس المجلس الدستوري وسلحية الطلب من وزير العدل انتداب رئيس مجلس القضاء الأعلى أو رئيس مجلس الشوري أو

أحد رؤساء الغرف في محكمة التمييز أو في مجلس الشوري، للحلول محل الأعضاء المنقطعين عن حضور الجلسات من اجل اتخاذ القرار وعدم شل المجلس الدستوري.

نحن في حالة استباحة الصراعات في كل شيء، بما في ذلك المؤسسات، لذلك يجب وضع ضوابط تحد من التدخلات في المؤسسات، لافساح المجال أمام هذه المؤسسات لكي تعمل بشكل طبيعي.

المداولات في محاضر وثيقة الطائف

بهيج طبارة

شارك محاضرو هذه الجلسة مشاركة فعلية في أعمال الطائف، وبالتالي شهادتهم اليوم مهمة للغاية، خاصة وأننا لم نتمكّن من الاطلاع على محاضر الطائف. حبذا لو ان المحاضرين الثلاثة يجتمعون ويعملون على صياغة تفاصيل ما جري في كواليس الطائف، خاصة وانّ المحاضر الرسمية لا تضيء على كافة الأمور. من شأن مساهمتهم هذه ان تنير وتضيء على مجربات الأمور في الطائف، ما قد يساعد على تطبيقه كما يجب.

نهائية الوطن اللبناني

خالد قباني

نتكلّم عن نهائية الوطن اللبناني، في حين ان النصوص تكرّس الوضع الطائفي في لبنان، وتُعطى صلاحيات للمراجع الدينية لا تتوقف عند تطبيق القوانين الطائفية أو التشريع، بل نجد انّ لكل طائفة قضاءها المستقل. تحدثت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف عن نهائية لبنان، وبالتالي يجب وضع هذا الموضوع في سياقه التاريخي، ذلك أن اتفاق الطائف حاول ان يجد حلاًّ لمشاكل مُستعصية، رافقت تاريخ لبنان منذ إنشائه سنة 1920 وحتى الانفجار سنة 1975 والذي لا تزال ذيوله قائمة. هناك جملة نقاط أساسية شكّلت صراعًا دائمًا على المسار التاريخي للبنان. جاء موضوع نهائية الوطن اللبناني جوابًا على موقفين لبنانيين متعارضين، أحدهما يطالب بالوحدة العربية أو على الأقل بالوحدة مع سوريا وكان موضع جدال ونقاش – صراع منذ 1920 حتى 1943، وفريق يطالب ببقاء الحماية الفرنسية.

جاء الميثاق الوطني سنة 1943 ليقول "لا للشرق ولا للغرب"، ووضع صيغة تسوية والمنانيين جاز التعبير – وكان الشعار ان لبنان هو ذو وجه عربي وهو أمر يرضي فريقًا من اللبنانيين. لكن وتحديدًا المسلمين، ويستسيغ الخير النافع من الغرب، ما يُرضي فريقًا آخر أي المسيحيين. لكن كل ذلك لم يحل المشكلة بل ظلّت قائمة بحدة واستمر الصراع حول هوية لبنان حتى 1975، الى ان جاء الطائف ليضع حدًّا لهذا الصراع فيقول: " لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه ، سيدًا حرًّا مستقلاً". أراد من جهة ان يُطمئن مسيحيين خائفين على وجودهم وحضورهم ومشاركتهم وعلى هوية لبنان الحقيقية، ويقول ان لبنان لن يكون جزءًا من أية دولة عربية ولن يكون موضع الضمام أو موضع وحدة سياسية وهو نهائي، وبالتالي أسقط المطالب والهواجس الأخرى التي كانت تُؤثر على وحدة اللبنانيين وعلى الوئام الوطني اللبناني. لبنان مستقل بذاته. وهو في الوقت نفسه أرضى فريقًا من اللبنانيين عندما نصّ على أنّ لبنان هو سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، لا منّة لفريق على آخر ولا فضل لفريق على آخر، وبالتالي ليست هناك امتيازات خاصة بفريق من اللبنانيين بدون فريق آخر، ولكنهم جميعًا متساوون أمام القانون. يجب وضع هذه الكلمة في السياق التاريخي لفهم حقيقة ما أراده الطائف من خلال هذه العبارة حول نهائية لبنان.

في ما يتعلق بوجود الطوائف اللبنانية، فهي موجودة ككتل اجتماعية ودينية وعقائدية قبل ان توجد دولة لبنان الكبير، ولم يتطرق الطائف الى الغاء الطوائف، ولكنه أراد ان يلغي الطائفية السياسية لأنها تُشكّل عقبة في وجه الوئام بين اللبنانيين وفي مسألة إدارة الدولة.

يشكو الجميع من التصرفات والممارسات الطائفية على صعيد الادارة والحكم وعلى صعيد مصالح اللبنانيين. أراد الطائف ان يحيّد الادارة عن السياسة، بحيث تنصرف الادارة الى إدارة مصالح اللبنانيين وتقدّم الخدمات العامة بعيدًا عن التمثيل الطائفي وعن الطوائف. لكنه أراد

في ذلك أن يتدرّج في مسألة إلغاء الطائفية السياسية، لأنه بعد الحرب وبعد ما تركته من تعميق للمشاعر الطائفية، أراد الطائف ان يؤمّن المناخات الملائمة التي تُطمئن اللبنانيين على وجودهم وعلى حاضرهم ومستقبلهم، لنصل بعد ذلك الى إلغاء الطائفية السياسية.

* * *

هل تكمن المشكلة في الدستور أم في اللاعبين أو في الرقعة الجغرافية؟ هي تكمن فيها مجتمعة. الدستور هو القانون الأساسي ويتضمن كل القواعد والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الركائز الأساسية في المجتمع، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية. يجب ان يكون هذا الدستور ملبيًا لطموحات الشعب وآماله.

إنّ المشاكل الناجمة عن الدستور قليلة جدًا، فهو قابل للتعديل في كل آن، في حين تكمن المشكلة في اللاعبين أي في تطبيق الدستور. يشكو لبنان من أنّ لديه نصوصًا قد تكون ممتازة، لكنّ التطبيق بعيد عنها جدًا، وهي مشكلة حقيقية رافقت لبنان منذ نشأته.

هناك ذهنية لبنانية سائدة منذ إنشاء الدستور وحتى يومنا، تقوم على الشطارة والتذاكي والاحتيال على القوانين والدساتير. لن يستقيم أمر لبنان ما لم نُؤمن بهذا الدستور وبأنه خارطة ومنهجية عمل بالنسبة للبنانيين، وما لم نُطبق القوانين التي تقرّها السلطة التشريعية، ويحاول سياسيون الخروج على ما يقررونه من قوانين.

لدينا مشكلة وهوة واسعة بين النصوص والتطبيق. كل الدساتير في العالم العربي في الدول القريبة منا والبعيدة عنّا، تتضمّن مبادئ خاصة بالحرية والعدالة والمساواة، ولكنها دول دكتاتورية ودول تسلّط، لأنها لا تطبق قوانينها ودساتيرها ومقدماتها. لدينا مشكلة في تطبيق واحترام الدساتير وفي الايمان بهذه القواعد العامة التي تشكّل الطريقة الواجب اتباعها.

نحن في رقعة جغرافية خطيرة. كانت هناك ثلاث ثوابت في تاريخ لبنان، أوّلها موقع لبنان الجغرافي وهو موقع استراتيجي وبالتالي كل ما يحصل في عالمنا وفي محيطنا العربي يُؤثر على لبنان بشكل ايجابي أو بشكل سلبي. كيف يحمي اللبنانيون وجودهم وحاضرهم ومستقبلهم من هذه الرياح التي تأتي من المحيطين العربي والدولي؟ لا يمكن لذلك أن يتأمن إلا من خلال تضامن اللبنانيين ووحدتهم ومن خلال الحفاظ على المسلّمات الوطنية. هذه الوحدة وهذا العيش

المشترك يشكّلان الضمانة الحقيقية لحرية اللبنانيين ولسيادتهم واستقلالهم، وعندما يفقد لبنان عيشه المشترك يسقط. لسنا اليوم في مرحلة انتقالية، لدينا دستور قائم ولكنه يحتاج للتطبيق. المنطقة هي في مرحلة إنتقالية، ويكمن دورنا في حماية لبنان من خطورة هذه الرياح التي تأتينا من هذه المنطقة.

المبادرة والكفاءة

إدمون رزق

حول إمكانية تأليف حكومة أقول إن أي حكومة يتوافق عليها الرئيس المكلّف ورئيس الجمهورية تكون هي الحكومة الدستورية، ويتم نعتها اليوم بأنها حكومة "أمر واقع"! يجب مواجهة الأمر الواقع بموقف دستوري. إنّ الاقدام على تأليف حكومة من رجال ونساء مؤهلين علميًا وأخلاقيًا سيحظى بتأييد الشعب اللبناني كلّه، وإن كان ذلك لا يناسب بعض الدكاكين السياسية والطائفية والمذهبية. يحتاج الأمر الى اتخاذ قرار. بالتالي يستطيع رئيس الجمهورية ان يرسم و يستطيع الرئيس المكلّف ان يقترح وهذا هو المطلوب. يوضع المجلس أمام مسؤولياته... لا يجوز ان يبقى الشعب نائمًا وميتًا، ولا ان ننتظر ممن أتوا مذهبيًا وعن طريق المال وقوة الأمر الواقع ان يوفقوا على تنازلهم عن امتيازاتهم. لا بدّ من القيام بمبادرة، وهذا ما نفتقده في لبنان.

لدينا امكانية لتعيين أشخاص في الحكومة وفي الدولة لا ينتمون الى طائفة. ما من نص يُحدّد هويّة المسؤول إن كان مسلمًا أو مسيحيًا أو درزيًا أو غير ذلك، جلّ ما نحتاجه هو الاقدام.

قيل لي يومًا حين كنا بصدد التشكيلات القضائية، ان رئيس مجلس القضاء الأعلى ماروني! أجبت بل هو الأعلى في التراتبية، وكان حينها عاطف النقيب هو الأعلى في التراتبية. أصريّت على ان يكون هو رئيس مجلس القضاء الأعلى. لم يتكرّر ذلك. وخلال التشكيلات في بيروت قيل ان الدروز لا يشغلون منصب رئاسة الاستئناف في بيروت، فقلنا لهم انهم سوف يشغلونه من الآن وصاعدًا! والشيء نفسه قيل عن السنّة في بعبدا، وأجبنا الجواب نفسه. كما قيل

ان الأقليات يمكن ان يشغلوا بالحد الأعلى منصب مستشار في الاستئناف، فقلنا أنهم باتوا يشغلون رئاسة التمييز. المؤهلات هي التي تُعتمد في المناصب، تبعًا للسند الدستوري الذي ينص على "الكفاءة والاختصاص". عندما تُعتمد الكفاءة والاختصاص في كل شيء سوف تحظ بتأييد الشعب، لكن المطلوب هو المبادرة.

حين يقال ان بعض الطوائف تحظى بحرية التصرُّف في أمور معيّنة، فيجب أن ندرك ان ذلك كلّه مشروط بالقانون ويتم تحت سقف القانون والرقابة، وأي إخلال من قبلهم يودي بهم الى السجن ما دامت الدولة موجودة، وهي مُمكنة الوجود عندما يسعى كل منا لخدمة بلده وليس نفسه. ما نحتاج اليه هو المبادرة، على كل واحد منا ان يبادر من مكانه لانقاذ انفسنا وانقاذ الوطن.

عندما تغير الوضع الاقليمي

عباس الحلبي

الدولة هي البداية. فوّت اللبنانيون فرصة بناء الدولة بعد إقرار وثيقة الطائف والتعديلات الدستورية. أسميت وثيقة الوفاق الوطني في مرحلة معيّنة وثيقة الحظ السيئ، ذلك أنه بمجرد إقرارها حصل تغيير في الوضع الاقليمي. وعندما تغيّر الوضع الاقليمي تغيّرت كل المعطيات التي أدّت الى إنتاج هذه الوثيقة، وبالتالي الى استغراد سلطة خارجية بالاشراف على تلك المرحلة وهذا عطّل قيام الدولة، وأنتج قوانين انتخاب وضعت اللعبة السياسية في لبنان كله بيد أربعة أو خمسة أشخاص. بات التمثيل النيابي اليوم تمثيلاً كميًا وليس نوعيًا. الدليل اننا لا نعرف من هم النواب... تحظى كل جهة برزمة من النواب، ولذلك أصبح مجلس النواب معطلاً.

لدينا مشكلة في قانون الانتخاب. هناك بضعة أشخاص ليس من مصلحتهم إقامة الدولة، لأنها بوجودها تنتزع السلطة من أيديهم.

حصل سوء استخدام واستعمال وتفسير للنظام اللبناني. اعتبر البعض ان لطائفة معيّنة حق الفيتو، في حين ان ما أقر هو ان تكون الديمقراطية لضمان مشاركة جميع الطوائف اللبنانية وليس إعطاء أي طائفة أي امتياز على الآخرين.

أقرّت وثيقة الوفاق الوطني اللامركزية، ولكنها لم تُطبّق والسبب هو إبقاء ضغط منطقة على المناطق وفئة على الفئات.

تكمن أهمية هذه الوثيقة في أنها أجابت في ذلك الوقت على المسألتين الخلافيتين الأساسيتين اللّتين فرقتا اللبنانيين على مدى خمسين سنة، ألا وهما تركيبة السلطة وموقع لبنان في الصراع في هذه المنطقة. عندما أُقرت هذه الوثيقة نذكر أنواع الصراعات التي كانت قائمة في المنطقة، ونرى اليوم كمّ الصراعات الموجودة في المنطقة وأنواعها.

الانتخابات عصب الانتقال الديمقراطي

سعيد صناديقي

للدساتير أهمية كبرى إذ أنها تُعتبر الحجر الأساس في بناء الوطن، والأساس لما يلي في سياق التحوّل الديمقراطي. صياغة الدساتير تشوبها عادة بعض المشاكل وتواجه بعض المطبّات الطبيعية أحيانًا والمصطنعة والمفتعلة في أحيان أخرى.

يعتبر القانون الانتخابي عصب العملية الانتقالية وأحد أهم القوانين الناظمة لهذه العملية، وكما قال القاضي عباس الحلبي ان احترام الدستور يبدأ مع بداية الانتخابات.

تسوية أو مساومة؟

شفيق المصري

إنّ المقارنة بين النظام الدستوري الالماني والنظام اللبناني لا تصح بكل الحالات والموازين. ثمة صعوبة في لبنان في التوصُّل الى تسوية، لكن إذا ما أخذنا الموضوع بشقّه

الدستوري تحديدًا، المطلوب هو الامتثال الى شرعيتين، شرعية داخلية تتمثل بالدستور وحكم القانون، وشرعية دولية تتمثل بالامتثال الى أحكام هذه الشرعية الدولية، بما فيها وثائق الأمم المتحدة وضمنًا الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة، والدستور اللبناني نفسه لحظ التقيّد بالاعلان العالمي لحقوق الانسان.

المشكلة في لبنان هي دومًا البحث في مساومة ليس على أساس الشرعيتين وانما على أساس قوى متجاذبة وهي لا تكترث بأي من هاتين الشرعيتين. من هنا تأتي التسوية.

حتى التسوية التي تُرضى جزئيًا ومؤقتًا بعض الفرقاء قد تأتى هي ذاتها مخالفة للدستور! المطلوب في الاطار العام النظري هو الامتثال الى الشرعية التي تُراعى الأطر العامة للدستورية الليبرالية وحكم القانون عبر المؤسسات الدستورية، ولكنها في الاطار العملي تُخالف كل هذه الأسس.

ما دمنا نعيش في لبنان ضمن هذه التجاذبات العشائرية - الطائفية، تأتي التسويات دائمًا غير دستورية وغير شرعية في القانون الدولي. نحن في مرحلة انتقال ونأمل بأن يبقى المقياس العام موجودًا الى حين إعادة الاعتبار الى الشرعيتين.

خبرة كونراد اديناور وما قدّمه لبنان

انطوان سيف

كونراد اديناور هو من أهم شخصيات القرن العشرين التي حققت تحوّلاً ديمقراطيًا بعد الحرب العالمية الثانية والهزيمة الكبرى الألمانيا، التي خرجت من هذه الحرب المدمرة، فأعاد كونراد اديناور ألمانيا الى الخط الأول بين الدول المتقدمة في العالم. نقل ألمانيا من نظام غير ديمقراطي الى نظام هو مرجع في الديمقراطية، خليط بين نظامين، النظام الفدرالي من جهة في ألمانيا والنظام الأكثري من جهة أخري.

لدينا في لبنان دستورين، الدستور المكتوب الذي نستطيع قراءته بالفكر الوضعي ونقول ما له وما عليه. لكن كان هناك دومًا وراء هذا الدستور دستور آخر اسمه الميثاق الوطني. هناك اتفاق حصل بين اللبنانيين نعود إليه دومًا. كل رؤساء الوزراء ورؤساء الجمهورية وغيرهم يعودون دومًا الى ما يُسمى بالميثاق. لجان الحوار وطاولات الحوار هي نوع من صيغة جديدة لما يُسمى بالمبثاق.

لبنان بلد صغير يتعرض لاجتياح من الدول المحيطة به، وما من عصبية عند الشعب اللبناني لهذه الدولة اللبنانية جامعة شاملة لكل الناس. هناك من الناس من يعتبرون ان ذلك غير قابل للحياة بشكل عام، علمًا ان هناك نوع من إعادة في الأمر من منطلق ان الوجود ضمن دولة يفرض على المقيمين فيها التعامل معها على هذا الأساس مهما كان مشروعهم الأكبر، فهو لن ينجح إلا في حال النجاح في المكان الصغير الذي يُقيمون فيه.

يقول مُنح الصلح القومي العربي: ما قدّمه لبنان المستقل للقوميّة العربية ولمشروع الدولة العربية الواحدة – وهو مشروع كبير وبعيد جدًا – هو أكبر بكثير مما قدّمته دول تدّعي على صعيدها الرسمي أنها تعمل من أجل الوحدة العربية الكبرى. من هنا أقول انه بين ألمانيا ولبنان، نحن ننظر اليوم الى اوروبا مُجتمعة، وقد تكوّنت لدينا فكرة ومثل أعلى عن الدستور في اوروبا بأنه أمّن الحريات الديمقراطية وبحبوحة إقتصادية وتقدّم تقني، بغض النظر عن مواقف المجتمعات الاوروبية الاستعمارية احيانًا وبعض التسلّط.

نستطيع أن نستفيد من الألمان في مثل هذا المؤتمر أو من خلال إجراء دراسات على صعيد الحقوقيين، فيخرجون من الكتب ليستمدوا الأمثلة من الحياة المعاشة لتجاوز الأزمات.

نحن في حالة أزمة كبرى يخجل منها البعض والبعض الآخر يتجاهلها، لكن لا يجدر بأي فئة من اللبنانيين ان تخشى على حضورها في لبنان وعلى مستقبلها. أنا لا أخجل من أن لبنان بلد طائفي. هذه تركيبتنا شئنا أم أبينا. يكمن التحدي في إدارة هذا التنوع مع كل حسناته وسيئاته.

هناك تحدّ يواجه كل الأجيال في أن يبنوا من هذه الحجارة كوخًا أو بيتًا أو قصرًا... من هنا أرى ان المطلوب ليس تغيير الشعب حتى تصح النظريات التي نضعها، بل خوض التحدّي وقبول المساعدة من أي جهة أتت وبدون خجل، إذ ليست لدينا القدرة لأن نحلّ بعض الأمور.

أولوية القضاء

عقل عقل

الفساد في لبنان يساعد على تأجيج الأزمات. لا بدّ من مناقشة هذه المشكلة بشكل جدّى، خاصة وأن كافة الأمور تُرمى على الطائفية وعلى الصراعات بين الطوائف. يجب وضع مشروع جديّ لمحارية الفساد، على ان يكون القضاء هو رأس الحرية فيه وأن يُعاقب الفاسدون.

الخروج من مساوئ النظام السابق

كارلوس داوود

هناك صعوبات عديدة تواجه كل عملية تحوّل ديمقراطي. ليس أمرًا يسيرًا ان يتحوّل النظام من لاديمقراطي الى ديمقراطي بين ليلة وضحاها. هناك أنظمة فشلت في هذا التحوّل، وأخرى احتاجت الى سبعين سنة كالمكسيك للوصول الى التحوّل ديمقراطي، ودُول تمكنّت سربعًا من ذلك مثل ألمانيا. لكن هناك احتمال بحسب النظريات السائدة اليوم في العالم، ان هذه الأنظمة المختلطة التي ليست أنظمة ديمقراطية بالكامل، بمعنى أنها لم تتمكّن من الوصول الي مرحلة النظام الديمقراطي بكل معنى الكلمة، وليس أيضًا أنظمة تسلطية ديكتاتورية كما كانت في السابق، بل هي في الوسط وتتآلف وتتعايش وتستمر ويسودها الفساد وعدم المواطنية وكل الثغرات الأخرى... هذه الأنظمة تُشكل نموذجًا ديمقراطيًا ثالثًا وبحري الحديث عن نموذج رابع ديمقراطي بعد تجارب القرن العشرين، هي بشكل أو بآخر شكل من أشكال أو عنصر من عناصر الديمقراطية، ولكنها ليست بديمقراطية حقيقية فعلية، حيث ان أهم ركن لها في عملية التحوّل الديمقراطي هو حسن صياغة نظام انتخابي، لأنّ هذا الصراع ما بين السلطة القديمة والسلطة الحديثة التي استلمت الحكم، خاصة في حال لم تتمكّن، الثورة من الاطاحة بكامل نظام الفريق السابق الحاكم وأتت بفريق عمل آخر بإمكانه وضع دستور جديد دون مشاركة أحد معه في حال حصول نوع من التسويات، كما حصل في العديد من دول العالم العربي. يمكن ان يشارك أشخاص من الفريق الحاكم السابق في صياغة الدستور الجديد ما بعد الثورة، وبالتالي يُحاول كل فريق ان يُدخل نظام انتخابي يُؤمّن مصالحه، وهذه أيضًا من المساوئ التي نشاهدها ليس فقط في العالم العربي بل في تجارب دولية أخرى. أطلق على هذا النظام تسمية نظام سياسي "هجين" لا يبلغ مرحلة الديمقراطية الكاملة وما زال في مسار لأنه لم يتمكن، من الخروج من مساوئ النظام السابق.

الديمقراطيات والدين والمجتمع المدنى

بيتر سلوم

يُشكّل موضوع "صياغة الدساتير في التحوّلات الديمقراطية" إشكالية كبرى اليوم في العالم العربي داخل الدول التي تشهد تحوّلات. إنطلاقًا من خبرتي في هذه الدول التي عملت فيها ما قبل وما بعد التحوّلات على المستوى الشعبي والمتعلقة بالدستور وبمشروعية الدستور، أجد أن الاشكالية قائمة بين مدرستين: مدرسة الارادة الشعبية وهل الارادة الشعبية هي مشروعية الدستور، أو هل يجب ان نشرك في صياغة الدستور إضافة الى الارادة الشعبية – أي ممثلي الشعب كالمجلس التأسيسي الذي انتُخب – نشرك المجتمع المدني والمثقفين والخبراء... للعمل بشكل أكبر على المصلحة العليا للمجتمع. تواجه هذه الاشكالية اليوم دولاً عديدة شهدت تحوّلات وخاصة تونس ومصر وليبيا، وربما سوريا فالارادة الشعبية تتبلور في سوريا، وبالتالي سوف تبرز هذه الاشكالية في المستقبل.

لو أخذنا الحالة المصرية نجد ان هذه الاشكالية موجودة في مصر وهي مُرتبطة بالأمية التي تصيب نسبة 50% تقريبًا من الشعب المصري. جرت إحصاءات سنة 2011 خلال العمل على أول دستور في مصر، أظهرت رغبة 50% من الشعب في أن تبقى الشريعة المصدر الأساسي للدستور أو للتشريع، كما أظهرت ان 70% كانوا مع تطبيق الحدود للسارق والمرتد والى آخره. لكن تبقى الاشكالية في من يضع الاحكام الأساسية وأسس الدستور؟

نجد اليوم في مصر ان الليبراليين والديمقراطيين والعلمانيين والأحزاب... كانوا مؤخرًا خلال الثورة ضد الارادة الشعبية وضد رئيس مُنتخب من الشعب، وتوجهوا اليوم في صياغة

الدستور نحو خبراء مجتمع مدنى من منطلق انهم يدركون أكثر من غيرهم مصلحة مصر العليا. سوف تواجه هذه الدول علامات إستفهام كبرى خلال هذه المرحلة، وسوف تحتاج الى وقت طويل حتى تتمكّن من الخروج مها؛ لن نتمكّن من إعطاء أجوبة على هذه التساؤلات، لكن هناك تجارب عديدة كتجارب اوروبا ما قبل الديمقراطيات الحديثة وخلال عصور الظلام فيها يمكن الاستفادة منها.

ماذا بعد الديكتاتوريات، هل هو حكم الارادة الشعبية؟ المبادئ الأساسية؟ الأكثرية الشعبية؟ في حال أتت الأكثرية الشعبية ما بعد الديكتاتوريات، ما نراه في كافة هذه الدول حيث تحصل تحوّلات، أن المبادئ الأساسية هي مبادئ دينية، وهذه هي الارادة الشعبية شئنا أم أبينا. فهل هي ديكتاتورية الديمقراطية أم هي ديمقراطية الدول الإسلامية؟ بعد سنة من حكمه وقبل إقالته بقليل قال الرئيس المصرى مرسى: ما من ديمقراطيات إسلامية، بل هناك ديمقراطيات... إنطلاقًا من كلامه نسأل ما هو الحلِّ؟

ضمانات وسلوك داعم

منار زعيتر

لست مع المفاضلة بين الأنظمة لأن كل الأنظمة تتقاطع بكل اشكال القمع والانتهاك لأبسط الحقوق الانسانية.

بما يتعلِّق بعنوان ضمانات حقوق الانسان، عند محاولتي إعداد هذه النقاط واجهت أزمة في تحديد الخيار الأفضل. عندما نتكلّم عن ضمانات حقوق الانسان فذلك يستازم توفّر بيئة وسلوك داعم لكي تكون الضمانات أمرًا واقعًا. قبل التكلّم عن ضمانات حقوق الانسان لا بد من التكلُّم أولاً عن وجود إرادة سياسية حقيقية، وهو أمر يطرح عدة علامات إستفهام في مجتمعاتنا وفي النسيج اللبناني وفي كل المنطقة العربية، حول ما إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية باتجاه تمتّع الناس بحقوقهم. عندما نتكلّم عن ضمانات حقوق الانسان لا بدّ من التكلم عن ضرورة وجود وعي شعبي مناصر، حتى لا تكون قضايا حقوق الانسان إسقاطات، بل تكون لدينا بيئة ثقافة حقوق الانسان. علينا ان نقف على نوعيّة المؤسسات. الحديث عن الضمانات يُعني التعامل مع نصّ، وخلال العمل على نصّ، علينا أن نسأل عن وظيفة هذا النصّ، ووظيفة النص القانوني كما يدرّسون في الجامعات هي الردع والعقاب والتأهيل والحماية. علينا إذًا النظر الى الوظيفة الوقائية والحمائية لهذا النص.

مقدمة الدستور اللبناني ممتازة وتتقدم على العديد من مقدمات الدساتير العربية، لكن لا نستطيع الوقوف عند حدود ما ورد في المقدمة لأسباب عديدة. أوّلها هو ان حالة حقوق الانسان هي في حراك مستمر ونحن يوميًا أمام توصية أو تعليق أو اتفاقية من الأمم المتحدة، وبالتالي لا يُمكننا التوقّف عند دستور صيغ سنة 1926 وعُدّل سنة 1989.

ومع أهميّة اللحظة التي عُدّل فيها الدستور، يجب أن نشير الى أنه أتى لينهي حالة حرب، وبالتالي هو لم يطرح أجندة حقوق الانسان بمعنى حقوق السجناء والمعوّقين والفساد والحق في الوصول للمعلومة. لا يُمكننا إذًا الوقوف عند حدود ما ورد في المقدمة.

هناك أيضًا عدم الرقابة على دستورية القوانين التي صدرت قبل إنشاء المجلس الدستوري لا الدستوري. والمؤسف ان الحالة الدستورية عندنا بطيئة، المؤسف أيضًا ان المجلس الدستوري لا ينظر بدستورية قوانين صادرة قبله، ومعظم القوانين، والتي تطال على سبيل المثال النساء، صدرت منذ 1925. هناك فجوة أخيرة تكمن في أنه لا يحق للمواطنين التظلّم من عدم دستورية القوانين.

توسيع مجال مراجعة المجلس الدستوري

صالح طليس

أكد المجلس الدستوري اللبناني في قرارين على القيمة الدستورية للمقدمة. سبقه المجلس الدستوري الفرنسي في قرار الجمعيات سنة 1971. كما ان المحكمة الدستورية في تونس أكّدت مرتين على القيمة الدستورية. وقال إدمون رباط عن هذه القيمة "إنها إعلان دستوري" وحتى انه قال إنّ المقدمات هي دستور الدساتير.

في ما يتعلّق بحماية الحقوق والحربات في لبنان أمام القضاء، نتّبع المذهب اللاتيني أو الطربقة الفرنسية حيث اعتمدنا المجالس الدستورية وليس المحاكم. من المعروف في أميركا أنّ حماية الحقوق والحربات تتم أمام القضاء العادى، في حين ان النموذج الفرنسي الذي اعتمدناه يؤمن هذه الحماية أمام المجلس الدستوري فقط، على عكس ما هو معمول به في التجرية الانكلوسكسونية أو الأميركية. يكمن الخلل في أننا لم نتبع فرنسا في توسيع مجال المراجعة بل حصرنا الأمر في خمس شخصيات.

توسيع صلاحيات العدالة الدستورية

انطوان مسرّه

يُفسر المجلس الدستوري من خلال التطبيق في حالة معروضة عليه، لكن مسألة تفسير الدستور في المطلق واردة في اتفاق الطائف، كما أصبحت واردة في العديد من الدساتير في العالم. عند مناقشة الموضوع في المجلس النيابي اعتبر النواب ان تفسير الدستور هو إنشاء قاعدة ويدخل ذلك في صلاحيات مجلس النواب. لكن أصبح هناك اليوم توجّه عام عالميًا، وفيه أنه لا يُمكن اعتبار مجلس النواب سيّد نفسه بالمطلق، ذلك أنه كثيرًا ما تتفق أقلية وأكثرية على قضية ما من أجل مصالح خاصة وعلى حساب القانون. يحدث ذلك حتى في فرنسا. هناك سبب آخر أدى الى توسيع صلاحيات المجالس الدستورية عالميًا، وهو أنه بظل العولمة اصبحت قوى السياسة والمال والانتلجنسيا والاعلام مُندمجة في كتلة واحدة: رجال سياسة لديهم إعلام وهم رجال أعمال وأصبحت بعض الانتلجنسيا من أهل فكر خبراء ومستشارين مرتبطة بسياسيين. من هنا برزت الحاجة الى وسائل دفاعية أوسع من المؤسسات التقليدية لتطبيق مبدأ فصل السلطات وما إليها.

يحتوي النموذج الالماني في هذا المجال على أوسع قدر من الحماية الدستورية. يُمكن مطالعة إجابات كثيرة على التساؤلات المطروحة في الكتب الصادرة حديثًا عن المجلس الدستوري في أربعة أجزاء.

في موضوع القانون، كانت دساتير عربية عديدة تقول ان الحريات العامة مصانة في إطار القانون. هذا "التحديد" لم يعد يجدي ذلك ان مقدمات الدساتير باتت تُعتبر أعلى من نصية الدستور. وتنص المادة 128 من الدستور الاردني الجديد على أنه لا يجوز صياغة تشريعات تُخالف جوهر القوانين وتحدّ من الحريات.

الدستور الاردني - المادة 128 1- لا يجوز ان تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق او تمس أساسياتها.

اعتمدت المحكمة الدستوري في الاردن سنة 2013 على هذه المادة طعنًا ببعض القوانين، إذ تصدر القوانين لضمان الحربات وممارستها وليس للحد منها.

Electoral transition

Richard Chamberz

I was asked what standards I used to pick those six countries, there's an objective and a subjective reason, subjectively I've "worked in "... books and newspapers. Objectively, the five countries, other than Lebanon, are specifically going through a period of both constitutional and electoral transition, and in contrast to other countries in the region

have held elections in the last three years that related to that process as opposed to for example Iraq which has a different kind of electoral transition.

And Morocco which is a very specific case.

I should also add that of course it's a debate whether Lebanon is in the period of transitions, it's certainly in a period of electoral transition among the primarly reasons for postponing elections was quoted to be a failure to "the" agreement on the electoral system, except agreement that the current electoral system should not be used. So that's definitely an indicator of transition, and secondly even within its constitution, Lebanon is going through a period of transition. The "type" of constitution is a road map to us towards certain goals and in particular, the goal of a nonconfessional parliament so therefore, on this very narrow position, of perhaps it's the same kind of transitional process that is taking place in other countries. It is a very specific position that "could" take Lebanon as in itself going through constitutional transition, it just has not started the discussions yet.

الدكتاتوربات التي تخفى التناقضات

ميشال أنيس سماحة

يبدو ان اليمن تخطي خطر الحرب الاهلية، ولكن ماذا عن مصر وتونس؟ ولماذا نحن مستعجلون؟ ولماذا تتحكم بنا افكار مُسبقة حول الاتجاه الذي يجب ان تسلكه الثورات والانتفاضات العربية والتأكيد على سلميتها في البدايات، وتشبيه مسارها بمسار الثورة الفرنسية عندما يدخل على فصلها العنف وانسداد افق التغيير الديمقراطي.

وهنا كان لا بد من المقارنة، فاخترت المقارنة بالحالة الاسبانية.

التحول في اسبانيا لم يبدأ عام 1936 مع بدايات العرب الاهلية، وانما مع خلع Miguel Primo وقرار الملك Alphonse XIII العودة الى النظام الملكي الدستوري بعد حقبة من الديكتاتورية. فبدأت تتشكل الجبهة الجمهورية مع اتفاقات St. Sébastien فهروب الملك عام 1931 وإعلان الجمهورية في 14 نيسان.

ان انفجار الحرب الاهلية الاسبانية عام 1936 وانتهاءها بفوز القوميين Franco عام 1939 (1 نيسان) لم ينهي التحول الا انه استمر حتى سقوط Nationalistes ونظامه عام 1975. "الديكتاتوريات تخفي التناقضات ولا تلغيها".الارقام عديدة حول فظاعة الحرب:

- rouge et terreur blanche .1
- 2. المذابح كانت من الطرفين مع قصف المدن.
 - 3. لاجئون بالاف في اوروبا وشمال افريقيا.
 - 4. تدمير المدن.
- 5. صحيح ان الجنرال Micija وهو جمهوري معتدل قاد المعارك وخاصة معركة الدفاع عن مدريد، الا ان الفصائل اليسارية والفوضوية المتطرفة (وهي اقلية سياسية) هي التي خاضت المعارك على الارض، ومن غرفة العمليات التي تقع تحت المعهد المالي الاسباني الحالي (وهو متحف اليوم). كان راديو الجمهوريين يدعو جمهوره No pasarian، الا ان في الخفاء كان هناك قيادة سوفياتية كبرى تقود الارض.

من الجانب الاخر كان الالمان والايطاليّون يدعمون Franco بكل المستطاع. اسرد ذلك لاقول واتساءل عن دور العامل الاقليمي والدولي في تحديد مسارات التغييرات الديمقراطية ولنستفيد من السفراء ومن تجارب بلادهم ورؤيتهم للامور.

انجاز لبنان مرحلة الدسترة التأسيسية

انطوان مسرّه

حصل خلال الندوة تركيز اولاً على ان لبنان ليس في مرحلة انتقالية، وهو أنجز مرحلته التأسيسية سابقًا وفي اتفاق الطائف. كل مرحلة تسمى "انتقالية" قد تحصل تُشكل تهديدًا لوحدة لبنان وتُدخل لبنان في المجهول. هنا استعدنا ذاكرة اتفاق الطائف وهي بالغة الاهمية.

النقطة الثانية التي طُرحت هي الاصالة في وضع الدساتير العربية. هذا يتطلب جهدًا كبيرًا. يجري كلام عن انفصام rupture او تغيير changement. كانت الثورات في الماضي ثورات أنظمة ضد انظمة، بينما اتخذت الثورات اليوم طبيعة اخرى، حيث ان الشعوب تُحركها، وهي تحتاج بالتالي الى العودة الى الاصالة والى "العمود الفقري"، كما قال سعادة سفير مصر، والى الحفاظ على مُكونات الثقافة المصرية.

أمر ثالث كان محور نقاشات: كيف يُتابع المجتمع المسار الانتقالي؟ تندرج الندوة في هذا الاطار. لا بد من ان يكون للجمعيات والجامعات والاعلام والهيئات دور في دعم المسار الانتقالي، فلا يكون حكرًا على السلطة وعلى سياسيين في أعلى القمة.

نوقشت نقطة رابعة وهي ادارة التحول وما بعد التحول. قد تكون هذه المرحلة ناجحة وسريعة وسلمية تبعًا لنوعية القيادات التي تتولى ادارة التحول وما بعد التحول. يبرز في الجدول البياني حول واقع الدول العربية، ان لبنان تعرض لعوائق جمّة في إدارة مرحلة ما بعد الطائف، وقد وضعت علامتين سلبيتين في خانته المُخصصة لهذه المسألة، خلافًا لما قيل في حالة السبانيا. حققت اسبانيا نجاحًا في ادارة التحول وما بعد التحول.

* * *

تخطت الندوة انتظاراتنا. طُرحت افكار ومصطلحات جديدة. يحتاج كل تغيير الى فكر مُتجدد والى مصطلحات اخرى. استنفذنا في لبنان مرحلة الدسترة التأسيسية. أستعملت عبارات تُشير الى عدم مطالعتنا لكتابات مقارنة منذ السبعينيات حول الانظمة البرلمانية التعددية التي تدمج سياقات تنافسية وتعاونية في آن. النظام اللبناني ليس هجيئًا، هو نظام برلماني تعددي فيه تسوية، والتسوية تختلف عن المساومة، فهي بحسب جورج سيمل Simmel أهم اختراع للفكر البشري 97. لكن غالبًا ما نقوم بتسويات تكون في الواقع مساومة على حساب الحقوق. المساومة على حساب الحقوق. المساومة على حساب الحقوق. المساومة على حساب الحقوق تتراكم فيها المشاكل وتنفجر في ما بعد.

طُرح ايضًا موضوع دور المجتمع. الديمقراطية عربة بعجلتين: عجلة السلطة المركزية وعجلة المجتمع، ولا يمكن للعربة في الانظمة الديمقراطية ان تسير بعجلة واحدة. مدنية المجتمع

⁹⁷. G. Simmel, *Soziologie*, cite par Julien Freund, *Sociologie du conflit*, Paris, PUF, 1983, pp. 250-270.

تواجه خطرًا يكمن في ان مثقفين واعلاميين وكتاب وباحثين ودستوريين يعمّمون رؤية تشاؤمية في التحولات العربية. وارباب الانظمة السابقة يعمّمون هذه المقاربة.

بعد اكثر من ثلاثة اجيال يُخشى ان تكون العقول مدجّنة على الاستتباع. هل نعيش نهاية المثقفين؟ كُتب الفلسفة الملقّنة في المدارس لا تتطرق لأي فيلسوف عربي معارض! يجب مجاراة التحولات الديمقراطية على مستوى المؤسسات والسلطة والدستور بعمل تربوي. كل تحوّل ديمقراطي يحتاج الى تخصيب تربوي. هذا ما قمنا به في خطة النهوض التربوي. بقيادة البروفسور منير ابو عسلي⁹⁸.

⁹⁸. مناهج التعليم العام واهدافها، 1997، مرسوم رقم 10227 تاريخ 1997/5/8، بيروت مطبعة صادر، 1997، 283 ص.
ومناهج تعليم التاريخ الصادرة بالمرسوم رقم 3175 تاريخ 2000/6/8، الجريدة الرسمية، عدد 27، تاريخ 2000/6/22.

خاتمة

مسارات دستورية ومدنية دعمًا للتحولات العربية اليوم

انطوان مسرّه*

كيف نستعيد ذاكرة وثيقة الوفاق الوطني-الطائف لاستخلاص العبر وتجنب آلية التكرار؟ وما العمل في سبيل ادارة التحول الديمقراطي وصياغة الدساتير في المجتمعات العربية في إطار المستجدات وبروز الشارع العربي؟ توفر الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور حول موضوع: "صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: الخبرة العربية والدولية من منظور مقارن" مدخلاً منهجيًا وخطة عمل.

الموضوع مطروح اليوم بحدة لانه مرتبط بالسلم الاهلي في مجتمعات مُهددة بانقسامات داخلية وتدخلات خارجية (عصام سليمان). وهو مطروح لانه يمكن تجنب المخاطر في الاستفادة من الخبرة اللبنانية المتعددة الجوانب والخبرات المقارنة.

مشاركة مؤسسة كونراد اديناور في الورشة هو ذات مغزى لان "كونراد اديناور هو من اهم الشخصيات التي اعادت ترميم المانيا بعد الحرب واعادتها الى الديمقراطية" (انطوان سيف). ويتخذ الموضوع اهمية قصوى لان الاوضاع "تتصف بدرجة كبيرة من التعقيد والضبابية وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية" (كارلس داوود). تتصف الحالات العربية بمعطيات متشابهة في بعض الشؤون ومُتمايزة حيث "كل حالة عربية هي قائمة بذاتها" (انطوان سيف).

^{*} عضو المجلس الدستوري، استاذ في الجامعة اللبنانية (1976-2010) وفي جامعة القديس يوسف. النص هو خلاصة توليفية عرضها المؤلف في ختام الندوة في فندق مونرو.

انطلاقًا من عشرة عناصر عُرضت خلال الندوة حول "الشروط الملائمة وغير الملائمة في التحول الديمقراطي وصياغة الدساتير" (انطوان مسرّه) يمكن تبيان عناصر القوة والضعف في التحول الديمقراطي. يُستخلص من الاوراق والمناقشات ستة توجهات رئيسة.

1. ذاكرة الطائف: يستحيل دراسة وثيقة الوفاق الوطني-الطائف دون استعادة ذاكرتها المليئة بالعبر. سبقت هذه الوثيقة حوارات وطنية لا تُحصى ونقاشات ومداولات مُضنية. ليس تاليًا لبنان اليوم في مرحلة انتقالية تأسيسية وقد أنجز بناؤه على مستوى الصياغة الدستورية (طوني عطالله).

غُرضت شهادات حول صياغة الطائف خلف الكواليس، مما يُساهم في حسن تطبيق الاحكام (بهيج طباره). يضاف الى ذلك كثافة الوثائق المنشورة حول جذور الدستور اللبناني سنة 1926 وجذور وثيقة الوفاق الوطني-الطائف⁹⁹. ما يرد في مقدمة الدستور اللبناني هو ثمرة سجالات واختبار حول نهائية الوطن اللبناني (خالد قباني، بشاره منسى...). يقتضي تاليًا اعتماد قول الرئيس رشيد كرامي سنة 1976 عندما تعالت اصوات حول موت ميثاق 1943: "لنعمل لما يُغنيه ولا يُلغيه". تكمن الخطورة اليوم في استراتيجية خارجية تسعى الى اعادة لبنان الى مرحلة تأسيسية استنفذت وانجزت. الحاجة تاليًا الى "عدم التلطي وراء اصابعنا ووضع المجلس النيابي امام مسؤولياته" (دمون رزق) وان "نحطاط لمختلف حالات التطريخ" (داوود الصابغ).

وُصفت اعادة لبنان المفتعلة الى مرحلة تأسيسية بانها "ضرب من المؤامرة لا يستطيع احد التحكم بنتائجها وهي مشروع حرب لا يستطيع احد ايقافها وستؤدي الى فدرلة لبنان والقضاء على لبنان الموحد، بدلاً من العودة الى الوفاق الوطني وتوفير نموذج ناجح للبنان" (عباس الحلبي).

البند الوحيد في وثيقة الوفاق الوطني الذي كان مفروضًا يتعلق بانسحاب او "اعادة تمركز" القوات المسلحة السورية. ورد في بعض الوثائق ان الرئيس حافظ الاسد "كتب النص بيده" حول الموضوع. ويقول مفاوضون انه كان يقتضي مراجعته شخصيًا! وورد ايضًا الدور الريادي في الالتزام بشرعة حقوق الانسان في مُقدمة الدستور وملاحظات الرئيس صائب سلام حول المهلة لتأليف الوزارة.

انطوان مسرّه، جذور وثيقة الوفاق الوطني-الطائف (1989/10/22 و1989/11/5) والتعديل الدستوري (1989/21)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، سلسلة "وثائق"، رقم 4، المكتبة الشرقية، طبعة ثانية مضافة، 2006، 510 ص.

⁹⁹. Antoine Hokayem, *La genèse de la Constitution libanaise de 1926*, Beyrouth, Editions universitaires du Liban, Librairie Le Point, 1996, 400 p.

تثبت المعطيات المستعادة الى الذاكرة ان "المطلوب اليوم هو ان يكون اللبنانيون في المبادرة وليس في التنظير وليس المطلوب تعديل اي شيء، بل رجال دولة في الحكم في أحلى وطن واستعادة دينامية ثورة الارز ومقاومة الذين يتربصون لوضع اليد على لبنان والعودة الى الميثاق والدستور" (دمون رزق). أفضل الدساتير هو مُجرد وعاء ناظم يتطلب من القيّمين على الحكم التقيد بقواعد اللعبة "ضمن الرقعة الجغرافية الوطنية وعدم اللعب خارجها: المشكلة الحالية في اللاعبين" (انطوان حداد).

2. المبادئ الحقوقية الاساسية والتأصيل: يجب ان تتضمن الدساتير، بخاصة في مقدماتها، مبادئ حقوقية اساسية اجمعت عليها الشرعات الدولية لحقوق الانسان واستقر عليها الضمير العالمي (خالد قباني، ريشار شامبرز Hassler ،UNDP ...). قد تختلف آليات تطبيق المبادئ العالمية حسب المجتمعات. يتصف التحول في اسبانيا بانه كان اصلاحيًا ووثاقيًا transition pactée وبدون انسلاخ عن الماضي (سفيرة اسبانيا في لبنان Allagros Hernando Echevarria). وتم التشديد على ان "الاستعارة لا تحل محل الاصالة" (واصف الحركه). ما يواجه المجتمع اللبناني اليوم ضرورة التقيد بالميثاق الذي هو الدستور الحي (خالد قباني) والاقرار بحقوق الانسان في شموليتها (منار زعيتر، صالح طليس...).

نفتقر غالبًا الى منهجية علمية ومقارنة في تصنيف النظام البرلماني اللبناني التعددي. تُبين العودة الى ذاكرة الحوارات اللبنانية المساعي الايجابية في التوفيق بين التوازن بين السلطات والفصل بين السلطات. اما حول قضايا المرأة فتُبين الحالة في تونس انه لم يعد يطرح موضوع التوفيق بين الدين وحقوق المرأة وان تونس تجاوزت هذا الطرح.

3. حماية النسيج التعددي العربي: من ابرز مقتضيات التأصيل حماية النسيج التعددي العربي من الصهينة التي هي الترادف بين مساحة جغرافية ودين مُحدد. تتمتع المجتمعات العربية بتراث عريق طيلة قرون في ادارة تعدديتها نقضته انظمة استبدادية عربية انطلاقًا من مفهوم ضيق الافق للقومية والاندماج. جاء في احدى المداخلات قول مسؤول عربي رفيع في بلد مجاور لاحد اللبنانيين: "لدينا طائفية اكثر منكم بكثير ولكننا نعرف قمعها!"

ما السبيل للتوفيق بين الموروث التاريخي والادارة الديمقراطية للتعددية؟ (سفير اليمن في لبنان علي الديلمي). يصطدم الفكر الشمولي بالواقع المحلي حيث ان الخبرات العالمية تثبت ان المشروع الاكبر لا ينجح اذا لم ينجح على المستوى المصغر. ما قدمه لبنان في هذا المجال هو جدير بالاهتمام (انطوان

سيف). وتُشكل المادة 128 من الدستور الاردني المعدل والمواد المتعلقة بالاحوال الشخصية تأصيلاً للتراث العربي في ادارة عصربة للتعددية الدينية والثقافية.

1. بناء المجتمع: يتطلب البناء الديمقراطي ثقافة ديمقراطية اندماجية .4 بناء المجتمع: يتطلب البناء الديمقراطي ثقافة ديمقراطية اندماجية democracy (No power for nobody but check and balance) سلطة لاحد بل تفاوض في اطار القانون (Peter Rimmele). بدون مجتمع فاعل يصعب تحقيق ديمقراطية (سفيرة اسبانيا في لبنان (Peter Rimmele). يتطلب تاليًا التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع التوجهات التالية:

- نشر الثقة بدلاً من التشاؤم حول الوضع القائم (طوني عطالله). ومن يساهم في تعميم التشاؤم اعلاميون واكاديميون بعيدون عن هموم الناس فيدعمون بذلك ارباب الانظمة السلطوية القديمة.
 - صحافة حرة ومستقلة وداعمة للمسار.
- تعزيز المواطنية، بخاصة من خلال بناء ذاكرة وطنية مشتركة (شفيق المصري، سعيد صناديقي...).
- حوارات وطنية لمعالجة النتاقضات التي عملت الدكتاتوريات على إخفائها وقمعها (ميشال ا. سماحه).
- تفعيل دور النقابات التي توفر البوصلة حول قضايا الناس اليومية (سفير مصر في لبنان، اشرف حمدي).
- التمييز بين التعبئة mobilisation التي قد تنتشر بفضل وسائل التواصل الاجتماعي وبين المشاركة المواطنية participation الواعية والملتزمة والهادفة.
- فضح اساليب التلاعب التي يمارسها خُبراء في السياسة الطائفية وليس "الطائفية السياسية" كما هو متداول.
- 5. مواجهة الفوضى من خلال مقاومة مدنية: تتصف مرحلة ما بعد الدكتاتوريات (بيتر سلوم) بحالة من الفوضى يقتضي العمل على مواجهتها من خلال مقاومة مدنية (منار زعيتر). هل نعيش اليوم نهاية المثقفين؟ بدلاً من تشجيع الحراك العربى ينساق مُثقفون فى تحليلات اكاديمية تشاؤمية وكأن لا دور

ولا علاقة لهم بالمجتمع. ورد في إحدى المداخلات ان في المنطقة العربية اكثر من فولتير Voltaire ولا علاقة لهم بالمجتمع. ولكن لم يتحول ذلك الى تيار فولتيرية voltairianisme (ميثال السماحه).

6. الحكمية الدستورية: كيف تُدار مرحلة ما بعد الدسترة؟ يُوفر لبنان مثالاً، مع بعض الاستثناءات الايجابية، لسوء ادارة ما بعد مرحلة وثيقة الوفاق الوطني-الطائف. اما النموذج الامثل لادارة مرحلة الدسترة وما بعدها فهي اسبانيا.

ترتبط فاعلية القوانين بخمسة عناصر غير القانون الوضعي: القيادة الحاكمة، وتوازن القوى في المجتمع، ووضع القضاء، والثقافة السياسية السائدة، والقدرات الادارية والمالية. افضل الدساتير هو تاليًا مُجرد وصفة طبية وليس العلاج. يكمن العلاج في الاستعمال الفعلي للدواء وطريقة استعماله. هل نعيش الحقوق الاساسية ونحترم المبادئ؟ (Peter Rimmele). المشاكل في لبنان اليوم ليست في الدستور، اذ لدينا نصوص ممتازة اما التطبيق فهو في مكان آخر. والدستور هو خريطة ومنهجية (خالد قباني). يقتضي تاليًا "دسترة الجمهورية" (سفير تونس في لبنان، حاتم الصائم) والعمل على التطبيق الفعلي للدستور وليس تعديل نصوص (عقل عقل) حيث ان التطبيق هو المحك (سفير مصر في لبنان، اشرف حمدي).

ما حصل بعد وثيقة الطائف هو استفراد القيادة وتبعيتها ووضع اللعبة السياسية بيد اربعة او خمسة اشخاص (عباس الحلبي) والتلاعب بالقواعد الدستورية لجعل النظام غير قابل للحكم الا من خلال باب عال.

يقتضي في عملية الدسترة ارساء العدالة الدستورية لسببين على الاقل: اولاً بسبب احتمالات التواطئ بين الاكثرية النيابية والاقلية لعدم الطعن بدستورية قانون، وثانيًا بسبب التحولات في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات.

* * *

في البحث عن التحولات والاصالة يُستخلص من الندوة اهمية الخبرة اللبنانية، في سلبياتها وايجابياتها، والخبرات المقارنة، وضرورة بروز يقظة وطنية شاملة وعلاجية لمأسسة الوضع في "لبنان الرسالة التي نحن مُؤتمنون عليها" (عباس الحلبي)، حيث من "حجارة لبنان يمكن ان نبني قصرًا" (انطوان سيف).

268 انطوان مسرّه

افتتح الندوة رئيس المجلس الدستوري الدكتور عصام سليمان وشارك فيها سفراء اسبانيا ومصر وتونس واليمن والوزير المستشار في سفارة المانيا في لبنان Carsten Meyer - Wiefhausen ووزراء سابقون ونقيب المحامين ممثلاً بالدكتور بول مرقص واكثر من مئة من الخبراء والفعاليات الاجتماعية. تولى المحامي ربيع قيس تنسيق الندوة التي قُدم خلالها اكثر من عشرين من البحوث والخبرات.

صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: خبرات عربية ودولية طونى عطالله

نظمت المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور ورشة عمل حول موضوع: "صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية- الخبرة العربية والدولية من منظور مقارن"، الجمعة والسبت 13 و2013/12/14. عقدت الندوة في فندق مونرو- عين المريسة بمشاركة أكثر 150 من الباحثين والعاملين في الشأن العام وإعلاميين ودبلوماسيين أوروبيين وعرب معتمدون في لبنان. عرض أربعة سفراء هم رؤساء البعثات الديبلوماسية في سفارات اسبانيا ومصر وتونس واليمن في لبنان خبرات بلدانهم في صياغة الدساتير خلال مراحل الانتقال الديمقراطي. وشارك أعمال الورشة الوزراء السابقون ادمون رزق وبهيج طبارة وخالد قباني، رئيس الرابطة السريانية حبيب افرام، اضافة الى ممثلى مؤسسات المجتمع الأهلية ومهتمين.

تمثلت أهداف الورشة في عرض واستخلاص الخبرات العربية المنجزة او قيد الاعداد، حول اشكالية صياغة الدساتير في المراحل الانتقالية، في المجتمعات العربية اليوم ومن منظور مقارن.

ركز المشاركون على محاور ثلاثة هي التالية:

- 1. الدسترة او صياغة الدساتير: تعيش مجتمعات عربية اليوم سياقات تأسيسية متجددة في صياغة دساتيرها وفي انسجام مع التحولات.
- 2. الخبرات: الحاجة الى الاستفادة من الخبرات العربية القائمة او المنجزة واستخلاص نماذج وحالات ومعايير تساهم في فاعلية التحول الديمقراطي.

ingénierie . اسئلة جوهرية: في اطار الهندسة الدستورية عربيًا اليوم constitutionnelle ومن منظور مقارن طُرحت ثلاثة اسئلة في التحول الديمقراطي:

ما هو الدستور في انسجام adaptation واصالة مع الواقع السياسي-الاجتماعي والحقوقي في المجتمع؟

ما هي شروط conditionnalité تحول ديمقراطي سلمي وفي فترة زمنية معقولة وذات فعالية؟

ما هي المخاطر risques التي يقتضي تجنبها في مرحلة التحول الديمقراطي وما بعد هذا التحول؟

سعت الندوة الى: توثيق الوقائع المتوفرة حاليًا في عدة بلدان عربية حول مسار وضع دساتيرها، وتحليل مدى فاعلية مختلف السياقات التي اعتمدت او تعتمد اليوم في سبيل التحول الديمقراطي، واستخلاص معايير انطلاقًا من الخبرات العربية ومن منظور مقارن حول المنظومات الدستورية العربية.

ان دراسة سياقات وضع الدساتير في المجتمعات العربية دراسة سياقات وضع الدساتير في المجتمعات العربية وتأصيلها دراست ومع البحوث العالمية حول التحول الديمقراطي والدستورية عربيًا وتأصيلها، اغناء البحوث العالمية حول التحول الديمقراطي Democratic transition/transitologie، بناء ذاكرة دستورية عربية تجنبًا لتكرار حروب داخلية او اعادة انتاج نزاعات من الماضي، استخلاص قواعد norms في انسجام مع الشرعات الدولية والاجتهادات الدولية في العدالة الدستورية ومع عالمية المبادئ ولكن مع الخصوصية في التدابير الإجرائية.

حصيلة اليوم الأول من الأوراق التي عرضها المشاركون في ورشة العمل وما تلاها من نقاشات مستفيضة، عرض محاورها الدكتور انطوان مسرّة وحددها بأربعة توجهات هي التالية:

1. لبنان اليوم ليس في مرحلة انتقالية، وهو أنجز المرحلة التأسيسية. وكل حديث عن مرحلة انتقالية في لبنان اليوم هو تهديد لوجوده ككيان سيّد، حر ومستقل.

2. الأصالة في وضع الدساتير العربية: دار نقاش حول "انقطاع" rupture. قديماً كانت الثورات ثورات من أنظمة ضد أنظمة أخرى، في حين أن الأوضاع اليوم أصبحت مختلفة لأن الشعوب تتحرك وتطالب وهي في أساس التغيير.

3. كيف يتابع المجتمع المسار الانتقالي؟ تندرج ورشة العمل في هذا الإطار. واجب الجامعات والصحافة والمجتمع المدني... أن يكون لهذه الهيئات جميعاً رأي في ما يحصل، إضافة الى دور فاعل. وهذا ما يُسمى بالمشاركة في التغيير.

4. إدارة عملية التحوّل وما بعده. وهذه العملية قد تكون ناجحة وسريعة.

تحدث في جلسة الافتتاح رئيس المجلس الدستوري الدكتور عصلم سليمان عن الضمانات الحقوقية الأساسية في صياغة الدساتير والإشكاليات التي تعترض صياغة الدساتير، وأوجزها بالإشكاليات التالية: العلاقة بين الديني والمدني، العلاقة بين موازين القوى والقواعد الدستورية، العلاقة بين انتظام أداء المؤسسات الدستورية والصراعات السياسية المتفلتة من الضوابط، وإشكالية التقيد بالدستور في التشريع.

تلاه نائب السفير والقائم بالأعمال الألماني في بيروت غارستن ماير، بوصفه محامياً، عن تجربة المانيا في صياغة الدستور، وقال: "ان حقوق الانسان هي مسألة أساسية جداً ولا تحترم إلا بقانون قوي جداً كالدستور. الشعب الالماني لديه علاقة قوية مع الدستور الذي يحترم حقوقه. وببقي ان النظام القضائي هو الضامن لأي تنمية اقتصادية في اي بلد".

ثم تحدث ممثل نقيب المحامين في بيروت الدكتور بول مرقص، وأثنى على موضوع الورشة التي تأتي في "زمن قل فيه الدستوريون وكثر السياسيون، فيما الحاجة ماسة إلى سياسيين يفقهون الدستور. وأكد على أهمية إعادة تفسير الدستور إلى أهله من ذوي الإختصاص وإيلاء صلاحية تفسيره إلى المجلس الدستوري". وتحدث الممثل المقيم لمؤسسة كونراد إديناور في لبنان وعمان، والمحامى واصف الحركة امين عام المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلى الدائم.

أدار الجلسة الأولى المحامي ربيع قيس وتمحورت حول التجربة المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني-الطائف 1989 والتعديلات الدستورية 1990. تحدث في هذه الجلسة الوزيران السابقان خالد قباني وادمون رزق والقاضي عباس الحلبي. تميزت هذه الجلسة بأن المشاركين الثلاثة فيها شاركوا في شكل أو في آخر في مؤتمر الطائف عام 1989 الذي جمع البرلمانيين اللبنانيين لإعداد وثيقة الوفاق الوطني.

من جهته، تحدث خالد قباني عن "تنازع اللبنانيين (قبل الطائف) وتفرقهم واختلافهم على مسائل أساسية ثلاث هي: "نهائية الوطن اللبناني، عروبة لبنان أي مسالة الهوية والانتماء، والغاء الطائفية السياسية، وأن اتفاق الطائف أخرج لبنان من حالة الحرب إلى حالة السلم، وأعاد إحياء المؤسسات الدستورية، وبناء وإعمار ما هدمته الحرب".

بدوره، اعتبر عباس الحلبي أن "أي محاولة لضرب وثيقة الوفاق الوطني أو الاستمرار في تعطيلها وإسقاطها هو مشروع حرب جديدة بين اللبنانيين. هذه الوثيقة هي آخر المشاريع لإبقاء لبنان موحداً كما اراده الآباء المؤسسون وكما نرغب بالعيش فيه. فلنستعجل العودة إليها حتى لا نشهد تقسيماً للبلد الذي هو أصغر من أن يُقسّم وأكبر من أن يُبلع".

خُصصت الجلسة الثانية لمعالجة موضوع: "صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية من منظور مقارن". إدار الجلسة سعيد صناديقي، وتحدث فيها عضو المجلس الدستوري انطوان مسرّه حول قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية: مؤشرات وقياس الديمقراطية وتطبيقاتها في إطار التحولات العربية اليوم". وعرض انطوان مسرّه جدولاً أعده حول الشروط الملائمة وغير الملائمة للتحوّل الديمقراطي وسياق الدسترة. يتألف الجدول من عشرة عناصر جرى تطبيقها على تسع مجتمعات مما يظهر أن اسبانيا تتمتع بأفضل شروط تليها جنوب افريقيا وايرلندا الشمالية وتونس، ثم يأتي بعدها لبنان ومصر، ثم الكونغو، ليبيا، فالعراق.

ثم عرض ريشار شامبرز، مدير مشروع الإصلاح الإنتخابي في UNDP لخبرته حول الدساتير وقوانين الانتخاب من منظور مقارن. وعرضت الباحثة اليز هاسلير موضوع "الدساتير في مراحل الأزمات".

أدار الجلسة الثالثة ميشال أنيس سماحة وخصصت لعرض خبرات عربية حالية ودولية في التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير. وشارك في العرض سفراء اسبانيا ومصر وتونس ورئيس بعثة سفارة اليمن في لبنان.

2 الدسترة: الشعب مصدر السلطات

استأنفت ورشة العمل في اليوم الثاني والأخير على افتتاحها عرض الأوراق والنقاشات، وعقدت طاولة مستديرة ادارها المحامي كارلوس داوود وشارك فيها الدكتور شفيق المصري، والدكتور انطوان سيف، الدكتور عقل عقل، والدكتور بشاره منسى.

أشار داوود إلى المسار المعقد الذي تتسم به عملية الانتقال الديمقراطي. وعرض إجراءات التحوّل الديمقراطي وأبرزها: إقرار دستور جديد يجعل من الشعب مصدر كل السلطات، المصالحة بين الأطراف المتنازعة، الانتخابات النزيهة والحرّة، أداء القضاء لدوره في التحقيق في جرائم حقوق الإنسان، حماية مؤيدي النظام السابق من التتكيل، العدالة الانتقالية...

بدوره عرض بشاره منسى خلاصات من المشاركة في مؤتمر الطائف 1989 وكيفية تحوّل الوزراء في لبنان إلى أصحاب سلطة ونفوذ تعطل معها مبدأ المحاسبة ما يستحيل إحالتهم للمحاكمة امام المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور.

من جهته، عرض الدكتور شفيق المصري العوامل المؤاتية وغير المؤاتية في مراحل التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير: خبرات مقارنة. أشار إلى أن الدستور يمكن قياسه وفقاً لمبادئ الدستورية التي تُشكّل مقياساً مرجعياً للصياغة (الشعب مصدر السلطات، العقد الاجتماعي، الاجماع الوطني في إقراره رغم ندرته، المواطنة، قانون الانتخاب واحترام المعايير الدولية...). وأبرز ما حظي به اتفاق الطائف عام 1989 ببيانين رئاسيين إثنين صدرا عن مجلس الأمن تأييداً لهذا الاتفاق. وكانا حاسمين كاعتراف دولي جماعي بصيغة الطائف، والمصالحة الوطنية أو الوفاق الوطني الذي انتجه الاتفاق، وانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

أما الدكتور انطوان سيف فعرض دور المجتمع المدني في التحوّل الديمقراطي وصياغة الدساتير: خبرة لبنان واستشراف. ورأى أنه لا بد أن يكون الجمهور الأكبر من الناس، وعلى

الأقل بطريقة ضمنية، وراء كل القرارات التي تتخذ ولاسيما في ما خص الدستور. وركز على أن ما ينظم علاقة المجتمع المدني هو قانون عثماني في غاية الحداثة والتطور هو قانون الجمعيات عام 1909 القائم على مبدأ العلم والخبر. ولفت إلى أن تظاهرة 9 تشرين الثاني 1987 التي تشكلت من تظاهرتين انطلقتا من بيروت "الشرقية" ومن بيروت "الغربية" والتقتا عند معبر المتحف، أسقطت الشرعية الشعبية عن الحرب المفروضة في لبنان.

اختتمت الجلسة الخامسة بمداخلة الدكتور عقل عقل حول ضمان الحريات العامة في صياغة الدساتير. وشدد على أن "جميع الثورات والانتفاضات كان الهدف منها تكريس الحقوق والحريات وتكريسها في نصوص دستورية وضعية تمنع الحاكم من انتهاكها".

خُصصت الجلسة الخامسة والأخيرة بإدارة بيتر سلّوم لاستكمال عرض المواضيع المقررة في الورشة. وقدم الدكتور طوني عطاالله لاستنتاجات أمكنه ملاحظتها من خلال رصد وقراءة التحولات في العالم العربي.

ثم تحدث الدكتور صالح طليس عن المبادئ الأساسية في مقدمات الدساتير. ورأى أن اكل مجتمع لا يتحقق فيه فصل السلطات لا دستور فيه".

وأخيراً تحدثت المحامية منار زعيتر عن الدساتير وضمان حقوق الإنسان.

تُعقد الورشة في لبنان بالذات الذي يتمتع بخبرة اليمة وغنية في آن والذي انجز المرحلة او المراحل الدستورية التأسيسية ولكنه يحتاج الى مزيد من الفعالية في مؤسساته الدستورية واستمراريتها.

منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS

- 3. البناء الديمقراطي (الاشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور 240، 1994، Konrad Adenauer Stiftung- KAS
- 6. الاحزاب والقوى السياسية في لبنان (التزام واستراتيجية سلام وديموقراطية للمستقبل)، الجزء الأول، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 1996، F92 ص.
- 8. الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ،
 1997 مع.
 - 10. اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور KAS ، 1998، 296 ص.
- 12. النقابات والهيئات المهنية في لبنان (استراتيجية مشاركة وديموقراطية اجتماعية)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور KAS ، 1999، 356 ص.
- 15. النقابات والهيئات المهنية في لبنان، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2000، 6 AS ص.
- 17. الجغرافية الانتخابية في لبنان: شروط التمثيل الديمقراطي، بالتعاون مع مؤسسة كونراد الديناور KAS ، الجزء الاول، 2002، 376 ص.
- 19. الجغرافية الانتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، الجزء الثانى، 2004، 624 ص,
- 34. انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، صياغة الدساتير في التحوّلات العربية (الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS، 2014.

صدر في سلسلة "وثائق" Documents

- 2. فاعلون في السياسات الاجتماعية في لبنان، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 1999، طبعة جديدة مضافة، 2007، 300 ص.
- المواطنية الطالبية: مندوبو الصف في المدارس وممثلوا الطلاب في الجامعات او التربية على الشأن العام،
 بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006 ، 142 ص.
- 9. التربية على القاعدة الحقوقية (مضامينها وسياقها التطبيقي والخبرات للبنان ومن لبنان)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006، (KAS ص.
- 11. المواطنية الطالبية: نماذج في التنظيم والثقافة الديمقراطية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006 ما 2006 ص.

توزيع: المكتبة الشرقية، بيروت (01) 216021 – فاكس: 492112/217364 / 333379/200875 ت E-Mail: libor@cyberia.net.lb

Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace - P.O.Box 16-5738 Beirut-Lebanon 1100 - 2070

E-mail: antoine@messarra.com

http://antoine.messarra.com - http://www.lfpcp.org

المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلى الدائم

نشأت المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم سنة 1987 في سبيل تدعيم ثقافة لبنان الميثاقية وبناء ذاكرة جماعية تحول دون تكرار حروب داخلية مُمتدة في لبنان. ونظمت المؤسسة اكثر من مئتي مؤتمر وندوة وورشة عمل وطنية ودولية وفي ثلاثة محاور رئيسة: الثقافة المواطنية والذاكرة، الدمقرطة والمجتمع المدني، السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المحلية. وصدرت الوقائع لغاية تاريخه في اكثر من سبعين جزءًا تشكل مادة تأسيسية وتطبيقية وتدريبية في سبيل تدعيم التجربة اللبنانية في الوحدة والتنوع وبناء ثقافة ميثاقية تتجسد في ممارسة مواطنية وسياسات عامة.

* * *

انشأت المؤسسة سنة 1999 "مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان"، استنادًا الى وثيقة تتضمن حوالي مئة من "مؤشرات ميثاق العيش المشترك". واصدر المرصد تقارير سنوية، بالتعاون مع مؤسسة رمزي يوسف عساف، حول حالة السلم الاهلي والذاكرة في لبنان. وصدرت وقائع ندوات وتقارير المرصد في كتاب هو الجزء 20 من منشورات المؤسسة وفي مجموعة و "ثائق" ارقام 21، 35، 36.

وكان دور اساسي للمؤسسة في لجنتي "التربية المدنية" و"التاريخ" في المركز التربوي للبحوث والانماء في وزارة التربية الوطنية في اطار خطة النهوض التربوي (1997-2002) في نقل مضامين وخبرات المؤسسة في البرامج الرسمية في المدارس الرسمية والخاصة كافة في لبنان.

* * *

نالت المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم في 16 ايار 1997 جائزة "السلم الاهلي وحقوق الانسان" التي يمنحها برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP بالتعاون مع مؤسسة جوزف ولور معنيزل. ورد في اسباب منح الجائزة:

"اتخذ قرار اللجنة التحكيمية للجائزة بناء على ثلاثة عوامل:

- انطباق ترشيح المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم على مرتكزي الجائزة: السلم الاهلي وحقوق الانسان.
- 2. المساهمة الفعالة التي تتصف بها اعمال المؤسسة ايجادًا وتطويرًا لثقافة وطنية في مضمار السلم الاهلي وحقوق الانسان، منطلقة من الفكري الى التطبيقي والعكس.

 جدارة المنجزات، كما ونوعا واطارًا وطنيًا، واتسامها بالاستمرارية والشمول" (النهار، 1997/5/19).

* * *

تهدف المؤسسة، حسب المادة الثانية من نظامها الاساسي، الي:

1. "العمل على نشر ادراك جماعي حول عبثية الحروب الداخلية في تاريخ لبنان وعبثية تحويل الصراعات الخارجية الى نزاعات داخلية، وحول كلفة هذه الحروب بالنسبة الى كيان لبنان ومصالح ابنائه ومحيطه ودوره، على اساس ان الوحدة الوطنية هي مقياس الولاء وان ميثاق العيش المشترك هو قضية لبنان الاولى لا تعلو عليها اية قضية اخرى.

2. "المساهمة في بناء ثقافة لبنانية جامعة مستمدة من تاريخ لبنان وواقعه ومن العلوم الانسانية الحديثة يكون أهم عناصرها نبذ كل اشكال الاستقواء وتيارات العزل والانعزال وارساء ثوابت في المشاركة وفي احتواء النزاعات بالتفاوض وتطوير هذه المبادئ في اطار نمط ذاتي في التغيير".

* * *

في خضم الحروب في لبنان تنادى مجموعة من اللبنانيين من كل المناطق والطوائف الى عقد اجتماعات منذ 1984، مخترقين الحواجز في سبيل حماية التضامن والسلم الاهلي الثابت. انبثقت عن هذه الاجتماعات، سنة 1987، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم.

نشأت المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم في سبيل التعلم من التاريخ وليس دائمًا في التاريخ مع تكرار تجارب الماضى وإعادت انتاجها.

أعضاء الهيئة التنفيذية في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم (2011-2014) هم معروفون في توجهاتهم الفكرية والمهنية والمدنية وهم:

- الاستاذ ابراهيم طرابلسي، محام بالاستئناف، استاذ محاضر في جامعة القديس يوسف.
 - الدكتوره ماري تريز خير بدوي، استاذة في علم النفس في جامعة القديس يوسف.
 - الاستاذ واصف الحركه، محام بالاستنئاف.
- الدكتور انطوان مسرّه، عضو المجلس الدستوري منذ حزيران 2009، استاذ في الجامعة اللبنانية (1976-2010) وفي جامعة القديس يوسف، منسق "الماستر في العلاقات الاسلامية المسيحية"، جائزة الرئيس الياس الهراوي: لبنان الميثاق، 2007.

غاب عن المؤسسة عضوين مؤسسين: الرئيس حسن القواس، عضو المجلس العدلي، توفي سنة 2012 والدكتور سامي مكارم، استاذ في الجامعة الاميركية في بيروت، توفي سنة 2012.

منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS

- 3. البناء الديمقراطي (الاشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور Konrad Adenauer Stiftung- KAS
- 6. الاحزاب والقوى السياسية في لبنان (التزام واستراتيجية سلام وديموقراطية للمستقبل)، الجزء الأول، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 1996، 592 ص.
- 8. الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور 288 بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور 288 بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور
- 10. اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور KAS ، 1998، 625، 296 مص.
- 12. النقابات والهيئات المهنية في لبنان (استراتيجية مشاركة وديموقراطية اجتماعية)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور KAS ، 1999، 625 ص.
- 15. النقابات والهيئات المهنية في لبنان، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2000،

256 ص.

- 17. **الجغرافية الانتخابية في لبنان: شروط التمثيل الديمقراطي،** بالتعاون مع مؤسسة كونراد الديناور KAS ، الجزء الاول، 2002، 376 ص.
- 19. الجغرافية الانتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، الجزء الثاني، 2004، 624 ص,
- 34. انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، صياغة الدساتير في التحوّلات العربية (الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS، 2014.

صدر في سلسلة "وثائق" Documents

- 2. فاعلون في السياسات الاجتماعية في لبنان، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 1999، طبعة جديدة مضافة، 2007، 300 ص.
- 8. المواطنية الطالبية: مندوبو الصف في المدارس وممثلوا الطلاب في الجامعات او التربية على الشأن العام، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006، 142 ص.
- 9. التربية على القاعدة الحقوقية (مضامينها وسياقها التطبيقي والخبرات للبنان ومن لبنان)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006، KAS ص.
- 11. المواطنية الطالبية: نماذج في التنظيم والثقافة الديمقراطية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور 194 م 2006، KAS

توزيع: المكتبة الشرقية، بيروت (01) 492112/217364 / 333379/200875 تـ E-Mail: libor@cyberia.net.lb

Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace - P.O.Box 16-5738 Beirut-Lebanon 1100 - 2070

E-mail: antoine@messarra.com

http://antoine.messarra.com - http://www.lfpcp.org

صدر في منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم الشراف انطوان مسرّه

- 1. الحق في الذاكرة، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، 1988، 260 ص.
- 2. العبور الى الدولة (من المعاناة الى المواطنية)، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، بيروت، 1992، 280 ص.
- 3. البناء الديمقراطي (الاشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور Konrad Adenauer Stiftung- KAS
- 5. بناء السياسات الاجتماعية في لبنان (الاشكالية والتخطيط)، بالتعاون مع مركز البحوث للانماء الدولي CRDI، اوتاوا (كندا)، 1995، 312 ص.
- 6. الاحزاب والقوى السياسية في لبنان (التزام واستراتيجية سلام وديموقراطية للمستقبل)، الجزء الأول، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 1996، 592 ص.
- 7. **مواطن الغد: الحريات وحقوق الانسان،** الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية NED ص.
- 8. الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور 288 بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS
- و. علاقة المواطن بالادارة (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الأول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، 1998، RED ص.
- 10. اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور KAS ، 1998، 625، 296
- 11. **مواطن الغد: نعيش معًا في مجتمع**، الجزء الثالث، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية NED ، 1997، 1988 ص.
- 12. النقابات والهيئات المهنية في لبنان (استراتيجية مشاركة وديموقراطية اجتماعية)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور KAS ، 1999، 625 ص.

- 13. **علاقة المواطن بالادارة** (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية NED، 1999، 384 ص.
- 14. تنمية المجتمع المدني في لبنان (منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب)، بالتعاون مع Mercy منظومة ومبادرة وتواصل وتدريب)، بالتعاون مع 752 ص.
- 15. النقابات والهيئات المهنية في لبنان، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS، 2000،

256 ص.

- 16. الحكمية المحلية (مبادرة ومشاركة ومواطنة في المجال المحلي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، NED، 576 ص
- 17. **الجغرافية الانتخابية في لبنان: شروط التمثيل الديمقراطي،** بالتعاون مع مؤسسة كونراد الديناور KAS ، الجزء الاول، 2002، 376 ص.
- 18. الحكمية المحلية: النقاش المحلي في القضايا المشتركة، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED الجزء الثاني، 2003، 472 ص.
- 19. الجغرافية الانتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، الجزء الثاني، 2004، 624 ص,
- 20. مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا قبرص ومؤسسة كونراد اديناور، 2004،656 ص.
- 21. **الحكمية المحلية** (قواعد العمل الديمقراطي البلدي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، جزء 3، 2004، 95 ص.
- 22. ليولوكا اورلندو، مقاومة المافيا (سيرة ذاتية في العمل السياسي والمقاومة المدنية أو كيف استعادت صقلية هويتها المسلوبة)، تعريب افلين ابو متري مسرّه، بالتعاون مع Sicilian Renaissance و "برنامج الثقافة الحقوقية" واميدست-لبنان، 2005، 248 ص.
- 23. مرصد التشريع في لبنان (التواصل بين التشريع والمجتمع)، الجزء الاول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، 2005، 2006 ص.
- 24. مرصد التشريع في لبنان (القواعد الحقوقية في الصياغة والسياسات التشريعية)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، الجزء الثاني، 2006، 640 ص.

- 25. **طوني جورج عطاالله، نزاعات الداخل وحروب الخارج** (بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 975-2007)، 2007، 624 ص.
- 26. مرصد التشريع في لبنان (اشكالية ومنهجية وتطبيق)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED الجزء الثالث، 2007، 340 ص.
- 27. مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية (اعلام وبلوغية وتمكين في سبيل ديمقراطية قريبة من الناس)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، 2008، هنا
- 28. دعم المجتمع الأهلي للعمل البلدي في لبنان (تضامن ومشاركة ومواطنة في المجال المحلي)، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، 2009، 256 ص.
- 29. **اتفاق الدوحة** (بناء ثقافة المواثيق في لبنان من اجل مواطنة فاعلة)، بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، 2009، 377 ص.
- 30. بريان كوكس Brian Cox، المصالحة القائمة على الإيمان (رؤية اخلاقية تغير الشعوب والمجتمعات)، تعربب اللين ابو مترى مسرّه، 2012، 208 ص.
- 31. انطوان مسرّه وربيع قيس (ادارة)، الشأن العام في الحياة اليومية المحلية في لبنان (مبادرة ومشاركة ومواطنة دعمًا للعمل البلدي)، بالتعاون مع مؤسسة المستقبل 2013. Foundation for the
 - 32. ربيع قيس، السجون في لبنان (تشريع وحقوق وتوصيات)، 2013، 94 + 14 ص.
- 33. بريان كوكس Brian Cox، المصالحة القائمة على الإيمان (إطار إيماني لصنع السلام وحل النزاعات)، تعربب افلين ابو مترى مسرّه، 2014، 132 ص.
- 34. انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، صياغة الدساتير في التحوّلات العربية (الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS، 2014.

صدر في سلسلة "وثائق" Documents

- 1. Irene Lorfing, Antoine Messarra, Abdo Kahi (dir.), *Linking Civil Society to Sustainable Development* (A training Manual for Institutional Strengthening), in cooperation with Mercy Corps International, 1999, 120 p.
- 2. فاعلون في السياسات الاجتماعية في لبنان، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 1999، طبعة جديدة مضافة، 2007، 300 ص.
- 3. مرصد القضاء: دفاعًا عن العدالة والإنصاف والحريات في لبنان (نماذج أحكام قضائية مختارة)، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية MEPI، 2006، 818 ص.
- 4. انطوان مسرّه، جذور وثيقة الوفاق الوطني اللبناني الطائف (1989/10/22 و 1989/11/5)
 والتعديل الدستوري (1990/9/21)، طبعة ثانية مضافة، 2006، 510 ص.
 - وجزء 2، رقم 2/4: الفدرالية الجغرافية والفدرالية الشخصية (1975-1982)، 2012، 250 ص.
- 5. انطوان مسرّه، الحركة العالمية للديمقراطية: عولمة السلام من خلال الديمقراطية، 2006، 120 ص.
- 6. انطوان مسرّه (جمع وتنسيق)، سياسات شبابية، نهار الشباب 1999-2001 وندوة اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة اليونسكو في 11/27/1999، 2006، 2006 ص.
- 7. مرصد القضاء في لبنان: نماذج احكام قضائية مختارة، اعداد انطوان مسرّه وبول مرقص، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية WEPI، 2007، جزء 2، 272 ص.
- 8. المواطنية الطالبية: مندوبو الصف في المدارس وممثلوا الطلاب في الجامعات او التربية على الشأن العام، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006، 142 ص.
- 9. التربية على القاعدة الحقوقية (مضامينها وسياقها التطبيقي والخبرات للبنان ومن لبنان)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006، KAS ص.
- 10. طوني عطالله (اعداد)، تأثيرات حرب 12 تموز 2006 وانعكاساتها على المجتمع اللبناني وحقوق الانسان، مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان، 2006، 153 ص.
- 11. المواطنية الطالبية: نماذج في التنظيم والثقافة الديمقراطية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور 194 ، 2006، KAS
- 12. انطوان مسرّه، الاعلام في لبنان: قانون وخلقية (دراسات ومقالات ومداخلات في مؤتمرات 1964–2006)، 2006، 756 ص.
- 13. Antoine Messarra (documentation fondamentale classée et colligée par), Les systèmes consensuels de gouvernement: Documentation fondamentale-Consensual model of Democracy: Fundamental Documentation, 3 vol., 2007, 594, 370 et 712 p.

- 14. انطوان مسرّه (اشراف)، وثيقة الوفاق الوطني-الطائف كما نرويها لاولادنا، اعداد طلاب الدراسات العليا صحافة في الجامعة اللبنانية، UL/Liban et CFPJ-IFP/Paris، 2007، 010 ص.
- 15. انطوان مسرّه (اشراف)، تطوير ابحاث الديمقراطية عربيًا، الشبكة العربية للاصلاح الديمقراطي (اصلاح) بالتعاون مع المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ومركز الاردن الجديد للدراسات، 2007، 310 ص.
- 16. انطوان مسرّه، الارشاد الرسولي: مقاربة تطبيقية في سبيل مرصد الارشاد الرسولي في لبنان (بالعربية والفرنسية)، 2007، 54 ص.
- 17. انطوان مسرّه، هواجس وتطلعات الشباب اللبناني (خلاصة ابحاث وبرامج تطبيقية وتوجهات مستقبلية. نحو بناء سياسات شبابية)، 2007، طبعة ثانية مضافة، 2012، 258 ص.
- 18. لماذا طرابلس؟ استغلال الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية في احداث الارهاب والعنف. ما العمل؟، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمةراطية NED، 2007، 42 ص.
- 19. بناء رأي عام اقتصادي اجتماعي، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، 2007، 00. ص.
- 20. انطوان مسرّه (اعداد وتنسيق)، قضايا اخلاقية: هدفية الشرع المهنية وصياغتها وتطبيقاتها، مجموعة وثائق لبرنامج "الماستر في العلاقات المسيحية والاسلامية"، معهد العلوم الدينية، جامعة القديس يوسف، 2008.
- 21. انطوان مسرّه وطوني عطاالله (اعداد وتنسيق)، مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان (دراسات Observatoire de la paix ، 2008–2005 ، وتقارير ومداخلات في مؤتمرات وورشات عمل)، 2005–2008 ، Monitoring Civil Peace and civile et de la mémoire au Liban, 2005-2008 / Monitoring Civil Peace and ، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا– Collective Memory in Lebanon, 2005-2008 قبرص ومنتدى النتمية والثقافة والحوار FDCD ورابطة مراكز التدريب والرياضات الروحية في الشرق الأوسط 656 ، 2008 ، MEATRC
- 22. لور مغيزل، نصف قرن دفاعًا عن حقوق المرأة في لبنان، وثائق من التاريخ: 1947–1997، اشرف على تتسيقها وتبويبها والتقديم لها انطوان مسرّه وطوني عطالله، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، Machreq/Maghreb Gender Linking and Information Project، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم

- الاهلي الدائم، سلسلة وثائق، المكتبة الشرقية، 3 اجزاء، 2008، 493 ص + 500 ص. + 450 ص.
- 23. جذور اتفاق الدوحة، 2008/5/21: وثائق للذاكرة والثقافة الميثاقية والمواطنية، بيروت، بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، اعداد طوني جورج عطاالله بالتعاون مع باسكال موصللي وعلي حسون وريتا روسل متى، وتنسيق انطوان مسرّه وربيع قيس، 2009، 393 ص.
- 24. مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية: اعلام وبلوغية وتمكين في سبيل ديمقراطية قريبة من الناس، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED ، 2009، 492 ص.

* * *

- ذاكرة الحوارات اللبنانية (25 عامًا من الحوار اللبناني في سبيل ثبات السلم الأهلي ودعم المسار الدستوري):
 - 25. الجزء 1: مؤتمر لوزان 11-1984/3/23، 2009، 572 ص.
- 26. الجزء 2: بحث جامعة الروح القدس الكسليك 1984، والحوار اللبناني في سويسرا 2007، والغربق العربي للحوار الاسلامي المسيحي 2008، 2009، 59 ص.
- 27. الجزء 3: لقاءات سان كلو -فرنسا 2007، واجتماعات مؤتمر الحوار الوطني 2006-2009، وتحركات المجتمع المدنى 2009، 2009، 2007 ص.
 - 28. الجزء 4: وثائق للمؤتمر المسيحي 1984، 2009، 120 ص.

* * *

- 29. جمعيات ومبادرات دعمًا للعمل البلدي في لبنان اليوم، اعداد وتنسيق انطوان مسرّه لورشات العمل بالتعاون مع Foundation for the Future، 2010، 119 ص.
- 30. يوسف سعد: المجموعة الكاملة، الجزء الثالث، اعداد ليلى سلوم سعد، افلين ابو متري مسرّه، انطوان مسرّه، 2010.
- 31. انطوان مسرّه، قياس الديمقراطية والاصلاح الديمقراطي في الدول العربية (الحالة البحثية: مؤسسات، مؤشرات، حاجات، اولويات، منهجيات، استشراف)، 2010، 70 + 54 ص.
- 32. ربع قرن في سبيل السلم الاهلى والذاكرة في لبنان، لقاء -عشاء 2011/5/24، 2011، 52 ص.
- 33. الامام موسى الصدر في ذاكرة اللبنانيين للسلم الاهلي والميثاق، مجموعة وثائق جمعها انطوان مسرّه بفضل مساعدة السيدة رياب الصدر ومؤسسات الامام موسى الصدر، 2011، 80 ص.
- 34. Antoine Messarra, Des repères pour le dialogue interculturel (Synthèses de rencontres et débats à la Fondation euro-méditerranéenne Anna Lindh pour le dialogue entre les cultures FAL), معايير في سبيل الحوار الثقافي, 2008-2011, 100 p. 2012.
- 35. انطوان نصري مسرّه، مرصد السلم الأهلي الذاكرة في لبنان، 2012–2008 الجزء الثالث: تقارير Civil Peace and Collective Memory in Lebanon, 2005-2008 الجزء الثالث: تقارير ودراسات ووثائق لندوة مرصد السلم الأهلي والذاكرة في 2012/9/2-8/31 بالتعاون مع جمعية رمزي

- يوسف عساف الاجتماعية Ramzi Youssef Assaf Charitable Organization والعربية والفرنسية والانكليزية). 2012 (بالعربية والفرنسية والانكليزية).
- 36. الذاكرة المدنية للحرب في لبنان (حالات ونماذج)، مقتطفات من منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم)، بالتعاون مع مركز التراث اللبناني في الجامعة اللبنانية الأميركية LAU وجمعية رمزي Ramzi Youssef Assaf Charitable Organization-RYACO، وسف عساف الاجتماعية CD للعرض على + ملحق 65 ص و CD للعرض على الشاشة.
- Woman Empowerment/ ه مبادرة المرأة ومشاركتها في صنع القرار على الصعيد المحلي. 37 Capacitation des femmes, documents choisis et rassemblés par Sofia Agosta, avec le soutien de A. Messarra, dans le cadre du programme avec Diakonia, 2013, 368 p.
- 38. Antoine Messarra, *Lebanon: A Users Guide* (Civil and Internal War, Post-Internal War, Political System and Democratic Mangement of Religious and Cultural Pluralism in Lebanon), Curriculum Caravan, Faculté des sciences religieuses et Master en relations islamo-chrétiennes, Université Saint-Joseph, 2013, 100 p.
- 39. انطوان مسرّه، الاستراتيجية الوطنية: البعد الاجتماعي (المجتمع والقدرة الوطنية)، مجموعة نصوص لمحاضرات في كلية القيادة والأركان، 1997، 133 ص.
- 40. انطوان مسرّه (اعداد) ودانييلا فياض (توثيق وتبويب)، السلم الاهلي في لبنان في برامج المعاريع: Paix civile et droits de l'homme au Liban en 2014–1984 ومشاريع: 1268–1268 مناريع: 1268–1268 ومشاريع: 1268–1268 مناريع: 1268 مناريع: 1268–1268 مناريع: 1268–1268 مناريع: 1268 مناريع:

توزيع: المكتبة الشرقية، بيروت (01) 492112/217364 / 333379/200875 تـ E-Mail: libor@cyberia.net.lb

Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace - P.O.Box 16-5738 Beirut-Lebanon 1100 - 2070

E-mail: antoine@messarra.com

http://antoine.messarra.com - http://www.lfpcp.org